الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت: 1082 هـ

دراسة وتحقيق
أحمد بن محمد البوشخي

المجلد الثالث

الفجر الساطع
و الضياء اللامع
في شرح الدرر اللوامع

العنـــوان : الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع

تــأليــف : أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت 1082 هـ

دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشخي

تاريخ إصدار الطبعة الأولـى: 2007 م/1428 هـ

الإيداع القانوني : 2007/1562

الطبــع : المطبعة والوراقة الوطنية – زنقة أبو عبيدة –

الحـي المحمـدي – الداوديـات – مـراكـش

الهاتف : 91 25 30 024/ 74 37 30 024

الفجر الساطع
والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت: 1082 هـ

دراسة وتحقيق:
أحمد بن محمد البوشخي

الجزء الثالث

القول في أحكام نقل الحركة

قوله: ويجري في إدغام **ماليه**، فمن حقق هناك ولم ينقل أظهر هنا ومن نقل هناك أدغم هنا.

قال مكي: ويلزم من نقل الحركة أن يدغم لأنه أجراها مجرى الأصلي حين ألقى عليها الحركة وقدر ثبوتها في الوصل[1].

وقال في الإقناع: فأما **ماليه هلك** لمن أثبت هاء السكت وصلا، فالأخذ لهم بالإظهار إلا ورشا، فالأخذ له فيه بالوجهين من الإظهار والإدغام لأنه قد روى عنه [نقل][2] الحركة في **كتابيه إني** على التشبيه بالأصلي الثابت في جميع أحواله وقياسه الإدغام ومن أخذ له في ذلك بغير نقل أخذ له في هذا بالإظهار، وهو الوجه وكلاهما [معمول][3] به انتهى[4].

المجراد: فالخلاف الذي ذكره الناظم ليس تخريجا من عنده كما وهم بعض الشيوخ، بل قد سبق إليه [فهو][5] ناقل له[6].

قال في الكنز: تحرير جائز أن يكون وجه النقل ها هنا هو الذي ذكره في غير التيسير كما زعم بعض الشراح لأنه نقله عن عبد الصمد ويونس وليسا من رجال طريق الناظم فيلزم تخليط الطرق، بل الوجهان انشعبا عن

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 109/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في د [مفعول].]

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 389/1.

(5) [في ب [فهل].]

(6) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بالمعنى، انظر إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (91/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

طريق الأزرق بالنقل عن ابن هلال عنه وتركه عن ابن سيف عنه. ووجه النقل وجود شرطه لفظا.

وقول المبرد: إثباتها وصلا، لحن لا وجه له مع ثبوت حمل الوصل على الوقف عن العرب وقطع بعض النحويين صلاته خلف مثبت هاء السكت [وصلا، جهل بكلام العرب وبالفقه، إذ لو فرضنا لحنه لم تبطل.

ووجه تركه نية الوقف على هاء السكت][1] لاختصاصها بالوقف أصلا، فانفصلا ولم يلزم من تحريكها خروجها عن وضعها ساكنة، ولئلا يتعدد مخالفة الأصل.

ثم قال: في الإدغام هاء السكت حقها أن لا تثبت وصلا، وإن ثبتت فإجراء للوصل مجرى الوقف وفيها وجهان المفهوم من عبارة الناظم الإدغام لاندراجها في الضابط وبه قرأت.

ولم يذكر في التيسير أصلا يفهم منه إدغام أو إظهار[2].

وقال مكي: بالإظهار قرأت وعليه وألزم ناقل **كتابيه إني** الإدغام لاتفاقهما في شرط الاتصال وبه قطع المالكي في قوله:

* وادغم سوى هاء السكت والمد ساكنا[3] *

قلت: ولا ياتي إلا برياضة وليتحفظ فيه من السكت أو التحريك، مخلص يقف على الفاصلة [فيكفي المئونة][4].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 36.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها 109/1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

ثم قال: ووجه إدغام **ماليه** اجتماع المثلين لفظا.

ووجه إظهاره [انفصالهما][1] حكما بالوقف المنوى لا لفظا كما توهم، واختياري الإدغام ترجيحا للفظ وهو من تمام الحمل. وعارض عسر لفظ الإظهار تعدد التغيير في الإدغام، وبه قرأت [فيكفي المئونة][2] انتهى[3].

المنتوري: هذا الموضع لم يرد فيه عن ورش شيء، ولكن القياس من نقل أدغم ومن ترك أظهر[4].

وذكر الداني في إيجاز البيان والتلخيص عن ورش الإظهار والإدغام[5].

وقال في جامع البيان: فمن روى التحقيق يريد في **كتابيه إني** لزمه أن يقف على الياء في قوله: **ماليه هلك** وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنها عنده كالحرف اللازم فيمتنع لذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي[6].

وقال في التنبيه: وكذلك قرأت في **ماليه هلك** بالإظهار على نية الوقف[7].

وقال في التبصرة: وبالإظهار قرأت وعليه العمل هو الصواب إن شاء الله[8].

---

(1) [في ب، ج [انفصالها].]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(3) المصدر نفسه.
(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ أ.
(5) المصدر نفسه.
(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176 /أ.
(7) المصدر نفسه.
(8) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 57-59.

المنتوري: وإظهار الهاء هنا في حال الوصل لا يأتي إلا بسكتة لطيفة.

وإما إذا وصلت ولم تسكت، فلا يمكن غير الإدغام لأنهما مثالان والأول ساكن.

وقد قال الشاطبي: وما أول المثالين الخ[1].

وقال مكي في الكشف: فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها، فقد غلط في ذلك وأتى بغير الإختيار، ولكن الصواب ان يوقف على الأول أبدا، وإن نوى الواقف عليها الوقف وهو واصل، فهو أقرب للصواب يريد سكتة لطيفة[2].

وقال أبو الحسن بن غلبون في التذكرة: ينبغي لمن أثبت هذه الهاء ونحوها في الوصل أن يقف عليها في حال [وصله][3] وقفة يسيرة ثم يصل وإنما أثبت في الوصل اتباعا للمصحف[4].

القول في أحكام نقل الحركة

وقال ابن شعيب في الاعتماد: نحوه[5].

القيجاطي: واختياري في هاءات السكت الثابتة في المصحف إذا أردت وصلها أن تسكت عليها سكتة لطيفة إشعارا بأن الموضع موضع وقف، وأن هذه (70/ب) الهاء لا تثبت إلا في الوقف ولا تصلها من غير سكتة، فتكون قد

---

(1) هذا أول عجز بيت للشاطبي رحمه الله وتمامه: وما أول المثالين فيه مسكن * فلابد من إدغامه متمثلا انظر إبراز المعاني لأبي شامة ص: 194.

(2) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها 109/1- 110.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ.

أثبتها في الوصل، ولم يسمع من العرب إثباتها في الوصل، ومن شرط القراءة أن تكون موافقة لكلام العرب[1].

وقال الداني في إرشاد المتمسكين: وأكثر شيوخنا يستحبون أن يوقف عليها، أي على هاء السكت ولا توصل لأنه يجتمع في ذلك صحة مذهب النحويين وموافقة القراء في إثباتها[2].

وقال مكي في الكشف: والاختبار الوقف على الهاء لأنه أصل العربية[3].

المنتوري: [وهذا][4] هو الوجه عندي وبه آخذ انتهى.[5]

وسئل الإمام الأستاذ المحقق أبو عبد الله بن غازي رحمه الله عن الهاء من قوله عز وجل: **ماليه هلك**[6] في سورة الحاقة.

فقيل له: كيف يصح قول الأستاذ الخراز ومن تابعه وإنما يعنون بترك الإدغام في هذا الحرف حذف هاء السكت من اللفظ في الوصل، وأما إذا أثبتت في الوصل فما أظن أحد يخالف في إدغامها لأنهما مثلان سكن أولهما والله أعلم.

فأجاب رحمه الله: أن ذلك لا عمل عليه.

وحكى عن شيخه أبي عبد الله الصغير عن شيخه أبي الوهري عن شيخه أبي وكيل ميمون مولى الفخار: أن هذا الكلام لأبي الحسن علي بن بري،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الكشف عن وجوه القراءات: علها وحججها 110/1.

(4) ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة: 176//أ.

(6) سورة الحاقة الآية (28) و (29).

وليس هو لأبي عبد الله الخراز حين فرغ من شرحه على الدرر اللوامع أراد أن يعرض شرحه على أبي الحسن ناظم الدرر اللوامع.

وكان أبو الحسن كاتبا عند الأمير[1] في المدينة الجديدة[2]، فتلاقيا ذات يوم بين البلدتين[3] فأعرض عليه الشرح المذكور فقال له: دعه عندي بعض الأيام، فبقي عنده أياما كثيرة وكتب عليه طررا، ومن جملة ما كتب عليه هذه الطرة في هذا الموضع، فلما أن جاء الكاتب ظن أنه من الأصل فكتبه انتهى[4].

قلت: وسبقه إليه ابن عبد الكريم لأنه قال: ورأيت بخط الناظم رحمه الله، أنما يعنون بالإظهار حذف هاء السكت انتهى[5].

قال في اللئالي الفريدة: والكلام في الإظهار والإدغام في قوله: **ماليه هلك** على نحو الكلام في ترك النقل إلى هذه الهاء، وذلك أن الهاء في **ماليه** هاء السكت أيضا، فحقها أن يوقف عليها، فإن وصلت بما بعدها فنية الوقف وما نوي الوقف عليه، فحكمه حكم [الموقوف][6] عليه، والموقوف عليه لا يدغم فيما بعده، إذ الإدغام يكون مع الاتصال [والاتصال][7].

فالوجه [الأظهر][8] لذلك، ويجوز الإدغام لمراعة الاتصال اللفظي كما كان النقل في تلك لذلك[9].

---

(1) هو أبو عنان المريني.
(2) لعلها مدينة فاس الجديدة.
(3) لم أقف على اسم البلدتين وليست هناك قرينة دالة على تعيين واحدة منها.
(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/أ.
(5) المصدر نفسه.
(6) [في د [الوقف].]
(7) [في ب [ولا اتصال].]
(8) [في ب، د [الأظهار].]
(9) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب نقل حركة الهمز، الورقة 26 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

الحلفاوي: قال المجاصي: وهذا الخلاف إنما هو لورش وحده لأنه هو الذي غير في الأولى بالنقل[1].

قلت: وكذا عزاه لورش أبو جعفر في الإقناع وشيخ شيخنا في الزهر اليانع[2].

وقال القيسي:

وقل حكم هـاء السكت أيضا لنافع — متى تقرأ الإسكان في الوقف والمر
سوى ورشهم بعد اقرعوا جاء نقله — واسكانها أولى عن الازرق الحر
وفي [وصلها][3] لحن كذاك بحذفها — مخافة المرسوم [أن كنت][4] ذا خبر[5]

قلت: والبيت الأخير أتى به الحلفاوي، والا ولان لم يذكرهما، ولقد سلك[المرسي][6] طريقا وسطا عدلا فقال في نصه: فإذا أراد أن يظهر فيجب عليه أن يسكت سكتة خفيفة ليفصل بين الهاءين وأظنه يقرع الباب التي فتحها المصباح حيث قال:

وها ماليه اظهر إن كنت ناويا — بوصلك وقفا في نظامي قد خلا[7]

وحاصل المسألة ثلاثة أوجه ذكرها الداني في الإيجاز.

---

(1) الدرر اللوامع للمجاصي ص: 90 س 34 مخطوط خزانة ابن ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(2) الزهر اليانع لأبي عبد الله الصفار توجد ورقات منه مخطوطة في خزانة المدرسة النحلية بمزوضة.

(3) [في ج [وصلهم].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) الأجوبة المحققة للقيسي الأبيات: 1، 2، 3 من فصل الوقف على هاء السكت مخطوطة خزانة مدرسة مزوضة.

(6) [في ج [المرسلي].]

(7) المصباح لأبي عبد الله القيسي ورقات مخطوطة في خزانة المدرسة النحلية بمزوضة إقليم مراكش.

الوجه الأول: ثبوت الهاء في الوصل وإدغامها على القاعدة في المثلين، وهو مذهب القراء وبه أعلن في منبهته.

الثاني: حذفها في الوصل وهو مذهب النحويين.

الثالث: ثبوتها في الوصل بنية الوقف.

فخرج من هذا [أن][1] الإسكان في **كتابيه** أشهر من النقل عملا على مذهب الأزرق.

واتفق الشارحون على أن الإظهار في **ماليه** هو المشهور وهو الذي حسن أبو جعفر[2].

قال أبو محمد : وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله[3].

قال السخاوي : هو المختار[4].

وقال الفاسي : هو أجود[5].

وقال ابن سليمان : وبه آخذ (71/أ)[6].

ورجحه سيدي أبو عبد الله الصفار في الزهر اليانع والجمان النضيد ونصه وحاصله الإظهار للجماعة ورجحانه لورش [صح][7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش 390/1.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي 1/110.

(4) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة : 176 ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وبسط جميع ذلك سيدي أبو عبد الله القيسي في الأجوبة المحققة عن أسئلة متفرقة انتهى[1].

قلت: ونصها:

إذا قال من يبغي تلاوة ماليه[2] بالإظهار تتلى أم بالإدغام بينا
لنا الحكم فيها والنصوصات كلها عن أربابها كي استريح من [الظنا][3]
أجبه بنص واضح عن سؤاله يظل به الواعي لبيبا ومتقنا
وقل قد تلى مكي[4] بالإظهار ماليه وذاك هو الصواب قال: إن شاء ربنا
عليه العمل لم يذكر العدل غير ذا وللعالم العلامة الداني ذي السنا
بايجازه المعروف ياصاح أوجه لكل فريق وجه الحبر ما اعتنا
فأولهما أن تثبت الهاء واصلا لها مدغما حتما فكن لا مبينا
وذا مذهب القراء كمثلين عندهم ولا خلف في ادغام ذا الفصل عندنا
وفي الثاني أيضا لا ثبوت لهذه إذا وصلت فاعلم بما بعدها افطنا
عليها يصح الوقف قالوا ضرورة فيمتنع الإدغام فاسمع لقولنا
وذا الوجه يعزى للنحاة جميعهم وذا أوجه الأقوال خذه مبينا
وقل مذهب القراء آثر ثم في منبهة الداني بالإدغام اعلنا
وثالثها أن تتثبت الها بنية الوقوف عليها خذ نظما مبينا
ومبتدئا أيضا ومستابقا لها أتى بعدها كن مظهرا قد تعينا
حكى صاحب الإقناع[5] وجهين عريا لورش ولكن فيه الإظهار حسنا
كما جاء في الإقناع نصا لشيخنا أتى في كتاب الزهر ما فيه ضمنا

---

[1] الأجوبة المحققة للقيسي الأبيات 1 إلى 7 فصل في الوقف على حروف المد واللين.

[2] سورة الحاقة الآية (28).

[3] [الظنا: أي السقم على ما وجد في هامش أ، ب.]

[4] مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد وقد تقدمت ترجمته.

[5] أبو جعفر أحمد علي ابن الباذش صاحب الإقناع وقد تقدمت ترجمته.

كذا في الجمان مظهــرا لجميعهــم ورجحانه أيضا لــورش فطب غنــا

والإظهار عند الفاسي[1] أجــود ثــم ل لسخاوي هو المختار للنص فاركنــا

ونجــل سليمـــان النزيــل بفاسنــا به يــاخــذ اسمــع القياس فتحسنــا

وما قــال مك قد تــأول بعضهــم مأول هــذا كل [معنــا][2] دنــا جنــا

فلو وصل الهاء لم يصح له ســوى بإدغام أو تحريكــه الهــاء المسكنــا

وأن يخل لفظ التال من بعض ما مضى يكن واقفا لم يــدر وقد بان نظمنــا

لسرعة وصل للــوقــوف مجيئنــا لتبييــن شكــل قبلهــا هــاك نقلنــا

تــأول هــذا كلـــه من لـــه ذكــا أو بوشامة المعروف يا رب كربنــا

رحيمــا بجــاه الهاشمـــي محمــد وعند الممات والــوقــوف كــربنــا

قلـــــت:

وبالإدغام اخذنا عملا بقول الداني في المنبهة

فان أردت الــوصــل دون وقــف ادغمت بهــاء السكت دون خلــف

في مــاليــه هلــك [للتماثـــل][3] كــذا [أخذنـــاه][4] عــن الافاضــل

وذلــك الخـــلاف فــاعلمنـــه [واطرحــن][5] ما شدوا لــه عنــه[6]

لورش وللساكن: يتعلقان بتنقل وهو فعل مضارع والفاعل مضمر يعــود على الحركة، والجملة في موضع الخبر، والصحيح المنفصل صفتان للــسكون، قبل: مقطوع عن الإضافة وتقديره قبل الهمز.

---

(1) أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي وقد تقدمت ترجمته.

(2) [في أ، ج [معنى].]

(3) [في ج [لا تماثل].]

(4) [في ج [رويناه].]

(5) [في د [والطريق].]

(6) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني باب القول في هاء الضمير 442/1 –444.

الحلفاوي: واتفق الشارحون على أن قبل: ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، وكذلك اتفقوا على أن المنفصل نعت بعد نعت[1].

وخالف المجاصي الإجماع فقال: قبل المنفصل خفض به[2].

قال (71/ب) **الوراثيني:** ولا يجوز أن يقال إنه مخفوض بالظرف، [لأن الظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة والعامل فيه الساكن[3].

قال أجانا: ظرف في موضع][4] نصب على أنه حال من الساكن ويبعد أن يكون حالا، لأن الظروفّ لا تكون أحوالا إذا قطعت عن الإضافة قاله بعضهم[5].

قال ابن عبد الكريم: ولا يصح أن يكون خفض بالظرف لأنه يبقى شرط من الشروط الأربع [أو لام معطوف على قول الساكن، أو: هنا للتنويع. وفي **كتابيه:** محكي في موضع خبر المبتدأ بعده[6]، خلف: مبتدأ][7] ويجري: فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على الخلف، في إدغام يتعلق بيجري.

ثم قال رحمه الله:

(119) ويبدأ اللام إذا ما اعتدا   بها بغير همز وصل فردا

---

[1] شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 30/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

[2] شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341/م 1.

[3] المصدر نفسه.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[5] جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع باب الإدغام للوارثيني مخطوطة تطوان رقم 858.

[6] شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوطة ابن يوسف بمراكش رقم: 105.

[7] [ما بين [...] من ب، أ، ج.]

أخبر أن ورشا يبدأ بحركة الهمز المنقولة إلى اللام، فيبدأ باللام مجـــردا من همزة الوصل لأنه إنما أوتي بها للابتداء بالساكن، والساكن قد تحرك.

وقوله: اللام [الألف (115/ب) واللام][1] للعهـد، والمعهـود لام التعريـف المتقدمة، وما: زائدة: وضمير بها عائد على اللام على حذف مضاف أى بحركتها.

وقوله: فردا أي منفردا مجردا من همزة الوصل، ومفهومه أن ورشا إذا لم يعتد فلابد من همزة الوصل وإليه أشار الشاطبي:

وتبدأ بهمز الوصل في النقل كلــه وإن كنت معتدا بعارضـــه فــلا[2]

قال الداني في إيجاز البيان: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا ألقي عليها حركة الهمزة وجهين.

أحدهما: أن يبتدئ لأسما، لآخرة، لأولى، فيسقط ألف الوصل قبلها استغناء عنها بحركة اللام، وإن كانت عارضة كما استغنى الجميع عن رد ألف الوصل في نحو: سل وشبهه... حين تحركت السين بحركة الهمزة بعدها اعتدادا بذلك.

والوجه الثاني: أن تبتدئ الأسماء، الآخرة، الأولى فتثبت همزة الوصـــل مع حركة اللام لأنها عارضة بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة، فلم يعتد بها [كما لم يعتد بها][3] في رد الواو في قوله: **لم يكن الذين**[4] والياء في نحـــو قوله: **فمن يرد الله**[5] والألف في قوله: **فإن يشاء الله**[6] وشبهه.

قال: وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما يعني إثبات الهمزة[7].

---

(1) [ما بين [...] من ب، أ، ج.]
(2) إبراز المعاني شامة الدمشقي ص: 163.
(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]
(4) سورة البينة الآية (1).
(5) سورة الأنعام الآية (125).
(6) سورة الشورى الآية (24).
(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب .

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه[1].

وزاد في التمهيد: أنه لا خلاف بين الأئمة في ترك رد الواو والواو في قوله: **لم يكن الذين، فمن يرد الله**، مع تحريك الساكن الذي بسببه حذفا[2].

قال طاهر بن غلبون[3] في التذكرة: واعلم أن في الابتداء بلام المعرفة إذا نقلت إليها حركت الهمزة التي بعدها نحو: **الأسماء والإنسان والأذن**، وجهين.

أحدهما: أن يقول **لا سماء ولِنْسان ولُذن**، فيبتدئ بلام متحركة، وتسقط همزة الوصل التي [كانت][4] قبلها للاستغناء عنها بحركة اللام.

والوجه الآخر وهو الجيد أن تقول **الاسماء والانسان والاذن** فتثبت همزة الوصل قبل اللام، وإن كانت اللام متحركة من أجل أن حركتها عارضة [غير لازمة بدليل أنها تفارقها عند تحقيق الهمزة، فلذلك لم يعتد بها كما لم يعتد بها حيث كانت][5] عارضة في رجوع الواو في قوله: **وقل الحق**[6]، **وقالوا ألن جئت بالحق**[7]، فلذلك اثبت همزة الوصل قبل اللام وإن كانت قد تحركت كما كانت تثبت قبلها وهي ساكنة، كما حذفت الواو من قوله: **قالوا الن جئت بالحق، وقل الحق**، وإن كانت اللام قد تحركت كما كانت تحذف معها وهي ساكنة انتهى[8].

---

(1) شرح الدرر اللامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.
(2) المصدر نفسه.
(3) تقدمت ترجمته في ص (143) برقم (730)..
(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(6) سورة الكهف الآية 29.
(7) سورة البقرة الآية 71.
(8) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص: 165 تحقيق د.عبد الفتاح بحري ابراهيم الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط 1/ 1410/ 1990.

قال في الاقتصاد: في ذلك وجهان.

أحدهما : الابتداء بحركة اللام.

الثاني : الابتداء بهمزة الوصل.

ثم قال : وهذا الوجه هو الصحيح وعليه العمل.

والثاني : جائز فاعلمه[1].

ونحوه في جامع البيان والتيسير والتلخيص[2].

قال في جامع البيان: والوجه الأول: أوجه وأقيس وعليه العمل يعني الابتداء بهمزة الوصل[3].

وقال في التلخيص: والعمل على الأول وهو القياس[4].

الحلفاوي: فإن قيل: هل يمد القارئ لورش هذه الحركة المنقولة أم لا؟

فالجواب: أنه إن اعتد بالنقل ابتدأ باللام مفردا، وقصر المد، وإن لم يعتد ابتدأ بهمزة الوصل ومد متوسطا على المشهور وعليه العمل انتهى[5].

المنتوري: وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[6].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب نقل حركة الهمزة الورقة 29/أ نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176 /ب.

تنبيه وفائدة: قال في كنز المعاني: هذا التفريع على مذهب سيبويه في أن مجرد اللام للتعريف والهمزة همزة وصل، أما على مذهب الخليل في أن **أل كأم** فيتعين [الابتداء][1] بالهمزة اعتبرت الأصل والعارض.

ثم قال: خاتمة: بيس الاسم الفسوق[2] ليس حركة اللام للكل على حد حركة.

وقال: الإنسان للناقل ولا الهمزة التالية كالهمزة إذ الحركة في **بيس الاسم** مجتلبة للساكنين، والهمزة بعدها همزة الوصل خلافا لزاعمه لعدم الفائدة (72/أ) وقصد التنبيه [عليها][3] وتعدد التعبير.

وإذا ابتدأت الاسم فالتي بعد اللام على حذفها للكل، وأما التي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق.

ولكني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمزة وعليه الرسم انتهى[4].

قال في التحفة:

واللام للتعريف في ابدائنا	**موقوفة الحكم على اعتدادنا**
فذا الذي بنقله يعتد	**يبدا بلام مفرد لا يعدو**
والشائع المشهور في الإنسان	**بشكل نقل ترك الاعتداد**
اذ لم يـر المحذوف لم يكن	**يرجع مع تحريك نون قد [عني]**[5][6]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) سورة الحجرات الآية (11).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) كنز المعاني للجعبري باب نقل حركة الهمزة الورقة 103/أ نسخة خزانة ابن يوسف مراكش 2/55.

(5) [في أ، ج [عني].]

(6) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 728 إلى 732 الورقة 37 من نسخة مخطوطة خاصة.

قال الجادري:

وبـــــدء همـــز الـوصـــــل أولـــى بـــه فـــي النقـــــل[1]

ويبدأ: فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على ورش.

المجاصي: الفاعل القارئ[2].

وقال الوارثيني: و يظهر أن الفاعل ورش فقط لتقدم ذكـــره دون غيـــره هذا من جهة اللفظ، وأما من جهة المعنى فالحكم عند قالون كورش[3].

وقال ابن عبد الكريم: يحتمل وجهين.

الأول: أن يكون الفاعل القارئ.

الثاني: أن يكون ورشا، **والأول أظهر**[4].

اللام منصوب على إسقاط حرف الجر، إذا: ظرف زمـــان لمـــا يـــاتي والعامل فيه جوابه، وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير: إذا اعتد بحركـــة اللام بغير همز وصل، اعتد: فعل ماض والفاعل مضمر يعـــود علـــى ورش، والألف للإطلاق والجملة في محل خفض بإذا، بها: يتعلق باعتد، بغيـــر: فـــي موضع الحال من اللام والعامل فيه يبدأ، فردا: بدل من الحال المتقدمة.

ابن عبد الكريم: حال من اللام[5].

وزاد الوارثيني ذكره بملاحظة تذكير الحروف، وفي معناهما قول أجانا والمطماطي، فردا: مصدر في موضع الحال [من اللام][6][7].

---

(1) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 223 من نسخة مخطوطة.
(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.
(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب الإدغام مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.
(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الإدغام مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105 مراكش.
(5) المصدر نفسه.
(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(7) جمع المعاني الذرية للوارثيني باب الإدغام.

ثم قال رحمه الله:

(120) ونقلوا لنافع منقولا ردا والن وعادا الأولى

أخبر أن نافعا أخذ بالنقل في ثلاثة مواضع، فورش ناقض أصله في ردا وقالون في الباقي.

قال في الإقناع: وقد روى عن نافع أنه ليس مخففا من ردء وأنه [فعل][1] من قولهم أردى على المائة أي زاد عليها[2].

وقال في إيجاز البيان: والى معنى الزيادة ذهب نافع ثم ذكر باسناده الى ابن وهب.

قال : حدثني نافع بن أبي نعيم.

قال : سألت مسلم بن جندب عن قوله ردا يصدقني[3].

قال : الرد الزيادة.

ثم قال: وأكثر العلماء على أن همز ذلك وترك همزه بمعنى واحد من قولهم: أردأته أي أعنته، فترك همزه تخفيفا لا غير[4].

قال القيجاطي: والأولى عندي، أن يكون تخفيفه جمعا بين اللغتين[5].

قال طاهر بن غلبون [في التذكرة: قوله تعالى في القصص ردا يصدقني، ورش نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم يسقطها[6].

---

(1) [في ب [نقل].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش 1/ 395.

(3) سورة القصص الآية (34).

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص: 165.

وقال في الاقتصاد][1]: واستثنى نافع في روايته حرفا واحدا في القصص وهو قوله: **ردا يصدقني** فألقى حركة الهمزة على الدال فيه فاعلم ذلك[2].

قال في التيسير: في سورة القصص نافع "**معي ردا يصدقني**" بفتح الدال من غير همز.

ابن الجزري: وردا من قوله: **ردا يصدقني** فقرأه بالنقل [نافع][3] ولا خلاف في إبدال التنوين ألفا[4].

المنتوري: روى جعفر بن هلال بهمزه في الوقف وكذلك روى ابن شنبوذ عن النحاس عن أبي يعقوب ويونس [جميعا][5] عن ورش، وليس العمل عليه قاله: في جامع البيان[6].

وحكاه في إيجاز البيان عن ابن هلال وابن شنبوذ.

وذكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: النقل خاصة كما في الاقتصاد ومختصره[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 39 – 40.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 176/ب.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/ب.

قال في الإقناع : قال الخزعي[1]، قال ابن الصلت[2] عن الأزرق: الوقف بالهمز والوصل بتركه.

قال : وكذلك قال طاهر بن غلبون: عن ابن ما شاء الله[3] عن ابن هلال عن النحاس عن الأزرق.

قال : ونص عليه الأزرق في كتابه عن ورش بغير همز، ولـم يخـص وصلا دون وقف.

[قال][4]: وبترك الهمز في الحالين قرأت عن نافع وبه آخذ[5].

المنتوري: وبالنقل قرأت **ردا** في الوصل والوقف لنافع من [روايتيـه][6] على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[7].

---

(1) الخزاعي إسحاق بن أحمد أبو محمد إمام في قراءة المكيين ثقة ضابط حجة، قرأ على أحمد البزي وعبد الوهاب بن فليح وآخرين توفي سنة 308هـ - ترجمته في غاية النهاية 156/1 رقم الترجمة 727.

(2) ابن الصلت محمد بن أحمد بن أيوب أبو الحسن ابن شنوذ البغدادي شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم، أخذ عن ابراهيم الحربي وغيره، وأخذ عنه، توفي سنة 328 هـ، - غاية النهاية في طبقات القراء 52/2 إلى 56 رقم ت 2707.

(3) ابن ما شاء الله هو أبو بكر عتيق بن ما شاء الله بن محمد المصري الغسال، شيخ مقرئ معروف، روى القراءة عن أحمد بن هلال وروى عنه أبو الطيب ابن غلبون، توفي في عشر الستين وثلاثمائة - الإقناع ص 396 ج 1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) الإقناع لابن الباذش ج 1 / ص: 396.

(6) [في د [روايته].]

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 177/ب مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

وقال في اللئالي: واختار الشاطبي أنه من الردء وهو الإعانة لما فيه من اتحاد القراءتين.

فأما إن جعل من قولهم أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا مخالفة فيه لما أصله ولا مدخل له في هذا الباب، إذا لا أصل له في الهمز[1].

قال أبو وكيل في تحفته:

ونافع بنقل ءالن معا — وعادا الأولى وردءا جمعا(72/ب)
ورش على القياس قالون جمع — في النقل بين اللغتين واتبع
ردا فلا أصل له في الهمز — أو أصله الهمز وشكل يجز
فاشتق من [أردى][2] إذا راد ومن — أردأ أي أعان بالهمزتين
فنقض الأصل بها قالون — إذ أصله التحقيق والسكون
ونقض القياس ورش في ردا — من كونه متصلا نلت الهدى
وقال بعض لفظ ردءا يحتمل — بأن يكون من شبيه المنفصل
رد يشبه الأمر وأن حرف نصب — لكن رده بخط قد وجب[3]

قلت: وعبارة الناظم صريحة بأن أصله الهمز لقوله: ونقلوا.

قوله: وءالن [معا][4] استغنى الناظم بمده عن تقييده كما أعاد ورشا بيانا.

---

(1) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب حركة الهمز الورقة 27 من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) [في أ، ب [أردا].]

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 733 إلى 740 من الورقة 38/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) [ما بين [...] من ج.]

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: قالون تابع ورشا على نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها في موضعين في يونس **ءالن وقد كنتم**[1]، **ءالن وقد عصيت**[2].

[قال في الاقتصاد: وقرأ نافع وحده **ءالن وقد كنتم، ءالن وقد عصيت]**[3] بإلقاء حركة الهمز على اللام[4].

وقال في التسيير: نافع "به **ءالن**".. و"**ءالن قد عصيت**" بفتح اللام من غير همز[5].

ابن الجزري: وافق قالون على النقل في **ءالن** في موضعي يونس[6].

وجه موافقة قالون لورش ثقل الكلمة لهمزتين، والمدتين مع المسهلة ولئلا يلتقي ساكنان مع المبدلة [الأولى][7].

وأما: "**عادا الأولى**"[8] فأخذ نافع من طريقيه بالنقل وإدغام التنوين، فإذا وقف أبدل ألفا.

المنتوري: وكان حق الناظم أن يذكر إدغام التنوين في اللام كما فعل الشاطبي[9].

---

(1) سورة يونس الآية (51).
(2) سورة يونس الآية (91).
(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(4) شرح الدرر للمنتوري الورقة 177/ب مخطوطة الخزانة الحسنية 1096 ضمن مجموع.
(5) التيسير في القراءات لأبي عمرو الداني ص: 122.
(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 377/1.
(7) [ما بين [...] من هـ.]
(8) سورة النجم الآية (50) عند قوله تعالى: "وأنه أهلك عادا الأولى(50) وثمودا فما أبقي"(51).
(9) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ب مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع وفيه كما قال الشاطبي في قصيدته.

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: تابع قالون ورشا على نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها في والنجم **عادا الأولى**[1].

قال في الاقتصاد: في سورة النجم قرأ نافع [**عادا لولى**][2] بنقل حركة الهمز إلى اللام وأدغم التنوين فيها ومثله في التيسير[3].

ابن الجزري: واتفق ورش وقالون على النقل في **عادا الأولى** في النجم، وإذا نقلوا أدغموا التنوين في اللام حالة الوصل[4].

وما ذكره في الاقتصاد [نحوه][5] في جامع البيان والتلخيص والموجز[6].

تنبيه: المنتوري: قال المهدوي في التحصيل[7]: وقال بعض القراء: إنما اختير نقل الحركة لأنه مكتوب في مصحف، أُبيْ وابن مسعود في ما روى [**عادا لولى**][8]، ليس بين الدال واللام سوى ألف واحدة، فهو مكتوب على لغة نقل الحركة كما كتب **ليكة** وليست المحذوفة المعوضة من التنوين لأنها لم تحذف في غير هذا الموضع[9].

قوله: ونقلوا لنافع أي رووا، فهو من نقل الرواية.

---

(1) سورة النجم الآية (50).

(2) [في ب، ج [عادا الأولى].]

(3) شرح الدرر المنتوري الورقة 177/ ب مخطوطة 1096 الخزانة الحسنية بالباط.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 1/ ص 410 ص 11.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 177 /ب السابق الذكر.

(7) لم أعثر على هذا الكتاب وإنما ذكره المنتوري في كتابه وجعله من مصادره المعتمدة لديه.

(8) [في ب، ج [عادا الأولى.]

(9) شرح الدرر للمنتوري الورقة 177 /ب رقم الكتاب 1096 الخزانة الحسنية بالرباط..

وقوله: منقولا أي منقول الحركة والتقدير، رووا لنافع **ردا**، **وعادا الأولى**، منقولا ثم قدم منقولا.

قال الشارح: قوله: ونقلوا لنافع، يعني الحركة في الأربعة المواضع.

وقوله: منقولا، صفة للنقل [المضمر][1] في الكلام، أي ونقلوا الحركة نقلا منقولا، أي مأثورا.

ويحتمل أن يكون نقلوا من نقل الرواية، أي رووا لنافع منقولا **ردا** وكذا، فيكون قوله منقولا حالا من **ردا**، وقدمه عليه ثم عطف عليه **ءالـن**، **وعادا الأولى**، وهذا كما [تقول][2] جاء ضاحكا زيد، ثم تعطف عليه غيره فتقول: وعمرو وبكر.

قال لي الناظم عفا الله عنه: وهذا أردت وإياه قصدت، وهو أولى، لأن فيه اجتناب الحشو وإيثار الصناعة اللفظية، وهي تجنيس الاشتقاق ومنه في القرآن: **فأقم وجهك للدين القيم**، **وأسلمت مع سليمان** انتهى[3].

سأل بعض المقرئين بفاس الشيخ أبا عبد الله بن غازي[4] **رحمه الله** ونص السؤال: الحمد لله أتابكم الله وتولى حفظكم جوابكم في مسألة **عادا الأولى** في حالة الوصل وحالة الابتداء بحركة اللام، هل يجري فيه ما يجري فيما تغير سببه من جواز الوجهين أولا يجري فيه إلا القصر، وإن كان يجري فيه ما يجري فيما تغير سببه كما قيل: فما وجهه؟ فبين لنا بفضلك ما أنت

---

[1] [في ب، د [المضمن].]

[2] [في أ [نقلوا].]

[3] سورة الروم الآية (43)، وسورة النمل الآية (44).

[4] ابن غازي تقدمت ترجمته برقم (315) ص : 62.

[عليه][1]، وما كان الشيخ يعمل عليه ولكم الأجر (73/أ) والسلام عليكم ورحمة الله انتهى.

[**ونص الجواب:** وعليكم السلام سيدي ورحمة الله وبركاته والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الذي تعلق][2] بحفظ محبكم مما كان يقرره شيخنا الأستاذ رحمه الله تعالى في **عادا الأولى** لورش، أنه لما كان ممن اعتد بالعارض، فادغم وصلا ترجح لـه إسقاط همزة الوصل ابتداء وبحسب هذا يترجح له القصر لئلا يجتمع بين الاعتداد وعدمه في فور واحد كما قال المتأخرون في نحو **الأبرار**[3]، وطال وقفا مع أنهم قد جمعوا بين الاعتداد وعدمه حيث قالوا في باب: أقام واستقام تحركت الواو في الأصل، وانفتح ما قبلها في الحال فانقلبت ألفا، وكتب مسلما عليكم وعلى من يقف عليه محمد بن غازي سمح الله تعالى بمنه وكرمه انتهى[4].

أما أقام واستقام، فللشيوخ فيه طريقان:

الطريقة الأولى: تحركت الولو في الأصل وانفتح ما قبلها في الحال فانقلبت ألفا.

والثانية: لما نقلت حركة حرف العلة سكن أثر فتح، فانقلبت ألفا وهما متقاربان.

كذا أجاب الشيخ المذكور رحمه الله ووجد مكتوبا بخطه انتهى[5].

الإعراب **واضح.**

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) سورة آل عمران الآية (193).

(4) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع لمحمد بن عيسى الواريثني مخطوطة خزانة تطوان 858 ومثل هذه الفتاوى كثيرة عند ابن غازي منظومة ومنثورة بعضها في إنشاد الشريد وكثير منها في الفجر الساطع هذا.

(5) المصدر نفسه.

القول في أحكام نقل الحركة

ثم قال رحمه الله:

(121) وهمزوا الواو لقالون لـــدى نقلهم في الوصل أو في الابتـــدا

أخبر أن الرواة عن قالون همزوا الواو من **عادا الأولى** في حالة النقـــل، سواء في الابتداء أو الاتصال، ومراده بهمزة ســاكنة [ومفهومــه أن ورشـــا لا همز عنده][1].

قال في الاقتصاد: وأتى قالون بعد اللام بهمزة ساكنة[2].

وقال في التيسير: وأتى قالون بعد ضمة اللام بهمزة ساكنة في موضــــع اللام[3].

وقال في التعريف: وقرأ قالون وحده و**عادا الأولى** بهمزة في موضع الواو.

ومثله في جامع البيان والتمهيد وكتاب رواية أبي نشيط[4].

المنتوري: والمشهور المعمول به في قراءة قالون من رواية أبي نشيط همز الواو مع النقل وبالإدغام، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[5].

وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في المفردات[6]، وابنه أبو الحسن في التذكرة ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات وابن ســفيان فـــي

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 204.

(4) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 229.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

الهادي والمهدوي في الهداية وشرحها والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات وابن شعيب في الاعتماد وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدي الطالب، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الطفيل في الغنية وابن عتيق في الموجز، وابن المرابط في التقريب والنشر وابن غزوان في أرجوزته، وأبو الأصبغ بن عمر في المختصر، وابن [جني][1] في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن رشيق في المرءات وابن عبد المالك في رجزه في رواية قالون[2].

وقال الحصري في قصيدته:

ولكن قرأ لولى بهمزة مسكنة والعلم يكنز كالتبر[3]

وذكر في جامع البيان: ترك همز الواو وعن أبي نشيط[4].

وذكره الخزاعي في المنتهى وابن سوار في المستنير[5].

وقال في الإقناع: يهمز عين الفعل قالون من طريق مكي وأبي عمرو.

وذكر الأهوازي والخزاعي عن أبي نشيط من جميع طرقه التسهيل كورش ونحوه في [التحفة][6] له[7].

(1) [في ب د [حي].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) المنظومة الحصرية في القراءة نافع البيت 92 الورقة 617.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) [في د [النجعة].]

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 394/1 .

وقال ابن عبد الوهاب في المفتاح: وكذلك اختلف عن قالون ورش فروي عنه أنه كان يأتي بعد اللام بهمزة ساكنة، [وبالوجهين قرأت له[1].

الجعبري: ولم يذكر أبو العلاء همز الواو، والأمر طريق الحلواني[2].

قال في تقريب النشر: واختلف][3] عن قالون في همز الواو بعد اللام همزة ساكنة انتهى[4].

قال المهدوي في الشرح: فأما الهمزة الساكنة التي أتى بها قالون بعد اللام في **عادا الأولى** ففيه قولان:

أحدهما: صارت الواو قبلها ضمة [وهو مذهب البصريين][5] والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، ربما قدروا الضمة فيها فقلبوها همزة، وقد كان أبو حبرة النميري[6] يهمز كل واو سكنت، والضم قبلها نحو **مؤسى** (73/ب) وكذا قرأ قنبل سوقه، فعلى هذا ذهب قالون.

والقول الثاني: أن أصله **وؤلى** وهو مذهب الكوفيين، ثم قلبت الواو المضمومة همزة فصارت **أؤلى** بهمزتين، الأولى المضمومة فاء الفعل، والثانية الساكنة عين الفعل، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فصار **أولى** فلما ألقى حركة الهمزة المضموم على اللام وحذفها، رد الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أجل اجتماع الهمزتين[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(2) كنز المعاني للجعبري باب نقل الحركة الورقة 103/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(6) أبو حبرة النميري لم أقف على ترجمته في كتب التراجيم التي رجعت إليها.

(7) لا يوجد في الهداية في وجوه القراءات السبع لأحمد بن عمار المهدي.

وذكر المرجبي في شرح الحصرية القول الأول[1]، والثاني ذكره الداني في التمهيد ومكي في الكشف[2] وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن مهلب في الشرح، وابن الباذش في شرح الحصرية[3].

وذكر ابن أجروم في روض المنافع القول الأول.

وقال القيجاطي: والأول هو الصحيح.

تكميل: إن قيل هل لا كُسِر التنوين؟ فالجواب إن القراءة سنة، وإنما يذكر وجهها فقط، لأن كسر التنوين فيه ثقل وهو الانتقال من كسر إلى ضم الهمزة، واللام [غير][4] حاجز حصين لأنه ساكن.

قال في التحفة:

لكنه اعتدادهم بالنقل	**أظهر في الأولى فلذ بالنقل**
لأنهم قد أدغموا في اللام	**تنوين عادا الأولى عن إمام**
قياسه الكسر ولكن لو كسر	**لصار ضم الهمز مع كسر عسر**
و[فصل][5] لام قل كلا فصل يرى	**كان همزا بعد تنوين [ترا][6]**
فحركوا اللام بشكل الهمزة	**وادغمُوا التنوين دم في عزة**
فصار تحريك بها كاللازم	**مثال ما لكم في العازم[7]**

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 178/أ.

(2) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها .

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/أ الورقة 178/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في هـ [وكسر].]

(6) [في أ [طرا].]

(7) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 386 إلى 391 من الورقة 21/أ نسخة مخطوطة خاصة.

ثم قال:

لو حذفت واصل الأولى وعلى — الواو مضموم وهمز يتلى
مسكنا فعاد واوا همزه — والهمز واوا ميتا قل عزه
فجاءت اللام التي للتعريف — ساكنة من قبلها عن تعريف
فلتنقل الضم الذي في الهمز — للام واحذفه فضم يجز
وما ترى من همزه لعيسى — همزة عين ردكن رئيسا
وقيل وعلى أصله فقدما — همزه عينه على الفاء فاعلما
وهي واو ثم ثار اولى — فحذف الهمز به منقولا
فهمزه أيضا بذا الاملاء — يحل في الواو التي في الفاء
وقيل وعلى اصله ووان — أولهما مضمومة والثاني
مسكن فعاد همزا أول — ثم لسكن اللام أيضا ينقل
وهمز قالون بغير مين — يحل في الواو التي في العين
حملا على الهمز بواو موصدة — والسوق مع مؤسى النبى أورده
كأنما الواو التي قد سكنت — بشكل ما جاء قبلها تحركت
وأحرف المد إذا تحركت — تعود همزة وذا قيد ثبت[1]

الجعبري: أصل اولى عند البصريين: فيه وولى بواوين ثانيت الأول قلبت الواو الأولى همزة وجوبا حملا على جمعه، وعند الكوفيين وعلى بواو وهمزة من وأل فأبدلت الواو همزة على حد وجوه، فاجتمع همزتان فأبدلت الثانية واوا على حد أوتى انتهى[2].

---

[1] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 401 إلى 414 من الورقة 22 ب نسخة مخطوطة خاصة.

[2] كنز المعاني للجعبري باب الهمزتين من كلمتين الورقة 87 ب نسخة في خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

ولقالون: متعلق بهمزوا، وكذا لدى وفي الوصل وفي الابتداء، وأو: للتنويع.

ثم قال رحمه الله:

(122) لكـــن بـــدءه لـــه بالأصـــل اولـــى مـــن ابتـــدائـــه بالنقـــل

استدرك لقالون الوجه المشهور وهو الإتيان بها على الأصل من غيـــر نقل، فيقول **الاولى** بإثبات همزة الوصل وسكون اللام، وهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة.

قال في الاقتصاد: وأما الابتداء به على قراءة (74/أ) قالون فيحتمل ثلاثة أوجه:

الاؤلى بإثبات ألف الوصل وضم اللام وهمز الواو، **ولؤلى** لحذف ألـــف الوصل وضم اللام وهمز الواو، **والأولى** لإثبات ألف الوصل وإســكان الـــلام وتحقيق همزة فاء الفعل.

وهذا الوجه أوجه وأقيس لأن العلة التي دعته إلى مناقضة أصله في هذا الموضع خاصة هي التنوين لكونه ساكنا، ولام المعرفة بعـــده أيـــضا ســـاكنة، فحرك اللام حينئذ لئلا يلتقي ساكنان، ولكي يتحصل لـــه الإدغام، إذ كان ذلـــك من فعل فصحاء العرب من نظائر ذلك، فإذا كان ذلك كذلك فالتقاء الساكنين في الابتداء معدوم لافتراق الكلمتين [بالوقف][1] على أحدهما، والابتـــداء بالثانيـــة، فوجب عند ذلك أن يرد ذلك إلى سائر نظائره في جميع القرآن.

وأما الابتداء لورش ففيه وجهان:

الأول : أن تبتدئ **الأولى** فتثبت ألف الوصل وتضم اللام بضمة الهمزة.

---

(1) [في ج، د [بالوقوف].]

الثاني : أن تبتدئ **لولى** فتحذف ألف الوصل وتضم استغناء عنها بضمة الهمزة[1].

ونحوه في التيسير[2].

قال في الدر النثير: اتفق الحافظ والشيخ والإمام[3] على أن يجوز في الابتداء **بالأولى** من قوله تعالى: **عادا الأولى** على مذهب ورش **الولى** بإثبات همزة الوصل مفتوحة وضم اللام بعدها وإثبات واو ساكنة بعد اللام.

وزاد الحافظ عن ورش وجها ثانيا، وهو **لُولى** بحذف همزة الوصل، والاجتزاء عنها بضمة اللام المنقولة إليها من همزة **اولى** وبعد الواو المضمومة واو ساكنة.

وأما الابتداء على مذهب قالون فاتفقوا على جواز **لؤلى** بهمزة الوصل مفتوحة بعدها لام التعريف المضمومة وبعد اللام همزة ساكنة.

وزاد الحافظ [والإمام][4] وجها ثانيا، وهو **لؤلى** بحذف همزة الوصل وبإبقاء سائر الحروف.

---

(1) الإشارة إلى ذلك في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ب

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 35 – 36.

(3) المراد بالحافظ: أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد المتوفى سنة 404 هـ، والمراد بالشيخ: مكي بن أبي أبي طالب حموش القيسي 437 هـ، والمراد بالإمام: شريح بن محمد ابن شريح الرعيني ت: 539 هـ. قال ابن القاضي رحمه الله:

وابن شريح بالإمام يعرف **** والمك بالشيخ لديهم يوصف

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وثم وجه ثالث: وهو **الأولى** واتفق الإمام والحافظ على جوازه، ورجحه الحافظ، وحكاه الشيخ أيضا انتهى[1].

وذكر في جامع البيان التمهيد وكتاب رواية ابن نشيط الأوجه الثلاثة كما في التيسير والاقتصاد[2].

قال في جامع البيان في الوجه الثالث وهذا عندي أوجه الأوجه الثلاثة وأقيسها[3].

[وقال في التسيير: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها][4][5].

وقال في كتاب رواية أبي نشيط: وهذا الوجه عندي أوجه وأقيس[6].

[وقال في التمهيد: وهذا الوجه أقيس][7][8].

قال ابن الجزري: ويجوز في الابتداء لكل من نقل وجهان:

أحدهما : الأولى بإتيان همزة وضم اللام بعدها.

والثاني : لولى بضم اللام وحذف همزة الوصل اعتدادا بالعارض، وهذان الوجهان يجوزان لورش فيما نقل إليه مما فيه لام التعريف نحو **الأرض والآخرة**

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ ب

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 205.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 178/ب

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) المصدر نفسه.

والإيمان والأولى ويجوز لغير ورش في **عادا الأولى** [صمن][1] نقل وجه ثالث، وهو الابتداء بالأصل من غير نقل، وهذه الأوجه الثلاثة عن قالون في وجه همز الواو، إلا أن الوجه الثالث وهو الابتداء متحد إذ لا يجوز همز الواو معه[2].

قال في التحفة:

وبدءه له بتحقيق يرى أحق من نقل على ما فسر[3]

قوله: بداه.

قال الشارح: مصدر من بدأ [يبدأ][4] كما أن قوله ابتداء من إبتدأ يبتدئ، والضمير أن فيهما راجعان إلى هذا اللفظ الذي هو الأولى، والهاء من قوله [له][5] عائدة على قالون المذكور في البيت السابق قبله، وقد تعود الهاء من ابتداءه أيضا عليه أي أولى من ابتدائه إياه بالنقل انتهى[6].

المجراد: وبدءه عائد على الأولى وله على قالون ويحتمل أن يعود على قالون، والثاني على الأول وتكون اللام زائدة مع تأخير المفعول لأن بدا يتعدى بنفسه، قال تعالى: **كما بداكم تعودون**[7]، والتقدير لكن بداه إياه أي بدا قالون هذا اللفظ بالأصل أولى من غيره، وكذلك الضمير في ابتدائه يحتمل الوجهين أيضا، والمعنى من ابتداء **الأولى** بالنقل أو من ابتداء قالون إياه بالنقل[8].

---

(1) [في ج، هـ [عمن].]

(2) النشر في القراءات العشر 1/409 – 410.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 742 الورقة 38 من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) [في أ [يبيدي].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد في كتاب له.

(7) سورة الأعراف الآية (29).

(8) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد اختصارا انظره في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 97/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

الحلفاوي: فالناظم رحمه الله اقتفى أثر الشاطبي حدو النعل بالنعل[1].

ولقد قال الأستاذ أجانا ما نصه: وانظر متابعة هذا الرجز لابن فيده وجلة نظمه ومحافظته على ألفاظه، وحرمه على موافقة أغراضه انتهى[2].

لكن: حرف استدراك، بداه: اسم لكن ومضاف إليه، وأولى خبر، وله وبالأصل: متعلقان ببدءه، ومن ابتداءه: يتعلق بأولى وبالنقل بابتداءه.

ثم قال رحمه الله (74/ب):

(123) والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علته

أخبر أن الهمزة بعد نقل حركتها تحذف لأجل التخفيف.

وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حذفت لسكونها وتقدير سكون الحرف قبلها، وبه قال مكي في الكشف[3].

وذكره الداني في جامع البيان وإيجاز البيان، وأحد قولي الداني في الأول الباب من الإيجاز[4].

الثاني: حذفت لسكونها وتقدير سكون ما قبلها إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن. فإن كان بعدها فإنها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها، وهو قول أبي داوود سليمان بن نجاح[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل الحركة الورقة 29/أ نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري باب الإظهار والإدغام.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 196/2.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(5) المصدر نفسه.

الثالث: حذفت تخفيفا لا غير، وبه قال المهدوي واختيار الشاطبي حيث قال: واحذفه مسهلا، والناظم حيث قال: تخفيفا، وبه ابن [مطرف][1] في البديع.

قال القيجاطي: والوجه في حذف الهمزة ما ذكره المهدوي وابن مطرف.

وأما ما ذكره الداني ومكي وأبو داوود فلا يصح وهو خطأ لأن الهمزة إنما حذفت لقصد التخفيف لما تعذر جعلها بين بين، فلا حاجة إلى تقدير [التقاء][2] الساكنين[3].

قال ابن الصفار في الزهر اليانع: ومازال المهدوي قبل أن يعرف قدر الحافظ يعترض عليه حتى أنه كلف الأمير نضر الله وجهه أن يكلف الحافظ الجواب عن أسئلة حرفها المهدوي.

فأجابه عنها في [جزء][4] سماه الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة، فألقى عليه الحافظ مسألة واحدة سماها بالستينية ضمنها ستينا سؤالا في الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها نحو: **يضيء وبرئ**، فسقط في يد المهدوي، وتمنى أنه لم يسئله وبقي فيها كيوم ولدت أمه، وعززها الحافظ برسالة التنبيه عن الخطأ والجهل والتمويه، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهدوي[5].

قال بعضهم: تعليل الناظم أولى لصحته وسلامته من الاعتراض وموافقته كلام النحويين، ولذا قال: فحقق علته، أي حقق هذه العلة، واعلم أن غيرها لا يسلم من الاعتراض.

---

(1) [في ب، هـ [مطرفع].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) المصدر نفسه.

(4) [في ج [رجز].]

(5) لم أقف على هذا الكتاب إلا مذكورا عند ابن القاضي.

والهمز: مبتدأ، وخبره يحذف، وبعد: متعلق بيحذف، وحركته مفعول بتعلم، يحذف: مفعول لما لم يسم [فاعله][1] وهو مضمر يعود على الهمز، تخفيفا: مفعولا لأجله قاله المنتوري [والمجراد وأجانا وابن عبد الكريم، أو حال من الهمز على قول المجاصي والوارثيني، وعلته: الهاء عائدة على الحذف الذي تضمنه يحذف قاله المنتوري][2].

وقال المجاصي والوارثيني: أي فحقق علة حذف الهمز، وما قال الناس فيه، ثم قالا: والضمير عائد على الحذف أو على الهمز ووافقهم ابن عبد الكريم على الاحتمالين[3].

القول في الإظهار والإدغام

ثم قال رحمه الله:

(124) القول في الإظهار والإدغام وما يليهما من الأحكام

وجه ذكره بعد تخفيف الهمزة اشتراكهما في قصد التخفيف وقدم الإظهار على الإدغام لأنه الأصل، واقتدأ بالشاطبي والتيسير، ومن قدم الإدغام كأبي العلاء فلعقد الباب له.

قال صاحب الفصول ابن عبد الكريم: والإظهار والإدغام مما يجب الاعتناء به والتحفظ لأنه لحن خفي يجهله كثير من الطلبة ولم تعرفه لقلة محافظته عليه، وهذا الباب كثير الدور متكرر في القرآن[4].

---

(1) في أ [مفعوله].

(2) [ما بين [...] لايوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي ص: 91 س 27 مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(4) المصدر نفسه: باب الإظهار والإدغام.

ولهذا قال أبو بكر الأذفوي في كتاب الاستغناء في باب الإمالة لـــورش قال: من أدغم ما يظهر وأظهر ما يدغم فهو لحن في قراءته وخطأ في تلاوته، ومن فعل ذلك فكأنه قرأ القرآن بغير ما أنزل به، ولأنه خرج عن لغة العرب.

ولهـــذا قال ابن مجاهد: اللحن على قسمين، لحن جلـــي ولحـــن خفـــي، فالجلي: هو تغيير الحركات الذي هو في الإعراب، والخفي: هو إظهـــار مـــا يدغم وإدغام ما يظهر، وفتح ما يومل وإمالة ما يفتح إلى غير ذلك، لأن قراءة القرآن إنما هي بتحريك كل حرف لما يحتاج إليه كذلك، نقله خلف عن ســـلف فتدبره وتحفظ عليه انتهى[1].

الإظهار: مصدر أظهر يظهر.

والإدغام : مصدر أدغم وهو عبارة الكوفيين.

والإدّغام : مصدر أدغم افتعل وهو عبارة سيبويه ومن ألفاظ البصريين، وهو لغة الإدخال والستر والخفاء، ويقال أدغمت اللجام في فم الفرس.

قال الشاعر(75/أ):

مقـــربـــات بـــأيديهـــم اعنتهـــــا ... قوم إذا فزعوا أدغمن في اللجم[2]

وقال آخر:

وأدغمت في قلبي من الحب شعبـــة ... تذوب لها حرا من الوجه اطلع[3]

---

[1] شرح الدرر للمجاصي في باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

[2] البيت لساعدة ابن جؤية / لسان العرب لابن منظور باب دغم ج: 12 ص 203.

[3] لم أقف على قائله.

وصناعة اللفظ بساكن فمتحرك بلا فمتحرك بلا فصل، هذا حدهم ويدخل فيه الإخفاء وليس منه. **والصحيح** أن يقال اللفظ بساكن فمتحرك [بلا فصل][1] من مخرج واحد، فقولنا: اللفظ بساكن فمتحرك جنس يدخل فيه المدغم والمظهر والخفي.

وقولنا: بلا فصل فصل خرج [به][2] المظهر.

وقولنا: من مخرج واحد آخر خرج به المخفى.

قلت: مشيرا [لحده بهذين البيتين من الرجز][3].

لفـــظ بساكــن أتــاك مستنـــد	**فمتحـــرك بـــلا فصـــل ورد**
من مخـــرج متحـــد في العـــرف	**هذا هو الصحيح فافهـــم وصـــف**

والإظهار هو الأصل لعدم توقفه على سبب، والإدغام فرعه لتوقفه عليه.

قال القيجاطي: والدليل على ذلك أن الإدغام يلزم معـه تغيـر الحـرف الأول وليس ذلك في الإظهار[4].

قال أبو عمرو: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألستنا ولا يحسنون غيره، وهو في الكتاب العزيز لا يحصى كثرة اتفاقا واختلافا[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] من أ، جـ.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

(5) فصل الإدغام والإظهار من كتاب التيسير للداني ص 45.

القول في الإظهار والإدغام

قال ابن الباذش في الإقناع: الإدغام أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثلـه من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان بـالحرفين ارتفاعـه واحدة انتهى[1].

قال الداني في إيجار البيـان: والمفصح إنما أدغمت العرب والقراء طلبا للتخفيف وكراهية الاستثقال بأن يزيلوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدها إليـه، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء به، ألا ترى أن الخليل شـبهه بمـشي المقيـد، وبإعادة الحديث مرتين، فخففوا بالإدغام من أجل ذلك انتهى[2].

وقاله ابن مجاهد [في السبعة][3] [أي ناقلا][4] كلام الخليل، وفي المثـل أثقل من حديث معاد[5].

ويحكى أن جارية كانت لبعض الملوك، وكان شديد الحب لها، فحدثها يوما حديثا ثم كرره عليها، وقال: كيف رأيت هذا الحديث؟ فقالت له حسن لولا التكرار.

قال الشاعر:

إذا جلسـت إلـى قـوم تحدثهـم ... يومـا حديثا على الماضي والآتـي
فـلا تعـدن حديثـا إن طبعهـم ... [موكـل بمعـادات المعـادات][6]

وفي الحديث: «كل مكرر مملول إلا القرآن»[7].

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 164/1.
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.
(3) [في د [ألفة].]
(4) [في ب، ج [نقلا].]
(5) المصدر نفسه الورقة 179/ب.
(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(7) الحديث صحيح في معناه ولكن لم أقف عليه في المظان التي رجعت إليها.

القول في الإظهار والإدغام

ابن عبد الكريم: ويشترط في الإدغام سكون الأول وتحريك الثاني، وأن يصير الأول مثل الثاني أو من جنسه لأنه لا يدغم ساكن في ساكن، ولا متحرك في متحرك، ولا متحرك في ساكن، ولا ساكن في متحرك، وإنما لا يدغم متحرك في متحرك لأن الحركات مقدرات بعد الحروف، فكأن حركة الحرف الأول حائلة بين الحرفين ولم يدغم ساكن في ساكن لأنه لا حركة تحكم على [السكون][1]، ولم يدغم متحرك في ساكن لأن الحركات مقدرات بعد الحروف على قول سيبويه: أو ليس له حركة يحكم بها على الأول انتهى[2].

قال في التحفة:

وشرط إدغامك سكن الأول ... صححه والثاني بتحريكك جل
وإنما لا تدغم المحركا ... لفصل أشكال فها قد حركا
[إذ الحروف شكلها يقدر ... من بعدها عن سيبويه يشهر[3]

قلت:

شروط الإدغام سكون الأول ... كذاك تحريك لثان فاقبل][4]

قال الداني في المفصح: والإدغام على ضربين، إدغام المثلين وإدغام المتقاربين، ولا يجوز إدغام المتباعدين[5].

---

(1) [في ب [الساكن].]

(2) شرح الدرر المجاصي باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105 م/مراكش.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 756-757-758 الورقة 39/أ.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 179/أ.

قال في إرشاد المتمسكين: وحقيقة إدغام المثلين، أن يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة لازدحامهما في المخرج فيصيرا في اللفظ حرفا واحدا.

قال: وحقيقة إدغام المتقاربين أن [تقلب][1] الحرف الأول منهما من جنس الثاني، فيرتفع اللسان بهما رفعة واحدة فيصير حرفا واحدا مشددا[2].

قال في المفصح وايجاز البيان: نحوه[3].

قال مكي في الكشف: واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في المثلين[4].

تنبيه: أسباب الإدغام، تماثل [وتشارك][5] وتلاصق وتقارب وتجانس وتكافؤ.

وإليه أشار ابن غازي بقوله(75/ب):

ماثل وشارك لاصق وقارب — جانس وكافئ تحظ بالمراتب
كبل قد تاب من راق وقد — ظلم قد جاء وإذ تاب ورد[6]

وقال بعضهم:

في المثل والمشارك أدغم وفي — تلاصق ولتقارب تفي
[كذلك تجانس أفي بلا — ريب ده الأسباب قال النبلا][7]

---

(1) [في جـ [تقرب].]
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 134/1.
(5) [في جـ [شارك].]
(6) لم أقف على هذا البيت في التفصيل لابن غازي ولعل البيت من نظم آخر.
(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

قال في الكنز: ووزن المدغم ووزن المظهر والأفصح بقاء صوت المدغم وعليه القراء[1].

سؤال: قولهم اللفظ بساكن فمتحرك يناقض قولهم التشديد عوض عن الذاهب.

[جوابه][2]: ليس التشديد عوضا عن الحرف بل عما فاته من لفظ الاستقلال، وإذا أصغيت إلى لفظك سمعته ساكنا مشددا ينتهي إلى محرك مخفف.

المجراد: والإدغام لا يعرفه إلا من أحكم معرفة مخارج الحروف وصفاتها، إذ هي الموصلة إلى ذلك، كما قال المصنف: تفيد في الإدغام والإظهار، ولهذا قدمها الأئمة على باب الإظهار والإدغام انتهى[3].

فقوله: الأئمة على حذف مضاف أي بعض الأئمة.

قال الجعبري: ولضرورة الإدغام إليها ذكرتها في الترهة قبله وفاقا لبعض المصنفين[4].

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الإدغام الورقة 62/ ب نسخة خزانة ابن يوسف 2/55.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 100/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الإدغام الورقة 62/ب.

فائدة: قال في تقريب النشر: ونعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجا صفة، وبالمتجانسين ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة وبالمتقاربين ما اتفقا تقاربا مخرجا أو صفة انتهى[1].

ونقله عنه الأسيوطي في الإتقان[2].

قال في كنز المعاني: كل ما ذكرنا من التجانس ليس لسوغ الإدغام، إذ تناسب المخرج كاف، بل لقوة الإدغام وضعفه على مذهب البصريين فيقوى إدغام الضعيف في القوي، ويضعف العكس ويستوي المتساوي.

وصفات القوة نحو: الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والتفخيم والغنة والتفشي.

وصفات الضعف مقابلاتها وإدغام الحرف في نفسه ممتنع للتناقض. فالغير إن اتحدا مخرجا وصفة، فالمتماثلان أو في أحدهما وتجاوزا فمتناسبان، وإلا فمتباينان هذا تعريفهم، ويلزم منه أن يكون نحو: **ءامنوا وعملوا الصلحات**. وفي يوسف غير متماثلين، [وهما متماثلان][3] والتحقيق: والغيران إن اتحدا ذاتا واندرجا في الاسم فمتماثلان، وإلا فإن اتحدا مخرجا وصفة أو تجاورا فمتناسبان، وإلا فمتباينان[4].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 179/أ.

(2) الإتقان في علوم القرآن 94/1.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) كنز المعاني للجعبري الورقة 66/أ من مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال القيسي في معنى الإظهار:

والإظهـار معنـاه البيـان لديهـم حقيقته أن تفصل [الحرف][1] الأولا
وتقطعه أيضـا مـن الثاني ساكـن الأول ثم الثـانـي تلفيـه مشكلا[2]

وقال في معنى الإدغام:

والإدغام خذ معنـاه من غيـر كلفـة عن الحافظ الداني بالذكـر قـد عـلا
وذلـك قـال إدخـال حـرف بمثلـه وتغييبه فيـه ويـدريـه مـن تـلا
حقيقتـه دفـن الحـروف بمثلهـا وتـدخـل إدخـالا شـديـدا مكمـلا
ويـرتفـع الآن اللسـان ارتفـاعـة موحـدة مـن غيـر فصـل فطب ألا
فوقـف يحـول أو بشكـل لـديهـم فهاك نصوص الداني لم تبقى مشكـلا
وفي الوزن ثم في الصورة اعلم وفي الثوب حـرفـان قـل مهمـا تلـوت متقـلا
أتـى بحـروف الفم ثم اللسان أصـل الإدغـام للـدانـي الإمـام وعلـلا
بكثرتها قـل فـي الكـلام حـروفـي [حروف الشفات تمت الحلـق زمـلاء
لقلتهـا أيضـا وبعـد تنـاول فدونك نص الداني لـم يبق مجمـلا][3]
ويعرف قـرب الحـرف ممـا بعيـده بلامات تعريف لما قد تحصلا(122/ب)
علامات قرب الحرف ان ادغمـن بـه وفي عكسه الإظهـار بالبعـد يبتـلا[4]

قوله: القول في الإظهار الخ.

قال الشارح: وقد ذكرت [أنه][5] في هذا البيت يتكلم فيما يظهر ويدغم وفيما يخفى ويقلب وهو المراد بقوله: وما يليهما من الاحكام، يعني الإخفاء

---

(1) [ما بين [...] من ب، د.]

(2) المصباح للقيسي باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة النحلية بمزوضة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) المصباح للقيسي باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة.

(5) [ما بين [....] لا يوجد في أ.]

والقلب، فالبيت ترجمة لما يأتي. والألف في قوله: وما يليهما من الأحكام راجع إلى الإظهار والإدغام انتهى[1].

وزاد المجراد بعد قوله: ويدغم ومن يدغم ذلك ومن يظهره[2].

فإن قيل لم أتى بالجمع في قوله: الأحكام؟

أجيب: بأنه أوقع الجمع موقع التثنية أو إن أقل الجمع اثنان أو باعتبار مايتفرع على كل واحد.

المنتوري: يريد وما يلي الإظهار والإدغام من الأحكام، وذلك إظهار النون الساكنة والتنوين وإدغامهما وقلبهما عند الباء وإخفاءهما عند حروف الفم[3].

في الإظهار: متعلق بالقول، وما: موصولة، يليهما: فعل مضارع ومفعول، والضمير يعود على الإظهار والإدغام والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، من الأحكام: يتعلق بيليهما.

ثم قال رحمه الله:

(125) وإذ لأحرف الصفير أظهرا ولهجاء جُدَّت ليس أكثرا

بدأ بإذ لا سميتها وبعضهم يقدم قد لأنها سابقة في الآية في قوله: **ولقد جاءكم موسى**[4]، وتأخر إذ في قوله: **وإذ جعلنا البيت**[5].

---

(1) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر وعند ابن القاضي في كتابه هذا.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (100/أ) مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(3) كتاب شرح الدرر اللوامع لابن عبد الملك المنتوري الورقة 197/ب.

(4) سورة البقرة الآية (92).

(5) سورة البقرة الآية (125).

أخبر أن ذال إذ، تظهر عند ستة أحرف ثلاثة صفيرات ولهجاء جدت.

القول في الإظهار والإدغام

وهذا حكم مطلق فالصاد في موضع واحد في الأحقاف وإذ صرفنا وعند السين **اذ سمعتموه**[1]، في الموضعين [في النون لا غير][2]. وعند الزاي في الموضعين في الأنفال: **وإذ زين لهم الشيطان**[3]، وفي الأحزاب **وإذا زاغت الأبصار**[4] وليس في القرآن غيرهما. وعند الجيم سبعة عشر موضعا، وعند الدال أربعة مواضع، وعند التاء ثمانية عشرة موضعا.

قال الشارح: وقد جمعها بعض الناس في أوائل هذا البيت:

تـاب صالـح سحـرا ~ جـاء داعيـا زمـرا[5]

قوله: ليس أكثر أي ليس المظهر عند دال، إذ أكثر مما ذكرت يعني مما يصح إدغامها فيه لما بين الدال وبينهن من التقارب وإلا فقد تظهر عند غيرها بلا خلاف نحو: **إذ كانوا**[6]، وإنما اقتصر على هذه الستة لاختلاف القراء فيها، وذكر بعد هذا ما تدغم فيه على اللزوم.

قوله: أظهر، يروى بفتح الهمزة والهاء على البناء للفاعل فتكون ألفه للتثنية عائدة على ورش وقالون، ويكون إذ على هذا مفعولا لا مقدما، ويروى [أظهر][7] بضم الهمزة وكسر الهاء على بنائه للمفعول فتكون ألفه للإطلاق

---

(1) سورة النور الآية (12)

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) سورة الأنفال الآية (48).

(4) سورة الأحزاب الآية (10).

(5) لم أقف على اسم قائل هذا البيت.

(6) سورة الأحقاف الآية (26).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

ومفعول ضمير عائد على إذ، وإذا: مبتدأ مخبر عنه، والمعنى وأظهر ذال إذ عند كذا وكذا قاله: المجراد.

وقال المجاصي: وإذا: في موضع نصب على أنها مفعولة بأظهرا والألف راجعة لورش وقالون وإن لم يذكرهما في الباب. ونحوه عند المطماطي وأجانا[1].

وقال الوراثيني إذ: مفعول لم يسم فاعله مقدم محكي والألف في أظهرا للإطلاق لا للتثنية.

قلت: فإن أراد أن إذ بنفسها هي النائبة وهي ظاهر لفظه فهو ممنوع عند البصريين، وإن أراد ضميره وأطلق عليه لفظ إذ لكونه بمعناه فصحيح [فتأمله والله أعلم][2][3].

وذكر الخراز وابن عبد الكريم وابن مسلم أن أظهرا روي بالوجهين وهما بناءه للفاعل وللمفعول[4].

وقال الحصري: عند الصفيريات تظهر ذال إذ، وأحرف جدت ذاع من في كالعطر[5].

قال في الدر النثير: اعلم أن الحروف الثمانية والعشرين المجموعة في رسم أيحد على ضربين[6]:

---

(1) شرح الدرر اللوامع ص: 97 سطر: 3، مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

(4) المصدر نفسه.

(5) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم 105 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

أحدهما: لم يقع في القرآن بعد ذال إذ وذلك ستة أحرف، الطاء والميم والثاء والشين المثلثتان، والضاد والخاء المعجمتان، ويجمعهما قولك: طمت شضخ.

والضرب الثاني وقع بعدها وهو باقي الحروف وهو على نوعين.

أحدهما: أن يكون ساكنا فيلزم كسر الدال هربا من التقاء الساكنين والذي ورد من ذلك في القرآن: وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ [1]،وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ [2]، وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ [3]، و إِذِ ٱلۡتَقَيۡتُمۡ [4]، وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ [5]، وإِذِ ٱنتَبَذَتۡ[6]، وإِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ [7]، وإِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ [8].

والنوع الثاني: وهو المقصود أن يكون الحرف الواقع بعد إذ متحركا وينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على إدغام ذال إذ فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عندهم.

وقسم فيه خلاف.

---

[1] سورة البقرة الآية (60)

[2] سورة البقرة الآية (124).

[3] سورة سبأ الآية (31).

[4] سورة الأنفال الآية (44).

[5] سورة الكهف الآية (26).

[6] سورة مريم الآية (16).

[7] سورة السجدة الآية (12).

[8] سورة غافر الآية (71).

فالقسم الأول: حرفان الدال في قولـــه تعـــالى: وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ[1]، وليس في القرآن غيره، والظاء في قوله تعالى (76/ب): وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ[2]، وفي قوله تعالى: وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ[3]، وليس في القرآن غيرهما.

القسم الثاني: أربعة عشرة حرفا يجمعها قولك: ربك أحق غنى له عفو.

القسم الثالـــث: المختلف فيه ستة أحرف وهي التي ذكر الحافظ ويجمعها قولك: سجر تصد انتهى.

قولـــه: وإذ على حذف مضاف أي وذال إذ، ولا حرف: يتعلق بأظهرا، وأكثر: خبر، ليس: واسمها ضمير يعود على المظهر.

الحلفاوي: وقول الناظم جدت جعلها المرسي من الجود والمجاصي مـــن الجودة[4].

وقول المجاصي: ليس أكثر أي الحكم أكثر من هذا فيه نظر وأحسن منـــه قول المرسي وأجانا والمطماطي والوارثيني ليس المظهر عنده أكثر من ذلك[5].

ثم قال رحمه الله:

(126) وقد لأحرف الصفير تستبين	**ثـم لـــــدال ولجيـم ولشيـــــن**
(127) وزاد عيسى الظاء والضاد معـا	**وورش الإدغـــام فيهمـــا وعـــا**

---

[1] سورة الأنبياء الآية (87).

[2] سورة الزخرف الآية (39).

[3] سورة النساء الآية (64).

[4] شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الإدغام الورقة 33/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

[5] شرح الدرر للمجاصي ص: 96 سطر 42 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

ذكرها بعد إذ لأنها أنسب البواقي بها.

أخبر أن دال قد تستبين أي تظهر عند ستة أحرف وهي حروف الصفير الثلاثة، والدال والجيم والشين وهو حكم مطلق.

فعند الصاد أحد عشرة موضعا.

وعند السين كذلك.

وعند الزاي موضع واحد في الملك: **ولقد زينا**[1] لا غير.

وعند الذال: **ولقد ذرأنا**[2] لا غير.

وعند الجيم: ستة وخمسون.

وعند الشين: **وقد شغفها**[3] لا غير.

قولـه: وزاد عيسى الخ، أي زاد قالون مع هذه الستة الظاء والضاد المعجمتين فأظهر عندهما.

فعند الظاء ثلاث.

وعند الضاد ثلاثة عشرة.

قوله: وورش الإدغام، صرح به للبيان، أي حفظ ورش إدغامهما يقال: وعيت العلم إذا حفظته أعيه وعيا، قال تعالى: **وتعيها أذن واعيه**[4] أي وتحفظها أذن حافظة، وأعيت المتاع في الوعاء أي جعلت الوعاء يعيه أي يحفظه.

واقتصر الناظم على الأحرف الثمانية لاختلاف القراء فيهن.

---

(1) سورة الملك الآية (5).
(2) سورة الأعراف الآية (179).
(3) سورة يوسف الآية (12).
(4) سورة الحاقة الآية (12).

قال الحصري:

ودال قـد أظهـر لستـة أحـرف كما أظهر سر الدجـا طلعة البـدر
لجيـم وذال ثم شيـن وبعـدهـا ثلاث الصفيـرات فانهم عن القهـر
وكن مدغما في الظاء والضاد دال قد لورش وقالون على أصله يجري[1]

قال طاهر بن غلبون: قرأ ورش بالإدغام عند الظاء والضاد.

وقال في الاقتصاد: وتابع ورش قالون على الإظهار عند حرفي عند الظاء والضاد فإنه أدغم الدال فيهما[2].

ابن الجزري: وأدغم ورش قد في الظاء والضاد[3].

وقال المالقي: اعلم أن من الحروف ما لم يقع في القرآن بعد دال قد، وذلك الطاء المهملة والثاء المثلثة والغين المعجمة، وما عدا ذلك فقد على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا، كسرت الدال قبله لئلا يتلقي ساكنان نحو: **فقد اهتدوا**[4]، وما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:

قسم اتفقوا على إدغام دال قد فيه.

وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.

وقسم فيه خلاف.

---

(1) المنظومة الحصرية في قراءة نافع الأبيات: 102، 103 و104 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 42.

(3) النشر في القراءات العشر 286/1 وما بعدها.

(4) سورة البقرة الآية (137).

فالقسم الأول حرفان الدال في قوله تعالى: **وقد دخلوا بالكفر**[1]، والتـاء في قوله تعالى: **لقد تاب الله**[2]، **وقد تبين**[3] في البقرة والقصص، **ولقد تركنا**[4] في العنكبوت والقمر.

والقسم الثاني خمسة عشر حرفا يجمعها قولك: العفو خير بحفظك نصه.

والقسم الثالث المختلف فيه يجمعها أوائل كلم هذا البيت.

شهدت ضحـى ظبـاء سانحـات ذكـرت زمـان جـود صافنـات

قوله: وقد أي ودال قد على حذف مضاف.

لا حرف: متعلق بتستبين، واللام في قوله: لا حرف ولدال ولجيم ولشين بمعنى عند، تستبين: فعل مضارع وأصله تستبين على وزن تـستفعل فنقلـوا حركة الياء الى الباء قبلها، فوقعت ياء ساكنة إثر كسرة وهـي مجانـسة لهـا فأخرت، والفاعل مضمر يعود على قد، والجملة في موضع خبر قد، والتقـدير مستبينة، معا: حال من الظاء والضاد، والعامل فيه زاد[5].

وقال الوارثيني: معناه جميعا[6].

وجعله المجاصي: تأكيدا[7].

وقال الخراز: يعني في الحرفين، وهو حال، فيهما يتعلق بوعى[8].

---

[1] سورة المائدة الآية (61).

[2] سورة التوبة الآية (117).

[3] سورة البقرة الآية (256).

[4] سورة العنكبوت الآية (35).

[5] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للمالقي باب الإظهار والإدغام الخزانة الحسنية.

[6] جمع المعاني الذرية والمباحث السنية بباب الإظهار الإدغام مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

[7] شرح الدرر للمجاصي ص: 97 سطر 13 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

[8] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب الإظهار والإدغام مخطوطة د.التهامي الراجي.

القول في الإظهار والإدغام

ثم قال رحمه الله:

(128) والتاء للتأنيث حيث تأتـي	**مظهرة عنـد الصفيـر يـات**
(129) والجيم والتاء وزاد الظاء	**أيضـا وبالإدغـام ورش جـاء**

قدمها لمشاركة الدال في المخرج تاء التأنيث هـي [تلحـق][1] الأفعـال الماضية، دالة على تأنيث الفاعل.

أخبر أنها تظهر عند خمسة أحرف، وهي الصفيريات والجيم والتاء وهذا حكم مطلق.

فعند الصاد موضعان: **حصرت صدورهم**[2]، **لهدمت صوامع**[3].

وعند السين اثنا عشر موضعا.

وعند الزاي موضع واحد: **خبت زدناهم**[4].

وعند الجيم موضعان: **نضحت جلودهم**[5]، **وجبت جنوبها**[6].

وعند الثاء ستة مواضع ويلزم إبدال الهمزة في قول الناظم: حيث تـأتي إبدالا لازما ليطابق الصفيريات.

---

(1) [في أ [تصحق].]

(2) سورة النساء الآية (90).

(3) سورة الحج الآية (40).

(4) سورة الإسراء الآية (97).

(5) سورة النساء الآية (56).

(6) سورة الحج الآية (36).

قوله: وزاد الظاء الخ أخبر أن قالون زاد بالإظهار الظاء ومراده بـزاد عيسى دل عليه أيضا، فلو قال: وزاد الظاء عيسى لكان أولى.

قال الثعالبي: وقولهم فعلت ذلك أيضا[1].

قال ابن السكيت: هو مصدر قولك **عاض، يئيض** أيضا أي عـاد. يقـال عاض فلان إلى أهله أي: رجع انتهى[2].

ووقعت تاء التأنيث عند الظاء في ثلاثة مواضع.

قوله: وبالإدغام ورش جاء أي يدغم تاء التأنيث فـي الظـاء، أي رواه وأخذ به.

واقتصر الناظم على هذه الخمسة أيضا لاختلاف القراء.

قال الداني في المفصح: وعلة من أدغمها في الظاء وحدها، أنهـا لمـا اجتمعت معها في طرفي اللسان والثنايا العليا تأكدت المناسبة بينهمـا، فلـذلك خصها بالإدغام مع ما صح لديه عن أئمته بتخصيصها به دونهن، فاتبع ذلـك واعتمد عليه[3].

وأتى بعضهم بمثلها منظومة فقال:

مضت كذبت لهدمت كلما [خبت][4] ومع نضجت كـانت كذلـك مثـلا

وقال [الحصري][5]:

وإن سكنت في الوصـل تاء مؤنث كقولـه: قامت زينب ربـة الخـدر
فقد أظهـروهـا عنـد أول ثـابت وجمل وسعـدى ثم زيـد وصنبـر

---

(1) لسان العرب لابن منظور مادة أيض ج: 7 ص 116 و117 طبعة دار صادر بيروت.
(2) المصدر نفسه.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/أ.
(4) [في د [حذفت].]
(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وأظهر عند الظاء قالــون وحــده لقد ضحكت أزهار علمي بلا ثغر[1]

وقال في تقريب النشر: وأدغم تاء التأنيث ورش من طريق الأزرق في الظاء فقط[2].

قال ابن أبي السداد: اعلم أنه لم يقع بعدها في القرآن الضاد ولا الــشين المعجمتان، فأما الخاء والذال المعجمان فوقعا بعدها في قولــه تعالى: **وقالــت اخرج**[3]، **إن نفعت الذكرى**[4]، وهذان يلحقان بما وقع بعدها ساكنا.

فأما البواقي قد وقعت كلها بعدها متحركة وقد وقع بعضها أيضا ساكنا، ولابد من الكسر مع الساكن كما تقدم نحو: **قالت الملائكة**[5]، فأمــا الحــروف المتحركة بعدها فثلاثة أقسام:

قسم : اتفق على إدغامه.

قسم : اتفق على إظهاره.

قسم : اختلف فيه.

القسم الأول : ثلاثة أحرف: التاء والطاء والدال وستأتي إن شاء الله.

والقسم الثاني : خمسة عشر حرفا يجمعها قولك: العفو غنم حقه كبير.

والقسم الثالث : المختلف فيه ستة، جمعت في أوائل هذا البيت:

صــــد جـــابــــــر ظـــهـــرا ثـــم زارنـــي سحـــرا انتهـــــى[6]

---

(1) المنظومة الحصرية في قراءة نافع الأبيات 109، 110 و111 الورقة 608 نسخة مخطوطة خاصة.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 289/1.

(3) سورة يوسف الآية (31).

(4) سورة الأعلى الآية (9).

(5) سورة آل عمران الآية (45).

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب الإظهار والإدغام مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

والتاء: مبتدأ للتأنيث: متعلق بياتي، حيث: ظرف مكان، والعامل فيه مظهرة، تاتي: فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على التاء. مظهرة: خبر المبتدأ، عند: متعلق بمظهرة، الصفيريات مخفوض بالظرف، والجيم والتاء: معطوفان على الصفيريات، وزاد: فعل ماض، والفاعل مضمر يعود على عيسى المذكور قبل، قاله المنتوري والمجراد.

واستدل المجاصي والوراثيني وابن عبدالكريم على صحة ذلك بأن الناظم لما قال في باب: قد وزاد عيسى، قال هنا: وزاد أيضا، فأظهر الفاعل أولا، وأضمره آخرا.

واستدل أجانا على صحته بدليلين:

أحدهما: أيضا.

والثاني: وبالإدغام ورش جاء.

وخالفهم المرسي فقال: وزاد [الطاء][1] أيضا، يعني نافعا لأن قوله مظهرة مطلق انتهى[2].

وأيضا: مصدر في موضع الحال، والعامل فيه زاد وبالإدغام متعلق بجاء، ورش: مبتدأ، جاء: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش والجملة في موضع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق فيهما.

ثم قال رحمه الله:

(130) **ويظهران هل وبل للطاء**	**والظاء والتاء معا والثاء**(77/ب)
(131) **والضاد معجما وحرف السين**	**والزاي ذي الجهر وحرف النون**

---

[1] [في ج [الظاء].]

[2] الدر النثير للمالقي باب الإظهار والإدغام مخطوط الخزانة الحسنية 1592 م/6.

تعين ذكرهما هنا، [أخبر][1] أن اللام من هل وبل يظهرها ورش وقالون عند الأحرف الثمانية فظاهر عبارته يوهم أن كل واحدة تظهر عنـــد الثمانيـــة وليس كذلك.

أجيب بأن الناظم اعتمد على الواقع، فهل وبل وقعا عند التـــاء والنـــون، وانفرد هل بالثاء المعجمة، وبل بالخمسة الباقية.

وبينها الإمام ابن غازي بقوله:

ويظهـــر ان هـــل وبـــــل للتـــاء والنـــون واخصـــص هـــل بالثـــاء
وبـــل بضـــاد معجـــم والظـــــاء والسين والزاي وحـــرف الطـــاء[2]

ولله در القيسي حيث قال:

بتـــاء مثنات ونـــون ببل وهــــــل فهل تاءها اختصت بباقي الحروف بل[3]

فعند الطاء موضع واحد، **"بل طبع الله عليها"**[4].

وعند الظاء: بل ظننتم فقط[5].

وعند السين: موضعان: **بل سولت**[6].

وعند الزاي: موضعان: **بل زين، بل زعمتم**[7].

وعند الضاد: بل ضلوا عنهم، ولا ثاني له[8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(2) لم أقف على ما نظمه الإمام ابن غازي في إظهار هل وبل في نظمه تفصيل عقد الدرر.
(3) لم أقف على هذا البيت في المصباح للقيسي ولا في الأجوبة المحققة له.
(4) سورة النساء الآية (155).
(5) سورة الفتح الآية (12).
(6) سورة يوسف الآية (18)
(7) سورة الرعد الآية (33)، وسورة الكهف الآية (48).
(8) سورة الأحقاف الآية (38).

هذا ما انفرد به بل وهل في موضع واحد: **هل ثوب**[1]، واشتركا في التاء في أربعة عشر موضعا[2]، فهل بتسعة[3]، وبل بخمسة، **وعند** النون أحد عشر[4] فهل بأربعة[5] وبل بسبعة.

قوله: معجما: أي منقوطا، يقال كتاب معجم ومُعجّم: أي منقوط، وتحرز به من الصاد المهملة والجهر من بعض صفات الحروف، والزاي منها.

قال الداني في المفصح: تنفرد منهن هل بالثاء، وتشارك بل في التاء والنون، وتنفرد بل بباقي الحروف[6].

قال في جامع وإيجاز البيان التلخيص: نحوه[7].

واقتصر الناظم أيضا على الثمانية لاختلاف القراء فيها.

وقال في شرح التيسير: اعلم أن الحاء والخاء والدال والذال والغين والشين المعجمتين لم تقع في القرآن بعد هذه اللام.

فأما باقي الحروف فعلى ثلاثة أقسام.

قسم [وقع][8] بعد هل خاصة، وهو الثاء في قوله: **هل ثوب الكفار.**

---

(1) سورة المطففين الآية (36).

(2) هل: المائدة 52، التوبة 8، الحاقة 52، يونس 16، الرعد 98، مريم 65، مريم 90، النمل 3، الملك 59.

(3) بل: الأنبياء (40)، الفتح (15)، القيامة (20)، الانفطار (9)، سورة الأعلى (16).

(4) بل: سورة البقرة الآية (70)، وهود الآية (27)، والحجر الآية (15)، والأنبياء الآية (18)، ولقمان الآية (21)، والواقعة الآية (67)، وسورة القلم الآية (27).

(5) هل: سورة الكهف الآية (94) و(103)، سورة الشعراء الآية (203)، وسورة سبأ الآية (7).

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/ب.

(7) المصدر نفسه.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وقسم وقع بعد بل خاصة وهو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: ظفر بقسطك ضجر.

وقسم وقع بعدهما: وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: ايتعلمونه.

قيل: وجد بخط الناظم عوض قوله: والضاد الخ.

والضاد معجما وحرف السين غفلا وحرف الزاي ثم النون[1]

ويظهران: فعل مضارع، والألف فاعل يعود على ورش وقالون، وهل وبل: مفعول بيظهران، وفي الكلام حذف مضاف أي لام هل وبل.

الحلفاوي: وقول الناظم: ويظهران، هكذا بضم الياء لكونه رباعيا، ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في كسر الهاء وفتحها، فروي بالكسر على أن [الفعل][2] مبني للفاعل، والألف عائد على ورش وقالون، وهل: محكي في موضع نصب على المفعول به، على هذا شرح الوارثيني وأجانا والخراز وزاد المجاصي وابن عبد الكريم رواية أخرى وهو فتح الهاء على أن الفعل مبني للمفعول والألف نائب عن الفاعل. [وهو][3] محكي في موضع رفع على البدل من النائب، معا: حال قاله: ابن عبد الكريم[4].

وقال المجاصي: معا: تأكيد انتهى[5].

وللطاء: متعلق بيظهران واللام بمعنى عند، ومعا: حال من الطاء والتاء والعامل فيه يظهران، معجما حال من الضاد.

---

(1) التسيير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 42 -43.

(2) [في هـ [الفاعل].]

(3) [في ج، د [وهل].]

(4) تقدمت ترجمته برقم 18 ص: 7.

(5) شرح الدرر للمجاصي ص: 98 ، س: 23، مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(132) **فصل وما قرب منها أدغموا كقـولـه سبحـانـه: إذ ظلمـوا**

(133) **وقد تبيـن وقالت طائفـه وأثقلت فـلا تكـن مخـالفـه**

أخبر أن ذال إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل تدغم فيما [قرب][1] منها.

قال بعضهم: هذا النوع من باب المشارك لا مـن بـاب التقـارب لأن المخرج متحد واطلاق النـاظم عليـه تقـارب تـسامح وإلا يكـون مخالفـا لاصطلاحهم.

فلو قال: فصل وما شاركها قد ادغموا، لأجاد فيكون خرج بـه مخـرج الغالب، لأن إدغام اللام في الراء من قبيل المتلاصقين وفاقا لسيبويه كما قـال المصنف، والحق أن اللام لا من قبيل المشاركين خلافا لقطرب[2] وصاحبيه[3] القائلين باتحاد المخرج لما قال: (78/أ) واللام من طرفه، فإدغام إذ في الظـاء وقع في موضعين **[إذ ظلموا]**[4] في النساء[5]، و**إذ ظلمتم** في الزخرف[6]، ودال قد في التاء في سبعة مواضع، وتاء التأنيث تدغم في الطاء في سـتة مواضـع وفي الدال [في][7] موضعين.

---

[1] [في ب [قربت].]

[2] هو محمد بن المستـنير أبو على الشهير بقطرب، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة، وهو أول من وضع "المثلث" في اللغة وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، من كتبه: معاني القرآن و النوادر في اللغة والاضداد وغيرها، توفي سنة 206 هـ – ترجمته في وفيات الأعيان 494/1 وبغية الوعاة 242/1 وفهرست ابن النديم 52، وشذرات الذهب 15/2.

[3] المراد بالصاحبين: سيبويه وابن السكيت كما هو معلوم من ترجمة قطرب.

[4] [في ب، ج [إذ ظلموا].]

[5] سورة النساء الآية (64).

[6] سورة الزخرف الآية (39).

[7] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

واعلم أن لام بل تدغم في الراء لقرب ما بينهما، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: **بل رفعه الله، بل ربكم، بل ران**[1] ولم يات في القرآن هل.

المنتوري: ولم يذكر الناظم إدغام بل للاتفاق، وذكر ما عداها لورود الخلاف عن نافع.

قال ابن مسلم: ونقض من هذا الفصل اللام من بل عند الراء، وقد أخذت [مع][2] الناظم رحمه الله في ذلك، فوافق على نقص ذلك، لكنه قد يندرج تحت قوله: وما قرب منها لشدة قرب ما بينهما، وصرح به الشارح[3].

المجراد: الضمير في منها عائد على الحروف المتقدمة، ولام بل منها، فإنها داخلة إلا أنه لم يمثلها بدليل كاف التشبيه الدال على عدم الحصر[4] وعلى قول ابن مسلم **قيل:**

واثقلت بل ران لا مخالفه   ووجد بخط الأستاذ ابن جابر
ومثله بل ران، بل ربكم   لنافع أيضا كذلك يدغم
لكن إذا تقدمت راء على   لام فبالإظهار نافع تلا

قال في إيجاز البيان: فان قيل: فلم أظهرت لام هل وبل عند النون وأدغمت في الراء؟

---

(1) سورة النساء الآية (158)، وسورة الأنبياء الآية (56)، وسورة المطففين الآية (14).

(2) [في ب [عنٍ].]

(3) شرح الدر للمنتوري الورقة 182/أ.

(4) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد باختصار وتصرف يسير - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (102/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

فالجواب: إن اللام تقرب من الراء قربا شديدا مع انحراف الراء إليها، فلما اشتد ما بينهما من القرب مع الانحراف تأكد الإدغام وليست هكذا حال النون معها، فأظهرت عندها لذلك[1].

قال القيجاطي: وإنما أدغمت اللام في الراء لقربها منها، وأظهرت عند النون وإن كانت قريبة [منه][2] لما كانت النون تدغم في حروف لم يروا، ولا يدغم من حروف لم يروا فيها غير اللام، أظهروا اللام عندها لتجري حروف لم يروا على طريقة واحدة[3].

قال في الدرة المضيئة:

إن قيل لم أدغموا في بل رانا	**ولام بل نحن بعكس بانا**
فقل مجيبا لانحراف اللام	**من [طرق][4] اللسان [عي][5] نظام**
[وانحراف][6] الراء إلى ظهر اللسان	**فاشتركا في ذا فونك البيان**
ان قيل ما الفرق بين النا هونا	**وقوله: بل نحن محرومونا**
فقل مجيبا لاتصال اللام	**بالنون في الأول خذ كلام**
ان قيل: لم أظهر في جعلنا	**وهي متصلة فقلنا**
سكون لام هذه لن يلزما	**وأل سكون لامه قد لزما[7]**

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 181/ب نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) [في أ [منها].]

(3) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/أ، والورقة 182/أ.

(4) [في د [طريق].]

(5) [في د [عني].]

(6) [في ج، د [وانحرف].]

(7) الدرة المضيئة لعبد الله المغراوي البرجي فصل في الإظهار والإدغام مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم 1371 مجموع من رقم 390 /1 إلى 1/400.

وقال [في اللئالي][1]: فإن قيل لم اتفق على إدغام اللام الساكنة في الراء واتفق على إظهارها عند النون؟

فالجواب: أن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه نحو: **الميم** والواو، واستوحش من إدغام اللام فيها لذلك[2].

قال ابن الباذش في الإقناع: فأما اللام بل عند الراء نحو: **بل ربكم** فهو مدغم عند [الجميع][3] إلا ما روى [أبو][4] سليمان عن قالون أنه أظهره ومن ذلك اللام الساكنة عن حركة عند النون نحو: **جعلنا**، و**أرسلنا**، و**بدلنا**، و**من يبدل نعمة الله**، و**يظللن**[5] ونحوه حيث وقع لا خلاف بينهم في إظهارها عندها، وتختلف بعض القراءة في صورة اللفظ بها، فمنهم من يحرره وينطق بالساكن مظهرا من غير إفحاش، ومنه من يعنف في ذلك إرادة إشباع الإظهار، فربما حرك اللام وأحدث حرف مد قبلها وذلك لحن جلي، ومنهم من يدغم وذلك أيضا لحن[6].

وقال القيجاطي: وأما اللام، فإذا نطق بها ساكنا، فلا ينبغي للقارئ أن يتعسف، ولا أن يسرع حتى يمنعه من جريان الصوت فيه، ويخرجه إلى حيز الحركة.

---

(1) [ما بين [...] لايوجد في أ.]

(2) اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الإدغام الورقة 46/ ب من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) [في ج [الجيم].]

(4) [في أ [ابن].]

(5) سورة البقرة الآية (125) و(151) و(211)، والأعراف الآية (95)، والشورى الآية (33).

(6) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش ابن 1/ 192 – 193.

قال : ولا فرق في النطق به [بين كونه][1] مفردا وكونه مع النون وسائر الحروف، وهذا أيضا تحكمه المشافهة[2].

وقال ابن شريح في بعض تقييداته: واعلم أن بعض الناس يغلطون في اللام الساكنة الواجب إظهارها عند النون نحو: **أنزلنا وجعلنا** و**أرسلنا**، فمنهم من يدغمها وهذا(78/ب) لا يجوز البتة، ومنهم من يظهرها إظهارا فاحشا. وهذا أيضا لا يجوز فليصحح التالي(126/ب) سكون اللام وإظهارها، وليدرب لسانه عليه وهو الصواب انتهى.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 181/ب.

القول في الإظهار والإدغام

[قلت][1]:

ونحـــو أرسلنـــا لكـــل أظهـــــرا   واحذر من التحريك في اللام ســـرا[2]

وتدغم أل في ثلاثة عشر [موضعا][3] وإليها أشار القيسي بقوله:

كذا لام تعريف لـــدى النـــون ثـــم را   وتاء ودال طـــاء وصاد على الــــولا
وزاي وسيـــن ثـــم دال وثـــا وظـــا   فكثـــرة دور الـــلام والقـــرب علـــلا
وفي الضاد قل لما استطالت لرخـــوة   إلى مخـــرج الـــلام الذي قـــد تحـــولا
وفي الشين أيضا بالتفشي قد انتهت   إلى الطاء ذى الاطباق أيضا وذى اعتلا
وخاتمتها مع مثلها النص قد عـــزوا   إلـــى صاحـــب الإقنـــاع حقـــا تعـــزلا
فإن قيـــل: هذا الـــلام للكـــل ادغمت   بنحو النهار النص هـــاتـــوا لاعـــدلا
وأظهر لامي هل وبـــل كلهـــم نعـــم   سوى العالم الأسني الكسائي ذي الملا
والإسكان أصلـــي هنـــا قـــل ولازم   فما الفرق بين الموضعين [تأمـــلا][4]
عن الدان هذا اللام بالنـــون فانتبـــه   قد اتصلت مع كثرة الدور طب كـــلا
وفي هل وبل بالعكس فاحفظ نصوصهـــم   ولا تعد نص المـــاهريـــن [فتمحلا][5]
واورد ادخلنـــا ومـــا كـــان مثلـــه   مسكنـــة فـــي كلمـــة قـــل وفصـــلا
أجاب: سكون اللام في ذلك عـــارض   أبو عمرو الـــدانـــي وتعليلـــه خـــلا
وفي مضمر المنصوب حال اتصالـــه   دليل على الشكـــل الـــذي فيه أصـــلا
كذلك حرف الجزم ان فـــارق الـــذي   ذكرناه صار في اللام في اللفظ مشكلا

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[2] هذا البيت من نظم ابن القاضي رحمه الله صاحب كتاب الفجر.

[3] [في أ [حرفا].]

[4] [في ب [تأصلا].]

[5] [في أ [فتحملا].]

والإدغام قال الداني أكد عندهم | لدى كلمة من كلمتين فحصلا
لعدم انفصال الساكن النص واضح | لدى كلمة واعكسه تجده صراحلا
كذلك في المثلين مما تقاربا | وتعليل هذا الدان باق وانجلا
وكذلك أيضا لازدحام كليهما | لدى المخرج المعروف واعكس فتعدلا
عزوا للخليل ذاك مشي مقيد | وعود الحديث مرتين قد أجملا
وحيث السكون [لازم][1] كان عندهم | لدى كلمة أقوى وفي عكسه فلا
لكونه السكون جاء [فيه][2] لعلة | عن الدان لولاها يقول لا شكلا

وإدغام ما قد كان من كلمة سكونه لازم في المثل أو غيره اجعلا

متى ما تلوت الذكر أولا من الذي | لدى كلمتين والسكون كما خلا
لدى مثله قل أو مقاربه فقد | تميزت الأشياء لمن قد تعقلا

وتظهر عند البواقي واليها أشار بقوله:

كذا لام تعريف مع الهاء وحاءها | وعين وخاء ثم غين ذوي علا
وقاف وكاف ثم جيم وياءها | وفاء وميم ثم ياء وكملا

بواو ولبعد الذي بينها وبينه لم يجز إدغام [ذا][3] اللام مسجلا.

ثم قال:

كذا اللام عند الصاد للكل أظهرت | كقوله يعمل صلحا ثم علا
لكون السكون عارضا فيه ريد مع | لذواته مع قلة الدور ذو حلا
وكونهما من كلمتين فحقه | متى ما تلاه قارئ أن يفصلا 79/أ
كذا حكم هذا اللام من قبل سينها | وتعليله كالصاد في قيل من بلا
ومن ذاك أيضا لام بل قد جيمها | كبل جاء للبعد الذي قد تأصلا[4]

---

(1) [في هـ [لازما].]
(2) [في ب [فيها].]
(3) [في ج [ذي].]
(4) الأبيات في نظم المصباح لعبد الله القيسي منظومة خاصة في خزانة المدرسة النحلية بمزوضة شيشاوة إقليم مراكش.

قوله: فلا تكن مخالفه، أي فلا تكن مخالفة هذا الحكم الذي هو الإدغام يشير بذلك الى لزوم الإدغام في تلك المواضع، والضمير في مخالفه عائد على المصدر المفهوم من قوله: أدغموا أي فلا تكن مخالفا هذا الإدغام المذكور، أي وما روي بالإظهار من ذلك لا معول عليه.

تنبيه: قال المرسي: هذا الفصل معترض ووجهه أن الشيوخ يذكرون ما وقع الاختلاف بين الراويين، وأما ما اتفق عليه فلا فائدة لذكره، لأن ذلك يؤدي إلى التطويل وعدم الاختصار وهما ضد المقصود، وأيضا قد نجد أشياء كثيرة قد اتفق عليها ومع ذلك لم يذكرها كإدغام الطاء في التاء والقاف في الكاف انتهى[1].

[قلت][2]: ولا يلزم هذا الاعتراض.

والجواب [عنه ما][3] عند الجعبري، [ولفظه][4] هذا الكتاب موضوع لمسائل الخلاف، فذكر المتفق دخيل فيه لأمر ما[5].

قال الداني في المفصح: والعلة في الإدغام هذه الحروف أنها وما أدغمت فيه من مخرج واحد، فصارت بذلك كالمتماثلة التي تزدحم في المخرج، فوجب إدغامها لذلك[6].

---

(1) لم أقف على كلام المرسي هذا في كتاب لـه إلا ما ذكره المنتوري في شرحه على الدرر والمجاصي في باب الإظهار والإدغام.

(2) [ما بين لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] من أ، ج.]

(4) [في ب [قلت].]

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 66/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

وقال في إيجاز البيان: فيما هذه حالته تكلف [شديد لازدحام][1] [الحرفين كازدحام][2] ما يتماثل منها فوجب إدغام ذلك ضرورة لكي يخف النطق ويزول التكلف، ويسهل اللفظ وإليه أشار القيسي بقوله:

وتعليل ذا الإدغام بالقرب واضح   فصارت كما المثلين في اللفظ قد جلا[3]

قال الأسيوطي في الإتقان: كل حرفين التقيا وكان أولهما ساكنا وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منها لغة، وقراءة فأما [المثلان][4]: **فاضرب بعصاك**[5]، والجنسان نحو: **قالت طائفة**[6]، **وقد تبين اذ ظلمتم بل ران**، ما لم يكن أول المثلين حرف مد أول للجنسين حرف حلق نحو: **فاصفح عنهم**[7].

فصل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل قاله: المنتوري[8] وابن مسلم وابن عبد الكريم والوارثيني. وما: موصولة مفعول مقدم، قرب: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، منها: متعلق بقرب. كقوله: خبر لمبتدأ محذوف، فإن جعلت الكاف اسما فالتقدير ذلك مثل قوله، وإن جعلتها حرفا فالتقدير ذلك ثابت كقوله: سبحانه: مصدر ومضاف إليه، والعامل فيه مضمر لا يجوز إظهاره، إذ ظلموا: مفعول، تكن: فعل مضارع مجرور بالنهي، واسم يكن ضمير المخاطب، مخالفة: خبر تكن ومضاف إليه، والهاء عائد على الإدغام المفهوم.

---

(1) [في د [تشديد الازدحام].]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.
(4) [في ج [المثلين].]
(5) سورة البقرة الآية (60).
(6) سورة آل عمران الآية (72).
(7) سورة الزخرف الآية (89).
(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ .

قلت: ظاهر هذا الإعراب أن ما قرب منها يدغم فيها وذلك خلاف المراد ويحتمل أن تكون [ما موصولة][1] مبتدأ، وأدغموا: خبر ومفعوله محذوف تقديره: أدغموها أي الحروف التي تقدمت فيه أي فيما قرب، والضمير هو الرابط، [فتامله والله وأعلم][2].

ثم قال رحمه الله:

(134) وساكن المثلين إن تقدما وكان غير حرف مد أدغما

أخبر أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان سكن الأول منهما لزوما أو عروضا غير حرف المد ادغم من كلمة أو من كلمتين، وهذا حكم مطلق لا خلاف فيه.

قوله: وكان غير حرف مد نحو: **قالوا وأقبلوا**[3] في يوسف، مفهومه: إن كان الحرف حرف لين فيجوز إدغامه نحو **ءاووا، ونصروا**[4] ولم تات الياء في القرآن.

قال بعضهم: واعلم أن حرفي اللين يجريان في باب المد مجرى حروف المد، ويجريان في هذا الباب وباب النقل مجرى غيرهما فتامله.

تنبيه: قوله: وكان غير حرف مد، أي طرف من كلمتين، وأما نحو **النسيء، النبيء** فيخرج من كلامه ولابد من إدغامه ولابد من إدغامه [وإليه أشرنا:

ما لم يكن في كلمة قدرهما فالأخذ بالإدغام فيه علما
نحو النبيء والنسيء مدغما بالسوء معاريا تجده محكما][5]

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
[2] [ما بين [...] من أ، ج.]
[3] سورة يوسف الآية (71).
[4] سورة الأنفال الآية (72).
[5] [ما بين [...] من ج.]

قال الداني في إرشاد المتمسكين: ولا خلاف في إدغام الحرف الأول من الحرفين المتماثلين إذا التقيا في كلمة أو في كلمتين وكان الأول ساكنا[1].

وقال في المصفح: نحوه[2].

وقال في إيجاز البيان: ولا خلاف بين القراء والعرب في إدغام الأولين من الحرفين [المتماثلين][3] إذا التقيا وقد سكن الأول منهما وسواء كانا من كلمة أو من كلمتين.

ثم قال: وسواء كان الأول أصليا أو عارضا لجازم أو غيره وذلك من أجل ازدحامهما في المخرج، فامتنع اللسان أن يطوع ببيانه لعدم الحركة التي تزعجه(79/ ب) وتنقله من موضع إلى آخر[4].

قال القيجاطي: ليست الحركة تنقله وإنما تفصل بينه وبين الحرف إذ لا يتأتى في اجتماع المثلين غير الا أن يفصل بينهما بحركة أو سكت، فإن كان الساكن حرف مد لم يجز إدغامه[5].

قال الداني في المفصح: فإن تغيرت حركة ما قبلها فزال عن الياء وعن الواو الضمة ولزمتها الفتحة نحو قوله: **بما عصوا وكانوا**[6]، فلا يجوز غير إدغامها في مثلها لأن معظم المد الذي أشبها به الألف، فامتنع إدغامهما بسببه

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 182/أ من نسخة الخزانة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة نفسها.

(6) سورة البقرة الآية (61).

قد زال عنهما، وانبسط اللسان بهما كانبساطه بسائر الحروف الجامدة التي ليست بأصوات، فوجب إدغامها كسائر المثلين[1].

ونحوه في إيجاز البيان وإرشاد المتمسكين[2].

قال في الإقناع: وقد روى أبو سليمان عن قالون والشموني عن الأعشى **عصوا وكانوا**، ونحوه بإشباع مد الواو وترك الإدغام ولا يوخذ به وله وجيه من القياس[3].

المنتوري: وبالإدغام قرأت **عصوا وكانوا** ونحو على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

قال الداني في إيجاز البيان: وكذلك لا خلاف في إدغام الأول من الحرفين المختلفين [اللذين][4] من مخرج واحد، إذا سكن الأول كانا في كلمة واحدة لا غير، وسواء كان سكونه أيضا أصليا أو عارضا نحو قوله تعالى: **ألم نخلقكم**، **وطردتهم ووجدتم**[5] وما كان [من][6] مثله حيث وقع[7].

وقال في إرشاد المتمسكين والتلخيص: نحوه[8].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع لابن الباذش 167/1.

(4) [في أ، ج، د [الذين].]

(5) سورة المرسلات الآية (20)، وسورة هود الآية (30)، وسورة الأعراف الآية (44).

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/أ الورقة 182/ب.

(8) المصدر نفسه الورقة 182/ب.

وقال في إيجاز البيان: لأن الإدغام قد تأكد [في ذلك بكونه مع ما أدغم فيه من كلمة من مخرج واحد][1][2].

وقال في الموجز: ولا خلاف في إدغام الطاء في التاء مع إظهار الإطباق الذي في الطاء، وذلك في قوله: **لئن بسطت، وأحطت، وفرطتم**[3] في يوسف، وما كان مثله[4].

[وقال في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح: نحوه][5].

وقال في إرشاد المتمسكين وهو بمنزلة تبقية صوت الغنة مع الإدغام في قوله: **ومن يقول، ومن وال**[6] وما أشبه ذلك.

وقال الداني في المفصح: وقال الإمام أبو حسن أحمد بن المنادي في كتاب الإدغام من تصنيفه: أن الطاء تدغم في التاء ويبقى منه صوتا لئلا يخل بحرف الإطباق.

قال: وهذا مما أخذناه عن أهل الأداء تلقيا ولم نجد له في الكتب تفسيرا[7].

قال في جامع البيان: وأجمعوا على إدغام الطاء في التاء مع تبقية إطباق الطاء لئلا [يختل][8] بذلك صوتها[9].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) المصدر نفسه.

(3) سورة المائدة الآية (28)، وسورة النحل الآية (22)، وسورة يوسف الآية (80).

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 182/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) سورة البقرة الآية (8)، وسورة الرعد الآية (11).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ ب.

(8) [في ب [يخل].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ب.

قال في الإقناع: الطاء إن لم يلتقيا ويدغمها جميع القراء إذا سكنت في التاء، وجملة ذلك أربعة مواضع في المائدة **لئن بسطت إلي يدك**، [وفي يوسف **ومن قبل ما فرطتم**، وفي النمل **أحطت بما**، وفي الزمر **على ما فرطت**][1]، ويبقون الإطباق اتفقوا على ذلك ويجوز إذهابه انتهى[2].

قال الداني في جامع البيان: وإنما أدغمت الطاء في التاء لأنهما من مخرج واحد، وبقي صوتها مع ذلك لئلا يخل بها بذهابه مع الإدغام.

قال: وإذا بقي صوتها لم تقلب تاء خالصة من أجل ذلك.

قال: ويجوز إذهاب ذلك الصوت مع الإدغام، فتقلب الطاء تاء خالصة، كما يجوز إذهاب الغنة مع الواو والياء إذا أدغمت النون فيهما، وليس ذلك من مذاهب القراء[3].

قال في الإقناع: قوله عز وجل في المرسلات: **ألم نخلقكم من ماء مهين.**

فذكر الأهوازي في الإيضاح: أنه قرأ لابن جماز[4] عن نافع **ألم نخلقكم** بإظهار القاف وصار أهل الأداء بعد لسائر القراء فرقا ثلاثة:

ففرقة ذهبت إلى الإدغام البتة، وإذهاب الصوت وهذا مذهب ابن مجاهد وأبي الحسن الأنطاكي وأبي الحسن العوفي وأبي عمرو عثمان بن سعيد[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 217/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 182/ب.

(4) ابن جماز سليمان بن مسلم أبو الربيع الزهدي مقرئ جليل ضابط عرض على نافع قال ابن الجزري مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب - غاية النهاية في طبقات القراء 315/1 رقم ت 1387.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 217/1.

فحدثنا أبو داوود قال [نا][1] أبو عمرو قال: قال ابـــن مجاهـــد فـــي كتـــاب قـــراءة نافـــع وما ذكر بعض الرواة من إظهار قاف **الم نخلقكـــم** يريد بيان قلقلتها كبيان إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء فلا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف، يريد بالقلب والإدغام.

قال أبو جعفر: حمل ابن مجاهد رواية ابن جمّاز على أنه لا يـــراد بهـــا الإظهار المحض هو خروج عن الظاهر من غير ضرورة الى ذلك.

و[نا][2] أبو الحسن بن كرز [نا][3] ابن قاســـم بـــن عبـــد الوهـــاب نـــا الأهوازي قال: سمعت أبا عبد الله اللالكائي[4] يقول: الجماعة علـــى إدغامـــه إلا شيئا يروى عن قالون عن نافع لا يعول عليه.

وقال أبو الحسن الأنطاكي[5] في كتابه عن نافع: أنه كان يدغم القاف في الكاف ولا يبقي منها صوتا، ولا خلاف بين القراء في ذلك، ومن حكى غيـــر ذلك عن بعضهم حكى غلطا، وإلى هذا ذهب عثمان بن سعيد.

وقال: أن القلقلة إنما هي في الوقف لا في الوصل، وقد صـــدق ولكـــن الكلام معه في الاستعلاء لا في القلقلة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ وفي د [أخبرنا].]

(2) [في أ [قال].]

(3) [في أ [قال].]

(4) محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله اللالكائي المقري صاحب القصيدة الرائية التي عارض بها قصيدة أبي مزاح ورواها عنه الأهوازي شيخ متصدر قرأ على الشذائي غاية النهاية في طبقات القراء 2/85-86.

(5) علي بن محمد أبو الحسن الأنطاكي نزيل الأندلس وشيخها إمام حاذق مسند ثقة ضابط أخذ القراءة عن إسماعيل النحاس عن الأزرق عن ورش توفي سنة 377 هـ غاية النهاية طبقات القراء 1/65 رقم ت 2308.

وفرقة ثانية ذهبت إلى الإدغام وإبقاء الصفة(80/أ) التي هي الاستعلاء، والجهر هو مذهب أكثر الناس.

قال الأهوازي: قرأت عن الجماعة بإدغام القاف، وإبقاء صوتها عند الكاف.

القول في الإظهار والإدغام

والفرقة الثالثة ذهبت إلى البيان، فقرأت على أبي الحسن بن كرز عن ابن عبد الوهاب قال: سمعت الأهوازي يقول: سمعت أبا الفرج الشنبوذي يقول: كان أبو بكر النقاش يظهرها عن ابن كثير وعاصم ويدغمها عن الباقين، فذكرت ذلك لأبي إسحاق الصبري فقال: [يخطون][1] على شيخنا إنما أراد صوت القاف.

قال [الأهوازي][2]: وذكرت ذلك لأبي الحسين بن المعتمر[3] فقال: لا يصح إظهار صوت القاف إلا بعد تغليظ اللام.

قال: وذكر لي أبو علي الأصبهاني[4] أن بعضهم كان يروي عن أبي الأخزم[5] عن ابن ذكوان[6] الإظهار من غير إفراط.

---

(1) [في د [يجوز].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) محمد بن أحمد بن خلف بن أبي المعتمر أبو الحسين المعروف بابن الفحام فاضل حاذق متشيع أخذ القراءة عرضا عن النجاد والخذري وغيرهما، وعنه أبو علي لأهوازي وغيره غاية النهاية 83/2 رقم ت 2789.

(4) محمد بن عبد الرحيم أبو بكر الأصبهاني صاحب رواية ورش عند العراقيين إمام ضابط مشهور ثقة أخذ قراءة ورش عرضا عن أبي الربيع سليمان توفي ببغداد سنة 296 هـ - غاية النهاية 169/2 رقم ت 3129.

(5) محمد بن النصر أبو عمرو الرجعي المعروف بابن الأخزم شيخ الإقراء بالشام أخذ القراءة عرضا عن هارون الأخفش وغيره وأخذ عنه الشذائي وغيره مات سنة 341 هـ - غاية النهاية 270/2-271 رقم 3502.

(6) ابن ذكوان عبد الله بن أحمد ابن ذكوان أبو محمد القرشي الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة شيخ الإقراء بالشام، أخذ عن أيوب بن تميم وغيره وأخذ عنه أحمد بن المعلى وغيره، مات سنة 242 هـ - غاية النهاية 404/1 رقم 1720.

قال أبو جعفر الحكاية عن الأصبهاني ليست نص [روايتي][1] عن ابن ذكوان، نقلتها على المعنى.

قال أبو جعفر: الأخذ بالبيان ليس عليه عمل وأنت مخير في إبقاء الصفة مع الإدغام واذهابها، وكان إجماعهم على إبقاء الإطباق في **أحطت** يقوي إبقاء الاستعلاء هنا وكلا الوجهين مأخوذ به والله أعلم انتهى[2].

وذكر الداني في المفصح وإرشاد المتمسكين والتلخيص: أنه لا خلاف في إدغام القاف في الكاف من غير ذلك من غير تبقية لصوت القاف[3].

وقال في جامع البيان: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقبلها [كافا][4] خالصة من غير ظهور صوت لها في قوله: **الم نخلقكم**[5].

وقال في المفصح: وقد كان بعض أهل الأداء يرى بيان صوت القاف وهو قلقلتها مع إدغام في الكاف[6].

المنتوري: وبإدغام القاف في الكاف قرأت **الم نخلقكم** على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[7].

قال القيسي:

وادغم كل قاف نخلقكم بلا ... صويت فصار القاف كاف مكملا
وذا مذهب الداني ومكي مخالف ... يبقى صويت القاف صار مقلقلا

---

(1) [في ج [روايته].]
(2) الإقناع للأبي جعفر ابن الباذش 1/185- 186.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/أ .
(4) [في ب [كاف].]
(5) سورة المرسلات الآية (20).
(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/أ .
(7) المصدر نفسه.

ورد بأن الصوت خـص بوقفهـم ويسقط عند التال ان كان موصلا
ومن مخرجي اقصى اللسان كلاهما فإدغامه في الكاف للقرب مجتـلا[1]

وقال في المنبهة:

وأجمـع الـكـل بـلا خـلاف على إدغـام القـاف عند الكاف
من غير صوت في الـم نخلقكـم وأدغم البصـري من يرزقكـم[2]

قال أبو وكيل في التحفة:

والقـاف في كـاف الـم نخلقكـم والصوت قبل يبقى بـه أو يعدم
الصوت في القاف صويت القلقلـة الخلف فـي البقـاء عنـد النقلة
مـك أجـازه ودان منعـا المنـع قـل أحـق أن يتبعـا
قلقلـة للـوقـف والإدغـام في الوصل قـل تبـاين الكـلام[3]

قال القيسي في الأجوبة المحققة:

وبسطت وفرطتم وفرطت في الزمر أحطت فصوت الطاء يبقيه من تلا
فان ذهاب الصوت والطاء عندهـم بمنزلة الحرفين في حرف أدخـلا[4]

وقال في المنبهة:

وكلهم يبقـي [صـوت][5] الطـاء إذا أتت مـدغمـة فـي التـاء

---

(1) الأجوبة المحققة باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة المخطوطة النحلية بمزوضة.

(2) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق من إعداد الحسن وكاك 399/2 البيتان 676 و677.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 818 إلى 821 الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) هذان البيتان من الأجوبة المحققة وإنما من المنظومة التي سماها المصباح وهي بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

(5) [في أ [صويت].]

كقـولــه: احطــت فــي نظيــره ومثلــه فــرطت فــي تقــديــره
و[ذاك][1] في القياس مثــل النــون إذا أدغمتهـــا مــــع التبييــــن
لصوتهــا المــركــب المعـــروف كــراهــة الإجحــاف بالحــروف[2]

وقال في التحفة:

والطـــاء قبــل التـــاء في أحطت مدغمـــة لكــن يبقــى الصوت[3]

وقال الصفار:

وتدغم مع ابقـــاء علـــو كقولـــه: بسطت أحطت وفــرطت فحصلا[4]

وساكن: مبتدأ، تقدم: فعل في موضع جزم بأن والفاعل مضمر يعود على الساكن، غير: خبر كان واسمها ضمير يعود على الساكن، ادغما: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزم وهو جواب الشرط، والمفعول لم يسم فاعله مضمر يعود على الساكن والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ قاله المنتوري.

واتفق على هذه الرواية المجاصي وابن عبد الكريم.

وانفرد المجاصي برواية ثانية وهي فتح الهمزة والغـين فيكـون فعـلا ماضيا مبنيا للفاعل، والألف للتثنية عائد على ورش وقالون.

---

(1) [في ب، د [ذلك].]

(2) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق وكاك الحسن بن أحمد 403/2 الأبيات 685 إلى 688.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 817 من الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة .

(4) تحفة الألف منظومة لأبي عبد الله الصفار منها نسخة مخطوطة جيدة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة – البيت 14 في باب الإظهار والإدغام.

وانفرد ابن عبد الكريم برواية ثالثة واستحسنها وهي فتح الهمزة وكسر العين، فيكون فعل أمر مؤكد والألف بدل من النون الخفيفة وفيه ضمير مستتر واجب الاستتار.

وأشار القيسي الى إدغام المثلين من كلمة أو من كلمتين [بقوله](1):

لكلهم المثلين من كلمة أو من كلمتين ... ومن كلمة ادغم لدى الثان الاولا
بشرط السكون والسكون لعلة ... يكون به أو لم يكن لن يفصلا
كهل لك بل لا تكرمون وبل لهم ... ويدرككم قل من يوجهه قبل لا
وقد دخلوا بالكفر إذ ذهب انتبه ... فما ربحت أيضا وفاضرب به ولا
لأن اللسان لا يطوع إذا تلا ... بتبين ذاك الحرف دونها احلا
وذاك لعدم الشكل إذ كان يرجعه ... وينقله أيضا إلى آخر انقلا
وفي غريبت عن عاصم حفصهم روى ... الإظهار أو وا هكذا شعبة تلا
ولكن هذا لم يجز ثم إن نوى ... بوصله وقفا صح ما قد تأولا
وأما حروف المد واللين مدها ... ينوب مناب الشكل اظهره مسجلا
يدل وقوع الساكن افهمه بعده ... على الشكل والإدغام ذا المد [أبطلا](2)
وفي حرفي اللين السكون كجامد ... فإدغام دين للجميع قد أرسلا
ومن كلمة يأتي مزيدا ومبدلا ... من الواو تلك الياء الأولى ليسهلا
كنحو ولي من غني وشبهه ... وليا ومقضيا ففي الحكم مؤلا
وفي صيب مع ميت ثم سيد ... من الواو هذا اليء اء الأخير تبدلا

وأدغم عفوا مع عدو وذلك لامتناعهما يا صاح من أن يفصلا(3).

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(2) [في د [فصلا].]

(3) هذه المنظومة للقيسي تسمى المصباح وهي غير الأجوبة المحققة له توجد منها مخطوطة خاصة في المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة اقليم مراكش، فصل في الإدغام والإظهار.

ثم قال أيضا:

وأصـل أهـل النحـو فيهمـا تماثـلا	لدى كلمة إيجـاب الإدغـام ثم صـلا
كـرد تمـر مـع مـر بعـده	مرد وقد يأتي لـدى الذكـر بعـد لا
وما كـان من مثلين فـي كلمتيهمـا	أتـى فيهمـا التخييـر حيث تنـزلا
فمن أين ذا التخيير في اقتتلـوا ومـا	يضاهيه خذ فرقـا كمـا الغيث للكـلا
الأوسط أقوى قاله: الداني ذو الحجـا	والأطراف بالتغيير [تروى][1] وتجتـلا
فمن حيث ذا الإعلال [الزم][2] حدهـم	في الأطراف قل من ذاك الإدغام وكـلا
وإذا كانت الأوسـاط أبعد قـال مـن	الأعلال قل من ذاك الإدغـام اهمـلا
فقد صار قال الداني: ذا الوسط انتبـه	كلمتين قل من كلمتين كـذا أحمـلا[3]

ثم قال رحمه الله:

(135) وأظهرا نخسف نبـدت عـدت	أوورثتمـوهـا وكـذا لبثـت
(136) واذهب معا يغلب وإن تعجب يثب	يـرد ثـواب فيهمـا وإن قـرب

انفرد المرسي وأجانا بالترجمة هنا وهي قوله (81/أ):

ذكر حـروف قربت فـي المخـرج	واختلفت فـي حكمهـا المـزدوج[4]

أي أذكر حروفا قربت في المخرج والصفة واختلفت فـي حكمهـا مـن الإدغام والإظهار.

قوله: وأظهرا، أخبر أن ورشا وقالون يظهران الأحرف المذكورة فمـن ذلك الفاء عند الباء في موضع واحد، تخسف بهم[5] نص على إظهارهـا فـي

(1) [في أ [تدري].]
(2) [في ب [الذي].]
(3) المصباح منظومة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش فصل في الإظهار والإدغام.
(4) لم أقف على هذا البيت في المظان التي رجعت إليها.
(5) سورة سبأ الآية (9).

الاقتصاد و التيسير، ومن ذلك الذال عند التاء **فنبذتها**[1] في طه وحذف الهاء للوزن، وعدت في موضعين في الطور[2] والدخان[3]، ومن ذلك الثاء عند التاء في الأعراف والزخرف وفي **لبثت**، و**لبثت**، و**لبثتم**[4]، وكان حقه أن يبين ولكنه اكتفى **بلبثت**، إذ لا فرق إلا في الخطاب وزيادة الميم، **والباء** عند الفاء في خمسة مواضع **اذهب** في الإسراء[5] وطه[6]، **ويغلب** في النساء[7]، **وان تعجب** في الرعد[8]، **ويتب** في الحجرات[9].

---

(1) سورة طه الآية (96).

(2) سورة الطور الآية (27).

(3) سورة الدخان الآية (20).

(4) سورة البقرة الآية (259)، وسورة يونس الآية (16)، وسورة الإسراء الآية (52).

(5) سورة الإسراء الآية (63).

(6) سورة طه الآية (24)، (42) و(97).

(7) سورة النساء الآية (74).

(8) سورة الرعد الآية (5).

(9) سورة الحجرات الآية (11).

القول في الإظهار والإدغام

والدال عند الثاء في موضعين في آل عمران ولذا قال فيهما **قولــه**: وان قرب أي وان قرب مخرج كل واحد من هذه الأحرف من مخرج الآخر، فإنــه لا يعتبر هنا، وتظهر على الأصل، ويوخذ منه أن الدال عند التاء تدغم في غير ما ذكر ولم تاتي إلا في لفظ الأخذ والاتخاذ.

قال الداني في التمهيد: ولم يختلفوا في اختلاف إدغام الذال عند التاء إذا كــان قبل الذال [خاء][1] نحو قوله: [**أخذتم**[2] و**اتخذتم**[3] و**لتخذت**[4] وشبهه.

قال الحصري][5]:

وأما أخذت وأخــذتــم وشبهـــه   فمدغمة لا خلف قل فيهما فــادر[6]

وقال في إيجاز البيان: فإن قال قائل: لمَ لم أظهر الذال عند التـــاء فـــي قولـــه: **إذ تقول** وشبهه، وإدغامها هاهنا في **أخذتم** وبابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الذال هاهنا متصلة بالتـــاء فـــي كلمـــة واحـــدة لا ينفصل عنها وهي هناك مع التاء من كلمتين والإدغام فيها كان من كلمة أكد عند القراء والنحويين مما كان من كلمتين إذ [قــد][7] يوقــف علـــى إحـــداهما فينفصل المدغم مما أدغم فيه فيبطل الإدغام.

---

(1) [في أ [جاء].]
(2) سورة آل عمران الآية (81).
(3) سورة البقرة الآية (51).
(4) سورة الكهف الآية (77).
(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(6) لا يوجد هذا في البيت المنظومة الحصرية في بابه الاظهار الا هذا البيت:
واشمم ورم لم تقف بعد ضمة **** ولا كسرة أو بعد أميهما فادر
(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

قال: فلما افترقا من جهة المؤكد للإدغام والانفصال المحقق للإظهار، فرق بينهما بالإدغام والإظهار دلالة على ذلك[1].

قال القيجاطي: هذا الذي نكره الداني هو في الحقيقة من كلمتين، لكن لما كان الضمير شديد الاتصال لا ينفصل البتة، صار مع ما قبله كأنه من كلمة واحدة[2].

قال الداني في إيجاز البيان: فإن قيل فقد أظهر نبذتها وإني عدت مع التاء في كلمة واحدة.

فعن ذلك جوابان: أحدهما: إنما أراد بذلك الجمع بين اللغتين في الموضعين ليرى جوازهما [وفشوهما][3] فيهما، ولذلك من مذاهب القراء نظائر كثيرة وأصول مطردة.

والجواب الثاني: أن الإدغام في **أخذتم** ونظائره لا يخرجه الاشباه بغيره مما يخالف معناه. والإدغام في نبذتها من النبذ وهو إذا أدغم أشبه لفظه بفعلت من [النبات.

وكذلك قوله: عذت من التعوذ وهو إذا أدغم أشبه لفظه بفعلت][4] من العود كقوله تعالى: **وإن عدتم عدنا**[5].

قال: فلما كان إدغام ذلك قد يخرجه إلى هذه الحال، ءاثر [الاظهار][6] فيه، ولما كان الإدغام في **أخذتم** وبابه لا يخرجه إلى ذلك ءاثر الإدغام فيه لما

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(3) [في ج [حشوهما].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) سورة الإسراء الآية (7).

(6) [في ب [الإظهار].

بيناه، [هذا][1] مع اتباعه في ذلك لمشيخته المتصلة أسانيدهم برسول الله صلى الله عيه وسلم انتهى[2].

قلت: وزاد الجعبري وجها ثالثا في نبذتها وهي مناسبة معطوفة أي قبضت انتهى[3].

ورد بأنه لا يقال: إلا أنبت رباعيا ولا يقال: ثلاثيا.

وأجيب بأنه يقال رباعيا وثلاثيا.

---

(1) [في أ [نقط].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(3) كنز المعاني للجعبري باب حروف قربت مخارجها 125/أ مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

القول في الإظهار والإدغام

وقد حكى الجوهري في صحاحه اللغتين[1].

وقال مكي في عدت، إنما أظهر الدال لأنه فعل قد حذف عينه للاعتلال، فلو غير لامه لأخل به.

وقال: في **نبذتها، لإن اتخذتم، كلمة طالت** فخففها بالإدغام وليس كذلك، **فنبذتها** وأيضا **اتخذتم** أوله مدغم فاتبع آخره لتتفق الكلمة.

[**وزاد القيسي وجها ثالثا** وهو طول الكلمة بكثرة الحروف فقال][2]:

وحيث أتى الإدغــام بالقرب عللــوا	**لدى الصفة القراء والمخرج اعقــلا**
وكثرة دور الحرف من تلك مدغــم	**فلم يخل ومــن بعضهــا كيف تــلا**
وبالطــول عللـــوا كاتخــذتـــم	**فكن للرواة الناقلين (81/ب) مبجلا[3]**

وقال القيسي في المصباح:

ومــن ذاك أيضا عندهــم فنبذتهــا	**لئلا يصير [النبــذ][4] نبتا فشكــــلا**
نبذت ثلاثــــي وأنبــذت عكســـه	**فلم ينهض التعليــل فادفــع مجهلا**

قال في الإقناع: ومن ذلك الظاء عند التاء، وهو موضــع واحــد فــي الشعراء قولــه: **أوعظت**[5] فالقراء على الإظهار فيه.

---

[1] فقال: نبتت الأرض وأنبتت بمعنى/الصحاح للجوهري صفحة ج 1 ص: 268 حرف التاء.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[3] المصباح للقيسي منظومة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش حيث تحتوي على خزانة قيمة زاخرة بمخطوطات نفيسة قيمة في مختلف الفنون.

[4] [في ب [النبت].]

[5] سورة الشعراء الآية (136).

وذكر الأهوازي إدغامها وإبقاء صفتها وهو جائز حسن ولكن أهل الأداء [يأبون][1] فيه إلا الإظهار، وكأنهم عدلوا عن الإدغام: لما فيه من اللبس انتهى[2].

فإن قيل: لأي شيء أدغمت الذال من **اتخذتم** وأظهرت الظاء من **اوعظت** والجامع بينهما أن الذال والظاء معجمتان بعد كل واحدة تاء مهملة.

فالجواب أن الظاء أقوى من الذال لأن فيها الإطباق فهي صفة تمنع من الإدغام، بهذا أجاب ابن عبد الكريم، وزاد غيره أن الظاء فيها الجهر.

وزاد في إيجاز البيان: البعد واختلاف الصور واختلاف اللفظ[3].

قال القيسي:

وحيث أتى الإظهار بالأصل عللوا ... وبالبعد ثم الفصل عدوه فيفصلا
ومنها اختلاف اللفظ والصورة انتبه ... ووقفهم مع كون ذي الوقف موصلا
وعن فصحاء العرب الإظهار قد رووا ... ويلقاه ما لا يدغم فيه فاحظلا
وذا كله مع صحة النقل عندهم ... وأيضا مع النقل اقتفى طيب الخلا
وفي السكت لحن قال مكي [الرضا][4] ... وذلك بين الشكل والشكل ارسلا
كذاك بين الكلمتين فكن به ... خبير أول الشيخ التقي المبجلا[5]

قال الأسيوطي في الإتقان: وكذا يحترز بين حروف الكلمة كمن يقف على التاء من **نستعين** وقفة لطيفة يدعي أنه يرتب صح منه[6].

---

(1) [في هـ [يأتون].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 218/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 183/ب.

(4) [في ج [الرضى].]

(5) المصباح مخطوطة خزانة المدرسة النحلية السابقة الذكر، الأبيات في فصل الإظهار والإدغام.

(6) الإتقان في علوم القرآن للأسيوطي 1/ 95.

قال في الإقناع: ومن ذلك الضاد عند التاء والجيم واللام والطاء لا خلاف في إظهارها عندهن مثل قوله تعالى: **فرضتم**، و**اخفض جناحك** و**اخفض لهما**، **فمن اضطر**[1]. ولا يجوز الإدغام لأن الصاد والضاد من الحروف التي لا تدغم في مقاربها ويدغم مقاربها، وهي ثمانية يجمعها قولك: قزم ضرس شص، والمزايا التي لا تذهب للإدغام خمسة وهي: الاستطالة والتفشي والتكرير والصفير والغنة، على أنه قد جاء عن بعض المتقدمين من القراء غير السبعة إدغام الضاد عند الطاء في اضطر[2]، [وبابه][3] وله وجيه نص عليه سيبويه[4].

قال القيسي:

وشين وضاد ثم راء وصادها	**وزاي وسين ميم وفافلا**
يجوز لنا إدغامها الزيادة	**لدى صوتها فالشين والفاء علا**
من أجل التفشي تمت [الضاد لاستطالة	**ثم]**[5] **الرا بعده لن يحللا**
لتكريره والصاد قل لصفيره	**مع اختيه ثم الميم للغنة العلا**
والأفضل لم يدغم في الانقص واعكس	**عليك بنص الداني ترقى مبجلا**
والإدغام لبس العرب والنص هكذا	**ولا يحسنون غيره عن فتى العلا**
فان كان ذا الإدغام أثقل عندهم	**أتموا ومعناه البيان موصلا**[6]

---

(1) سورة البقرة الآية (237) و(173)، وسورة الحجر الآية (88)، وسورة الإسراء الآية (24).

(2) سورة البقرة الآية 173.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الإقناع لابن الباذش 1/ 188.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) المصباح للقيسي منظومة خزانة المدرسة النخلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

قال في التحفة:

والضاد والظاء معجمين قبل تـــا مظهـــرتـــان للجميـــع يا فتـــى[1]

وقال الصفار:

وكـــل بإظهار وعظت ونحـــــوه وأقرضتم مع شبهه فشد العـــلا[2]

فإن قيل لأي شيء أظهر ورش الدال الدالة من يرد تواب وأدغم الـــدال من و**لقد ظلمك**[3] والجامع بينهما أن الثاء (82/أ) والظاء معجمتان قبـــل كـــل واحدة منهما دال مسهلة منفصلة فما الفرق؟

قيل: الفرق بينهما من وجهين:

الأول: أن دال يرد أصله الحركة، وإنما سكن لدخول الجازم [بخلاف][4] قد، فإن سكونه لازم وإدغام اللازم أولى من العارض.

وهذا الفرق: شهد ابن عبد الكريم بأنه حسن.

الفرق الثاني: إن التاء ضعيفة بالهمس والرغوة وقبلها قوي بـــالجهر والـــشدة، فمن هنا امتنع إدغام **يرد تواب**[5]، ولم يمتنع إدغام **لقد ظلمك** لقوة الظاء لأنها شاركت الدال في الجهر وقابل شدتها بالاستعلاء وزادت عليها بالإطباق[6].

فإن قلت: إن قلقلة الدال تقابل إطباق الظاء.

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 816 من الورقة 42/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) البيت 12 من تحفة الألف منظومة لأبي عبد الله الصفار منها نسخة مخطوطة بالمدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة اقليم مراكش ولدي مصورة منها.

(3) سورة ص الآية (24).

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) سورة آل عمران الآية (145).

(6) والإطباق معناه في اللغة الالتصاق وفي الاصطلاح انطباق طائفة أي جملة من اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف وانحصار الصوت بينهما ولذا سمي مطبقا وحروفه أربعة وهي (ص، ض، ط، ظ.).

الحلفاوي: وقد ذكر الشيرازي أن في الظاء قلقلة أيضا وبالجملة، فالظاء أقوى من الدال، والدال أقوى من الثاء، والمقصود بالإدغام إنمـــا هـــو إدغـــام ضعيف في قوي ليكتسب منه، وأما العكس فليس بمقصود[1].

قال في الدرة المضيئة:

ان قيـــل مـــا الفـــرق بين اتخذتـــا ... واذ تبـــرأ الـــذيـــن قلتـــا
الاتصـــال ثـــم الانفصـــال ... وبينـــه وبيـــن عـــدت قـــالـــوا
لـــو ادغمـــت لالتبست بالعـــود ... وهكـــذا نبـــذتهـــا مـــن نبـــذ
ومعناه الترك [افهمن][2] مـــا افتـــي ... لـــو أدغمـــت لالتبســـت بالنبـــت
وحجـــة الإظهـــار فـــي وعظـــت ... قـــوة ظـــاء دونـــك مـــا سمعتـــا
مراعـــة التفشي في الفـــاء امتنـــع ... إدغـــامهـــا في الباء كذا قـــد وقـــع
فـــي عكـــس ذا قـــوة فـــي البـــاء ... واقض بهـــا للـــدال قبـــل التـــاء[3]

تنبيـــه: وجد بخط الأستاذ أبي عبد الله بن جابر[4] ما نصه تتميم لي في ما بقي على الناظم:

ونحـــو يغفـــر لـــي ويفعـــل ذلـــك ... أظهـــره أيضا عنهمـــا كـــذلـــك[5]

---

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الإدغام الورقة 33/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

(2) [في د [افهموا].]

(3) الدرة المضيئة للمغراوي أرجوزة في 354 بيتا في أصل مقرإ نافع أولها: الحمد لله الكريم البارئ سبحانه من ملك قهار. الخزانة العامة بالرباط رقم 1371 في مجموع 390/1 إلى 1/ 400 فصل في الإظهار والإدغام.

(4) لم أقف على ترجمة الأستاذ أبي عبد الله بن جابر في المظان التي رجعت اليها إلا مذكورا في الفجر.

(5) لم أقف على هذه التتمة التي للأستاذ أبي عبد الله بن جابر فيما بقي على الناظم كما ذكر المصنف ولعل هذه الوجادة في حاشية من الحواشي التي وقف عليها المصنف رحمه الله.

ونص على إظهاره في الاقتصاد [والإرشاد][1] والتيسير والإقناع.

وقال في التحفة:

والراء قبــل الــلام دون ريب مظهرة كاصبــر لحكــم رب[2]

القول في الإظهار والإدغام

قال في الإقناع: ومن ذلك (131/ب) الراء الساكنة عند اللام نحوه: **اغفر لنا**، وجملة ما في القرآن [منه][3] اثنان وخمسون موضعا، أجمع القراء علــى [الإظهار][4] فيها لما في الإدغام من الإخلال بالصفة إلا مــا روي عــن أبــي عمرو، ومن ذلك السين عند التاء نحو: **نستعين** ولا يجوز فيه الإدغام للإخلال بالصفير، ومن ذلك العين عند الغين والغين عند العين، والحــاء عنــد العــين والعين عند الخاء، [والخاء][5] عند الهاء نحو: **واسمع غير مــسمع**[6]، ويتبــع غير في الموضعين في النساء[7] **وافرغ علينا**، **وافرغ عليه** و**افصح عــنهم**[8]، **ومن يتبع خطوات الشيطان**[9]، لا أعلم الحاء عند الهاء جاءت في القرآن وهو: امدح هلالا، فالإدغام في هذا كله ممتنع[10].

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت: 828 الورقة 43/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [في ب [إظهار].]

(5) [في ب [الحاء].]

(6) سورة النساء الآية (46).

(7) سورة النساءالآية (115).

(8) سورة البقرة الآية (250)، وسورة الكهف الآية (96)، وسورة الزخرف الآية (89).

(9) سورة النور الآية (21).

(10) الإقناع لابن الباذش 189/1- 191.

قال في التحفة:

والعيـن مهمـلا قبيـل الخـاء ... والغيـن معجميـن فـي الهجـاء
مظهـرة بـه لعيـن يحكـم ... كأفـرغ علينـا ثم فأفصـح عنهم
إذا جاء ذي التنصيص عمن يعلـم ... أن حـروف الحلق ليست تـدغـم
إذ قـررت في الـدور كالمسائـل ... وإنمـا تـدغـم فـي التمـاثـل[1]

وحروف الحلق التي تدغم الهاء والعين والحاء والخاء والغين فما كـان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيها الأدخل في الفم ومن ذلك لام قل عند السين والصاد والنون والتاء نحو: **قل سموهم، وقل صـدق الله، وقـل نعـم، وقـل تعالوا**[2] ونحوه ولا خلاف في إظهاره.

فأما عند الراء فلا خلاف في إدغام للقرب الذي بينهما واشتراكهما في الجهـر، ومن ذلك [لام][3] بل عند الجيم نحو: **بل جينك** وشبهه[4]، لا يجوز فيه الإدغام لتباعـد المخرجين كما لا يجوز إدغام الياء في الجيم للتباعد بالصفة انتهى[5].

قال القيسي:

وإن جاء ظاء قبـل فاء فلخصـوا ... لئلا يصير الظاء تاء مبدلا (82/ب)
لما بين هذا لتاء والفـاء قد حكوا ... من الهمس فاحذر [قلبها][6] فتجملا
وإن جاء قبـل الطاء صاد فبينـوا ... لئلا يصير النطـق بالسيـن مهملا

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 830 إلى 833 من الورقة 43/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) سورة الرعد الآية (33)، وآل عمران الآية (95)، والصافات الآية (18)، والأنعام الآية (151).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) سورة الحجر الآية (63).

(5) الإقناع لابن الباذش 191/1.

(6) [في أ، د [قبلها].]

ومدغم سين نستعين فمبطل | **إذا كان بدا للصلاة حكوا [على]**[1]
خلاف كذاك [ذ][2]**والأمامة مثله** | **فإن كنت لا تدري ذو العلم فاسئلا**

ثم قال رضي الله عنه:

ومهما التقا ذو الجهر والهمس [لخصن][3] | **لكي لا تخل بالمعاني فتجهلا**
إذا [صوت][4] **بالمجهور في موضع الذي** | **يلقب بالمهموس والعكس فاحضلا**
وأقوى الحروف الطاء لقلقلة وجهرها | **شدة أيضا والإطباق واعتلا**
فهذه صفات كلها قل قوية | **ومنها صفير وانحراف تحولا**
ومن تلك تكرير ومنها استطالة | **ومنها تفش كلهم فيه اعملا**[5]

قوله: تخسف: مفعول وما بعده معطوف عليه، لبثت: مبتدأ، كذا: خبر، واذهب: معطوف على تخسف، معا: حال من أذهب والعامل فيه واظهرا.

قال ابن مسلم: تأكيد، فيها: متعلق بحال محذوفة، قرب : فعل ماض في موضع جزم بالشرط، والفاعل مضمر يعود على المخرج، وإن لم يذكره لأنه [لا يصلح][6] في الموضع غيره، ونظيره قوله تعالى **حتى توارت بالحجاب**[7]، وحذف جواب الشرط للدلالة عليه، والتقدير: أظهر هذا المجموع.

---

(1) [في أ، د [علا].]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(3) [في ب [لخص].]
(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب، وفي ج [صرت].]
(5) المصباح للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة إقليم مراكش.
(6) [في أ [لا يعلم].]
(7) سورة ص الآية (32).

ثم قال رحمه الله:

(137) ودال صــاد مــريــم لذكــر وبــا يعــذب مــن رووا للمصــر
(138) واركب ويلهث والخلاف فيهما عــن ابن مينــا والكثيــر أدغمــا

ثبت في رواية المكناسي صاد بالفتح، وفي [أصلي][1] الحضرمي والبلفيقي مهمل الضبط وفي رواية غير بالخفض.

القيجاطي: ورواية الخفض هي الأولى[2].

أخبر أن الدال من **كهيعص**[3] أظهرها ورش وقالون عند الذال من **ذكر**، وخرج بقيد مريم **ص والقرآن**[4].

واعلم أن الحكم في حروف التهجي الواقعة في أوائل السور في الإظهار والإدغام جار على ما تقدم من الأصول على حسب [التقارب][5] والتباعد والتماثل، لكنها مبنية على القطع والوقف، ولذلك لم تعرب.

قال المهدوي في الشرح: والسكوت مقدر على كل حرف منها ولذلك وصلوها غير معربة.

---

(1) [في ب، جـ [أصل].]
(2) الهداية في وجوه القراءات السبعة باب الإظهار والإدغام وما يتصل بهما من أحكام الورقة 12 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524 والمنتوري الورقة 184/أ مخطوطة برقم 1096 بالخزانة الحسنية.
(3) سورة مريم الآية (1).
(4) سورة ص الآية (1).
(5) [في ج [التقاوي].]

قال: ويظهر ذلك بناءهم أسماء الإعداد على الوقف [لتقديرهم][1] [السكوت][2] على كل اسم منها فقالوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة فوصلوها غير معربة[3].

قال الداني في إيجاز البيان: فما أدغم منها فعلى نية الوصل، وما اظهر منها فعلى نية الوقف الذي هو أصل بناءها، والعرب قد تستعمل الوجهين فيها وفي نظائرها.

ونص على الإظهار في الاقتصاد والتعريف والتيسير والنشر والإقناع[4].

قال الحصري:

ودال الهجاء فاعلم بأول مريم   مبينة أيضا لدى الذال من ذكر[5]

قوله: وبا يعذب الخ، أخبر أن الرواة يظهرون للمصري وهو ورش الباء عند الميم في **يعذب من**[6] في البقرة، والإظهار مفهوم من السياق، ومفهومه أن قالون بالإدغام.

وقال الداني في جامع البيان: وروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون الإظهار في ذلك[7].

---

(1) [في ج [لتقدير].]

(2) [في أ [السكت].]

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(4) التيسير ص 42 والتعريف ص 257 تحقيق د.التهامي الراجي والنشر لابن الجزري 291/1 والإقناع لابن الباذش ج 1 ص 16 تحقيق قطامش.

(5) لم أقف على هذا البيت في منظومة الشيخ أبي الحسن على بن عبد الغني الحصري ت 488 هـ، لدي مصورة منها من مخطوطة الخزانة العامة برقم 1148 بالرباط.

(6) سورة البقرة الآية (283).

(7) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/أ.

ونص على الإظهار لورش، والإدغام لقالون في الاقتصاد والتيسير والتعريف[1].

المنتوري: وبالإدغام قرأت يعذب من يشاء[2]، لقالون على جميع من قرأت عليه وبه آخذ، ولا عمل على رواية ابن شنبوذ في ذلك[3].

وقد قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط أنه قرأ بإدغام الباء في الميم في البقرة بلا خلاف[4].

ابن الجزري: واختلف عن قالون، فقطع له بالإدغام في التيسير وسائر المغاربة وبعض العراقيين، وبالإظهار قطع جمهور العراقيين عنه انتهى[5].

قوله: 83/أ واركب ويلهث، أخبر أن ورشا يظهر الباء عند الميم في قوله تعالى: **يا بني اركب معنا**[6]، والثاء عند الذال من **يلهث** ذلك.

قوله: والخلاف فيهما إلى آخره : أخبر أن الخلاف في **اركب**، **ويلهث** عن قالون.

قال في الاقتصاد: وأما **يا بني اركب معنا** فأظهر الباء عند الميم نافع، كذا قرأت لقالون من الطريقين على أبي الفتح، وبالإدغام قرأت لقالون على أبي الحسن.

---

(1) التيسير للداني ص 42، والتعريف ص 257، تحقيق د.التهامي الراجي.

(2) سورة العنكبوت الآية (21).

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 184/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1026.

(4) نفس المصدر الورقة 184/أ.

(5) النشر في القراءات العشر ج 1 ص: 287.

(6) سورة هود الآية (42).

وقال في يلهث[1] أظهر الثاء ورش، وكذلك قرأت لقالون على أبي الفتح، وبالإدغام قرأت لقالون على أبي الحسن، وبالوجهين آخذ انتهى[2].

القول في والإظهار الإدغام : ما ورد في اركب ويلهث

وقال أيضا في كتاب رواية أبي نشيط: وبالوجهين آخذ[3].

وقال طاهر بن غلبون: أظهـــر [أي][4] التاء ورش وأدغم قالون.

وقال في التيسير: فيهما أظهر ورش واختلف عن قالون.

وقال في الدر النثير: في **اركب**، وذكر الشيخ والإمام عن قالون الإدغام خاصة.

وقال في يلهث: وبالإدغام أخذ الشيخ والإمام لقالون انتهى[5].

وذكر ابن الجزري في اركب الخلاف لقالون.

وقال في يلهث فأظهره نافع بخلاف عنه.

والمختار: الإدغام عندي للجميع للتجانس انتهى[6].

---

(1) سورة الأعراف الآية (176) عند قوله تعالى: "فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ذلك".

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/ب.

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 184/ب.

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) المالقي – الدر النثير والعذب النمير: ما ورد في اركب ويلهث مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(6) ابن الجزري – النشر ج 8/1.

قال في الإقناع: يعذب من[1]، و**اركب معنا أظهر** ورش واختلف عن قالون[2].

قال أبو جعفر رواية ابن [بويان][3][4] عن أبي نشيط بالإدغام فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما، ورواية غيره عنه الإظهار فيهما.

وقال في يلهث أظهره ورش واختلف عن قالون.

فروى ابن [بويان][5] الإدغام وروى غيره الإظهار.

وقال الجعفي[6] **عن [الاشناني]**[7][8] **عن عبيد**[9] **عن حفص**[10] بالإظهار والباقون بالإدغام.

---

(1) الآية 284 من سورة البقرة.

(2) ابن الباذش – الإقناع 263/1، تحقيق قطامش.

(3) [في ب، د [بيان].]

(4) أبو الحسين أحمد بن عثمان بن بويان البغدادي القطان: ثقة كبير مشهور ضابط ت 344هـ – غاية النهاية 79/1– 80 رقم الترجمة 362.

(5) [في ب، د [بيان].]

(6) الحسين بن علي أبو عبد الله الكوفي الزاهد أحد الأعلام قرأ على حمزة وهو أحد الذين خلفوه في القيام بالقراءة توفي سنة 203هـ، ولعله محمد بن عبد الله أبو عبد الله الجعفي الكوفي نحوي مقرئ ثقة ت سنة 402هـ – غاية النهاية 177/2–178 ت 3152، لأنه متأخر عنه في الوفاة والمتقدم لا يروي عن المتأخر كما يتبين ذلك من تاريخ الوفاة – غاية النهاية 247/1 ت 1123.

(7) [في ب [الأشابني].]

(8) أحمد بن سهل أبو العباس الأشناني ثقة ضابط خير مقرئ مجود توفي سنة 307هـ– غاية النهاية 59/1–60 ت 257.

(9) عبيد بن الصباح أبو محمد النهشلي الكوفي مقرئ ضابط صالح أخذ القراءة عرضا عن حفص عن عاصم توفي 219هـ على الأصح – غاية النهاية 495/1–496 ت 2061.

(10) حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي الكوفي أخذ القراءة عرضا وتلقينا عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته توفي 180هـ – غاية النهاية 239/1–255 ت 1158.

الجعبري: وقطع ابن شريح بإدغام **اركب** لقالون.

وقطع أبو العلا لقالون بإدغام الحرفين[1].

تنبيه: فإن قيل: هل لا يقيد **يلهث** بالثاني ليخرج عنه الأول كما قيد **ص** مريم.

قيل: المقصود مفهوم، إذ بين التاء والهمزة بعد رفع توهم الإدغام.

الجعبري: واختياري اظهارهما العروض والانفصال[2].

وقال في التعريف: وباظهار **اركب** اقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط[3].

وقال في **يلهث** قرأ قالون بالإظهار من قراءتي على أبي الفتح، ومن قراءتي على أبي الحسن بن غلبون بالإدغام انتهى[4].

وقال في التمهيد وجامع البيان وكتاب رواية أبي نشيط: نحوه[5].

وإليه أشار ناظمه:

وذكر الوجهين في التعريف ... عن ابن مينا العالم المعروف[6]

وقال التازي:

وعن أبي نشيطهم قد انجلا ... في اركب ويلهث خلف قالون انقلا

وجهين للداني عنه فيهما ... والشيخ الإمام عن ادغما[7]

---

(1) الجعبري – كنز المعاني في شرح الأماني الورقة 117/ب في باب الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(2) نفس المصدر الورقة 117/ب.

(3) التعريف ص 254 تحقيق د. التهامي الراجي.

(4) المصدر نفسه ص 254.

(5) المصدر نفسه ص 254.

(6) المنتوري – شرح الدرر الورقة 184/أ.

(7) نظم الخلاف السطر 12 الورقة 2/أ.

وقال الحصري:

وأظهر ورش ثاء يلهث وأدغمت لقالون فارتفع في حد ابقى الخضر
واظهر باء اركب وقالون مدغم وباء يعذب من يشاء فصح غمر[1]

وقال في [النافع][2]:

ودال صاد ذكره أظهر وزد للمصري
في البكر بيا يعذب كذاك يلهث واركب
وخلفُ عيسى فيهما ورجحوا أن يدغما[3]

قوله: والكثير أدغما.

قال الشارح: وما علمت أن أبا عمرو رجح وجها منهما في كتاب من كتبه غير أنه ذكر من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد الإظهار، ومن قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون الإدغام نعم أبو محمد مكي وأبو عبد الله ابن شريح ذهب إلى الإدغام، فبالنظر إلى ما رواه أبو عمرو في إحدى روايتيه وما [ذهب][4] إليه هذان الإمامان يترجح الإدغام على ما ذكر الناظم انتهى.[5]

قال ابن عبد الكريم: والكثير أدغما باعتبار المتأخرين لا باعتبار الرواة ونحوه للوارثيني[6].

---

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 115 و116 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة، ولها نظير في الخزانة الحسنية العامة بالرباط تحت رقم 1148.

(2) [في ج [المنافع].]

(3) الأبيات من نظم النافع في أصل حرف نافع للجادري الورقة 1 من مخطوطة خاصة.

(4) [في أ [ذكر].]

(5) من كلام الشارح عبد الصمد فلم أقف له على كتاب.

(6) المجاصي – شرح الدرر ما ورد في الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

المنتوري: وبالوجهين قرأتهما لقالون على جميع من قرأت عليه والمشهور عنه الإدغام وبه آخذ(1).

وقوله: والكثير أدغما، هو كما قال: وعلى الإدغام فيهما اقتصر أبو الطيب ابن غلبون في [التذكار](2) وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون (83/ب) وابنه أبو الحسن في التذكرة والطلمنكي في تأليفه في قراءة نافع ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات والكشف، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية، والبغدادي في الروضة، وابن عبد الوهاب في المفيد، وابن سابور في تلخيص الألفاظ، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب في الاعتماد، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن البياز في النبذ النامية، وابن الفحام في [التجريد](3) وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، والحصري في قصيدته، وابن مهلب في الشرح، وابن الطفيل في الغنية والمخترع، وابن هشام في التلخيص، وابن عتيق في الموجز، وابن سعيد في أرجوزته، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن القصاب في تقريب المنافع، وابن عبد الملك في الاعتماد وفي رجزه في قراءة قالون، وأبو الحسن القيجاطي في المقرب [النافع](4)(5).

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب.

(2) [في ج [التذكرة].]

(3) [في ج، د [التجويد].]

(4) [في أ [المنافع].]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب، وما ذكر من الأعلام والتآليف في هذا النص منهم من ترجم له سابقا ومنهم من سياتي لأن مثل هذه النصوص تتكرر في الكتاب بأعلامها وتآليفها، أما التآليف فقد خصصت مبحثا خاصا في قسم الدراسة للتعريف بها حسب ما وقفت عليه من وجودها أو عدمه. وغالبا ما ينقل المؤلف النص بكامله من المنتوري كما هو وأحيانا يتصرف فيه.

القول في الإظهار والإدغام : ما ورد في اركب ويلهث

فإن قيل: ما وجه إدغام **يعذب** وإظهار **اركب** [على قول][1]؟

أجيب أن **اركب** أقل حروفا من **يعذب** وما كثر أولى بالإدغام.

قال في الدرة المضيئة:

ان قيل ما الفــرق بين اركب معنــا ... يعــذب مــن يشاء[2] قلت المننــا
ادغــــام الأول بــــاختــــلاف ... وادغـــام الثــــانـــي بالائتــلاف
فقــــل لقلــــــة حـــروف الأول ... وحجــة الإدغـــام في ذا المثـــل
تقارب الحرفين قــل فــي المخــرج ... في العكس الأصل قد [وعي][3] خذ حجج[4]

ودال: معطوف على نحسف، وصاد على رواية الفتح محكي وحركه لالتقــاء الساكنين لأنهما لا يجتمعان في الشعر، وكانت الحركة فتحة لولايتها الألف.

المجراد: وصاد: مخفوض بالإضافة، [وأجرى][5] الكلمة على الاعــراب ولذلك خفظها[6].

ابن عبد الكريم: صاد مضاف إليه ومنعه من الصرف التأنيث والتعريف لأنه اسم سورة[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(2) الآية 21 من سورة العنكبوت.
(3) [في ج [رعي].]
(4) من الدرة المضيئة للمغراوي/ الخزانة العامة بالرباط رقم 1371.
(5) [في ب، ود [وأجرا].]
(6) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 104/ب من نسخة مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.
(7) المجاصي – شرح الدرر عند قول الناظم: ودال صاد مريم، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

قلت: فيه نظر لأن المراد به الحرف على كل حال ولم يقل أحد المراد به السورة، والظاهر الأول المصدر به، ومريم: لا ينصرف للعلمية والتأنيث والعجمة وصرفه ضرورة، والصرف للضرورة جائز بإجماع وفي العكس ثالثها لبعض المتأخرين إن كانت فيه العلمية جاز، والأصح الجواز مطلقا، لذكر: متعلق بالعامل في دال، وما: مفعول مقدم بروووا، وقصره ضرورة، **يعذب من**: مضاف إليه محكي، للمصري: متعلق بروووا، و**اركب ويلهث** معطوفان على با، وهما محكيان، والخلاف: مبتدأ وخبره فيهما [عن ابن مينا: في موضع الحال ويجوز العكس الخ][1]، والكثير مبتدأ، وأدغم: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على الكثير، والألف لإطلاق القافية والجملة في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(139) وعنه نونُ نونَ مع ياسينا   أظْهر وخلْف ورشهم بنونا

أخبر أن قالون يظهر النون من **ن والقلم**[2] **ويس والقرآن**[3] ومفهومه أن ورشا يدغمها بغنة.

ونقل الصقلي[4]: إدغام **يس** لقالون.

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش بإدغام النون من هجاء **يس** في الواو، وأظهر قالون[5].

---

(1) [ما بين [...] من د.]

(2) الآية 1 من سورة القلم.

(3) الآية 1 من سورة يس.

(4) الصقلي:

(5) المنتوري – شرح الدرر الورقة 185/أ.

ونحوه في التيسير وكذا في الإقناع[1].

ابن الجزري: واختلف عن نافع وبالإدغام قطع في التيسير والشاطبية لورش، وبالإظهار لقالون انتهى[2].

قوله: وخلف ورشهم بنونا، أخبر عن ورش بالخلاف في نون، ولم يتعرض لترجيح واحد من الوجهين، وقد اختار أبو عمرو الإظهار قاله: الشارح.

قال الداني في إرشاد المتمسكين: وأما **ن والقلم** فاختلف عن ورش في إدغامها، فروى أكثر المصريين عن أبي يعقوب عنه الإظهار نصا، وكذلك قرأت على أبي الفتح وأخبرني به أبو القاسم، وكذلك روى يونس عن ورش.

قال: وروى بعضهم عن أبي يعقوب الإدغام قياسا وبذلك قرأت على أبي الحسن.

المنتوري: وقد وقفت على الإدغام في ذلك لأبي الحسن [ابن غلبون في كتاب التذكرة له[3].

وقال في إيجاز البيان: قرأت على أبي الحسن][4] بالإدغام قياسا على نظائره، وقرأت على غيره بالإظهار.

ونحوه في التلخيص.[5]

---

[1] الداني – التيسير في القراءات السبع ص 45 وما بعدها، وابن الباذش – الإقناع 245/1.

[2] ابن الجزري – النشر في القراءات العشر 17/2-18.

[3] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب والورقة 185/أ.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[5] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

وقال في التعريف: وروى أبو يعقوب عنه الإدغام في **يس والقرآن**، والإظهار في **ن والقلم**[1].

ونحوه في المفصح وجامع البيان (84/أ) والتمهيد والموجز.

وقال في التلخيص: وهو المشهور عنه عند أهل الأداء من شيوخ المصريين[2].

القول في الإظهار والإدغام: ما ورد في ن والقلم ويس

وذكر في كتاب رواية ورش من طريق المصريين عنه الوجهين.

ثم قال: والمشهور عنه الإظهار خاصة.

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش بإدغام **ن والقلم** وقد روى المصريون عنه الإظهار خاصة، وبه قرأت على أكثر شيوخي[3].

قال في التيسير: ورش يدغم نون الهجاء في الواو، [ويبقي][4] الغنة في **يس** وكذا في **ن والقلم**، غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش في نون بالبيان[5].

قال في إيجاز البيان: الإظهار هو الذي يأخذ به أهل الأداء من مشيخة المصريين وبه كان يقرئ محمد بن علي بن [أحمد][6] الأذفوي وبه آخذ لأن ذلك لا يكون إلا عن أصل ثابت عن ورش على أني رأيت أصحاب بكر

---

(1) الآية 1 من سورة القلم.
(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.
(3) المصدر نفسه.
(4) [في أ [يعني].]
(5) أبو عمرو الداني – التيسير في القراءات السبع ص 213.
(6) [في أ [محمد].]

ابن سهل[1]، ومواس بن سهل[2]، وأصحاب أبي جعفر بن هلال[3]، وأبي بكر ابن سيف[4]، وأبي عبد الله الأنماطي[5]، وأبي القاسم بن داوود بن أبي طيبة[6] قد نصوا على ذلك عنهم عن أصحابهم عن ورش.

المنتوري: وبالوجهين قرأت **ن والقلم** [لورش][7] على شيخنا القيجاطي، وبالإظهار آخذ وعليه اقتصر ابن مجاهد في السبعة[8]، وابن اشته في المحبر[9]، والخزاعي في المنتهى، والأذفوي في الإبانة، والبغدادي في الروضة، وأبو الطاهر العمراني في الاكتفاء، وابن سوار في المستنير، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، وابن سفيان في الهادي وهو الصحيح عن ورش.

---

(1) بكر بن سهل الدمياطي أبو محمد القرشي إمام مشهور، قرأ على عبد الصمد صاحب ورش وهو من كبار أصحابه، وروى عنه القراءة عرضا أحمد بن هلال وغيره – غاية النهاية 178/1 رقم الترجمة 828.

(2) مواس بن سهل أبو القاسم الجعافري المصري مقرئ مشهور ثقة ابن أخت أبي الربيع الرشديني، أخذ عن يونس بن عبد الأعلى وداوود بن أبي يبة – غاية النهاية 316/2 رقم الترجمة 3670.

(3) أبو جعفر بن هلال أحمد بن عبد الله الأزدي أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وإسماعيل النحاس وعليه أخذ حمدان بن عون وسعيد بن جابر، توفي سنة 310هـ – غاية النهاية 74/1 رقم 333.

(4) أبو بكر ابن سيف عبد الله بن مالك التجيبي المصري النجاد مقرئ مصدر محدث إمام ثقة أخذ القراءة عرضا عن الأزرق صاحب ورش وعنه محمد بن إسماعيل – غاية النهاية 445/1 رقم 1855 وفيها وفاته سنة 307هـ.

(5) أبو عبد الله الأنماطي محمد بن غالب البغدادي المقرئ عارف مشهور صالح ورع أخذ القراءة عرضا عن شجاع وعنه الحسين بن الجباب وغيره توفي سنة 254هـ – ترجمته في غاية النهاية 226/2 رقم ت 3351.

(6) أبو الصالح بن أبي طيبة

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(8) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

(9) المصدر نفسه.

قال المهدوي في الهداية والتحصيل وابن مطرف في الإيضاح: والصحيح عن ورش إدغام **يس** وإظهار **ن**.

وقال أبو محمد القرطبي في مختصره: وإظهارها أشهر وبه قرأت.

وذكر في المفصح: أن إظهار النون هو [على][1] مراد القطع والسكت إذ حروف التهجي مبني على ذلك فهي مخالفة لغيرها من سائر الحروف التي تلقاها فتدغم فيها بإجماع نحو **من ولي**[2].

وقال مكي في الكشف: إن الإظهار على نية الوقف على النون إذ هي حروف مقطعة غير معربة [فحقها][3] أن يوقف على كل حرف منها.

قال: والوقف على الحروف يوجب إظهارها ويمنع من إدغامها[4].

وقال فخر الدين بن [الخطيب][5] في تفسيره في ن والقلم فمن أظهرها فإنه ينوي بها الوقف بدلالة اجتماع الساكنين وإن كانت موقوفة كانت في تقدير الانفصال، وإذا انفصلت عما بعدها وجب [التبيين][6].[7].

وقال القيجاطي: واعلم أن إظهار النون الساكنة في **يس والقرآن ون والقلم وطسم**[8] لا يكون إلا بسكتة لطيفة إشعارا بأن ذلك موضع وقف،

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(2) [في ج [جعلها].]
(3) المصدر نفسه.
(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 161/1-162.
(5) [في د [الخليب].]
(6) [في د [التنوين].]
(7) محمد بن عمر بن الحسن أبو عبد الله فخر الدين الرازي الإمام المفسر، من تصانيفه "مفاتيح الغيب" في التفسير و"الآيات البينات" وغيرها توفي سنة 606هـ - الوفيات 474/1 ولسان الميزان 426/4 والأعلام 383/6.
(8) الآية 1 من سورة الشعراء.

ولا يجوز الإظهار من غير سكت لأن إظهار النون عند الواو والميم مع الوصل لحن ومن شرط القراءة موافقة كلام العرب[1].

المنتوري: وبذلك أخذ علي رحمه الله لمن مذهبه من القراء الإظهار في ذلك وبه آخذ.

واعلم أن الإدغام لورش هنا يكون بغنة بمنزلته في قوله: **من ولي**[2] ونحوه.

نص عليه الداني في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز[3].

وأما النون في هجاء **يس** في قوله: **طسم** في الشعراء والقصص، فلا خلاف عن ورش وقالون في إدغامها نص على ذلك الداني وغيره، وإليها أشار في التحفة بقوله:

ونون طس[4] بميم تاتي — مدغمة لمن سوى الزياتي[5]

وأما نون عين الصاد في قوله: **كهيعص**[6] وعند السين في قوله: **عسق**[7] وكذلك نون سين عند القاف في ذلك وعند التاء في قوله: **طس تلك** فلا خلاف عند جميع القراء أنها مخفاة غير مدغمة في المواضع الأربعة.

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

(2) الآية 107 من سورة البقرة.

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 184/ب و 185/أ.

(4) الآية 1 من سورة النمل.

(5) أبو وكيل ميمون الفخار – التحفة البيت 829 الورقة 43/ب من مخطوطة خاصة.

(6) الآية 1 من سورة مريم.

(7) الآية 1 من سورة الشورى.

وقال في الإقناع: قرأ ورش **يس والقرآن** و**نون والقلم** بإدغام النون في الواو فيهما ويبقي الغنة.

فأما نون **عسق** و**طس تلك** فمخفاة عند الجميع إلى ما ذكر أحمد بن صالح عن ورش من إظهارها فيها، ولا ينبغي أن ينكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة[1].

قال [في الكنز][2]: وأدغم ورش النون في الواو بغنة من **يس والقرآن** وله في نون **ن** وجهان كما في التيسير في سورة **يس** والإظهار وهو الأشهر وعليه حذاق أصحابه كابن هلال وابن سيف والإدغام وبه أخذ أبو الحسن بن غلبون.

ثم قال: واختياري إظهارها لتأييد الأصل بنية الوقف(84/ب) انتهى[3].

قال ناظم الخلاف[4]:

والخلف عن روش أتى بنـــون فاتل على المشهور بالتبييـــن[5]

تنبيه: ذكر هذه المسألة في الذي بعده أولى وذكرها مع المظهر لتأييده بأن حرف الهجاء حقه الوقف.

وعنه: متعلق بأظهر، والهاء لابن مينا، ونون: مفعول بأظهر، نون: مضاف إليه لا ينصرف للعلمية والتأنيث لأنه اسم للسورة قاله: المنتوري [والحلفاوي][6].[7]

---

(1) أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 245/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) إبراهيم بن عمر الجعبري – كنز المعاني الورقة 129/أ باب أحكام النون الساكنة والتنوين من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(4) الجادري.

(5) التازي – نظم الخلاف البيت 53 السطر 14-15 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) [ما بين [...] من د.]

(7) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/أ.

[المجراد: ونون الأولى يروى بالرفع وبالنصب، فالرفع على أنه مبتـدأ، وخبره أظهر، وحذف الضمير العائد على المبتدأ من الخبر، والنصب على أنه مفعول لأظهر مقدم وهو أحسن وأولى من الأول انتهى][1].[2]

الحلفاوي: نون مبتدأ قاله المجاصي[3].

وقال الوارثيني وابن عبد الكريم: هو مفعول مقدم[4].

وقال أجانا والمطماطي: يروى نون بالرفع والنصب، والكلام فيه كالكلام في قولـــه: والإخفاء[5].

روى المسيب: ونون الأول أحد حروف المعجم وفتحته علامة للنــصب ونون الثاني مفتتح [السورة][6] وفتحته علامة الخفض لأنـــه غيـــر منــصرف للتأنيث والتعريف.

قال الوارثيني وابن عبد الكريم: لأنه اسم السورة، وسكت جميعهم عــن **يس** إلا أجانا فإنه جعل حكم النون **ويس** متحدا فقال: ونون ويس لا ينصرفان

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بتصرف – إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد الورقة 105/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(3) الحلفاوي – شرح الدرر اللوامع باب الإدغام والإظهار الورقة 35/أ، والمجاصي مخطوطة خانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(4) المجاصي – شرح الدرر "القول في الإظهار والإدغام" مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(5) لم أقف على كلامهما في كتاب لهما.

(6) [في د [للسورة].]

للتأنيث والتعريف وهو مخفوض بالظرف، وخلف: مبتدأ، بنون: متعلق بمحذوف وهو الخبر أي ثابت بنون.[1]

ثم قال رحمه الله:

(140) ذِكْرُ ادغام النون والتنوين والقلب والإخفاء والتبيين

أكثر أهل الأداء قسم هذا الباب إلى أربعة أقسام والتحقيق ثلاثة [أظهار][2] وإدغام محضر وغيره، وإخفاء مع قلب ودونه.

الجعبري: وأكثر مسائل هذا الباب لجماعية من قبيل التجويد، لكن أطبق المصنفون على ذكرها في الخلافيات لكثرة دورها، والاختلاف في بعضها انتهى[3].

المجراد: أتى بهذا الباب عقب باب الإظهار والإدغام لاشتمال أحكامه على الإظهار والإدغام، إذ هو قطعة من باب الإدغام وشعبة منه.

قيل: ولذلك قال فيه ذكر إدغام، ولم يقل القول في إدغام كما قال في غيره انتهى[4].

قال في إيجاز البيان: والتنوين لا يكون إلا في أواخر الأسماء لا غير لأنه تابع للإعراب مخصوص بالأواخر[5].

---

(1) المجاصي – شرح الدرر في القول في الإظهار والإدغام مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 105.

(2) [في د [ادهان].]

(3) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني، باب أحكام الساكنة والتنوين الورقة 129/أ نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(4) المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع الورقة، 107/ب مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/ب.

وقال في جامع البيان: نحوه[1].

قال المهدوي في الشرح: التنوين هو النون وإنما فرق بينهما لأن النون الساكنة هي الأصلية، والتنوين [لفظه][2] كلفظ النون وهو الزائد للإعراب[3].

قال القيجاطي: التنوين مخصوص وليس بزائد للإعراب وإنما هو زائد لأجل التمكين[4].

وقال في الإقناع: التنوين نون صحيحة ساكنة وسموها تنوينا لتفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع[5].

وقال في الدر النثير: اعلم أن التنوين في الأصل مصدر من قولك نونت الاسم إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين، لقلت سينته، فالاسم المنون هو الذي جعل في آخره النون والتنوين هو الجعل والإضافة والتنوين لا يجتمعان أصلا[6].

ولله در من قال يخاطب محبوبا له:

كأنك تنوين وأنا إضافة ... فحيث تراني لا تحل مكانيا

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 246/1.

(6) ابن أبي السداد المالقي – الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، القول في الإظهار والإدغام مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 مجموع 6.

وقال آخر:

تـــألـــم قلبـــي ليتنـــي كنت ميتـــا   وأدركنـــي مـــا كنت منـــه أخـــاف
حذفت وغيـــري في مكانـــي ثابت   وصرت كنون الجمع حين تضاف[1]

والقلب مصدر قلب يقلب، ولا يقال الإقلاب، كما يقـــول بعـــض عـــوام الطلبة، لأن الإقلاب وزنه إفعال بكسر الهمـــزة وإفعـــال لا يكـــون مـــصدرا إلا لأفعل رباعيا مثل أظهر، أنذر، ولم يسمع عن العرب أقلب رباعيا [وإنمـــا سمع ثلاثيا ونقل هذا الكلام [الشراح][2].

قلت: وهذا مخالف لما ياتي إن شاء الله أنه يقال رباعيا][3]، نقله في فتح الباري والإخفاء مصدر قولك: أخفى يخفي إخفاء، والتبيين مصدر قولك: بـــين يبين تبينا تبيينا ومعناه الإظهار.

وهذه الأحكام الأربعة التي ذكرها الناظم ذكرها الـــداني فـــي التمهيـــد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح[4].

نكر: خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف الصفة أي النون الساكنة(85/أ).

ثم قال رحمه الله:

(141) واظهروا التنوين والنون معا   عند حـــروف الحلـــق حيث وقعـــا

هذا حكم التبيين المذكور في الترجمة.

---

(1) البيتان من مخطوطة المؤلف فلم أقف على القائل.

(2) [في هـــ [الشارح].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 185/ب.

فأخبر أن الرواة عن نافع أظهروا التنوين والنون الساكنة عند حروف الحلق الستة، وقد جمعها الخاقاني[1] في بيت واحد فقال:

فحاء وخاء ثم هاء وهمزة وعين وغين ليس قولي بالنكر[2]

وقال الداني في المنبهة:

الهاء والهمزة ثم الحاء والعين والغين معا والخاء[3]

قال في إيجاز البيان: وأما الألف لا يكون ما قبلها إلا متحركا ولا يكون ساكنا وهي ساكنة، فخرجت بذلك عن حكم أخواتها.

وقال في إرشاد المتمسكين: نحوه.

وقال مكي في التنبيه: نحوه.

وقال في الاقتصاد: وإذا أظهرا كان مخرجهما من طرف اللسان مع صوت من الأنف انتهى.[4]

فائدة: قال في الدر النثير: وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يُعلق طرف اللسان في مقدم الفم لابد معها من جريان صوت الغنة في الأنف انتهى.[5]

---

(1) الخاقاني خلف بن إبراهيم بن محمد ابن خاقان أبو القاسم المصري الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وغيره توفي سنة 402هـ – ترجمته في غاية النهاية 241/1، رقم الترجمة 1228.

(2) أبو مزاحم الخافاقاني – قصيدة في تجويد القرآن – بيت المتعلق بالإظهار تحقيق د. أوب عصام القاري.

(3) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق، إعداد د.الحسن وكاك، 389/2 البيت 650.

(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

(5) المالقي – الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، في باب ذكر إدغام النون والتنوين مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 مجموع 6.

المجراد: وفيه تصريح ببقاء الغنة من إظهار النون والتنوين عند حروف الحلق وهو ظاهر كلام مكي في الكشف حيث قال: عند الكلام على إخفاء النون والتنوين عند حروف الإخفاء والغنة ظاهرة من الإخفاء كما كانت مع الإظهار [لأنه كالإظهار][1].

وقال عند ذلك أيضا بعد هذا: فإذا قلت منه وعنه فمخرج هذا النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج من الخياشم لأنها غير مخفاة، إنما ظاهرة مع حرف الحلق انتهى[2].

وهو الذي يظهر من كلام الخراز [قال في كلامه على هذا البيت: ويكون النطق بالنون مستوفا بصوته فيكون لها][3] عمل في اللسان وعمل في الخيشوم.

وكلام الشاطبي يقتضي أن لا غنة مع الإظهار لقوله: وغنة تنوين ونون وميم إلى آخره. فاشترط أن تكون تلك الأحرف سواكن، وإن تكون غير مظهرات، هذا مقتضى كلام الفاسي وأبي شامة ومن تبعهما من شراحهما في ذلك، وهو أيضا ظاهر كلام مكي في التنبيه حيث قال: فأما النون في نفسها، والتنوين إذا أدغمتهما فيما بعدهما فإنهما يصيران من مخرج الحرف الذي أدغما فيه، لأنهما ينقلبان حرفا مثله.

فأما إذا أظهرتهما فإن مخرجهما في حال الإظهار خاصة من مخرج النون المتحركة، وذلك من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا،

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] ابن المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 106 وما بعدها، مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

[3] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ومخرج [النون][1] الساكنة، والتنوين في حال الإخفاء من الخياشيم لا غير انتهى[2].

فجعل مخرج النون والتنوين في حال الإظهار من طرف اللسان خاصة، فيظهر منه أن لا مخرج لهما من الخيشوم، وهو خلاف ما ذكر في الكشف كما نقلناه عنه.

والصحيح ما قاله الشاطبي ومن وافقه، ومن نقل ذلك أبو شامة نصا [عن][3] الداني رحمه الله عند كلامه على بيت الشاطبي المذكور انتهى[4].

قال في الإقناع: وقد قسم الأهوازي حروف الحلق ثلاثة أقسام:

قسم لا يجوز فيه ولا يمكن إلا الإظهار وهو العين والهمزة.

وقسم متفق فيه على الإظهار والإخفاء ممكن لكنه لم يرد وهو الحاء والهاء.

وقسم يجوزان فيه وقد وردا وهو الغين والخاء.

وحدثنا أبو القاسم[5] عن أبي بكر بن بنت العرون[6] أنه كان يقول الإظهار متفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف، فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه عند الهمزة، ثم الهاء ثم الحاء ثم العين، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) ابن شامة الدمشقي توفي سنة 665هـ - إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ص 201.

(3) [في أ [على].]

(4) أبو شامة - إبراز المعاني ص 201.

(5) أبو القاسم خلف بن إبراهيم القرطبي المقرئ شيخ ابن الباذش وكان يعرف بالحصار، رحل إلى مكة فقرأ على أبي معشر الطبري وعاد إلى قرطبة فولي خطابتها، توفي سنة 511هـ - الإقناع 61/1.

(6) أبو بكر محمد بن أبي الحسن الصقلي يعرف بابن نبت العروق، شيخ متصدر، قرأ على أبي العباس، وقرأ عليه أبو علي ابن بليمة توفي سنة... - الإقناع 71/1.

وقال ابن مجاهد: النون والتنوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمل.

وحدثنا أبو داوود[1] **وأبو الحسن**[2] **حدثنا أبو عمرو**[3] **وقال:** وتبينان عند الهمزة والعين والحاء بتعمل، أقول: وللتعمل حد وإذا ارتاض اللسان سقط انتهى[4].

قلت: وليحذر القارئ من إفراط الإظهار فيسري معه التشديد وإليه أشار الخاقاني بقوله:

** ولا تشدد النون التي يظهرونها كقولك من قبل لدى سورة الحشر **

القيجاطي: ما ذكره ابن الباذش من تفاضل الإظهار عند الحروف الأربعة، ليس بشيء ولا صحيح وما ذكره عنه عند الخاء والغين وما ذكره عن ابن مجاهد أن النون والتنوين يبينان عند الهاء والحاء والعين ضرورة من غير تعمل هو الصواب لكنه نقض الهمزة، وما ذكره عن الداني من التبيين عند الهمزة (83/ب) والعين والحاء بتعمل خطأ منه[5].

وإنما قال الداني بغير تعمل، ونقص الداني الهاء.

---

(1) أبو داوود سليمان بن نجاح الأندلسي تلميذ الداني، وقد تقدمت ترجمته.

(2) أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد الشاطبي تلميذ الداني، أستاذ ماهر ثقة، أخذ القراءات عن الداني وسمع منه وعن ابن عبد البر توفي سنة 496هـ - الإقناع 71/1.

(3) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(4) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 256/1.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.

المنتوري: ولابد من التعمل [لهما][1] و[إلا][2] عند [العين والخاء][3]، وإلا خرجا من الخيشوم خاصة، وبإظهار النون الساكنة والتنوين عند الحاء والعين قرأت لقالون على جميع من قرَأت عليه وبه آخذ وهو المشهور وعليه العمل، وهو الذي يقتضيه إطلاق الناظم انتهى[4].

وقال في [المنبهة][5]:

والسبب الموجب للبيان   البعد بين الحلق واللسان[6]

معا: حال قاله المنتوري والمجراد[7].

وقال المجاصي وابن عبد الكريم: تأكيدا[8].

وزاد ابن عبد الكريم: أو حال من التنوين [والنون][9] والعامل فيه أظهروا، عند: متعلق به وألف وقعا، ألف التثنية عائد على التنوين والنون [الساكنة][10].[11].

---

[1] [في أ [لها].]
[2] [في ب، د [الأصح].]
[3] [في ج [الغين والخاء].]
[4] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.
[5] [في ج [التنبهة].]
[6] منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق د.لحسن وكاك 389/2 البيت 651.
[7] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/أ.
[8] المجاصي – شرح الدرر اللوامع الورقة 107 سطر 16 مخ خزانة ابن يوسف مراكش رقم 105.
[9] [ما بين [...] من ب، ج.]
[10] [ما بين [...] من أ.]
[11] المجاصي – شرح الدرر اللوامع الورقة 107 سطر 16 مخ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(142) وأدغموا في لم يروا لكنــه أبقــوا لــدى هجــاء يــوم عنــه

هذا الحكم الثاني وهو الإدغام، أي أدغم الرواة عن نافع النون الساكنة في الطرق والتنوين في خمسة أحرف.

ذكر إدغام النون والتنوين

قال في الإقتصاد: والحكم الثاني أن يكونا مدغمين، وذلك عند خمسة أحرف يجمعها قولك: لم يروا الياء والواو والميم والراء واللام إذا كانا معهن في كلمتين لا غير لقربهما منهن، والقراء يقولون تدغم النون والتنوين في ستة أحرف ويجمعونها في قولك: يرملون.

ونحوه في التمهيد والتلخيص والمفصح، فيزيدون النون والحذاق من القراء والنحويين لا يذكرون النون، لأنها إذا جاءت ساكنة وأتى بعدها نون أخرى متحركة لم يكن غير الإدغام كسائر المثلين، وقاله في جامع البيان أيضا وإرشاد المتمسكين والتلخيص والمفصح.

وقد سمعت أبا علي الحسن بن سليمان الأنطاكي يقول ذلك، وينكر ذكرها معهن، ويزعم أن الذي جمع كلمة [يرملون][1] إنما جمع فيها المدغم والمدغم فيه، وقاله أيضا في جامع البيان وإيجازه وإرشاد المتمسكين والمفصح.

---

(1) ما بين [...] لا يوجد في أ.

وزاد في إرشاد المتمسكين وهذا من لطيف الاستخراج وغامض التأويل، وهو قول أبي طاهر ابن هاشم وغيره من النحويين والقراء وبه أقول انتهى[1].

وجمعها في جامع البيان وإيجازه والتلخيص والمفصح والتجريد في هجاء لم يرو[2].

وجمعهن في التمهيد وإرشاد المتمسكين في ويرمل[3]، **[وجمعها]**[4] طاهر بن غلبون في التذكرة في يرملون[5].

قال في المنبهة:

فالنون والتنوين يدغمان	**في ستة من أحرف القرآن**
يجمعها قولك: يرملون	**كذاك أهل العلم أخبرون**
الميم والنون معا والراء	**واللام ثم الواو ثم الياء**
لكن صوت النون عند اللام	**والراء يذهب بالإدغام**
في مذهب للكل من القراء	**كذا اخذتهم من الأداء**
ثم يبقى الصوت وهو الغنه	**في أحرف أربعة [منهنّه]**[6]
يجمعها يومن فاعلمنه	**واتبع المشهور والزمنه**[7]

---

[1] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] [في د [جمعهن].]

[5] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.

[6] [في أ [منبهنه].]

[7] "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" – دراسة وتحقيق د.وكاك الحسن الأبيات 633 إلى 639 – 2/383، 384.

وقال [في إيجاز البيان][1]: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد هو عمل هذه الكلمة لهذه الحروف[2].

وقال في جامع البيان والمفصح: نحوه. ومن تـرك النـون يقـول أن للإدغام في هذه الأحرف إنما هو بسبب التقارب لا بسبب التماثل، فلهـذا لـم يذكرها الناظم مع هذه الأحرف لتضمنها في ذكر المثلين[3].

وقال [في إيجاز البيان][4]: وسواء كان سكون النون أصـليا أو لجـازم وسواء ثبتت في الخط على الأصل أو حذفت فيه على اللفظ[5].

قال المهدوي في الشرح: وقال بعض النحويين: أن إظهار النـون فـي هذه الحروف الخمسة لحن[6].

قال القيجاطي: وبمثل ما حكى المهدوي عن النحويين أقول[7].

قوله: لكنه أبقوا الخ. استدرك ما يدغم بالغنة (86/أ) وجمعهن في هجاء يوم ونحوه في التلخيص وإيجاز البيان، وظاهر كلام الناظم أن لا غنة مع الراء واللام وهو المشهور المأخوذ به[8].

المنتوري: وبالإدغام من غير عنه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[9].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.
(3) المصدر نفسه.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]
(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 186/ب.
(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/أ.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.

وقال في الإقناع: وأما عند الراء واللام فقرئ على أبي الصدفي[1] وأنا أسمع عن أبي طاهر بن سوار: روى شيخنا أبو علي العطار[2] عن النهراواني[3] عن أهل الحجاز وابن عامر[4] بتبقيتها يعني الغنة عندهما يعني عند الراء واللام.

[**وقال الأهوازي:** الرواية عن نافع وعاصم وابن عامر في قول أهل العراق عنهم إظهار الغنة عند الراء واللام][5] وكذلك أبو بكر النقاش عن ابن كثير فيما حدثني أبو بكر الضبي عنه. وقراءة البغداديين على إدغامها عندهما عن الجماعة.

قال أبو جعفر وأهل الأندلس والمغرب على ما حكي عن البغداديين من إذهاب الغنة يأخذون للجميع، وبه قرأت على أبي رضي الله عنه وسائر من لقيت.

ثم قال: والآخذون بالغنة في الراء واللام كثير جدا عن جميع القراء وإنما ذكرت من قرأت له بها من طرق هذا الكتاب، وهو مذهب مشهور لا ينبغي أن يستوحش لتظاهر الرواية به وصحته في العربية، وبعضهم يرجحه على إذهابها كما كان ذلك في حروف الإطباق.

---

(1) أبو علي الحسين بن محمد بن سكرة الصدفي الحافظ إمام كبير توفي سنة 514هـ - الإقناع 74/1.

(2) أبو علي الحسن بن علي العطار البغدادي المؤدب المعروف بالأقرع شيخ جليل ماهر ثقة قرأ على أبي إسحاق الطبري وعليه قرأ ابن سوار، توفي سنة 447 هـ.

(3) أبو الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني، مقرئ حاذق ثقة، أخذ عن أبي بكر النقاش وغيره وأخذ عنه أبو علي العطار، وألف كتابا في القراءات، توفي سنة 404 هـ - الإقناع 250/1.

(4) أبو عمران عبد الله بن عامر الدمشقي أحد القراء السبعة وأسنهم وأعلاهم إسنادا.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وسألت أبي رضي الله عنه: أيهما أحب إليك في الراء واللام، فقال: الأمر في هذا متقارب.

قال: وأنا أميل إلى إذهاب الغنة انتهى[1].

ابن الجزري: والإدغام بلا غنة في اللام والراء هو الذي عليه الجمهور من أهل الأداء، وهو الذي لم يحك في التيسير والشاطبية وسائر كتب المغاربة سواه, وهو الذي عليه العمل في الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الغنة ورووها عن أكثر القراء انتهى[2].

تنبيه: قال في الإقناع: حقيقة الغنة صوت يخرج من الخياشيم تابعا لصوت النون والميم الساكنين، وهي في النون أقوى وأبين[3].

قلت [مشيرا إلى حقيقتها بهذين البيتين][4].

حقيقة الغنة صوت يخرج — من الخياشم اتباعا يعرج

لصوت نون ثم ميم ساكنين — بيانه في النون أقوى دون مين

[ثم قال في الإقناع][5]: ومن أبقى الغنة مع هذه [الأحرف][6] الأربعة كان تشديده أقل من لم يبقها، ومن أبقى الغنة فهو مدغم كمن لم يبقها، وفي هذا الموضع خلاف، ذهب بعضهم إلى أنه إخفاء وليس بإدغام ولو كان إدغاما لذهبت الغنة بانقلاب النون إلى حرف لا غنة فيه لأن حكم الإدغام أن يكون

---

(1) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 250/1-251.

(2) ابن الجزري– النشر في القراءات العشر 27/2-29.

(3) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 252/1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(6) [ما بين [...] من أ، وفي بقية النسخ الحروف.]

لفظ الأول من الحرفين كلفظ الثاني، وحكى عثمان نحو ذلك على أبي الحسن الأنطاكي وعبد الباقي، وإليه ذهب عثمان وقال: وهو قول الحذاق والأكابر من أهل الأداء وكان غير هؤلاء يذهبون إلى أنه إدغام صحيح وأن الغنة ليست في نفس الحرف لأنه قد [أبدل][1] حرفا لا غنة فيه، وإنما هي بين الحرفين، وليس بباب الغنة بناقض للإدغام، كما أن الروم والإشمام في هذا عامر وخالد ليسا بناقضين للوقف، ولا رافعين لحكمه، وإلى هذا ذهب أبي رضي الله عنه انتهى[2].

الجعبري: واختلفوا في الواو والياء قيل هو فيه ما إخفاء لا إدغام لبقاء الصوت.

قلت: هو إدغام لوجود حقيقة الإدغام بالقلب، والقائل به يعترف بوجود التشديد فيه ومذهبه خلو المخفي منه، ويرد عليه مذهب ابن كسان، والتحقيق أن الإدغام مع عدم الغنة ومعها وهي للمدغم فيه محض كامل التشديد ومعها للمدغم غير محض ناقص التشديد انتهى[3].

وقال الداني: الغنة صوت مركب في جسم النون مخرجه من الخيشوم وهي خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر، نقله عنه ابن القصاب[4] في تقريب المنافع[5].

قال في اللئالي: ولا عمل للسان فيه.

---

(1) [في ج [أبدلا].]

(2) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 253/1.

(3) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

(4) ابن القصاب.

(5) تقريب المنافع.

واعلم أن حقيقة ما بقيت معه الغنة إخفاء، ويسمونه بالإدغام مجازا، لأن ظهور الغنة يمنع تمحض الإدغام [إلا][1] أنه لابد من تشديد يسير وهـو قـول الأكابرة إلا ما بقيت معه الغنة انتهى(86/ب)[2].

وقال في إيجاز البيان: وأما الياء والواو فيدغمان فيهما وتبقى غنتهما، فإذا بقيت غنتهما لم تقلبا قلبا صحيحا، ولا إدغاما تاما، وإنما يتمكن ذلك فيهما إذا ذهبت [تلك][3] الغنة بالقلب الصحيح انتهى[4].

الغنة موجودة في إدغام الواو والياء غنة النون إجماعا إذ لا غنة في الواو والياء، ومع الميم محتمل لأن كلا منهما فيه غنة فتفطن بهذا فقل: من يعرفه مع وضوحه وبيانه.

قال في الكنز: واتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه، واختلفوا مع الميم.

فذهب ابن كيسان[5] إلى أنها غنة النون تغليب للإصالة.

وذهب الباقون: إلى أنها غنة الميم كالنون[6].

---

(1) [في ب [إلى].]

(2) أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي – اللئالي الفريدة في شرح القصيدة، باب الإدغام وما يتصل به من أحكام الورقة 46 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/أ والورقة 187/ب.

(5) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني التابعي الكبير المشهور أخذ القرآن عن ابن عباس، وأعظم روايته عنه، مات بمكة سنة 106هـ – غاية النهاية 341/1 رقم ت 1479.

(6) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

قال في الإقناع: ذهب ابن كيسان وابن المنادى وابن مجاهد في أحد قوله: إلى أن الغنة للنون والتنوين[1].

وذهب الجمهور إلى أن الغنة للميم، وهو قول أبي رضي الله عنه وهو الصواب، ونقله الخراز وتابعوه.

وقال المجراد[2] وكذلك تبقى الغنة عند إدغام النون في النون والميم في الميم نحو: **كنتم مؤمنين**[3]، وإذا أدغمت النون والتنوين في الياء والواو، فلا خلاف أن الغنة الظاهرة عند الإدغام غنة النون، لأن الياء والواو لا غنة فيهما، وإذا أدغم في الميم فهل الغنة غنة النون أو الميم قولان:

ذهب ابن كيسان إلى أن الإدغام غير صحيح والغنة الموجودة غنة النون.

وذهب السيرافي إلى أنه إدغام صحيح لأن الغنة الموجودة غنة الميم.

واختار الداني قول السيرافي [لأن النون انقلبت إلى لفظ الميم.

قال بعضهم: ولو أراد [الناظم][4] مذهب السرافي][5] لقال: ابقوا لدى هجاء يوغنة بتشديد الواو[6].

---

(1) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 247/1.

(2) المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع الورقة 108/أ من مخطوطة خاصة في خزانة د. التهامي الراجي.

(3) الآية 175 من سورة البقرة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد ي هـ.]

(6) المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 108/أ مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي

المنتوري: وظاهر قول الناظم موافقة ابن كيسان لأنه قال: ابقوا أي ابقوا عند النون والتنوين.

والصحيح أن الغنة غنة الميم على [ما ذهب][1] إليه الداني وصوبه ابن الباذش وهو مذهب شيخنا القيجاطي الذي لا يجيز غيره وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ[2].

فائدة: قال المنتوري: والغنة [صوت][3] يخرج من الخيشوم مصاحبا لصوت النون والميم، تحركتا أو سكنتا لأنها صفة ذاتية لهما انتهى[4].

قلت: وإليه أشار في المنبهة بقوله:

واعلم هداك الله أن الغنة   من صيغة النون فكن ذا فطنة

وأدغموا: فعل ماض وفاعل، والمفعول محذوف أي النون والتنوين، والهاء في لكنه ضمير الأمر والشأن، كقوله تعالى: **إنه من يات ربه مجرما**[5]، ابقوا: وموضع خبر لكن لدى: متعلق بأبقوا، وغنة: مفعول بأبقوا.

ذكر القلب والإخفاء

ثم قال رحمه الله تعالى:

(143) وقلبوهما لحرف الباء   ميما وقالوا بعد بالإخفاء

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

[3] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[4] المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

[5] الآية 4 من سورة طه.

هذا الحكم الثالث وهو القلب، أخبر أن الرواة عن نافع قلبوا النون الساكنة المتوسطة والمتطرفة والتنوين ميما قبل الباء نحو: **انبئهم**[1]، **ان بورك**[2]، **عليم بذات الصدور**[3].

قال الداني في المفصح: وهذا إجماع من القراء والعرب[4].

قال في الإقناع: أجمعوا على إبدال النون والتنوين ميما قبل الباء سواء كانت النون من كلمة أو كلمتين، أو كان سكونها خلقة أو لجازم قلبا صحيحا من غير إدغام ولا إخفاء.

وقال أي زعم الفراء: أن النون عند [الباء][5] مخفاة كما تخفى عند غيرهما من حروف الفم وتأويل قوله أنه سمى البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قوم من القراء، وتبعهم قوم من المتأخرين خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة الفراء من القلب والإخفاء [فغلطوا][6].

قال فيما تقدم سمى البدل إخفاء كما سمى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة ولا حكوه في لغة[7].

المنتوري: الميم والباء من مخرج واحد وهما ما بين الشفتين والميم تزيد على الباء بالغنة، وذلك هو المانع من إدغامها في الباء[8].

---

(1) الآية 33 من سورة البقرة.
(2) الآية 8 من سورة النمل.
(3) الآية 4 من سورة التغابن.
(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 137/ب.
(5) [في أ [الياء].]
(6) [في د [فغلط].]
(7) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 257/1.
(8) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

قال في الكنز: [أطلق][1] أكثر(87/أ) المصنفين كالأصلين القلب، ولابد من قيدين قلبهما واخفاؤهما بغنة.

قال أبو علي رحمه الله: لا خلاف بين القراء والنحاة من وجوب قلبهما وإخفائهما عندها قلبا يصير [لفظ][2] **أن بورك** كلفظ **أم به** في الإخفاء والغنة معلومة من الميم.

ونقل الداني في جامع البيان جواز إظهارها كالأصلية انتهى[3].

وقال في التيسير: وكذا أجمعوا على قلبها ميما عند الباء خاصة[4].

وقال في الدر النثير: لا خلاف في لزوم القلب[5].

وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلا من النون الساكنة والتنوين، ويتحفظ من سريان التحريك السريع ومعيار ذلك أن تنظر كيف تلفظ بالميم في [قولك][6]: الحمد والشمس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم ولا تنفتح إلا بالحرف [الذي][7] بعدها، وهكذا ينبغي أن يكون العمل فيها [قبل][8] الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم سرى التحريك إلى الميم وهو

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ج [لفظا].]

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

(4) الداني – التيسير في القراءات السبع ص 45.

(5) المالقي – الدر النثير والعذب النمير، في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592م6.

(6) [في أ [قوله].]

(7) [في ج [التي].]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

من اللحن الخفي الذي ينبغي التحرز منه، ثم تلفظ بالباء [خاصة][1] متصلة بالميم ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وليحرز عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة انتهى[2].

[وقال [في التذكرة][3] يبدل النون والتنوين عند الباء ميما في اللفظ من غير إدغام حيث وقعا انتهى][4].[5]

ونحوه في الاقتصاد[6].

ابن الجزري: والقلب عند حرف واحد وهو الباء تقلب النون والتنوين عند الباء ميما خالصة، فتخفى بغنة[7].

وقال مكي في الكشف: ولا تشديد [في هذا][8] لأنه بدل لا إدغام لكن الغنة باقية لأن الحرف الذي أبدل فيه غنة أيضا هو الميم، فلابد من إظهار الغنة، وهذا البدل إجماع من القراء انتهى[9].

---

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) المالقي – الدر النثير والعذب النمير، في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592م6.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) المالقي: الدر النثير والعذب النمير/ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 187/ب.

(7) ابن الجزري – النشر في القراءات العشر 26/2.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) مكي بن أبي طالب – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 165/1.

المجراد: والتعبير بالقلب هو قول أكثر القراء والنحـويين، والأولـى أن يعبر عنه بالإبدال لأن القلب في اصطلاح التصريف إنما يكون فـي حـروف العلة انتهى[1].

قال في المنبهة:

والنـون والتنويـن عند البـاء	**حكمهمـا فـي النحـو الأداء**
أن يقلبـا ميمـا بـلا إدغـام	**فـي اللفـظ بالقـرآن والكـلام[2]**

الحلفاوي: اتفق الداني والمهدوي ومكي على كلام حاصله أن النون والتنوين لا يجوز إظهارهما عند الباء لما [في ذلك][3] من المشقة والكلفة لأن خروج الباء من الشفتين يمنع من إتمام الصوت لأن الباء تتطبق بها الشفتان، ولم يجـز [إدغامهمـا فيهما][4] للبعد لأن النون والتنوين [غنيان][5] بخلاف الباء، ولم يجز][6] إخفاؤهمـا عندها لأنه حال بين الإظهار والإدغام، فامتنع لامتناعهما وإنما قلبا ميما لأن المـيم تشارك النون والتنوين في الغنة، وتشارك الباء في المخرج، وتبدل منها في نحـو: **لازم**[7]، **لازب**[8]، ولا يوجد ذلك في غيرها من الحروف انتهى[9].

---

(1) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بتصرف واختصار - إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع، الورقة 109/ب من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(2) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني – دراسة وتحقيق د.لحسن وكاك 391/2 البيت رقم 655.

(3) [في أ [فيه].]

(4) [في ب [فيها].]

(5) [في ج [غنيتان].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) لا وجود لكلمة "لازم" في القرآن من غير "لازب" وقد مثل بهذه الكلمة وغالبا ما يمثل بالكلمات القرآنية والله أعلم بمراده.

(8) الآية 11 من سورة الصافات.

(9) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الإظهار والإدغام الورقة 37/أ.

قال في التحفة:

والميـــم بعـد القلب فــي الأداء تقـــرأ بالإظهــار والإخفـــاء
لكنـــه الإخفـــاء فيهـــا حســـن وهو الذي يقــولـه من يتقــن[1]

وقال الحصري:

وتقلب عنـــد البـــاء ميمـــا لغنـــة كقولك: أنبات العشيرة عن بكر[2]

وقال الورهراني:

وميما قبيـل البــاء قلبهمـــا معـــا وشهر اخفاء والإظهار اعمــلا[3]

وقال الجادري:

وقلبـــــــا ميمــــــا لبــــــا وبعـــد الإخفـــاء انتخبـــا[4]

تنبيه: قد بان من هذه النصوص أنه لابد من القلب والإخفاء مع الغنـــة، فمن لم يات بهما فقد أخل بالتلاوة وهو آثم فلا تجوز روايته فقل مـــن يـــتفطن لهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله، فقد عم الجهل وانتشر وصار الحق منكرا.

ابن حجر: يقال: قلبه [كأقلبه][5] قلبا وإقلابا.

وقال ابن [التين][6] إن الصواب حذف الهمزة.

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 859 و860 الورقة 44/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 124 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) البيت 181 من منظومة الوهراني مخطوطة خاصة مطلعها:

بدأت بحمد الله معتصما به نظاما بديعا مكملا ومسهلا

(4) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 228 من نسخة مخطوطة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [في ج، د [التين].]

ثم قال ابن حجر: وأثبتها غيره لغة انتهى[1].

قوله: وقالوا بعد بالإخفاء، هذا هو الحكم الرابع أي قالوا بعد ما ذكر من الإظهار والإدغام، والقلب بإخفاءهما عند باقي الحروف مع إثبات الغنة، وهي ما عدا ستة يرملون والستة الحلقية و[الباء][2] والألف يبقى خمسة عشر حرفا، [[وقد][3] جمعها الإمام المجراد في قوله:

للإخفاء حـــروف قـــد أتتك فهاكهـــا مبينة كي لا تحيد عـــن العلم(87/ب)
فضـــاد وزاي ثـــم فـــاء وثـــاءهـــا وتـــاء وسيـــن ثم دال بـــلا وصـــم
وشيـــن وطـــاء ثـــم ظـــاء وقافهـــا وذال وجيم ثـــم كـــاف بـــلا هضـــم
كذلك صـــاد فهي خمـــس وعشـــرة فخذ حصرها من غير خلف ولا وهم[4]

قال في الكنز: وهذه مثلها فـــي النـــون والتنـــوين علـــى [الترتيـــب][5] منضود[6]، مـــن ضعف[7]، عـــذابا ضعفـــا[8]، ينـــزل[9]، فـــإن زللتـــم[10]،

---

(1) من شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القلب والإخفاء الورقة 38 ب.

(2) [في د [الياء].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) ابن المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع ما ورد في ذكر القلب والإخفاء مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(5) [في د [على ترتيب نظمه].]

(6) الآية 29 من سورة الواقعة.

(7) الآية 54 من سورة الروم.

(8) الآية 38 من سورة الأعراف.

(9) الآية 2 من سورة سبأ.

(10) الآية 209 من سورة البقرة.

نفسا زاكية[1]، ينفق[2]، فإن فاء و[3]، سفر فعدة[4]، الحنت[5]، فمـــن ثقلــت[6]، أزواجا ثلاثة[7]، كنـــتم[8]، وإن تبـــتم[9]، جنـــات تجـــري[10]، ننـــسخ[11]، ان سيكون[12]، ورجلا سلما[13]، عنـــده[14]، ومـــن دخلــــه[15]، عمـــلا دون[16]، ينشوا[17]، فمن شهد[18]، شيء شهـــيــــــد[19]، ينطـــق[20]، فإن طبـــن[21]،

---

[1] الآية 74 من سورة الكهف.
[2] الآية 264 من سورة البقرة.
[3] الآية 226 من سورة البقرة.
[4] الآية 184 من سورة البقرة.
[5] الآية 46 من سورة الواقعة.
[6] الآية 8 من سورة الأعراف.
[7] الآية 7 من سورة الواقعة.
[8] الآية 75 من سورة غافر.
[9] الآية 279 من سورة البقرة.
[10] الآية 12 من سورة الصف.
[11] الآية 106 من سورة البقرة.
[12] الآية 20 من سورة المزمل.
[13] الآية 29 من سورة الزمر.
[14] الآية 195 من سورة آل عمران.
[15] الآية 97 من سورة آل عمران.
[16] الآية 82 من سورة الأنبياء.
[17] الآية 18 من سورة الزخرف.
[18] الآية 185 من سورة البقرة
[19] الآية 47 من سورة سبأ.
[20] الآية 62 من سورة المؤمنون.
[21] الآية 4 من سورة النساء.

صعيدا طيبا[1]، وإن ظننا أن[2]، ظلا ظليلا[3]، ينقلب[4]، وإن قيل[5]، بتابع قبلتهم[6]، لينذر[7]، من ذا[8]، إلى ظل ذي[9]، تنجيكم[10]، وإن جنحوا[11]، ولكل جعلنا[12]، أنكالا[13]، من كان[14]، زرعا كلتا[15]، ينصركم[16]، لمن صبر[17]، عملا صالحا[18].

الجعبري: وإن أردت ضبط أمثلة الأنواع فعليك بقولنا في العقود، ينئون[19]، إن هم[20]، تنحتون[21]، علم على، من غل، إن خفتم[22]، فمظهرتان،

---

(1) الآية 6 من سورة المائدة.
(2) الآية 230 من سورة البقرة.
(3) الآية 57 من سورة النساء.
(4) الآية 143 من سورة البقرة.
(5) الآية 11 من سورة البقرة.
(6) الآية 145 من سورة البقرة.
(7) الآية 92 من سورة الأنعام.
(8) الآية 245 من سورة البقرة.
(9) الآية 50 من سورة المرسلات.
(10) الآية 10 من سورة الصف.
(11) الآية 61 من سورة الأنفال.
(12) الآية 48 من سورة المائدة.
(13) الآية 12 من سورة المزمل.
(14) الآية 10 من سورة فاطر.
(15) الآية 32 من سورة الكهف.
(16) الآية 7 من سورة محمد.
(17) الآية 43 من سورة الشورى.
(18) الآية 70 من سورة الفرقان.
(19) الآية 26 من سورة الأنعام.
(20) الآية 44 من سورة الفرقان.
(21) الآية 95 من سورة الصافات.
(22) الآية 101 من سورة النساء.

ان نحن ممن[1]، من ولى[2]، إن يروا[3]، من رب[4] خيرا لو[5]، فمدغمان من قبل[6]، أنكالا[7]، وإن جنحوا[8]، فمن شاء[9]، اتل[10]، منضود فمخفيان، إن طبن[11]، من عند[12]، وكنت[13]، وانصرفوا[14]، وننسخ[15]، منزلين[16]، قل انظروا[17]، عوان[18]، والحنث، ظل ذي[19]، وينفق كلمات بيس بما الأنباء منقلبان انتهى[20].

---

[1] الآية 10 من سورة النحل.

[2] الآية 107 من سورة البقرة.

[3] الآية 146 من سورة الأعراف.

[4] الآية 61 من سورة الأعراف.

[5] الآية 103 من سورة البقرة.

[6] الآية 24 من سورة البقرة.

[7] الآية 12 من سورة المزمل.

[8] الآية 61 من سورة الأنفال.

[9] الآية 19 من سورة المزمل.

[10] الآية 151 من سورة الأنعام.

[11] الآية 4 من سورة النساء.

[12] الآية 103 من سورة البقرة.

[13] الآية 143 من سورة البقرة.

[14] الآية 127 من سورة التوبة.

[15] الآية 106 من سورة البقرة.

[16] الآية 124 من سورة آل عمران.

[17] الآية 101 من سورة يونس.

[18] الآية 67 من سورة البقرة.

[19] الآية 30 من سورة المرسلات.

[20] الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.

قلت في المتصلة[1]:

وينفــق منضــود وينطــق عنــده لينذر انكــالا وينشــئ في عنــدا
وانذر كنتم ينقلب ينصــر أنظــروا وحنث وننسخ ثــم ينجيكم قــد][2]

الجعبري والمراد هنا إخفاء [الحرف][3] لا الحركة، وكلما قوي [للتناسب][4] بالمخرج أو الصفة قرب إلى الإدغام، وكلما قل قرب إلى الإظهار، وتظهر فائدته في تفاوت التشديد والغنة[5].

قال الشارح: [قوله: وقالوا إلخ][6] ولا يرجع لحكم الميم بعد القلب عند الباء لما [يؤدي][7] [اليه][8] من نقص ذكر حكم من الأحكام الأربعة، وإن كان حكمها في المشهور كذلك، لأن الإخفاء رجحه الداني وهو مذهب الحذاق من أهل الأداء انتهى[9].

والإخفاء معناه الاستتار، يقال أخفيت الشيء إذا استرته، **ولما** كانت النون الساكنة والتنوين يستران عند هذه الحروف سمي إخفاء.

---

(1) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(3) [في هـ [الحروف].]
(4) [في ج، د [التناسب].]
(5) كنز المعاني باب الإظهار والإدغام الورقة 117/ب.
(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]
(7) [في أ [يوجب].]
(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]
(9) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد هذا في كتاب له فيما رجعت إليه من مظان.

قال في الإقتصاد: وذلك لأنهما لم يبعدا منهن بعدهما من الستة، فيظهران عندهن للتراخي، ولم يقربا منهن قربهما من الخمسة، فيدغمان عندهن للقرب فبقيا حينئذ [بين الحالين][1]، بين الإظهار والإدغام لعدم التباعد[2].

وقال في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتجريد وإيجاز البيان: نحوه[3].

وقال المهدوي في الشرح وابن مطرف في الإيضاح والبديع: نحوه[4].

قال في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والمفصح: الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام[5].

وقال في التيسير: والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار من التشديد[6].

وقال في الموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: والإخفاء [حال][7] بين الإظهار والإدغام ولا تشديد فيه، والغنة معه باقية[8].

وقال الفاسي: والمراد بالغنة ما يخرج من الأنف دون اللسان وهي الغنة الكاملة.

---

(1) [في أ [للحالتين].]

(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 188/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) الداني – التيسير في القراءات السبع ص 45.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، د.]

(8) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 188/أ والورقة 188/ب.

وكان بعض شيوخنا يبالغ في بيانها وبعضهم يكتفي باليسير منها، وخير الأمور أوسطها [صح منه][(1)].[(2)].

قال في إيجاز البيان: والفرق بين الإخفاء والإدغام، أن الإخفاء لا تشديد فيه، لأنه لا ينقلب الحرف فيه من جنس الثاني، والمدغم مشدد لأنه ينقلب فيه من جنس ما يدغم فيه[(3)].

قال ابن الباذش في الإقناع: اتفقوا على إخفاءهما عند باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفا، والإخفاء يزيد فيما قرب من ذلك إلى النون، وينقص فيما بعد منها هذا قول الأهوازي وأبي عمرو وغيرهما، وللقراء بعد في تمكينه أنحاء.

فمنهم من يفرط في التمكين، **ومنهم** من يقصر فيه.

وكان أبو القاسم شيخنا ينكر الإفراط فيه إنكارا شديدا[(4)].

القيجاطي: هذا خطأ لاشك فيه [اعني][(5)] (88/أ) من يفرط في التمكين. وما كان شيخه أبو القاسم يفعل هو الصواب.

فأما الإظهار عند هذه الحروف فقد قال أبو عثمان المازني[(6)]: إنه لحن ومخرج النون والتنوين من الخيشوم والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام،

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(2) الفاسي – اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة، باب الإدغام وما يتصل به من أحكام الورق 46 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 188/ب.

(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

(5) [في ب، د [أي].]

(6) أبو عثمان المازني بكر بن محمد بن عثمان النحوي المشهور، روي القراءة أبي عمرو الحرمي عن سيبويه ويونس وروى عنه محمد بن يزيد المبرد توفي سنة 249 هـ – غاية النهاية 179/1 رقم ت 832.

ونص جميعهم على أنه لا تشديد فيه [إلا][1] الأهوازي فإنه كان يقول: كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد، فكذلك المخفى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام وغلط من قال: المخفى مخفف وزعم أنه خلاف لقول من مضى ولا أرى الأهوازي إلا واهما، لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لما أرادوا من أن يكون الرفع بالمثلين واحدا، ولا تماثل في الإخفاء، ألا ترى أن مخرج النون المخفات غير مخارج هذه الحروف التي تخفي النون عندها كما هي في الإظهار كذلك يجب أن يكون حكمها من التخفيف حكم الإظهار والله أعلم انتهى[2].

القيجاطي: قوله: ولا أرى الأهوازي إلخ، يقال له: ما ذكر هو خطأ لا محالة[3].

وقال في جامع البيان: ومخرج النون والتنوين مع هذه الحروف من الخيشوم ولا حظ لهما معهن في الفم لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده، وما يدغمان فيه بغنة[4].

وقال في إيجاز البيان والتجريد: نحوه[5].

وقال في إرشاد المتمسكين: وإخفاء النون والتنوين عند هذه الحروف مختلف على قدر قربها منها وبعدها في المخرج، فما كان أقرب كان عنده أخفى، وما كان أبعد كان عند أبين[6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 189/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

ونحوه في جامع البيان والتمهيد وإيجاز البيان والتلخيص والمفصح والتجريد[1].

القيجاطي: ما ذكره الداني ليس بشيء، لا فرق بين الإخفاء في جميع الأحوال من القرب والبعد[2].

وأما من يقول: إنه [يتعمد][3] [مد][4] الغنة عند الحروف التي تخفى عندها النون حتى يحدث مدا في الغنة، فذلك مخطئ انتهى[5].

قال في الدر النثير: لا خلاف في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخمسة عشر حرفا.

وحقيقة ما أراد الحافظ أن لا تلصق طرف لسانك بما يقابله من مقدم الفم، وتبقى الغنة في الأنف فبقدر ما زال من عمل اللسان أشبه الإدغام، و[بما][6] بقي من الغنة أشبه الإظهار.

وقوله: هو عار من التشديد تحرز من صورة الإدغام في الياء والواو في مذهب من يثبت الغنة.

واعلم أن عبارة الإمام موافقة لعبارة الحافظ، فإنه قال: والإخفاء حال بين حالين.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) [في هـ [يعتمد].]

(4) [في ج [مع].]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 189/ب.

(6) [في ب [ما].]

فأما الشيخ فقال: والإخفاء عند أهل الغنة كالإظهار، لأن الحرف الأول فيه غير منقلب إلى جنس الثاني، ولا تشديد فيه، فصار مثل الإظهار، وفارق باب الإدغام في قلب الأول إلى جنس الثاني، وإدغامه في الثاني بتشديد ظاهر انتهى[1].

واعلم أن هذا القدر الذي ذكر الشيخ من عدم القلب والتشديد إنما تحصل به مفارقة الإخفاء للإدغام لأنه لم يزد على أن سلب عن الإخفاء.

الخاصية [الثانية][2] للإدغام [وهو][3] القلب والتشديد، ولا يلزم من سلب خاصية الإدغام ثبوت الإظهار، ولكن حقيقة الإظهار أيضا مسلوبة عن الإخفاء، لأن الحرف الظاهر لا يمكن حصوله إلا بأعمال العضو المخصوص به فيه كالنون عند حروف الحلق.

وأما إخفاء النون فقد تبين أن حقيقته إنما تحصل عند ترك أعمال العضو وهو طرف اللسان وإبقاء الغنة، وليست الغنة جزءا من النون وإنما هي من توابعها إذا ظهرت، ونائبة عندها إذا ذهبت، وإذا ثبت هذا صح أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام.

وظهر أن عبارة الحافظ والإمام أرجح من عبارة الشيخ ووجهه الإخفاء عند باقي الحروف [فلانها][4] [لم][5] تبعد من النون بعد حروف الحلق، فيجب الإظهار ولا قربت قرب اللام والراء، فيجب الإدغام، فجعلوا لذلك حالا بين الحالين.

---

(1) المالقي – الدر النثير والعذب النمير، "في ذكر القلب والإخفاء" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592م6.

(2) [في ج [الثابتة].]

(3) [في ج [بهذا].]

(4) [في أ [فإنها].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

واعلم أنه كان الأصل أن تظهر النون الساكنة عند هذه الحروف الخمسة عشر بدل الإخفاء، لكن لما كثر [دوران][1] النون في الكلام حتى قاربت في ذلك حروف العلة، أرادوا أن يخففوا على اللسان [فحطوه][2] كلفة النطق بالنون حين أمكنهم الاكتفاء عنها بالغنة التي لا كلفة على اللسان في النطق بها، وخصوا هذا الحكم بهذه الحروف دون حروف الحلق، لأن هذه الحروف لم تبعد مخارجها من النون بعد حروف الحلق، فلو أظهروها عند هذه الحروف لاتبعوا اللسان لكثرة دورانها في الكلام. ولو أخفوها عند حروف الحلق كما يخفونها عند هذه الحروف للزم إسقاط النون من الكلام (88/ب) البتة انتهى.

ابن الجزري: والإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ولابد من الغنة معه فاعلم انتهى.

وإليه أشار بنظمه:

والقلب عند الباب عنة كذا   لا خفا لدى باقي الحروف أخذا[3]

فائدة جليلة: قد بان من هذه النصوص أن الإخفاء لابد من الغنة معه وهو مصرح به في كلام الشاطبي في موضعين فلا غبار عليه ولا خلاف فيه.

وقد اجتمع يوما أساتيذ المغرب بأسره من الحاضرة والبادية فلم يشعر وأحد بهذا، فلله الحمد و[له][4] المنة لا لغيره. وإليه الإشارة بقولنا:

حقيقة الاخفاء عند العلما   ما بين الإظهار والإدغام انتما
فتجب الغنة في ذا الحال   لابد منها عند كل تال

---

[1] [في ب [دور].]

[2] [في ج [فحطوا].]

[3] ابن الجزري – النشر في القراءات العشر 26/2.

[4] [ما بين [...] من هـ.]

من دون تشديـــد لكـــل قد علـــم ولا أرى الأهوازي إلا قد وهـــم[1]

تنبيه: قال الخراز قال [الحافظ][2]: وحكم الميم الساكنة عنـــد البـــاء أن تكون مخفاة.

قال: وهو قياس قول ابن مجاهد.

قال: وبهذا قال شيخنا علي بن محمد بن [بشر][3] وغيره.

قال: وقال آخرون: وهي مظهرة.

قال: وبه كان يقول به عبد الباقي بن حسن يقول: فيما حدثنا عنه فارس ابن أحمد وبه قال شيخنا أبو الحسن.

قال: وكذلك رواه أحمد بن صالح[4] عن ابن مجاهد انتهى.

[**المجراد**: حكم الميم الأصلية عند الباء نحو: **كنتم به** المشهور الإظهـــار انتهى][5].[6]

قال في الكنز: الميم ساكنة قبل الفاء والواو، ولا يجوز إدغامهما محافظة على كلام غنتها وفيها كلام، والذي [استقر][7] عليه رأي المحققين كابن مجاهد

---

(1) هذه الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(2) [في ج [الداني].]

(3) [في ب، هـ [بشير].]

(4) أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق أبو بكر البغدادي مقرئ ثقة ضابط، قرأ على الحسن بن الحباب وأبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن ابن شنبوذ، وقرأ عليه عبد المنعمبن غلبون.. توفي سنة؟ – غاية النهاية في طبقات القراء 62/1 ت 266

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) ابن المجراد – إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 109/ب مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(7) [في د [أشعر].]

اظهارها عند الفاء والواو، والتخيير بين إظهارها وإخفائها عند البـــاء مراعـــة للإنطباق والإختصاص وهو معنى قولنا في النزهة:

ولا تخف ميما قبل واو وفائهـــا   والاكثر عند الباء واحذر تغيـــرا[1]

وقطع أبو محمد البغدادي[2] بعدم إخفائها عند الباء في قوله:

ولا [تخفين][3] الميم عند سكونها   إذ لقيت بـــاء فـذلــك معطـــل

وأصل ظهور الميـــم للغنة التـــي   تحل بها والقـــول فيهـــا يفصـــل[4]

وهذا هو المفهوم من إطلاق الناظم، وقول الخاقاني[5]:

ولا تدغمن الميم إن جئت بعدهـــا   بحرف سواها وأقبل العلم بالشكر[6]

ولا يفهم منه اختيار، والإخفاء رأي البصريين و[الرازيين][7]، ويـــتحفظ في الإظهار من تحريك أو سكت انتهى[8].

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني، باب أحكام الساكنة والتنوين الورقة 129/أ.

(2) أبو محمد البغدادي صاحب الروضة توفي سنة 442هـــ - النشر في القراءات العشر 84/1.

(3) [في ج [يخفين].]

(4) المصدر نفسه الورقة 129/أ.

(5) الخاقاني خلف بن إبراهيم تقدمت ترجمته.

(6) المصدر نفسه الورقة 129/أ.

(7) [في ب [الوازيـــيـــن].]

(8) الجعبري – كنز المعاني في شرح الأماني الورقة 129/أ.

قال في الإقناع: ومن ذلك الميم عند الباء نحو **كنتم به**[1]، و**آمنتم به**[2]، **من يعتصم بالله**[3]، و**أن بورك**[4]، و**هنيئا بما كنتم**[5]، و**صم بكم**[6] ونحوه كثير.

فاختلفت عبارة القراء عنه بعد إجماعهم إلا من شد وسنذكره على أن الإدغام لا يجوز.

فقال ابن مجاهد: والميم لا تدغم في الباء لكنها تخفى لأن لها صوتا من الخياشم تواخي النون الخفيفة.

قال: وهو قول سيبويه، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأنطاكي[7]، وأبو الفضل الخزاعي[8]، وعثمان بن سعيد[9]، وبه كان يأخذ أصحابه فيما ذكر أبي رضي الله عنه، وكذلك أخذ علي عياش بن خلف[10] عن قراءته على محمد بن عيسى[11].

---

(1) الآية 27 من سورة الملك.

(2) الآية 72 من سورة الأعراف.

(3) الآية 101 من سورة آل عمران.

(4) الآية 8 من سورة النمل.

(5) الآية 43 من سورة المرسلات.

(6) الآية 18 من سورة البقرة.

(7) أبو الحسن الأنطاكي علي بن محمد بن إسماعيل تقدمت ترجمته – الإقناع 179/1.

(8) أبو الفضل الخزاعي محمد بن جعفر بن عبد الكريم تقدمت ترجمته – الإقناع 84/1.

(9) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته.

(10) عياش بن خلف بن عياش أبو بكر القرطبي الأنصاري، إمام مقرئ، أخذ القراءات عن أبيه توفي سنة 639 هـ – غاية النهاية 607/1 رقم ت 2483.

(11) محمد بن عيسى بن فرج أبو عبد الله التجيبي المخامي الطليطلي إمام مقرئ ضابط، قال الذهبي: كان أحد الحذاق بالقراءات صاحب أبي عمرو الداني ت سنة 485 هـ – غاية النهاية ج 2 ص 224 ت 3344.

ويحكى أنه مذهب الفراء.

وقال أبو الحسن بن منادي[1] **وأحمد بن يعقوب التائب**[2] **وعبد الباقي ابن حسن**[3] **وطاهر بن غلبون**[4] **وغيرهم**: هي مظهرة غير مخفاة.

وقال لي عياش بن خلف[5]: قد روى هذا أيضا عن ابن مجاهد، فحدثنا أبو داوود قال: قال لنا عثمان بن سعيد: رواه أحمد بن صالح عن ابن مجاهد نصا.

وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ به فأطبق شفتيه على الحرفين انطباقا واحدا.

وقال لي أبي رضي الله عنه: المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو و[الباء][6]، ولا يتجه إخفاءها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى

---

(1) أبو الحسن بن جعفر ابن المنادي الإمام المشهور حافظ ثقة متقن محقق ضابط، قرأ على عبيد الله اليزيدي وعليه أحمد بن نصر الشذائي توفي سنة 336 هـ - غاية النهاية 44/1 رقم ت 183.

(2) أحمد بن يعقوب أبو الطيب الأنطاكي التائب مقرئ حاذق، روى القراءة عن بكر بن سهل الدمياطي، وقرأ عليه علي بن بشر الأنطاكي، توفي سنة 340 هـ - غاية النهاية 151/1 رقم ت 700.

(3) عبد الباقي بن الحسن بن أحمد أبو الحسن الخراماني الأستاذ الحاذق الضابط الثقة رجل الأمصار أخذ القراءة عن إبراهيم بن أحمد، وعنه فارس بن أحمد توفي سنة 380 هـ - غاية النهاية 356/1 رقم ت 1527.

(4) طاهر بن غلبون تقدمت ترجمته.

(5) تقدمت ترجمته .

(6) [في ب [الياء].]

مخرجها من الخيشوم كما يفعل ذلك في النـــون المخفـــاة، **ومـــا ذكـــر عـــن ابن مجاهد** في إخفاء الميم عند الباء فذلك مجاز.

قال أبو جعفر: ولا خلاف في إظهار الميم ساكنة عند الياء نحو: **لعلهـــم يرجعون**[1]، وكذلك سائر حروف المعجم سوى مثلها لا يجوز الإدغام في شيء من ذلك والميم لا تدغم (89/أ) في مقاربها [لما ذكرناه مـــن المزيـــة بالغنـــة، ويدغم مقاربها][2] فيها انتهى.

القيجاطي: الميم حرف شديد تجري معه غنة من الخيشوم، فإذا نطق به ساكنا فهو مظهر أبدالا إخفاءه ولا إدغامه إلا في مثله، فهكذا ينطق بـــه أبـــدا منفردا، ومع الفاء والباء وسائر الحروف.

قال: ومن عبر من الأئمة [بأنه][3] يخفى مع الباء فلم يرد بـــذلك حقيقـــة الإخفاء، وإنما أراد أن يحذر القارئ من الإسراف والتعسف حتى يمنعـــه مـــن جريان الصوت الذي هو الغنة، ويخرجه إلى حيز الحركة.

قال: وإتقان النطق به إنما [كان][4] يوخذ مشافهة من أفواه المتقنين.

قال: وقول الشاطبي وغنة تنوين إلخ، يوهم أن في الميم غنة كغنة النون ينفرد بها الخيشوم في بعض المواضع مع إبطال عمل الشفتين فتـــصير حرفـــا خفيا كما ينفرد بغنة النون مع إبطال عمل اللسان وذلك غير جائز[5].

---

(1) الآية 168 من سورة الأعراف.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في أ، د [فإنه].]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 189/أ.

المنتوري: يريد شيخنا رحمه الله بقولـــه: وذلك غير جائز، أنه لا يتأتى النطق به انتهى[1].

وقال الإمام القيسي في الأجوبة المحققة:

و[في][2] الميـــم عند الباء خلف فبعضهـــم — يقـــول بالإخفا لـــم يتبيـــن وذا إلـــى

إمام النحـــاة ثـــم نجـــل مجـــاهـــــد — عــــزوه فنعـــم مـــا عـــزوه وعلـــلا

من أجل انطبـــاق الشفتيـــن عليهمـــا — إذا وصـــلا حـــال البيـــان فطب صـــلا

كما كان في [إحداهما][3] دون غيرهما — وتعليـــل هــــذا القـــول لاح وجمـــلا

فصـــار البيـــان قـــل [لذاك][4] كلفـــا — [شديدا][5] وذا المخفى بوزن الذي جلى

ولـــم تـــدغـــم كـــي لا يخـــل بغنـــة — فهاك نصوصا عن ذوي العلم والمـــلا

فهذا يقـــول نجـــل بشـــر كذا حكـــى — أبـــو عمـــرو الـــدانـــي عنـــه عـــولا

عن ابن المنادي وابن غلبـــون أظهرت — وقـــل حكمها كالـــواو للغنـــة اغفـــلا

والإظهار منصوص عن ابن مجـــاهـــد — وقـــد كـــان عـــدلا للقـــران مـــرتـــلا

لكنتم بها أنتـــم بـــه مؤمنـــون خـــذ — مثالا من الذكـــــر الحكيـــم فتقبـــلا[6]

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) [في أ [احديهما].]

(4) [في ج، هـ [لذلك].]

(5) [في ج، هـ [شريدا].]

(6) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي الورقة 4 مخطوطة المدرسة النحلية بمزوضة إقليم مراكش.

وقال في التحفة:

والميـــم إن يسكـــن قبيـــل الفـــاء والـــــواو مظهـــــر لـــدى الأداء

كـــذاك إن يسكـــــن قبيـــل البـــاء [يقـــرأ][1] بالإظهــــــار والإخفـــاء[2]

ابن الجزري:

والميـــم إن تسكـــن بغنــــــة لـــدى باء على المختـــار من أهــل الأداء

وأظهرنـهـــا عنــــد باقـــي الأحـــرف واحذر لـــدى واو وفـــاء أن تختف[3]

[قلت والأخذ عندنا بفاس بإخفائها وأملى علينا شيخنا الوالد رحمه الله تعالى:

والميـــم إن يسكـــن قبيـــل البـــاء تقـــــرأ بالإظهــــــار والإخفـــــاء

[فهـــــذه][4] وجهــــــان جيــــــدان أجلها الإخفــــاء قـــال الـــدانـــي][5]

---

[1] [في أ [يقول].]

[2] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 815 الورقة 42/ب من مخطوطة خاصة، والبيت الوارد في التحفة هو البيت الثاني أما البيت الأول فليس منها.

[3] منظومة ابن الجزري باب الميم و النون المشدد نص 39.

[4] [في هـ [هذان].]

[5] [ما بين [...] لا يوجد في أ, ب.]

ذكر القلب والإخفاء والتبيين

[و قلنا][1] **في ذلك:**

الميم إن يسكن بغنة حتم لابد منها عند باء قد علم[2]

فهذه غاية ما اطلعنا عليه من النصوص فلله الحمد و[لله][3] المنة.

وأما حكمها عند الفاء والواو.

فقال [في الإقناع][4]: نحوهم فيها ونذرهم في وشبهه ذلك حيث وقع لا يجوز في شيء منه الإدغام لما فيه من الإخلال بالغنة فالحكم أن تظهر الميم عندهما وتبين بيانا حسنا من غير تكلف.

قال: وقرأت للسوسي [بإخفائها][5] عند الفاء وحدها حيث سكنت.

قال: وقرأت عن الباقين من السبعة بإظهارها حيث سكنت عندهما بيانا حسنا من غير إفحاش و[لا تنفير][6] وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الحسن ابن شنبوذ وأبي الحسن بن المنادي وأبي الحسين بن بويان[7] وأبي بكر

---

(1) [في أ [وقلت].]

(2) البيت من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(3) [ما بين [...] من ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [في ج [لا تغيير].]

(7) أبو الحسن ابن بويان أحمد بن عثمان ثقة كبير مشهور ضابط قرأ على أحمد بن الأشعث وعليه أحمد بن نصر الشذائي، توفي سنة 344 هـ - غاية النهاية 79/1 ـ 80 رقم ت 362.

ابن مقسم[1] وأبي بكر النقاش[2] وأبي طاهر بن أبي هشام[3] وغيرهم من قراءة البغداديين وهو اختيارهم وعلى ذلك وجدت أئمة القراء بمدينة السلام انتهى كلام الأهوازي[4].

وإليه أشار القيسي بقوله:

كذا الميم عند الـواو والفـاء بينت	**لئـلا [يزيل][5] غنة النـون من تـلا**
كما هم وقـود النـار حـم والكتب	**الأمـوال مفصولا كذلك مـوصـولا**
وقوله هم فيها وهم فيم [ثم][6] قـم	**فانذر فذاك المصطفى المبجـلا(89/ب)**
وقد جـاء نصا للكسائـي إدغامهـا	**لدى الفـاء لم يعمل عليـه فيحصـلا**
وقد قيل بالإخفاء لدى الفاء وواوها	**وعن أهل مصر جاء قد عـد مؤهـلا**
ففاتح هذا الميـم افـرط فاحـذروا	**وفـرط مـع أخفـي عليك فـاعـدلا**

وقال: في إظهار الباء عند الواو:

كـذا البـاء عنـد الـواو للكـل بينت
كقـولـك: فليكتب لـدى البكـر نـزلا
كـذا الحكـم مـع فـانصب وارغب بعيـده

---

[1] أبو بكر ابن مقسم محمد بن الحسن صاحب ابن عباس أبي بكر البغدادي أخذ عن العباس بن الفضل الرازي وعليه محمد بن إسماعيل، توفي سنة 354 هـ - غاية النهاية 123/2، رقم ت 2945.

[2] أبو بكر النقاش محمد بن الحسن الموصلي مقرئ مفسر أخذ القراءات عن أبي ربيعة وأخذ عنه محمد بن أشتة توفي سنة 351 هـ - غاية النهاية 2/ 119 رقم الترجمة 2938.

[3] أبو طاهر بن أبي هشام عبد الواحد بن عمر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العالم الثقة، أخذ القراءة عن أحمد بن سهل الاشناني, توفي سنة 349 هـ - غاية النهاية 475/1 رقم ت 1983.

[4] الإقناع في القراءات السبع 177/1 ـ 178.

[5] [في ج [يزول].]

[6] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

لــــدى فـــي الثـــانــــي فكـــــن متـــأمـــــلا

وذلك أن الـــــــواو واليـــــــاء رووا لنـــــــا

فلم [يدغمـــا][1] فيما دنــى منهمـــا [أسفـــلا][2]

ولـــم يـــدغـــوا مـــا قـــد دنـــا فيهمـــا نعـــم

لئـــــــلا يصيــــــر فيـــــه ع النـــص معقـــــلا

مـــن الفصـــل أيضـــا مـــا لهـــذيـــــن فانتبـــه

ســـوى النـــون والتنـــويـــن للغنــــــة العــــلا

لأن هـــــــواء الفـــــــم متســـــــع لهـــــــا

كـــوسعـــه للمـــــد يـــا صـــــاح فـــاعقـــــلا

وأيضـــــا حـــــروف الشفتيـــــــن قليلـــــــة

فبيـــن وكـــأن الـــواو فـــي الفـــم أدخـــــلا[3]

قوله: ميما: مفعول ثاني لقلبوهما، وقلب: يتعدى لمفعول واحد وعـــداها هنا لمفعولين لأنه ضمنها معنى صير، واللام في قوله: الحرف بمعنى عند أي عند الباء وهو متعلق بقلبوا وبعد متعلق بقالوا، وقالوا أبعد بالإخفاء وما ذكرنـــا في شرحه عليه اقتصر الخراز وابن مسلم والمرسي.

وذكر ابن عبد الكريم الوجهين والوارثيني [اضطرب][4] قول المجاصي[5].

---

(1) [في أ [يدغما].]

(2) [في ب [أسفلا].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة إقليم مراكش باب الإظهار والإدغام.

(4) [في ج [أظهره].]

(5) شرح الدرر للمجاصي ما ورد في القلب والإخفاء, مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

ثم قال رحمه الله تعالى:

(144) وتظهر النون لـواو أو يـا   في نحـو قنـوان ونحـو الدنيـا

(145) خيفة أن يشبه في إدغامـه   ما أصله التضعيف فـي التـزامـه

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي في إدغامه بقي وكـذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي روايـة البلفيقي بإدغامه، بباب الجر ومعناهمـا واحـد لأن البـاء [ظرفية][1].

ذكر إظهار النون الموالية للواو أو الياء

وثبـت في رواية الحضرمي والبلفيقي في التزامه بالفاء وكذا وقفت عليه بخط الناظم, وفي رواية المكناسي لالتزامه باللام و[هي][2] الأولـى لأن الـلام متفق عليها للتعليل انتهى[3].

أخبر [رحمه الله][4] **أن النون** تظهر عند الواو والياء إذا كانتا في كلمـة واحدة, أرشد إلى ذلك بالمثال وقيد هنا ما أطلق واقتصر على الواو والياء لأن النون لم تقع مع الميم في كلمة واحدة متصلة فالواو قنوان, صـنوان, واليـاء: دنيا, وبنيان ولا زائد عليهما.

---

[1] [في هـ [فيه].]

[2] [في ج [هو].]

[3] شرحه على الدرر اللوامع الورقة 189/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 /مجموع.

[4] [ما بين [...] من ج.]

قال الداني في التجريد: وكل القراء مجمعون على إظهار النون إذا اتصلت بالواو والياء في كلمة[1].

[**قال ابن غلبون في التذكرة:** فإنها ظاهرة معهما بإجماع[2].

وقال في الإقناع: فإن كانت النون قبل الياء والواو في كلمة][3]، أصلا فهي مظهرة بلا خلاف لئلا يلتبس بالمضاعف[4].

وقال قبل هذا: وأما **عم يتساءلون**[5] **ومم خلق**[6]، فكلمتان، والأصل عن ما ومن ما، وكذلك ما كان نحوه انتهى[7].

قال ابن سفيان في الهادي وابن شريح في الكافي: نحوه[8].

قوله: خيفة أن يشبه الخ، علل الإظهار أي خيفة أن يشبه هذا النوع نوعا آخر أصله التضعيف، فلا يدري هل مضاعف أو أدغمت نونه.

وقوله: لالتزامه، أي لالتزام الإدغام بسبب لزوم النون إذ لا يمكن انفصالهما[9].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 189/ب.

(2) التذكرة في القراءات لابن غلبون باب الإظهار والإدغام تحقيق د.عبد الفتاح بحيري ط أ 1/1410/1990.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 249/1.

(5) سورة النبأ الآية (1).

(6) سورة الطارق الآية (5).

(7) الإقناع 248/1.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 189/ب.

(9) المصدر نفسه.

قال في الاقتصاد: فأما إذا كانت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة بلا خلاف بين القراء والنحويين في أن النون ظاهرة مخافة الالتباس بالمضعف نحو: صوان وبيان [وقوان][1] وشبهه انتهى[2].

وذكره أيضا في جامع البيان وإيجازه وإرشاد المتمسكين والتخليص والمفصح والتجريد ومكي في الكشف وابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح وابن شريح في الكافي وابن مطرف في الإيضاح والبديع وابن مهلب في التبيين وابن الباذش في الإقناع وابن غزوان في أرجوزته[3].

وقال الحصري في قصيدته:

ومـا يتغيـر لإدغـام بنـاءه   فلابد من إظهارها فيه [للعذر][4][5] (90/أ)

قال في المنبهة:

والنون إن لـم تنفصـل واتصلت   ببعـض هـذه الحـروف بينت
خيفـة أن يلتبـس المخفـف   بنـاءه ببنيـة المضعـف[6]

قال المالقي: وأما إظهار النون عند الياء والواو إن كانا في كلمة واحدة فلئلا يقع لبس في أوزان الألفاظ، ألا ترى أن وزن صنوان فعلان مثل سرحان، فلو أدغمت لالتبس بفعال المضعف العين،[وكذلك بنيان وزنه فعلان من سلطان

---

(1) [ما بين [...] من ج.]
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) [في ج [المقدر].]
(5) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 123 الورقة 618 من نسخة مخطوطة خاصة وتوجد نسخة منها في الخزانة العامة برقم 1148 عدد أبياتها 209.
(6) المنبهة لأبي عمرو الداني دراسة و تحقيق د.الحسن وكاك 385/2 رقم 639 و640.

فلو أدغمت لالتبس بفعال المضعف العـين][1] ولهـذا منعـوا الإدغـام فـي [صنوان][2] وقد اجتمعت فيه الياء والواو، وسكن أولهما لأنه لو أدغم لالتـبس [بفعل][3] انتهى.

ابن الجزري: وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو واليـاء إذا اجتمعا في كلمة واحدة انتهى[4].

قال في التحفة:

فإن تكـن مـع نونهـا متصلـة	**فحكمهـا الإظهـار عند النقلـة**
كقوله: الدنيا وصنـوان أعـرف	**مخـافـة الإلبـاس بالمضعـف[5]**

الجاديري:

وعنـــد واو أو يـــاء	**نـونـــا ابـــن كـالـدنيـا**
خيفـــة الاشتبـــاه فـــي	**إدغـــامـــه بمضعـــف[6]**

فائدة: قال في كنز المعاني: واللبس إنما يحصل بحذف الغنة، أما عنـد إثباتها فهي فارقة، لكن لما خفي الفرق لم يعتبر انتهى[7].

[تنبيه][8]: كل ما ذكر من أول باب الإدغام إلى هنا أن المدغم والمدغم فيه من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وإن كانا من كلمتين، فالحكم مختص بالوصـل واعتمد الناظم في الإطلاق على قرينة الإمكان [انتهى من الكنز][9].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(2) [في د [صنوان].]
(3) [في ب [بفعال].]
(4) النشر في القراءات العشر 22/2.
(5) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 845 و846 الورقة 44/ب من نسخة مخطوطة خاصة.
(6) نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 228 من نسخة مخطوطة.
(7) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب أحكام الساكنة والتنوين الورقة 129/أ.
(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(9) [في ب، ج [صح منه].]

قلت [مشيرا إلى هذا البيت][1]:

وذا مع الغنة نفيه ظهر لكن خفاء الفرق بها لا يعتبر[2]

لواو: متعلق بتظهر.

المجراد: اللام بمعنى عند وهي متعلقة بمحذوف لأنه حال، وأو: للتنويع، في نحو: متعلق بتظهر، قنوان: مضاف [إليه][3]، ونحو: معطوف على نحو، الدنيا: مضاف [إليه][4]، خيفة: مفعول من أجله والعامل فيه تظهر قاله المنتوري والمجراد والمجاصي وأجانا والوارثيني والمطاطي[5].

وزاد ابن عبد الكريم أن يكون مصدرا في إدغامه[6] أو بإدغامه متعلق بيشبه، والهاء عائدة على فاعل يشبه، ما: موصولة وهي مفعول بيشبه، أصله: مبتدأ، التضعيف خبره، والجملة صلة ما، لالتزامه: متعلق بيشبه، والهاء عائدة على إدغام وعلى رواية، في التعليل على من يقول بذلك، فالروايتان بمعنى، وقد ذكره في التسهيل.

---

(1) [ما بين [...] من أ، ج.]

(2) البيت من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) المطماطي تقدمت ترجمته.

(6) شرح الدرر للمجاصي في القول في المفتوح والممال مخطوطة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

وقال في شـــرحه: مثالـــه: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ ﴾[1] الآية، وكقوله: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾[2]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: **عذبت امرأة في هرة**[3] الخ.

القول في المفتوح والممال

ثم قال رحمه الله :

(146) القول في المفتوح والممال وشرح مـــا فيـــه مـــن الأقـــوال

وذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في **أبصرهم**[4].

وقال ابن البـــاذش: جعلنا باب الإمالة إلى جانب الإدغام للمشابهة التـــي بينهما، لأن الإدغام تقريب حرف من حرف الإمالة كذلك[5].

والإمالة لغة: [الانحناء][6] وصناعة جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة شرطا.

---

(1) سورة النور الآية (14).

(2) سورة يوسف الآية (32).

(3) وتمام الحديث: .. سجنتها حتى ماتت, فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض رواه البخاري في صحيحه ج 78/2 طبعة أوربا. وفي الأدب المفرد رقم 379 ومسلم 43/77، من حديث نافع عن عبد الله بن عمر مرفوعا، ومسلم وأحمد 507/2 من طرق عن أبي هريرة مرفوعا نحوه، خشاش الأرض هي الحشرات والهوام سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج 1 ص 34.

(4) سورة البقرة الآية 7.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 268/1.

(6) [في د [الإنحناء].]

وهو معنى قول مكي: لا يمكن إلا به وجعل سابقتها كذلك اتباعا وهو معنى قوله: وربما قرب فتحتان.

والأصل الفتح لعدم توقفه على أمر زائد وهو لغة الحجاز والإمالة فرعه وهي لغة تميم وأسد وقيس، وهي في الفعل أقوى من الاسم لتمكنه في التصرف وفي اللامات أكثر وكذلك [الزوائد][1] وهي [دخيلة][2] في الحرف لجموده.

قال الداني في [المفصح][3]: والفتح عند علمائنا الأصل والإمالة فرع داخل عليه, فأخبر الناظم في الترجمة أنه يتكلم في المفتوح والممال يريد من الأسماء والأفعال وفواتح السور[4].

قال الداني في المفصح: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، سمعنا من الشيخ مرارا يقول بلغة العرب نزل القرآن وبشعرهم فسر الفرقان من ذم شعرهم فجر، ومن طعن (90/ب) على لغتهم كفر[5].

ومعنى الفتح أن تخرج الألف من مخرجها من غير [أن نشربها][6] صوت الياء ولا صوت الواو، وكذلك الفتحة من غير [أن تشربها][7] صوت الكسرة، ولا صوت الضمة.

---

(1) [في أ [الزائد].]

(2) [في أ [داخلة].]

(3) [في ج [الموضع].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/أ والورقة 190/ب.

(6) [في ج، د [أن تشوبها].]

(7) [في ج، د [أن تشوبها].]

ومعنى الإمالة [أن تشرب][1] الألف صوت الياء والفتحة صوت الكسرة والضمة صوت الكسرة .

وقال ابن عتيق في الموجز: حكمها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء[2].

وقال في الإقناع: معنى الإمالة [أن تنحني][3] بالفتحة نحو الكسرة إنحاء خفيا كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة فيميل الألف من أجل ذلك نحو الياء ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة، والغرض بها أن يتشابه الصوت بإمكانها ولا يتباين[4].

القيجاطي: قوله: معنى الإمالة أن تنحني بالفتحة الخ، إنما قدم ذكر الفتحة لأن الألف لا تتأتى إمالتها إلا بإمالة الفتحة قبلها[5].

فائدة: قاعدة: كل ألف ممالة فالفتحة قبلها ممالة أيضا، ولا خلاف في هذا عند القراء، نص عليه الجميع فتفطن لهذه النكتة والله الموفق.

[وإليه أشرنا في هذا البيت:

والألف الممال حيثما ورد   فالفتح قبله كذلك مطرد][6]

الجعبري: كل ألف ممالة فالفتحة قبلها ممالة أيضا انتهى[7].

---

(1) [في د [أن تشوب].]
(2) المصدر نفسه الورقة 190/ب.
(3) [في هـ [أن تنحو].]
(4) الإقناع 268/1.
(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.
(6) [ما بين [...] من.]
(7) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ.

وقال في الدر النثير: واعلم أنه متى أمليت الألف فلابد من إمالة الفتحة التي قبلها، فيكون مبدأ الإمالة في الفتحة وتتبعها ألف على النحو الذي نشأت عليه فتحصل الإمالة في الألف بحكم الانجرار [والتبع][1] للفتحة [صح منه][2][3].

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: واعلم أن الإمالة وبين اللفظين والفتح، إنما يكون على الألف ثم يتبعها حركة ما قبلها حيث وقع[4].

وقال الخراز: أميلت الراء لأجل فتحة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف [صح منه][5].

والإمالة على ضربين، شديدة وهي المسماة بمحضة وخالصة وكبرى، وضعيفة وهي المسماة غير محضة وبين اللفظين وبين بين وغير خالصة وصغرى[6].

المنتوري: ويعبر أيضا عن الإمالة المحضة بالإضجاع والبطح والكسر والياء وإشمام الكسرة وعن الإمالة بين بين بالإمالة اللطيفة، وبين الإمالة والفتح، وبين الفتح والكسر، والتقليل والتوسط، والوسط والترقيق[7].

---

(1) [في هـ [واتبع].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التسيير لابن أبي السداد المالقي القول في المفتوح والممال مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592/ م 6.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(6) القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لابن عبد الله الخراز فصل الممال والمفتوح الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

(7) شرحه على الدرر اللوامع الورقة 190/ب.

الجعبري: والألف تنقسم إلى لفظ مستقيم، وهو الفتح وهو مرقق على كل حال، وتفخيمه لحن والى معوج ويسمى إمالة وإضجاع وليا وبطحا، وهو قسمان: ما ينحى به إلى حد لو زاد صار ياء ويسمى إمالة محضة وكبرى وهي المفهومة عند الإطلاق، وإلى ما ينحى [به][1] إلى لفظ بين الفتح، ويسمى صغرى بالنسبة إلى الكبرى وبين بين اللفظين أي بين الفتح والمحضة انتهى[2].

قال في التحفة:

أسماؤها فيما رووا [الدينا][3]	**المحض والكسر بينا**
والبطح والاضجاع والتقليل	**وإلى والكل له دليل[4]**

المجراد: وباب الإمالة من الأبواب الصعبة العظيم الشأن والفتح يسمى تفخيما والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه، والسبب الموجب للإمالة شيئان، الكسرة والياء، وتنشأ منهما علل ست.

أولها انقلاب الألف عن الياء.

وثانيها تشبيهها بالمنقلب عن الياء.

وثالثها رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال.

ورابعها ورودها بعد كسرة.

وخامسها ورود الكسرة بعدها.

وسادسها الإمالة وهي المعبر عنها بالإمالة من أجل الإمالة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 2/55.

(3) [في د [والدينا].]

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 889 و890 الورقة 46/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

القول في المفتوح والممال

كل هذه العلل واقعة في مذهب ورش، إلا ما أميل للكسرة كضعافا وما ترجع فيه الألف إلى الياء في بعض الأحوال نحو غُزي دُعي وقد جمعتها في أبيات خمسة [فقلت][1]:

وللإمالة أسباب فدونكها	ستا فخذ حصرها بالنظم تحوحلا
فقبلكم ألفا عن ياء أولها	أو ضارعته فذان اثنان قد حصلا(91/أ)
أو بعض أحوالها للياء مرجعه	أو قبلها كسر أو بعدها جعلا
ثم الإمالة من أجل الإمالة قل	فهذه ستة فاحفظ وطب أملا
وكل هذي لورش غير ثالثها	ورابع فاعرف التفصيل والجملا

انتهى كلام المجراد[2].

قوله: فقبلكم ألفا الخ، أشار إليه في الخلاصة بقوله: الألف المبدل من ياء في طرف في أصل، نحو: رمي من الأفعال ومرمى من الأسماء.

قوله: أو ضارعته أي شابهت المنقلب عن الياء وفي كونها تكسر فاء الكلمة التي هي بها نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وهو قوله: وهكذا أبدل عين الفعل الخ.

قوله: أو بعض أحوالها الخ، أي رجوعها إلى الياء في بعض الأحوال، وذكر الألف وانته في شطر واحد وذلك سائغ نحو: حبلى، ومعزى بأن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبليان وحبليات، ومغريان ومغريات، وهو قوله: كذا الواقع منه الياء خلفا الخ.

---

(1) [ما بين [...] في ب.]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر المنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة (112/ب) والورقة (113/أ) من مخطوطة خاصة في الخزانة الدكتور التهامي الراجي.

القول في المفتوح والممال

قولـــه: أو قبلها كسرة الخ يعني، إذا وردت الألف بعد كسرة أميلت وإن فصل بينهما فاصل، وكذلك ورود الكسر بعدها، فمثال الأول عمـــاد[1] ومثـــال الثاني مساجد[2] وهو قوله: كذاك ما يليه كسر أو يلي تالي كسر.

قوله: ثم الإمالة من أجل الإمالة، يعني أن إمالة الألـــف أو الفتحـــة قـــد لا [يكون][3] موجبا لهما إلا إمالة [قبلهما][4].

فمثال الألف عمادى، فالألف الأولى لها موجب وهو الكـــسر، **والثـــاني** ليس لها موجب.

ومثال الفتحة بشرر[5] وهو قوله: وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه الـــخ، وللفتحة بقوله: والفتح قبل كسر راء في طرف أمل الخ .

قوله: وكل هذه لورش الخ، الثالث هو قوله: أو بعض أحوالها والرابـــع هو قوله: أو قبلها كسرة.

المجراد: وقد اختلف النحويون في الياء والكسرة أيهما أقوى في إيجـــاب الإمالة.

فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى وهو ظاهر كلام سيبويه.

---

(1) سورة الفجر الآية (3) وفيها: "العماد".
(2) سورة الحج الآية (40).
(3) [في د [يكونا].]
(4) [في أ ، د [قبلها].]
(5) سورة المرسلات الآية (32).

وذهب أبو بكر السراج[1] إلى أن الياء أقوى من الكسرة انتهى[2].

الجعبري: وأسباب الإمالة كسرة ولو مقدرة ممكنة ومتعذرة أو قبلها مباشرة أو مفصولة، أو ياء قبلها كذلك أو مجاورة إمالة أو مقابلتها أو دلالة على أصل أو حركة أو على ما كانت عليه، أو تؤول إليه انتهى[3].

قال في الإقناع: وللإمالة أسباب توجبها قد حصرها أبو بكر بن السراج في أصوله، وما نقل أبو علي عنه إلى ستة أسباب، وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها وياء وألف منقلب عن الياء وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وإمالة لإمالة، فهذه هي الأسباب الموجبة للإمالة انتهى[4].

وذكر ابن عبد الوهاب في المفتاح هذه الأسباب الستة[5].

القيجاطي: قوله: وللإمالة أسباب توجبها، معناه تنشأ عنها، ولا يوخذ من ذلك أن الأسباب إذا وجدت وجبت الإمالة بل الإمالة على الجواز[6].

---

(1) أبو بكر السراج عمر بن محمد العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء، قرأ العشر على شرف بن الشواء وغيره وتوفي سنة 752 هـ - غاية النهاية 597/1 رقم ت 2432.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (113/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(3) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 268/1 – 269.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 190/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقولــــه: وهي كسرة تكون قبل الألف، مثاله "ضعفا"[1].

وقولــــه: أو بعدها مثاله النار[2].

وقولــــه: وياء مثاله [شيبان][3].

وقولــــه: وألف منقلبة عن ياء مثاله رمى[4].

وقولــــه: وألف مشبهة بالألف المنقلبة عن الياء وذلك ألف التأنيث مثــل الموتى[5].

وقولــــه: وكسرة تعرض في بعض الأحوال مثاله: إمالة جاء[6]، ولكنك تقول: جئت[7].

وقولــــه: وإمالة لإمالة مثاله إمالة الراء من رءا، وإمالة الألف الأولــى من **تراءا الجمعان**[8]، وإمالة النون من **نئا**[9].

المنتوري: تفسير شيخنا لها مختصر فلذلك ذكرته وتركت تفسير ابن البانش.

---

(1) سورة النساء الآية (9) عند قوله تعالى: "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا".

(2) سورة البقرة الآية (24)، عند قوله: فاتقوا النار التي وقودها الناس...

(3) [في ج، د [شيئان].]

(4) سورة الانفال الآية (17)، عند قوله تعالى: وما رميت إذا رميت ولكن الله رمى.

(5) سورة البقرة الآية (73)، عند قوله تعالى: كذلك يحي الله الموتى.

(6) سورة النساء الآية (43)، عند قوله تعالى: أو جاء أحد منكم.

(7) سورة البقرة الآية (71)، عند قوله تعالى: قالوا الآن جئت بالحق...

(8) سورة الشعراء الآية (71) عند قوله تعالى: فلما تراء الجمعان قال أصحاب موسى.

(9) سورة الإسراء الآية (83) عند قوله تعالى: وإذا أعرض ونئا جانبه.

واعلم أن الأسباب التي تنشأ عنها الإمالة كلها موجودة في قــراءة ورش إلا ما عرض فيه الكسر في بعض الأحوال نحو: إمالة جاء لقولهم: فلم جئــت، فلم يمل ذلك ولم يمل الألف للكسرة قبلها نحو: ضعافا[1].

[وإمال][2] الفتحة للكسرة قبلها، والياء نحــو: شــاكرا[3]، وخبيــرا[4]، والخير[5]، وكذلك الضمة نحو: يبشر[6]، وبصير[7]، وخير[8].

القيجاطي: واعلم أن حقيقة الإمالة في الألف أن ينحى بها نحو الياء، إما لكونها مبدلة منها في نحو: رمى، أو لوقوع الكسرة قبلها أو بعدها، [وذلــك أن الألف إذا خرجت من موضعها،

استعلت إلى الحنك الأعلى، فإذا وقعت الكسرة قبلها أو بعدها][9] وهــي منسلفة 91/ب لأنها من الياء تنافر الصوت بهما لاستعلاء الألــف [تــسفل][10] الكسرة، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد وذلك أخف عليهم [فمجزوا][11] الألف بشيء من صوت الياء، ليزول عنها بعض ما فيهــا مــن الاســتعلاء،

---

(1) سورة النساء الآية (9).

(2) [في أ [وإمالة].]

(3) سورة النساء الآية (147).

(4) سورة النساء الآية (35).

(5) سورة الملك الآية (14).

(6) سورة الإسراء الآية (9).

(7) سورة البقرة الآية (96).

(8) سورة البقرة الآية (64).

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) [في ب [تــنسفل].]

(11) [في ب [فخرجوا].]

فتناسب حروف اللفظ ولا تتنافر فصارت الألف بينها وبين الياء ليست بألف محضة، [ولا ياء محضة][1].

ثم قال: فإذا تقرر هذا وهو أن الألف الممالة لها شائبتان وشائبة من الألف وشائبة من الياء، وجب أن تكون الفتحة قبلها مثلها ليست بفتحة محضة ولا كسرة محضة.

قال: ولما أميلت الفتحة مع الألف أميلت أيضا وحدها نحو: **بشرر**[2] ونحو: **رئاء**[3]، تفخم الراء مع إخلاص الفتحة إجماعا وترققها مع إمالتها إجماعا [كما][4] ترقق الراء المكسورة في نحو: **يسري**[5] وتقول سيصلي فتفخم اللام لورش إن لم تمل فتحها، فإن أملته رققتها إجماعا كما ترقق اللام المكسورة في نحو: **هو الذي يصلي عليكم**[6].

قوله: وشرح ما فيه [من الأقوال][7] قيل: أفرد الضمير على المعنى المذكور، وقيل عائد على موصوف والتقدير القول في الألف المفتوح، فالضمير عائد على الألف.

[تكميل: وعند حمزة في" **تراءا الجمعان**"[8] في الوقف أربعة وإليه أشرنا:

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) سورة المرسلات الآية (32).

(3) سورة البقرة الآية (264).

(4) [في ب [لما].]

(5) سورة الفجر الآية (4).

(6) سورة الأحزاب الآية (43).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، الآن ولكن سياتي بعد.]

(8) سورة الشعراء الآية (61).

وهل عندكم علـــم بمذهب حمـــزة لدى وصله والوقف حكما محررا
يميل حروفـــا أربعـــة عند وقفـــه وفي وصلـــه بالنصف منها تقررا
ج تـــراء [بظلة][1] تـــراه بأربـــع لدى وقفه بالنصف [قد جرى][2][3]

القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال

تكميل: أخذ حمزة بإمالة باب جاء الثلاثي مطلقا غير سار والفرق فقط.

وإليه أشار بعض شيخ أشياخنا في قوله سؤالا وجوابا:

الا أيهـــا الحبـــر الـــذي قـــل مثلـــه وصـــار مفيـــدا للعلـــوم منـــورا
فما الفرق بين جـــاء وسار لمن يمل إمـــال ولـــم يمـــل جـــوابـــا محررا
فأنت الذي [ترجى][4] لتبين مشكـــل وتفهيـــم علـــم ما علينـــا [تعســـرا][5]
فإن لم يكـــن منك الجواب فمن بـــه ســـواك أقطب العارفيـــن من الـــورا
ج جوابك نص الجعبـــري إمـــامنـــا على الفـــرق قال: النقل خـــذه مقررا
وليس لـــه وجه ســـوى ما ذكـــرتـــه من النقـــل عنه وانشـــر العلم مخبرا
ولكنك ابحث عنه في الكتب واحرص ولاتـــك فـــي بحث العلـــوم مقصـــرا
لعلـــك تظفـــر بالـــوجـــوه ونيلهـــا وليس سواء قـــاصـــرا ومنقـــرا[6]

في المفتوح: متعلق بالقول، وما: مضاف إليه وهي موصـــولة وصـــلتها المجرور بعدها وهو فيه، وفيه متعلق بالمحذوف، ومن الأقوال: متعلق بفيه.

(1) [في هـــ [بطلة].]
(2) [ما بين [...] في ب، ج [قد جرا]، ولا يوجد في أ].
(3) هذه الأبيات من نظم المؤلف ابن القاضي رحمه الله.
(4) [في ب [ترضى].]
(5) [في د [معسرا].]
(6) الأبيات من محفوظات المؤلف عن أشياخه فلم أقف على اسم الفاعل.

ثم قال رحمه الله:

(147) أمـــال ورش من ذوات اليـــاء ذا الـــراء في الأفعـــال والأسمـــاء

(148) نحو راء بشرى وتترا واشترى ويتـــوارى والنصـــرى والقـــرى

[أي][1] أمال ورش إمالة صغرى كل ألفة متطرفة ولو تقـدير إلا مـا وزائدة بعد راء مباشرة.

المنتوري: يميل ورش كل ألف منقلبة عن ياء وقبلها راء فـي اسـم أو فعل يليها، أو مفصولة بالهمزة[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: فلا خلاف عن ورش أنه يقرأ جميع ذلـك بين اللفظين[3].

ونحوه في إيجاز البيان والتلخيص، وألف التأنيث [ضـارعة الألـف][4] المنقلبة عن الياء في الإبدال منها والتثنية والجمع، تقول بـشريان وبـشريات، فلذلك مثل الناظم به، وأما نحو **بل ران** فخرج من المثل، ومنه احترز في الحد بقوله: لاما[5].

قوله: نحو رئا، أي فيه الإمالة للإمالة، أميلت فتحة الراء لأجـل فتحـة الهمزة التي أميلت لإمالة الألف، بهذا صرح جميع الشراح، فتفطن لهذه النكتة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 191/ب، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) نفس المصدر الورقة 191/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الكشف لمكي ج 1 ص: 182.

فائدة: نحو رءاء، الألف ممالة والهمزة والراء، فجاءت ثلاثة أحرف ممالة في كلمة على نسق واحد، وقل من يجد [لهذا][1] خبرة، وقد [جرى][2] ذكر هذا يوما عندنا، فأنكره الجميع وذلك لعدم الاتقان والمعرفة والإطلاع.

فقلت في ذلك: سؤالا وجوابا ردا على من اعتقد غير ذلك.

س: ألا أيها الحبر المعلم للورى ... وموضح [حل][3] المشكلات مع النقل(92/أ)

فما أحرف في الذكر جاءت ممالة ... على نسق أعني ثلاثا [بلا فصل][4]

وهذا شهير في الرواية ثابت ... وينكره من كان في الباع قاصرا

ويعرفه أهل الدراية والفضل ... أجيبوا جزيتم بالكرامة والجزل

جوابكم عند الأئمة قد جرى ... بكل كتاب بين واضح النقل

وهذا سؤال في رءا قد رأيته ... بحيث أتى في الذكر عن ورش العدل

[لدى][5] الألف [الياءي][6] والهمز قبله ... لزومان في الراء للتجانس عن سهل

بذا صرح مكي[7] والداني وغيرهم ... وفي الكنز[8] والتوجيه ينبيك بالأصل

ولنافع في هايا أربع إمالات وقلنا في ذلك أيضا:

أيا آخذ بالجمع للحبر نافع ... لورش وقالون على المذهب الحر

---

[1] [في ب، د [لهذه].]

[2] [في ج [جرا].]

[3] [في ب [حال].]

[4] [في هـ [فلا فصل].]

[5] [في أ، ج [لدا].]

[6] [في هـ [الياء].]

[7] الكشف لمكي ج 1 ص: 180.

[8] كنز المعاني للجعبري الورقة 131/أ باب الفتح والإمالة مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

فما أربع جـاءت تمـال لهـم معـا على نسق وذاك في موضع [وتـر][1]
جـوابكـم فـي مـريـم بأن سـره في قولك: ها يا أربع عند من يـدر[2]

المنتوري: وكان حق الناظم أن يبين إمالة فتحة الراء في ذلك كما فعـل غيره، ولكنه لما ذكره مع أمثلة الراء علم أنه يريد إمالة فتحة الـراء وفتحـة الهمزة معا[3].

قال في الاقتصاد: وقرأ ورش وحده بإمالة الراء والهمزة بين بين [حيث وقع][4][5].

ونحوه في التيسير وجامع البيان والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمـسكين والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الراءات واللامـات لورش و[التهذيب][6][7].

وقال في الإقناع: وقرأ ورش الراء والهمزة بين في الجميع[8].

وقال في التلخيص: فهذا أيضا لا خلاف عنه فيه، أن الراء والهمزة وما بعدهما ممال بين بين[9].

---

(1) [في ج [وقر].]
(2) الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 191/أ.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(5) المصدر نفسه الورقة 191/أ.
(6) [في د [الهدايات].]
(7) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 47 وشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 191/أ.
(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 273/1.
(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 191/أ.

وقال في إيجاز البيــان: فلا أعلم أيضا خلافا عنه في إمالة الهمزة ومــا بعدها بين اللفظين، ثم تتبع الراء الهمزة فتكون أيضا بين اللفظين ليكون العلاج [ممكن][1] بالكلمة كلها من جهة واحدة[2].

القول في المفتوح والممال

وقال في الإبانة وقد جاء بترقيق الراء في **رءا كوكبا**[3] وبابه إســماعيل النحاس[4] عن أبي يعقوب وعبد الصمد في كتاب الإمالة[5].

وقال الداني في الإبانة: والعلة في إمالة فتحة الراء أو الهمزة جميعا في هذه المواضع أن الألف التي بعد الهمزة لما كانت منقلبة [مــن][6] يــاء [إذا][7] كان هذا [الفعل][8] من [الرواية][9] إمال فتحة الهمزة قبلها قليلا لتمال تلك الألف يسيرا دلالة على أصلها، ثم أتبع الهمزة الراء ليكون العلاج بهذه الكلم من جهة واحدة طلبا للخفة، ولم يمل ورش من الراءات المبتدءات غير هذه الــراء فــي هذه الكلم لا غير لأجل الإتباع.

فإن قيل: لم أميلت الراء في **رئا** ولم [تمل][10] في **رمى**.

---

(1) [ما بين [...] من د.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(3) سورة الأنعام الآية (76).

(4) إسماعيل النحاس تقدمت ترجمته.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) [في ب، د [إذ].]

(8) [في أ [الفصل].]

(9) [في ب، هـ [الرؤية].]

(10) [في أ [تومل].]

قيل: الإمالة في **رئا** لأجل الهمزة، والهمزة حرف قوي بخلاف الميم.

قيل: يلزم إمالة نون **نئا**.

قيل: الراء أنسب بالإمالة من النون لإمالتها في المضارع نحو: نرى.

قال في اللئالي: وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: للعرب في كسر الراء رأي ليس لها في غيره انتهى[1].

المنتوري: قال في الموضح: وقد حكى الفراء والأخفش عن العرب أنها تميل الراء في رمى اتباعا لإمالة الميم الممالة من أجل الياء المنقلبة ألفا[2].

قال في الإبانة: فإن قال قائل: فالراء في قوله في الأنفال: **تراءت الفيئتان**[3] وفي الشعراء **تراءا الجمعان**[4]: لِم لم تمل الفتحة فيهما كما أميلت في **ترى أعينهم**[5] وشبهه.

فالجواب أن الراء إنما تمال لياء قبلها أو بعدها أو [لكسرة][6] لا غير، والألف الموجودة في الموضعين ألف بناء تفاعل وليست بمنقلبة، فهي مجهولة فلا تمال[7].

---

(1) اللئالئ الفريدة: باب المفتوح والممال، نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(3) سورة الأنفال الآية (48).

(4) سورة الشعراء الآية (61).

(5) سورة المائدة الآية (83).

(6) [في أ، ج [الكسرة] وفي ب [كسرة].]

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

وقال في التلخيص: لا خلاف عنه في اخلاص فتحة الراء في هذين الموضعين، لأن الألف ليست 92/ب بمنقلبة عن ياء ولا هي للتأنيث وإنما هي زائدة للبناء[1].

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه[2].

قوله: تترا، وزنه فعلى فألفه للتأنيث والتاء مبدلة من واو، وهو مشتق من المواترة وهي مجيء الرسل بعضهم في إثر بعض.

قال في اللئالي الفريدة: ورش يقرؤه بين بين على أصله لأنه في [قراءته][3] فعلى، في موضع نصب لأنه مصدر في موضع الحال، وهي من المصادر التي [لحقتها][4] ألف التأنيث كالدعوى والنجوى، ولا ينصرف للتأنيث ولزومه.

ومن نون فإنه يحتمل عنده وجهين:

القول في المفتوح والممال

أحدهما: أن يكون مصدرا على فعل كصبر ونصر فتجري راؤه بوجوه الإعراب، وتكون الألف الموجودة فيه بدلا في الوقف من التنوين.

والثاني: أن تكون ألفه مشبهة لأصلية المنقلبة عن الياء، فتكون موجودة في الوقف في الأحوال الثلاثة أو محذوفة[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

(2) المصدر نفسه الورقة 192/أ.

(3) [في أ [قراءة].]

(4) [في ب [تلحقها].]

(5) للئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي في باب القول في المفتوح والممال نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال الحافظ في كتاب الإمالة: وعلى الوجه الأول القراءة وعامة أهل الأداء وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحرف أبي عمرو انتهى[1].

وقال ابن مجاهد في السبعة: واختلفوا في التنوين من قوله تترا، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو تترا منونة والوقف بألف لمن نوّن، وقرأ الباقون بلا تنوين.

قال ابن مجاهد: من نون وقف بالألف، ومن لم ينون وقف بالياء ووقف بالألف، [فالوقف][2] في قراءة نافع بالألف وحمزة والكسائي بالياء، وابن كثير وأبي عمرو بالألف عوضا من التنوين[3].

وقال في الاقتصاد والتيسير وجامع البيان: قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين ووقفا بالألف عوضا منه[4].

وزاد في جامع البيان قال ابن مجاهد: من نون يقف بالألف لا غير[5].

وقال في المفردات في قراءة أبي عمرو إذا وقف عوض منه ألفا وأخلص فتحها[6].

وقال في التنبيه: وقف البصري يحتمل وجهين:

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 446 تحقيق شوقي ضيف ط/ 2 دار المعارف.

(4) التيسير في القراءات السبع للداني ص 46 وشرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

- أن تكون تلك الألف الموقوف عليها مبدلة من التنوين فعلى هذا يخلص فتحها وعلى هذا عامة أهل الأداء في ذلك، وكذلك قرأت به آخذ[1].

- **والثاني**: أن تكون الألف مشبهة بالأصلية دخلت للإلحاق لتلحق الثلاثي بالرباعي، فعلى هذا يجوز إمالتها لأنها كالأصلية، ولا أعلم أحدا أخذ بذلك فيها[2].

وذكر في الموضح أن الألف في تترا تحتمل في وقف أبي عمرو الوجهين المذكورين.

ثم قال: وعلى الوجه الأول يعني الفتح القراء وعامة أهل الآداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحرف أبي عمرو.

وحدثنا فارس بن أحمد بإسناده عن الكسائي قال: من نون تترا وقف بألف.

وكذلك حدثنا البغدادي عن ابن مجاهد وعبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر وعليه العمل[3].

وقال أبو الطيب بن غلبون في التهذيب: أن أبا عمرو يقف على تترا بالألف عوضا من التنوين[4].

وقال مكي في التبصرة: فأما وقف أبي عمرو [فبالفتح لأن التنوين لم يدخل على ألف كقرى، إنما هو مثل ذكر المنوّن ولولا الرواية لجاز الوقف

---

[1] المصدر نفسه.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد لملك المنتوري الورقة 192/أ.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

عليها لأبي عمرو][1] بالإمالة لأنه ملحق بجعفر كأرطي ونحوه، وأن التنــوين دخل على [ألف][2] الإلحاق[3].

القول في المفتوح والممال

وقال في الموجز: الوقف لأبي عمر بالفتح[4].

وقال في المفردات: الوقف بالفتح[5].

وقال ابن سفيان في الهادي: الوقف بالفتح[6].

وقال الأهوازي في الإيضاح: بفتح الراء لأن الألف فيها [فــي][7] حــال الوقف عوض من التنوين[8].

وقال البغدادي في الروضة: أبو عمرو يقف بألف عوضا من التنوين.

وأمال حمزة والكسائي والباقون بغير إمالة[9].

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وكفاية الطالب: [قرأ][10] ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين في الوصل ووقفا بألف عوضا منه.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في د [الألف].

(3) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص 136/133.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة / أ.

(7) [ما بين [...] من ب، د.]

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) [في د [قال].]

[**والباقون** بألف في الوصل والوقف.

وأمالها حمزة والكسائي **وفتحها** الباقون[1].

وقال ابن صابور[2] **في تلخيص الألفاظ** وقف البصري بالألف من غير إمالة[3].

وقال ابن شريح في تلخيص الألفاظ: الوقف بالفتح[4]

وقال في المفردات: في قراءة أبي عمرو الوقف بالفتح[5].

وقال ابن البياز [6] **في النبذ النامية:** وقف بالفتح وألف عوضا من التنوين[7].

وقال ابن الفحام في التجريد: الوقف بالألف عوض من التنوين، وقرأ بألف في الوصل][8] والوقف من بقي وأمال حمزة والكسائي وفتح من بقي[9].

وقال ابن سوار[10] **في المستنير:** لم يملها أبو عمرو[11].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(2) ابن صابور لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) ابن البياز يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد، شيخ الأندلس إمام كبير قرأ على الداني وأحمد الطلمنكي ومكي بن طالب، وعليه ابن الباذش وغيره، توفي سنة 560 هـ، غاية النهاية 364/2 – 365 رقم ت (3818).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ ب.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) المصدر نفسه.

(10) ابن سوار أحمد بن علي الأستاذ أبو طاهر البغدادي الحنفي إمام كبير محقق ثقة، قرأ على الحسن بن علي العطار وغيره، وقرأ عليه أبو علي الصدفي وغيره، توفي سنة 496هـ – غاية النهاية 86/1 رقم ت 390.

(11) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

وقال ابن شفيع[1] **في التنبيه والإرشاد:** وقف أبو عمر بالألف وأمال حمزة والكسائي، وورش بين اللفظين[2].

وقال في الإقناع: مذهب ابن مجاهد الوقف بالفتح لأبي عمرو وتبعه على ذلك أصحابه لأن الألف مبدلة من التنوين[3].

وقال ابن الطفيل في الغنية: يقف 93/أ بألف مفتوحة[4].

القول في المفتوح والممال

وذكر ابن عبد الملك في رجزه في قراءة أبي عمرو: الوقف بالألف عوضا من التنوين وأخلص الفتح[5].

القيجاطي: ووقف أبو عمرو على تترا بالألف من غير إمالة، هو مذهب القراء لأن الألف عندهم هي ألف التنوين.

ومذهب سيبويه أن الألف للإلحاق مثل دفرى ودفرىً ومغزى ومغزًى، فتترا على مذهب سيبويه ملحق بجعفر، والاختيار مذهب [القراء][6] لأنه كتب

---

(1) ابن شفيع عبد العزيز بن عبد الملك أبو الحسن الأندلسي، مقرئ حاذق مجود، أخذ القراءات عن أبي مجاهد عبد الله بن سهل، وعنه علي بن النعمة، وتوفي سنة 514 هـ - غاية النهاية 394/1 رقم ت 1678.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 299/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(5) شرح الدرر اللوامع للمجاصي القول في المفتوح والممال مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(6) [ما بين [...] لايوجد في ب.]

بالألف في جميع المصاحف فدل على أنه بدل من التنوين وهو مصدر، وإنما كثر الألف للإلحاق في الأسماء لا في [المصادر][1][2].

المنتوري: وقد تبين مخالفة [الشاطبي][3] لأهل الأداء في الوقف على تترا في قراءة أبي عمرو، وأخذه فيه بالقياس لأن قوله: وما القياس في القراءة الخ، ليس على العموم وإنما هو مخصوص بالمسألة التي تكلم عليها وهو قوله: وما بعده كسر أو الياء فمالهم الخ[4].

فائدة: القيجاطي: اعلم أن القراءة باللحن غير جائزة ولا مقبولة عند أحد من الأئمة، فإذا جاءت قراءة [عن][5] أحد من الأئمة فإن تحقق [فيها][6] اللحن فهي مردودة وإن لم يتحقق ذلك فيها إلا أنها على وجه ضعيف أو لغة شاذة، فإن ثبت عن الأئمة من وجه لا يتطرق إليه الوهم تلقاها أهل الأداء بالقبول وإلا كانت في محل النظر الاجتهاد، فقد يردها بعضهم، وقد يقبلها غيره، نص على هذا المعنى أبو إسحاق الزجاج[7] وأبو محمد مكي[8] وأبو الحسن طاهر ابن غلبون والحافظ أبو عمرو وأبو معشر الطبري انتهى[9].

---

(1) [في د [المصدر].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(3) [في ب [الشاطبية].]

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) [في أ [فيه].]

(7) أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السرى، عالم بالنحو واللغة كان يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من كتبه معاني القرآن مات سنة 311هـ - معجم الأدباء 47/1، وفيات الأعيان 11/1، والأعلام 40/1.

(8) هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته في ص.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 192/ب.

وقال الأستاذ الفرمي[1]**:**

بياء مسمى ثم مولى وفي هدى الخ.

كـــذاك تتـــرا ان تنـــون عـــددتـــه وإلا وفي التأنيث ذا الحرف سطرا[2]

وقال الأستاذ القيسي:

ولابن العلا في الوقف تترى فاضجعن إذا قلت بالإلحـــاق وافتحه مصدرا
وعنـــه الإمـــام الشاطبـــي كمفترى وقـــد مـــر تعليـــل الجميـــع ففكرا
بلا نون اسم جدهـــم قـــال بعضهم كتعرى وقال البعض باليـــاء سطرا
ومن قال بالفعل المضارع [مغرب][3] **كذلك أيضا صاحب الياء**[4] **واتكـــرا**[5]

قال الشارح: ومن المنقلب عن الياء، يا ويلتـــي[6] ويـــا أســـفي[7] ويـــا حسرتي[8]، إلا أنه منقلب عن ياء الإضافة التي للمتكلم وليست بأصلية كما هي في رمى، والأصل يا وليتي، قلبت الكسرة فتحة فانقلبت اليـــاء ألفـــا لتحركهـــا وانفتاح ما قبلها فصار يا وليتي[9].

---

(1) الأستاذ الفرمي لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(2) لم أقف على ما نظمه الأستاذ الفرمي.

(3) [في ج مقرب.]

(4) لم أقف على هذه الأبيات فيما رجعت إليه من مظان.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

(6) سورة الفرقان الآية (68).

(7) سورة الزمر الآية (56).

(8) سورة يوسف الآية (84).

(9) شرح الدرر للمنتوري الورقة 192/أ.

القول في المفتوح والممال

قال المهدوي في الشرح: والعرب تقلب ياء الإضافة إلى الألف لخفته، فيقولون يا غلاما اضرب، فإمالة هذه الألف دلالة على أصلها الإضافة[1].

من ذوات: متعلق بأمال، ذا لراء: مفعول بأمال، في الأفعال: متعلق بأمال.

المجراد: بمحذوف لأنه في موضع الحال[2]، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو، رءا: مضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(149) والخلف عنه في أريكهم وما لا راء فيه كاليتمى ورمى

أخبر أن الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في **أريكهم**[3] في سورة الأنفال، فله وجهان نص عليهما ابن شريح ورجح التقليل.

وبه قطع في التيسير وأبو الحسن بن غلبون والفتح وعليه أماثل المصريين، وهو من زيادة القصيد على التيسير.

قال الخراز: قال أبو عمرو: واستثنى المصريون عنه من الأفعال حرفا واحدا، فذكره، قال: فرووا عن قراءتهم بإخلاص الفتح، قال: وكذلك قرأت على فارس بن أحمد، وكذلك نص عليه محمد بن علي في كتابه.

قال: وقرأته على أبي القاسم وأبي الحسن بين اللفظين قياسا على سائر الباب.

---

(1) الهداية في وجوه القراءات السبع للمهدوي فصل العلل والممال الورقة 14 من نسخة مخطوطة مودعة بالخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة (115/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) سورة الأنفال الآية (43).

فيظهر من قول الإمام أبي عمرو: الفتح فيه آثر لأنه الأكثر.

قال أبو جعفر: وذكر النحاس عن أبي يعقوب عنه أنه روى عن نافع **ولو أريكهم** بالفتح انتهى[1].

قال الداني في التلخيص: وقد اختلف أهل الأداء عنه في موضع واحد من الأفعال وهو قوله في الأنفال: **ولو أريكهم كثيرا**[2]، فعامة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداء عن مشيختهم[3].

وقال في كتاب الراءات واللامات لورش: وأقرأني أبو الفتح عن قراءته **ولو أريكهم** في الأنفال بإخلاص الفتح وكذلك رواه أصحاب ابن هلال عنه[4] .

وقال في الموضح: وعليه أحمد بن هلال وأصحابه.

وقال في جامع البيان: وعلى ذلك عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب(93/ب) أبي الحسن النحاس[5].

وقال في الإبانة وكذلك روى ذلك محمد بن خيرون عن أصحابه.

قال: وقال إسماعيل النحاس في كتاب اللفظ: **ولو اريكهم** مفتوحة لأبي يعقوب[6].

---

[1] القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله الخراز باب اللامات والراءات الورقة 18 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

[3] سورة الأنفال الآية (43).

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

[5] المصدر نفسه، الورقة 192/ب.

[6] المصدر نفسه، الورقة 192/ب.

وقال في التلخيص: وكذلك أقرأني فارس بن أحمد عن قراءته[1].

وقال في الموضح وجامع البيان: وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءتــه، وزاد في الموضح على أصحابه.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأته على فارس بن أحمد.

وقال في إرشاد المتمسكين: وكذلك أخذه علي أبو الفتح.

وقال في الإبانة: وكذلك رواه أيضا أبو الفتح عن قراءته.

وقال في التلخيص: وبه وكان يأخذ محمد بن علي يعني الأذفوي وغيره.

وقال في جامع البيان: وكذلك روى ذلك أداء محمــد بــن علــي عــن أصحابه عنه.

وقال في إيجاز البيان: وكذلك نص عليه محمد بن علي في كتابه، وإليه ذهب الحصري في قصيدته فقال:

وفخـــم في الأنفـــال فاعرفـــه [بالحـــرز][2].[3].

وقال ابن الجزري: واختلف عن الأزرق في **أريكهم**[4] في الأنفال ففتحه بعضهم، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون[5].

وقال في تمهيده: إنه الصواب وأطلق الخلاف عنه الشاطبي انتهى[6].

---

(1) المصدر نفسه، الورقة 192 /ب.

(2) [في أ [بالحرز].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

(4) سورة الأنفال الآية (43).

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 59/2 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 192/ب.

وقال في الدر النثير: واختلف عن ورش في **أريكهم** في الأنفال.

فقال الشيخ: روى ورش عن نافع الفتح، وكان يختـــار بـــين اللفظـــين وبالوجهين قرأت.

وأما الإمـــام فأطلق القول في جميع الفصل بين اللفظين، ثم قـــال: وقـــد قرأت [له][1] **ولو أريكهم** في الأنفال بالفتح أيضا، وبين اللفظين أشهر عنه.

وأما الحافظ [فإطلاق][2] قوله في التيسير يقتضي أنه بين اللفظين، ونص في غيره أنه قرأ بالوجهين.

وذكر في التمهيد: أن ترقيق الراء فـــي **اريكهـــم** هـــي قراءتـــه علـــى ابن الخاقان وأبي الحسن.

قال: وهو الصواب.

وقراءته على ابن الخاقان هي التي أسند في التيسير.

فحصل من هذا كله أنهم يختـــارون لـــه بين اللفظين وهو خلاف روايته عن نافع انتهى[3].

وقال في جامع البيـــان: وروى آخرون عنه أنه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين.

وقال في الإبانة: وكذلك رواه منصوصا زكريا عن أصحابه الذي قرأ عليهم.

---

(1) [في أ [به].]

(2) [في ب، ج [باطلاق].]

(3) الدر النثير والعذب النمير لأبي السداد المالقي في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 /م 6.

وقال في إيجاز البيان: وقرأته على أبي القاسم وأبي الحسن بين اللفظين قياسا على سائر الباب.

وقال في الموضح: نحوه.

وقال كتاب الراءات واللامات لورش: وأقرأنيه ابن خاقان وابن غلبون بالإمالة وهو القياس.

قال في جامع البيان: وبذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما وهو القياس.

وقال: وعلى ذلك أصحاب داوود وعبد الصمد.

وقال في التمهيد: وبذلك قرأت على ابن خاقان [وأبي الحسن][1] عن قراءتهما[2].

قال: وهو الصواب لأني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه.

وظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتعريف والموجز والتهذيب: الإمالة بين بين لأنه لم يستثن ذلك في واحد منها.

وكذلك ظاهر قول ابن مجاهد في السبعة لأنه لم يستثنه.

وذكر أبو الطيب بن غلبون في كتاب الإمالة أن ورشا قرأ ذلك بين **اللفظين**، ولم يذكر فيه عنه خلاف.[3]

وقال في الإقناع: وذكر إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب عنه أنه روى عن نافع **ولو أريكهم** بالفتح، واختار ورش الترقيق.[4]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقتان 192/ب و 193/أ.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.
(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 290/1.

والشاطبي ذكر [الخلاف][1][2].

المنتوري: وبالوجهين قرأت **ولو أريكهم** لورش على بعض من لقيته.

وكان شيخنا القيجاطي يذهب فيه إلى الإمالة بين اللفظين وبه قرأت عليه وبه آخذ انتهى[3].

وقال ناظم الخلاف[4]:

والخلف عـن عثمان في أريكهـم وبين بين اختـار [فيه][5] كلهـم[6]

قوله: وما لا راء فيه كاليتامى ورمى، أي اختلف عن ورش من طريق الأزرق فيما كان من ذوات الياء.

قال الإمام المحقق ابن الجزري: واختلف عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء، ولم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو: «هدى، والزنى، وأعمى، وأسفى وخطايا وتقاته، ومتى وأنى ونئا، ورءا وابتلى، وتخشى ويرضى وبلى، والدنيا ورءيا، ومرضى وموسى وعيسى ويحيى واليتامى وكسالى».

---

(1) [في ب [الترقيق].]

(2) قال الشاطبي رحمه الله:

(وذو الراء ورش بين بين وفي أرا *** كهم وذوات اليا له الخلف جملا) انظر إبراز المعاني ص: 221.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/أ.

(4) ناظم الخلاف هو سيدي أحمد التازي الشيخ الفقيه العالم العلامة صاحب منظومة نظم الخلاف في ترجيح ما ذكره ابن بري من الخلاف في الدرر اللوامع، ولدي مصورة منها.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) نظم الخلاف للتازي البيت رقم 54 السطر 15 الورقة 1/أ من نسخة مخطوطة.

فروى عنه الإمالة بين [بين][1] صاحب العنوان والمجتباه وفارس والخاقاني وهو الذي ذكره في التيسير.

وروى [عنه][2] ذلك كله بالفتح ابنا غلبون ومكي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وابن الفحام وابن بليمة انتهى[3].

وجمع الناظم رحمه الله في تمثيله بين الألف المنقلبة عن الياء وذلك كرمى، وبين ألف التأنيث وذلك كاليتامى وكذلك ما أشبههما حيث وَقع.

قال في الكنز: 94/أ وله في الألفات [المنقلبات][4] عن الياء وجهان يحتملهما التيسير ترجيح الإمالة وعليها أكابر المصريين وبالفتح أخذ أبو الحسن وابن شريح انتهى[5].

قال في إيجاز البيان: اختلف أهل الأداء عنه في هذا الفصل فقرأته على أبي الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح في ذلك كله.

وقال في الموضح وجامع البيان والتمهيد والتلخيص: نحوه.

وزاد في التلخيص: وبه كان يأخذ أبوه عبد المنعم ولا نص في ذلك، والحذاق على خلافه.

المنتوري: وقد وقفت على الفتح في ذلك لعبد المنعم في كتاب الإمالة ولابنه أبي الحسن في كتاب التذكرة [له][6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د، هـ.]

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2/49-50.

(4) [في ب، د [المنقلبة].]

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

وقال في إيجاز البيان: وقرأت على [أبي الحسن][1] وأبي الفتح وغيرهما بالإمالة اليسيرة التي هي بين اللفظين.

وقال في التلخيص: وبه قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح.

[وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه.

قال في الاقتصاد: وقد قرأت على ابن الخاقان وأبي الفتح][2] لورش عن قراءتهما جميع ما تقدم من الأفعال والأسماء بين اللفظين وهو الأليق عندي لمذهب ورش بذلك ورد النص عنه فيه، وهو الذي أختار انتهى.

ونحوه في جامع البيان.

وقال في إيجاز البيان: و[هي][3] التي يأخذ بها الأكابر من مشيخة المصريين وغيرهم من البغداديين والشاميين.

وقال في الموضح: هو المعروف عند التاليين بمذهبه من المصريين وغيرهم.

وقال: وبذلك ورد النص [على][4] أبي يعقوب[5] وأبي الأزهر[6] وداوود ابن أبي طيبة[7] عن ورش.

وقال في موضع آخر منه وسائر أصحابهم.

وقال في التمهيد: وكذلك نص عليه أبو يعقوب وداوود وعبد الصمد[8].

---

(1) [في أبي القاسم].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(3) [في أ [هو]].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب د، و في ج [عن]].

(5) أبو يعقوب تقدمت ترجمته برقم (311) ص : (62).

(6) أبو الأزهر تقدمت ترجمته برقم (745) ص : (147).

(7) داوود بن أبي طيبة تقدمت ترجمته برقم (1925) ص : (357).

(8) وعبد الصمد هو أبو الأزهر المذكور أعلاه.

وقال في إيجاز البيان: [وكذا][1] نص على ذلك عن ورش أبو يعقوب وداوود بن أبي طيبة وعبد الصمد وغيرهم.

قال: وكذلك ذكره ابن مجاهد [في كتابه عن أصحابه عنه.

المنتوري: [وقد وقفت على ذلك لابن مجاهد][2] في كتاب السبعة [له][3][4].

قال الداني في إيجاز البيان: وكذلك رواه محمد بن علي الأنفوي عن قراءته.

وقال في التلخيص: وبه كان يأخذ محمد بن علي[وغيره][5] من أهل الضبط و[الاضطلاع][6]][7].

المنتوري: قد وقفت على ذلك للأذفوي في كتاب الإبانة[8] [له][9].

وقال في التيسير: وهو الذي لا يوجد نص بخلاف عنه[10].

---

(1) في ج، د [كذلك].

(2) ما بين [...] لا يوجد في د.

(3) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.

(5) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(6) في أ [الإصطلاح].

(7) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/أ.

(9) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(10) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص : 48.

وقال في إيجاز البيان: وهو الصحيح الذي يوخذ به رواية وتلاوة وبه آخذ.

وقال في جامع البيان: وهو الصحيح عن ورش نصا وأداء وبه آخذ.

وقال في الاقتصاد: وهو الأليق عندي بمذهب ورش، وبذلك ورد النص عنه فيه وهو الذي [اختار][1].

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو الأليق بمذهب ورش، وأنا إليه أميل لصحته في الرواية ولموافقته [مذهبه][2] وهو الذي [اختار][3].

القيجاطي: والوجهان عن ورش صحيحان.

المنتوري: وبهما قرأت عليه.

وكان شيخنا القيجاطي يذهب إلى الإمالة ويوثرها على الفتح وبذلك قرأت على غيره وبه آخذ انتهى.[4]

ويدخل هنا: هداى، محياى، ونحوه ففيه الإمالة اليسيرة والفتح كسائر الباب.

وقد نص على ذلك الحافظ في غير التيسير، وظاهر كلام الحافظ في التيسير الفتح.

وأما مرضات[5].

---

(1) [في أ [اختيار].]
(2) في د [بمذهبه].]
(3) [في أ [اختيار].]
(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقتان 193/أ و193/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية 1096/مجموع.
(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقتان 193/أ و193/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية 1096/مجموع.

قال المجراد: يظهر من كلام الحافظ في أكثر مصنفاته الفتح[1].

وذكرها في إيجاز البيان مع الثلاثي من ذوات الواو.

[**فقال:** نحو **الصفا**[2] وسنا **برقه**[3] **وشفا جرف**[4] **ومرضات**[5] انتهى[6].

قال ابن سليمان[7] **في تهذيب المنافع:** وفي هذا [الباب][8] أشكال لأن الثلاثي من ذوات الواو][9] إذا ألحقته زيادة انقلبت الألف فيه إلى الياء، فصار حكمه حكم ذوات الياء، كما نص وهو غيره من أئمة القراء والنحويين على ذلك في كتبهم، ومن الدليل على ذلك التثنية والجمع والألف والتاء، لأنك مرضيان ومرضيات.

---

[1] نقل المصنف رحمه الله نص المجراد بتصرف - في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 116/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي والراجي الهاشمي بسلا.

[2] سورة البقرة الآية (158).

[3] سورة النور الآية (42).

[4] سورة التوبة الآية (109).

[5] الآية (20) من سورة البقرة.

[6] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب.

[7] أحمد بن سليمان المالكي الإسكندري مقرئ حاذف مؤلف، قرأ على عبد الكريم بن عتيق وعليه الوهاب القرشي وله مفردات القرآن أيضا - غاية النهاية 58/1، رقم ت 249.

[8] ما بين [...] لا يوجد في د.

[9] ما بين [...] لا يوجد في أ.

قال: وكان شيخنا أبو جعفر بن الزبير[1] يأخذ بالإمالة ويرويها عمن يعتمد عليه من شيوخه ويقول أن الحافظ على إمالتها في جامع البيان وبها قرأت عليه وهو ظاهر التيسير انتهى[2].

المجراد: وبالوجهين قرأت في ذلك على شيخنا أبي إسحاق [السرقسطي][3] في ما قرأت عليه وأخبرني بهما عن الصفار عن أبي سليمان المذكور وبالفتح خاصة قرأت على غيره انتهى[4].

قال أبو عبد الله الفاسي: وألف **مرضات** منقلبة عن ياء أصلها واو بدليل ظهورها في الرضوان، ولا دليل في رضى لانكسار ما قبل الياء، وعلة ردها إلى الياء الحمل على رضى ويرضى، أو طلب التخفيف لوقوعها رابعة، واستدل بعضهم على صحة إمالتها بظهور الياء في التثنية والجمع في مرضيان ومرضيات، والأول وهم انتهى[5].

قال بعض شراح الدرر: وأما مرضات فألفه رابعة وأصله مرضوة، قلبت الواو ياء فصار مرضية 94/ب وقلبت الياء ألفا [فصار][6] مرضات،

---

(1) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الإمام الأستاذ الحافظ، أحد نجاة الأندلس ومحدثيها، أخذ عن إسماعيل بن يحي العطار وعنه أبو حيان الأندلسي، توفي سنة 708 - غاية النهاية 32/1 رقم ت 132.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 116/أ.

(3) [في أ [السر قسطي].]

(4) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (116/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي الهاشمي.

(5) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(6) [في أ [فصارت].]

ورسم بألف وتاء ممدودة لكونه لازما للإضافة، فكانت الألف والتاء فيه [كالمتوسطين][1] ولذلك لم يمل إلا رواية شاذة عن ورش، وأماله الكسائي فافهم هذا فإنه يشكل على الكثير من أصحابنا انتهى[2].

قال في الدر النثير: والقياس على مذهب الحافظ جواز إمالتها لورش بين اللفظيين، لأنه زائد على ثلاثة أحرف وإن كان أصله من الواو بدليل الرضوان، إلا أن الحافظ نص في التلخيص وإيجاز البيان والموضح على أنه لورش بالفتح.

وهذا يقتضي أنه [نقض][3] فيه أصل الذي يقتضيه قياسه انتهى[4].

قال المنتوري في باب اللامات: وقال شيخنا القيجاطي وقد أخذ شيوخنا ومن كان قبلهم من شيوخ المتأخرين بإمالة مرضاتي، ومرضات الله، وما كان من [لفظهما][5] لورش لدخولهما في عموم الرواية الثابتة عنه بإمالة ذوات الياء، ولم يذكر أحد من المتقدمين إمالتها لورش على الخصوص.

بل نص الداني في كثير من تصانيفه على أن فتحها لورش إجماع غير أنه أدخل ذلك فيما لم يمله ورش من الأسماء الثلاثية التي [هي][6] من ذوات [الواو، فترك الشيوخ قوله، وأملوها لأنها قد انقلبت بالزيادة][7] إلى ذوات الياء، فدخلت عندهم في عموم الرواية المتقدم ذكرها انتهى[8].

---

(1) [في [[كالموسطين].]
(2) انتهى كلام أبي عبد الله الفاسي من شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب.
(3) [في د [نص].]
(4) الدر النثر والعذب والنمير في شرح كتاب التسيير لأبي السداد والمالقي القول في المفتوح والممال (مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 / م 6.
(5) [في ب [لفظهن].]
(6) [ما بين [...] من ب ،د.]
(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب.

قال الخراز: و مما يجب إلحاقه كلا وكلتا.

فأما كلا فاختلف في الألف عنه.

فذهب الكوفيون إلى أنها للتثنية.

وذهب البصريون إلى أنه منفرد في اللفظ تثنية في المعنى.

وقيل: أنها منقلبة عن ياء أعني الألف في كلا.

قال صاحبنا ابن أجروم: لأنها الغالب [على][1] اللام الياء كما أن الغالب على العين الواو.

قلت: وحكى أبو العباس [أنها][2] منقلبة عن واو، وفيه معنى التأنيث.

قال: وعلى هذا تكون إمالته بسبب ما فيه من معنى التأنيث.

وإن كانت الألف منقلبة عن الواو في مذهب غير ورش ممن أماله.

وعلى هذا يترتب الحكم في الوقف على كلتا من الإمالة والفتح.

فعلى قول الكوفيين تكون الألف فيه للتثنية والتاء للتأنيث قاله: أبو العباس.

وعلى قول البصريين تكون فيه الألف للتأنيث.

قال: لأنه يكون على وزن فعلى والتاء التي فيه منقلبة عن واو والأصل كلوا.

قال صاحبنا ابن أجروم: وهذه الواو هي المدعاة في كلا لأن كلتا من مادة كلا والتاء كثيرا ما تبدل من الواو.

---

(1) [في د [عن].]

(2) [في أ [أنه].]

قلت: فعلى هذا يجب أن يوقف عليها إذا كانت للتثنية بالفتح.

قال أبو عمرو: لأن ألف التثنية لا تمال بإجماع لأنها مجهولة لا أصل لها في ياء ولا واو، ولا هي مشبهة بما أصله ذلك من الألفات وإن كانت للتأنيث فيجب أن يوقف عليها بالإمالة.

قال أبو عمرو: وعلى القول الأول عامة القراء ولأهل الأداء يعني إخلاص الفتح انتهى[1].

الأزهري: ألف كلا كألف عصا، وألف كلتا كألف حبلى، ووزن كلا فعل كمعي وألفها قيل عن واو لقلبها تاء في كلتا، وقيل: عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه، إذ سمى بها، ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو، وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي انتهى[2].

وقال الجعبري: ذكر الشاطبي كلا لعدم اندراجها في الضابط عند قوم، ولم يتعرض لها في التيسير لاندراجها فيها عند آخرين، وكلتا تجري عليها مذاهب المميلين [في الوقف][3].

وقال الداني في كتاب الإمالة: تجوز إمالتها مشبعة وغير مشبعة لمن تقدم.

ثم قال: وعامة القراء وأهل الأداء على الأول أي الفتح.

---

(1) انتهى كلام أبي عمرو من شرح الدرر اللوامع مع الورقة:193/ب، لمحمد بن عبد الملك المنتوري.

(2) الخصائص لابن جني 203 أما باقي القوال فقد استعرضها المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 193 وما بعدها.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وقال أبو الطيب بن غلبون وابن شريح: فتحهـا إجمـاع أي [فـي][1] روايتهما، وقطع بالإمالة أبو العلا.

وأجاز مكي الوجهين على المذهبين انتهى[2].

قال ابن الجزري: واتفقوا عن الأزرق على فتح **وكمـشكوة**[3] وكـذلك الربا[4] وكلاهما على الظاهر من كلامهم، كما اتفقوا على إمالة **رئا** بـين بـين وجها واحد انتهى[5].

وقال المنتوري في آخر الباب: وأما الوقف على كلتا من قوله: **كلتا الجنتين.**

فذكر الداني في جامع البيان والموضح فيه الفتح والإمالة.

قال في جامع البيان: والقراء وأهل الأداء على الأول يعني الفتح، وكذلك ابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح أن أبا الطيب بن غلبون زعـم أن فتح كلتا إجماع.

وقال ابن شريح في الكافي: وأما ألف **كلتا الجنتـين**[6] ففتحها في الوقف إجماع انتهى[7].

وقال في الإنشاد: في الوقف على **كلتا** طرق.

الحافظ في كتاب الإمالة: عامة القراء وأهل الأداء على الفتح[8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/أ.

(3) سورة النور الآية (35).

(4) سورة البقرة الآية (275).

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 37/2 و 38.

(6) سورة الكهف الآية (33).

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري 194/أ.

(8) إنشاد الشريد لابن غازي ما ورد في المفتوح والممال، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 5727.

أبو الطيب بن غلبون وابن شريح: فتحها إجماع.

الجعبري(95/أ): أي في روايتيهما.

أبو العلا: قطع بالإمالة.

مكي: يجب أن تقف عليها لأبي عمرو بإمالة صغرى لأنها عن البصريين فعلى الألف عن التأنيث والتاء عن الواو.

ولحمزة وعلي بالفتح لأنها عند الكوفيين انتهت.

والعمل على الفتح للجميع وبه نقرأ.

وقال في سورة الإسراء: وأنشدنا أستاذنا أبو عبد الله الصغير [الدوكالي][1] سائلا الأستاذ [الفشتالي][2]:

الا أيها أستاذ والعالم الذي تولى [العلى][3] ولعلم ترا كما هما

فهل كان ورش في غريب علومكم بنص جلى قد أمال كلاهما

فبين لنا من قاله من أئة كداني أو مكي أو من عداهما

فأجابه:

جوابك قد نص بن غلبون طاهر لورش وإسماعيل كن في حماهما

ولم يحك خلفا فيه عن من ذكرته وفيه لهم بأن خفاهما

وقد ذكر الوجهين كذا في إبانته الداني [فسام][4] علاهما

ولو لم يكن نص لقلت مجاوبا على في الباب يجري كلاهما

لدى[5] من يراعي أنه الياء أصله وفيه لهم وجهان فانشر لواهما

---

(1) في ب [وكلا].
(2) في ب [الشتالي].
(3) في ب [العلا].
(4) في أ [فساد].
(5) في ب، د [له].

أشـــار لهـــذا الشاطبي وغيره   فقال لكســـر أو ليـــاء نواهمـــا[1]

والمشهور لورش فيه الفتح به قرأنا على الأستاذ أبي عبد الله الـــصغير انتهى[2].

قلت: ونصه في التذكرة، وأما قوله : **أو كلاهما**[3] في سبحان، فأمالـــه حمـــزة والكسائي، وقرأه إسماعيل وورش بين اللفظيين، وفتحها الباقون انتهى[4].

قولـه: كاليتامى أوزان جمعها الشاطبي في قولـه:

وكيف جرت فعلى ففيها وجودها   وان ضم أو يفتح فُعالى فحصلا[5]

قال في الدر النثير: فَعلى بفتح الفاء و الوارد منه عشرة أسماء وهـــي: الموتى[6]، والتقوى[7]، المرضى[8]، والنجوى[9]، والـــسلوى[10]، والقتلـــى[11] ودعوى[12] وصرعى[13] وطغوى[14] وشتى[15].

---

[1] إبراز المعاني لأبي شامة ص: 220 عند قول الشاطبي:

إناه له شاف وقل أو كلاهما ** شفا والكسر أولاء تمثيلا

[2] الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/أ.

[3] سورة القيامة الآية (23).

[4] الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/ب.

[5] إبراز المعاني ص 227 .

[6] سورة القيامة الآية 39.

[7] سورة المجادلة الآية 9.

[8] سورة التوبة الآية 91.

[9] سورة المجادلة الآية 10.

[10] سورة البقرة الآية 56.

[11] سورة البقرة الآية 178.

[12] سورة الأعراف الآية 5.

[13] سورة الحاقة الآية 6.

[14] سورة الشمس الآية 11.

[15] سورة الحشر الآية 11.

فِعلى [بكسر الفاء والوارد منه أربعة أسماء: إحـــدى[1]][2]، وســـيمى[3]، وضيزى[4]، وعيسى[5].

فُعلى بضم الفاء والوارد منه تـــسعة عـــشر اســـما: وهـــي القربـــى[6]، والـــدنيا[7]، والوســـطى[8]، والـــوثقى[9]، [والأنثـــى[10]][11]، والحـــسنى[12]، والأولى[13]، والقصوى[14]، والمثلى[15]، والسفلى[16]، والعليا[17]، والرعيا[18]،

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) سورة الأنفال الآية 7.

(3) وسيمى لا وجود لها في القرآن وقد مثل بها.

(4) سورة النجم الآية 22.

(5) سورة البقرة الآية 87.

(6) سورة البقرة الآية 83.

(7) سورة البقرة الآية 86.

(8) سورة البقرة الآية 238.

(9) سورة البقرة الآية 256.

(10) سورة الليل الآية 3.

(11) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(12) سورة الحشر الآية 24.

(13) سورة الضحى الآية 4.

(14) سورة الأنفال الآية 42.

(15) سورة طه الآية 63.

(16) سورة التوبة الآية 40.

(17) نفس الآية ونفس السورة .

(18) سورة الفتح الآية 27.

وطوبى[1]، والسوأى[2]، وزلفى[3]، والرجعى[4]، والعزى[5]، وعقبى[6]، وسقياها[7].

فَعالى بفتح الفاء والوارد منه أربعة أسماء وهي: اليتامى[8]، والأيامى[9]، والحوايا[10]، وخطايا[11].

فُعالى بضم الفاء والوارد منه اسمان: كسالى[12]، وفرادى[13] انتهى.

قال ابن الباذش في الإقناع: أخبرني أبو الحسن بن شفيع المقري رحمه الله أن جملته على قراءة أبي عمرو ستون موضعا وقرأتها عليه بلفظي، وذكر في العادة يحيى اسم النبي عليه السلام.

[وحدثنا][14] أبو داوود عن أبي عمرو أنها خمسة وستون زاد أسرى تفدوهم على قراءة حمزة ومن الأسرى على قراءة الجماعة إلا أبا عمرو

---

(1) سورة الرعد الآية 29.

(2) سورة الروم الآية 10.

(3) سورة الزمر الآية 3.

(4) سورة العلق الآية 8.

(5) سورة النجم الآية 19.

(6) سورة الرعد الآية 22.

(7) سورة الشمس الآية 13.

(8) سورة الحشر الآية 7.

(9) سورة النور الآية 32.

(10) سورة الأنعام الآية 146.

(11) سورة العنكبوت الآية 12.

(12) سورة النساء الآية 142.

(13) سورة الأنعام الآية 94.

(14) [في أ [و قال] وفي ب، ج [ونا].]

وسكرى[1]، **وما هم بسكرى**[2] على قراءة حمزة والكسائي وتترا علـى قـرا الجماعة إلا أن ابن الكثير وأبا عمرو وهو أيضا على قراءتهما. فعلى والألـف للإلحاق وعند من لم ينوّن فعلى والألف للتأنيث فِعلى.

أخبرني أبو الحسن بن شفيع أن الوارد من فعلى من غيـر راء ثلاثـة عشر موضعا وقرأتهما عليه وهي: بسيماهم في ستة مواضع واحـديهما فـي أربعة مواضع وإحديهن وعيسى اسم النبي عليه السلام حيث وضيزى.

[ونا][3] **أبو داوود** عن أبي عمرو [أن][4] الوارد من فعلى فيـه الـراء كلمتان ذكرى والذكرى وذكريهم وتكررت في تسعة عـشر موضـعا، ورب الشعرى فذلك عشرون موضعا.

وقال أبو القاسم رحمه الله: [حدثنا][5] أبو عبد الله محمد بن عابد عـن أبي الطيب أن جملة ما جاء من فعلى خمسة وثلاثون موضعا فُعلى نحو أنثـى والدنيا وموسى اسم النبي عليه السلام وجملته مائة واثنان وعشرين موضـعا، وإن عد فيها ضيزى جاء العد ثلاث وعشرون 95/ب.

وأخبرني أبو الحسن بن شفيع أن الوارد من فُعلى من غير ما ذكر فيه الراء موسى والدنيا تسع وتسعون موضعا وقرأتها عليه رحمه الله.

فُعالى جملته تسعة مواضع، أسرى في البقرة على غير قراءة حمزة وفي النساء وأنتم سكارى وقاموا كسالى، وفي الأنعام فرادى، وفـي الأنفـال مـن

---

(1) سورة الحج الآية 2.

(2) سورة الحج الآية 2.

(3) [في أ [وقال].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) [في أ [وقال].]

الأسرى على قراءة أبي عمرو، وفي التوبة إلا وهم كسالى، وفي الحج سكارى وما هم بسكارى، وفي سبأ فردى.

فَعالى النصارى واليتامى حيث وقعا، وفي النور الأيامى انتهى[1].

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: فَعَالى خمس عشر موضعا، فُعلى مائة وخمس عشر موضعا، فَعْلى ثمانية وستون موضعا، فِعْلى ثلاثة وثلاثون موضعا[2].

وقال القيسي في الأجوبة المحققة:

أيا سائلا عن عد فُعلى فهاكه	**فأولها الدنيا ابتلاء إلى البشر**
ومن بعدها الوسطى وبالصبح أولت	**وقيل صلاة العصر والخلف مشتهر**
وزلفى مع القربى والأخرى جميعها	**ومن بعدها الحسنى وتلك لمن غفر**
[ومن بعدها الوثقى وتلك أساسنا	**والاولى وأنثى ثم طوبى لمن صبر**
ومن بعدها القصوى في الأنفال انزلت][3]	**ومن بعدها الكبرى وفي تلك يعتبر**
ومن بعدها المثلى واولى جميعها	**ومن بعدها السفلى وتلك لمن كفر**
ومن بعدها العليا إلى الله وحده	**ومن بعدها العزى فهل يعبد الشجر**
ورؤيای ورعيا ورعياك كلها	**لنجل الكريم بن الكريم مضى البصر**
ومن السوأى ومن بعد أن رووا	**ومن بعدها شورى عن الصحب للنظر**
ومن تلك عقباها وعقبا كلاهما	**ومن بعدها العسرى العذاب كذا وقر**
ومن بعدها اليسرى عبيدك شائق	**لها بعدها الرجعى إلى الله والمفر**
وخذ ميم مجراها عن الكل زائد	**كذاك مرسيها عن الكل مستطر**

---

(1) الإقناع لابن الباذش 1/294 – 295.

(2) تذكرة ابن غلبون الورقة 135 أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 3893/م 4.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

شكرت علـــى نظـــم الحـــروف إلهنـــا وبعض معانيها وما خاب مـــن شكـــر
وصلـــى الإلــــــــه ربنـــــا وولينـــــا إلى المصطفى المبعوث للبدر والحضر[1]

وقــــال أيضـــــا رحمـــــه الله في فَعِلــــى بفتـــــح الفـــاء وكســـر

أيــا طالـــبــــا تعـــدادا فَعِلـــى فهـــاكــــه
فــأولهــا التقـــوى إلـــى تلك أســـرعـــــوا
ومن بعدهـــا المرضى ومـــرضـــى جميعهـــا
ومن بعدهـــا المـــوتـــى ومـــن تلك نجـــزع
ومن بعدها شتى عـــن [الأهـــل][2] والثـــرى
ومن بعدها المثلـــى الحيـــاة [بها][3] فعـــوا
ومـــن بعـــدهـــا النجـــوى أحلت وحـــرمت
ومن بعـــدها السلوى [فملوا][4] وفـــرعـــوا
ومـــن بعـــد صـــرعـــى ومن تلك فاستعـــد
ومنهـــا بطغـــويهـــا للحـــق قـــد دعـــــوا
في الأنفال أســـرى ثـــم الأســـرى بعيـــــده
وتتـــرا بـــــلا نـــــون فنعـــــم التتبــــــع
ودعـــوى مـــن القـــوم الـــذيـــن بيـــونس
عبيدك فاجعـــل مـــن لـــه الأمـــر يـــرجـــع
ويـــاتـــوكـــم أســـرى عن الحبـــر حمـــزة

(1) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي مخطوطة الخزانة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة وأحواز مراكش.
(2) [في أ [الأصل].]
(3) [في أ [به].]
(4) [في ج [فضلوا].]

وفـــي الحـــج سكـــارى للذي عنه يـــرفـــع

و[لله][1] والمـــولـــــى شتـــى وشبههـــــا

بجنب وبعـــض القـــوم فـــي تلك يـــركـــــع

ويحيـــى من الأسمـــاء في الباب عنـــدهـــم

ومـــا قـــالـــه القـــراء ذو النحـــو يمنـــــع

وأنـــــى الاستفهـــــام لابــــن مجـــاهــــــد

على وزن فعلى اختار ـــما اختـــــار مقتـــع

وافعـــــل عنهـــــم قـــــــد رووا لنـــــــا

وذا اختـــــار نجـــل البـــــاذش والنص يتبـــع

فهـــذي بفتـــح الفـــاء هـــــاك بكســـرهـــا

فمن تلـــك احـــدى عـــوا نظامـــي اسمعـــوا

ومن بعدهـــا الشعـــرى ونكـــرى جميعهـــا

وتلك لمن يخشـــى المهيمـــن تنفـــع(96/أ)

وسيمـــى وضيـــزى ثـــم عيســـى بعيـــده

وفـــي نحونـــا البصرى ذا القـــول يـــدفـــع

يقـــولـــون عيســـى مِفعـــــل ثـــم مُفعـــل

بموســـى وللقـــراء فعلـــى لـــــه ارجعـــوا

وقـــول عـــن الكوفـــي كقـــول ذوي الأداء

وقول كما البصري وفي العلـــم فارتعـــوا[2]

وقال القيسي أيضا في القصيدة البائنة في رءوس الآي:

وان كان موسى مفعلا دونها افتحوا لنجل العـــلا أمـــا بفعلـــى فليـــزب

---

(1) [في أ، ج [ومولیه].

(2) لم أقف على هذه الأبيات في منظومة الرائية والتي توجد في الخزانة.

على من تلاها كيف ما ضار لفظها إمالة هذا الحكـم لا غير احسب[1]

ثم قال رحمه الله:

وهـاك فعلـى بانضمـام وفتحهـا اسرى وكسالى مع سكارى كما تلو

فارضـى بحسب واليتامـى بعـده نصارى أيامى والحوايا كما رووا[2]

كذاك خطايا.

قال الجعبري: ونص الشاطبي على أنى لأنها لم تندرج فـي [فعلـى][3] لأنها لا توزن، وما حكى عن ابن مجاهد من اختيار جعلها فعلـى، فباعتبـار اللفظ وقيل: حقيقة انتهى[4].

وقال في الإقناع: وأما أنى وجملة ما في القرآن منها ثمانية وعشرون موضعا.

فحدثنا عبد الرحمن بن محمد بن [عتاب[5]][6] [نا][7] أبو محمد مكي عن أبي الطيب[8] عن أبي سهل[9] عن ابن مجاهد أنه كان يجيز في أنى أن يكـون فعلى وافعل، وكان يختار أن يكون فعلى.

---

(1) لم أقف على هذه المنظومة البائية للقيسي ... إلا محفوظة عن طريق السماع من كثير من طلبتنا وشيوخنا.

(2) لم أقف على مخطوطة جامعة لهذه الأبيات إلا سماعا عند كثير من الشيوخ المهتمين بالقراءات كالشيخ السحابي بسلا، والشيخ عابد بمدرسة سيدي الزوين رحمه الله.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة والورقة 131/أ نسخة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55

(5) أبو محمد عبد الرحمان بن محمد ابن عتاب من أهل قرطبة، وآخر الشيوخ الحلة الأكابر في الأندلس في علو الإسناد وسعه الرواية، قرأ بالسبع على عبد الرحمن بن شعيب توفي سنة 520 هـ - الإقناع 67/1.

(6) [في أ [عثمان].]

(7) [في أ [قال].]

(8) أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون تقدمت ترجمته في ص.

(9) أبو سهل صالح بن إدريس البغدادي الوراق أستاذ ماهر ضابط متقن قرأ على ابن مجاهد بن الأحزم وغيرهما وروى عنه عبد المنعم ابن غلبون وعلي بن بشر الأنطاكي، وتوفي سنة 345هـ - ترجمته في غاية النهاية 332/1 رقم ت 1443.

ونا أبو الحسن بن كرز[1] **عن ابن عبد الوهاب**[2] **عن الأهوازي قـــال:** من أمال عن أبي عمرو فَعلى أمال أنى حيث كان لأنه على وزن فعلى.

قال لي أبي رضي الله عنه: [نحن][3] نختار [أن تكون][4] أنى أفعل خلافا لابن مجاهد والأهوازي لأن زيادة الهمزة عند سيبويه أكثر من زيـــادة الألــف آخرا، ولذلك قال في [أروى][5] أنه فَعلى، فالوجه إمالتها لحمزة والكسائي وبين بين لورش، وفتحها لأبي عمرو والله أعلم انتهى[6].

وقال [في اللئالي][7]: وأنى كتب بالياء مناسبة لفعلى في اللفظ.

وروي عن ابن مجاهد أنه كان يختار أن يكون فَعلى لفظا لا حقيقة لأنه اشتقاق لـــه يدل على ذلك.

وقال قبل هذا: واختلف في موسى وعيسى [ويحيى][8] فقيــل: [هــي][9] أسماء أعجمية لا تنصرف للتعريف والعجمة وهو الأظهر، وإذا كانت أعجمية

---

(1) أبو الحسن علي بن أحمد ابن كرز الأنصاري الغرناطي مقرئ فاضل ثقة، أخذ عن عبد الوهاب بن محمد القرطبي وعنه علي بن ثابت الخزرجي، توفي سنة 511هـ - ترجمته في غاية النهاية 523/1 رقم ت 2162.

(2) ابن عبد الوهاب محمد بن أحمد الأصبهاني الضرير إمام مقرئ محرر مؤلف، أخذ عن محمد بن الحسين الأشعري وعنه أبو نعيم الأصبهاني، توفي سنة 666هـ - غاية النهاية في طبقات القراء 69/2-70 رقم ت 2748.

(3) [في أ [نحو].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في ج [أرى].]

(6) الإقناع لابن الباذش 300/1 - 301.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(9) [في ب، د [هن].]

لم يكن لها اشتقاق ولم تكن ألفاتها للتأنيث غير أن الكوفيين والقراء ألحقوها بفُعلى وفعلى باعتبار المناسبة اللفظية لا باعتبار الحقيقة.

وقيل: فيها غير ذلك والله أعلم انتهى[1].

وقال في الكنز: وموسى وعيسى ويحيى الأعلام لا تندرج في هذا الأصل إذا لا يوزن إلا العربي، وموسى معرب موشي ماء وشجر بالقبطي لأن التابوت وجد عندهما وعيسى معرب يشوع سرياني ويحيى سمى به قبل مولده وهو أعجمي وقيل: عربي لأن الله أحياه بالعلم وأحيا عقر أمه، ومن قال الخليل وزنه يَفْعل إذ لم تات الياء فاءً أو لاما إلا في يد.

واحترز بالاعلام عن موسى الحديد، فإنه عند سيبويه مفْعل من أوسى: حلق أو أسى: حزن أو اسوت الجرح أو فعلى من [ماس][2] تحرك وعن بناءك كدرهم أو من العيس بياض الإبل أو العوس البشاشة، فهو فعلى وألفه للالحاق عند سيبويه، وللتأنيث عند الكوفيين.

وقال الشذائي: فعلل ويرده أن الياء والواو لا يكونان أصلا في نبات الأربعة، وعن نحو: ولا يحيى فإنه يفعل ولا إشكال فيها على قراءتهما لأنها مندرجة في أصل قوله: وما رسموا بالياء وإنما الإشكال في تقليلها لأبي عمرو.

وقد ذكر بعض الشراح: أن مذهب الكوفيين والقراء إنها فُعلى وفِعلى وفَعلى.

وهذا لا مسند له لأنهم إن عنوا المصطلح التصريفي، فقد بينا منعه وإن عنوا اللفظي اندرج نحو مولى وليس منه.

---

(1) الإقناع لابن الباذش 301/1.

(2) [في ج [ماسى].]

وقد أشار أبو العلاء في قوله: أما [لا][1] ما لا يوزن في غالب الأمر إلى أنها قد توزن فتقول: وجه وزنها قربت من العربية بالتعريف فجرى [عليها][2] شيء من أحكامها ولو كانت هذه الأسماء عربية غير منقولة [لتعين][3] أن يكون فُعلى وفِعلى وفَعلى لغلبة زيادة الألف آخرا على زيادة الميم والياء أولا والواو والياء ثانيا، فبهذا الاعتبارين يندرج في إمالة أبي عمرو انتهى[4].

وقال في الإقناع: قال أبو جعفر: جعل القراء في هذا الباب يحيى وموسى وعيسى على فَعلى وفُعلى وفِعلى وأضافوا إلى ذلك أنى التي بمعنى كيف (96/ب) فأما يحيى فوزنه يفعل ولا يكون فَعلى لأن الياء أو لا يقضى بزيادتها للكثرة عند سيبويه وما نسب إلى الكسائي أو غيره من أن وزنه يفعل لا يصح.

وأما موسى فنص سيبويه على أنه مُفعل في حد ما لا ينصرف، واحتج في الأبنية على ذلك بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا.

واحتج أبو علي بأنه مفعل بإجماعهم على صرفه في النكرة، ولو كان فعلى لم ينصرف في النكرة لأن الألف كانت تكون للتأنيث.

وأما عيسى فقال سيبويه: عيسى فعلى والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء مغزى.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [في أ [عليه].]

(3) [في أ [التبيين].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة بين اللفظين الورقة 131 / أ.

قال أبو علي: وليست للتأنيث كالتي في ذكرى بدلالة صرفهم لـه في النكرة.

قال أبي رضي الله عنه: ولا يكون عيسى فعلل كما [يقـول][1] عثمـان ابن سعيد وغيره من المقرعين لأن الواو والياء [لا يكون][2] أصلا في بنات الأربعة، وإنما أرادوا فعلى فحصلوا، وهذه الأسماء أعجمية وكل أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمون في العربي، فعيسى وحدة من هذا الباب وذكرهم موسى ويحيى فيه لا وجه له.

[فالواجب][3] على ذلك أن يمال عيسى بين بين لأبي عمرو ويخلص لـه الفتحة في يحيى وموسى.

ثم قال: وعلى ما قررنا من صحة أوزان هذه الكلم يجب أن يمال لأبي عمرو عيسى وحده، فإن أخذت لـه بالإمالة بين بين في موسى ويحيى فعلى أنه أمال ما ليس وزنه فُعلى وفَعلى وليس من أصل قوله: إماله ما خرج عن الأوزان الثلاثة، ولكن الرواية قوية في [إمالتها][4] فالفتح أقيس والإمالة ءاثر والله أعلم انتهى[5].

---

[1] [في أ [يقره].]

[2] [في ج [لا يكونان].]

[3] [في ج [فالجواب].]

[4] [في أ، ج [إمالتها].]

[5] الإقناع لابن الباذش 297/1.

قال الصفاقصي: موسى لا ينصرف للعجمة والعلمية، ويقال: هو مركب من [مو][1] وهو الماء و[شا][2] وهو الشجر، فلما أعرب، أبدلوا شينه سينا وعلى هذا فلا يدخل الاشتقاق لأنه أعجمي ومع هذا فقد اختلفوا في اشتقاقه.

فقال مكي: موسى مفعل من أوسيت رأسه إذا حلقته.

وقال غيره: فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه وأبدلت [فاءه][3] واوا لانضمام ما قبلها كما قالوا: طوبى وهي من ذوات الياء، وهو مذهب [المعربين][4] ومذهب سيبويه الأول وهو وزنه مفعل فيما لا ينصرف.

واحتج على ذلك في الأبنية بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا.

واحتج عليه [الفارسي][5] **أيضا** بالإجماع على صرفه نكرة ولو كان على وزن فعلى لكان ألفه للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة.

ثم قال: عيسى غير مشتق لأنه أعجمي، ولا ينصرف للعلمية والعجمة، وقيل: مشتق من العيس وهو بياض تخالطه شقرة. ورد بأن الاشتقاق العربي لا يدخل العجمي وفي وزنه قولان:

أحدهما: فعلى وهو مذهب سيبويه وألفه للإلحاق لا للتأنيث.

قال أبو علي: بدليل صرفهم له في النكرة.

وقيل: وزنه فَعلل، وهو مذهب عثمان بن سعيد الصيرفي وغيره.

---

(1) [في ب [مور].]

(2) [في أ [شار].]

(3) [في أ [ياءه].]

(4) [في أ [المغربين].]

(5) [في أ [الفاسي].]

ورده **ابن الباذش** بأن الياء والواو لا يكونان أصلا في بنات الأربعة.

قال بعضهم: وكل أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذي يتكلمونه في العربي.

ثم قال: ويحيى اسم أعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمة انتهى.

وقال الجاديري: عيسى وزنه فعلى، فالألف للتأنيث، **وقيل وزنه** فَعلل، فتكون الألف مبدلة من أصلي وهو إما من العوس وهو العياسة، وإما من العيس وهو البياض[1].

وقال **الإمام ابن غازي في الإنشاد:** يحيى ألفه للتأنيث وعلى هذا مشهور عند أهل الأداء.

وقد أخذنا على الأستاذ أبي عبد الله الصّيرفي في موسى وعيسى ويحيى لأبي عمرو وبالوجهين انتهى[2].

[قلت][3]:

وموسى وعيسى ثم يحيى ممـالـة	**على المذهب المشهور للبصري فاعقلا**
وقد أخذ الأستاذ نجل بن غـازهـم	**على شيخه الوجيه فخـذه محصـلا**

قلت: فإن قلنا عربية فتدخل في قوله: كاليتامى، وإن قيل: عجميا فتدخل في قوله: وفي الذي رسم بالياء وبالإمالة بين بين قرأنا فيها لورش، وإنما أطلنا الكلام لعدم خبرة كثير من الناس بحكمها، ولإنكار بعض [المتصدرين][4] لوزنها.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/أ، وكنز المعاني للجعبري الورقة 131/أ والدر النثر والعذب في باب المفتوح والممال – مخطوطة الخزانة الحسنية.

(2) إنشاد الشريد مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 5727 ما ورد في المفتوح والممال.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في هـ [المصربين] وفي ج [المصدّرين].]

قال الإمام ابن الجزري: وكذلك يوملون كل ألف تأنيث جاءت على فُعلى بالضم والكسر والفتح، وألحقوا بذلك موسى وعيسى ويحيى انتهى[1].

قال في الدر النثير (97/أ): يحتمل أن يستوعب كلام الحافظ موسى وعيسى ويحيى لأنه نص في الموضح على أن القراء يقولون: أن يحيى فَعلى وموسى فُعلى وعيسى فِعلى.

وذكر هنا اختلاف النحويين فيها، واعلم أن سيبويه رحمه الله نص على أن موسى مَفعل، وأنه ينصرف في النكرة وأن عيسى فعلى، إلا أن الياء ملحقة ببنات الأربع بمنزلة مغزى انتهى[2].

والخلف: مبتدأ، عنه: متعلق به، في أريكهم في موضع الخبر والعامل فيه محذوف، وما: في موضع خفض عطف على أريكهم وهو بمعنى الذي، لا: حرف نفي وتبرية، راء: اسم لا، فيه: في موضع خبر لا، و[هو][3] متعلق بمحذوف أي لا راء فيه ثابتة، والهاء عائدة على ما، والجملة صلة كاليتامى: في موضع خبر محذوف أي وذلك، ورمى: معطوف.

ثم قال رحمه الله:

(150) وفي الذي رُسم بالياء عدى حتى زكى منكم إلى على لدى

أي والخلف عن ورش من طريق الأزرق فيما رسم بالياء وان لم يكن من ذواتها أو مجهول الأصل إلا أن ذوات الواو يتكلم عليها بعد، فأطلق ثم قيد

---

[1] النشر في القراءات العشر 50/2.

[2] الدر النثير والعذب والنمير في شرح كتاب التسيير: الممال في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم الكتاب 1592 / 6 م.

[3] [في ب [هي].]

وتقدم لنا الكلام على أنى الاستفهامية، ثم استثنى خمس كلمات اسم ثم فعل وثلاثة أحرف.

قال أبو عبد الله الفاسي: ما رسموا بالياء مما أصله الواو فرد إلى ذوات الياء أو حمل عليها السبب ولذلك رسم بالياء، ومنكم ليس بقيد لأنه لم يقع ثلاثيا إلا في النور فقط[1].

قال في التسيير: فإنهن مفتوحات بإجماع[2].

قال المقري أبو داوود في الطرر على التيسير: يريد من الطرق المذكورة في التيسير[3].

وقال في الشرح: يريد بإجماع من الطرق المشهورة التي استقر عليها النقل المستعمل في السبع، وإنما قلت هذا لما ذكر من الإمالة في حتى وزكى.

وقال: قيل هذا، أما حتى فكتبت بالياء في أكثر المصاحف[4].

وحكى الحافظ في الموضح: أنها في بعضها بالألف وعلل كتبها بالياء لوقوع الألف فيها رابعة وهو موضع [تختص][5] به الياء، وبأنها أشبهت ألف شتى[6].

---

(1) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب المفتوح والممال الورقة 19.

(2) التسيير في القراءات السبع ص: 46.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في أ [يختص].]

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 194/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

وذكر المهدوي رحمه الله أنها كتبت بالياء إذا دخلت على الظاهر نحو: حتى زيد، وبالألف إذا دخلت على المضمر نحو: حتاك فرقا بين الحالين.

وذكر أنها لم يملها أحد إلا الكسائي في رواية نصير.

وأنكر سيبويه إمالتها ويمكن أن يحصل إنكاره على فصيح الكلام وكثيره.

وتحمل رواية الكسائي على القليل.

وعلل الحافظ إمالتها بما علل به كتبها بالياء.

وأما لدى فوقعت في القرآن موضعين:

أحدهما في قوله تعالى: **والفيا سيدها لدا الباب**[1]، وهذه كتبت بالألف.

والثاني في قوله تعالى: **إذ القلوب لدى الحناجر**[2]، وهذه كتبت بالياء.

ويمكن تعليل ذلك بأن العرب تقلب ألفها مع المضمر ياء نحو: **لديه** لاسيما والمضمرة في أكثر أبواب [العربية][3] ترد الأشياء إلى أصولها فكان أصل ألفها الياء لانقلابها مع المضمر.

وهذا التعليل يطرد في على وإلى، ويمكن أن يعلل كتب هذه الكلم الأربع بالياء، فإنهم قصدوا الإشعار بعملها وهو الخفض والياء من جنس الكسرة كما فعل بناء الباء على الكسر لأنه إشعار بعملها.

وقال الحافظ: كتبوا لدى بالياء للفرق بينها وبين اسم الإشارة الذي دخلت عليه لام التوكيد في قولك: لدا زيد.

---

(1) الآية (25) من سورة يوسف.

(2) الآية (18) من سورة غافر.

(3) [في ب، د، هـ [القريبة].]

قال: *وكتبوا على التي تخفض بالياء للفرق بينها وبين [علا][1] التي هي* فعل في قوله تعالى: **إن فرعون علا في الأرض**[2]، **ولعلا بعضهم على بعض**[3].

وكتبوا إلى بالياء للفرق بينها وبين إلا المشددة اللام.

قال: وقد قرئ **إلا أن تقطع قلوبهم**[4]، **وإلى أن تقطع**[5]، والفرق بينهما في صورة الياء والألف.

وأما ما زكَى مخففة في النور[6] خاصة، فذكر الحافظ أنه رسم في كل المصاحف بالياء.

وذكر أنه أماله الكسائي وأنها قراءته [القديمة][7] وحكاها من أربعة طرق، فإذا ثبت هذا أمكن أن يعلل كتبها بالياء لأجل الإمالة انتهى[8].

ابن الجزري: واستثنى من ذلك: حتى وإلى وعلى [ولدى][9] وما زكى، فلم تمل بحال[10].

---

(1) [ما بين [...] لا توجد في أ.]

(2) الآية (4) من سورة القصص.

(3) الآية (91) من سورة المؤمنون.

(4) الآية (91) من المؤمنون .

(5) الآية 110) من سورة التوبة .

(6) الآية (21) من سورة النور.

(7) [في ب [القديمة].]

(8) التيسير في القراءات السبع ص : 46 – 47 .

(9) [في ج [لدا].]

(10) النشر في القراءات العشر 81/2.

قال في التحفة:

وليس في حتى علـــى إلى لــدى   ومـــا زكـــى منكـــم سمـــاع وردا

ورد سؤال من قسنطينة إلى فاس المحروسة، ونصه: وهل الفتح والإمالة [له][(1)] أي لورش من طريق (97/ب) الأزرق طريقان، فعلى هذا لو اجتمع مد البدل والإمالة في كلمة كئاتى مثلا والدنيا والآخرة هل ياتي علـــى كـــل مـــن الأوجه الثلاثة الفتح والإمالة أم لا؟ أو يفرق بينهما بحسب الطرق عن الأزرق كمذهب أبي الفتح فارس وابن غلبون ومكي بن أبـــي طالـــب، وابـــن شـــريح وأبي العباس المهدوي صاحب الهداية وغيرهم من المغاربة والمشارقة انتهى.

وجوابـــه أن الفتح والإمالة وجهان مرويان عن ورش وتعطي قوة كلامه أنهما من طريق الأزرق، وأخذ لــــه بعض الشيوخ كأبي الحـــسن بـــن غلبـــون بالفتح، وأخذ لـــه غيره كأبي الفتح وأبي القاسم وغيرهما بالإمالة اليسيرة، وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين.

قال الحافظ أبو عمرو: وهو الذي يوجد رواية وتلاوة وبذلك آخذ، وإنما قلنا أن قوة كلامه تعطي أنهما من طريق الأزرق، لأنهم حكوا اتفاق البغداديين والشاميين على الإمالة اليسيرة، وإنما اختلف المصريون، فعامتهم على الإمالة اليسيرة وطاهر ابن غلبون منهم على الفتح.

والعمل على رواية يعقوب وأيضا بقطع نعلم أن الإمالة يقرأ بها أبو يعقوب إذ عليها عامة المصريين والأكابر من مشيختهم، وكذا الفتح يلـــزم أن يكـــون مرويا، من طريق أبي يعقوب أيضا، إذ قرأ به الحافظ على طاهر بن غلبـــون عن قراءته، ولم يذكر في الجامع على ابن غلبون، إلا من طريق أبي يعقوب، والمتحقق كونهما وجهين عن ورش.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وأما كونهما طريقين بحيث أن راوي الإمالة ينفي الفتح ويقول لم يقرأ به ورش من طريق الأزرق.

ويعكس عليه الآخر، فهذا لا يتحقق ولا أعلم أحدا.

نص الخلاف: هكذا ويصحح كون الوجهين من طريق الأزرق.

وقول ابن الجزري في تقريب النشر: واختلف أيضا عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء إلى آخره[1].

قلت: وقد تقدم [لنا][2] نصه.

ثم قال: وقد سبق أن القصر والتوسط والإشباع في حرف المد المتأخر عن الهمز أوجه لورش، ثابتة عنه من طريق الأزرق، فيجيء إذن في نحو: أتى ستة أوجه، ثلاثة في الألف الأولى مع فتح [الأخيرة][3] وثلاثة أخرى مع إمالتها، وكذا في نحو الدنيا والآخرة ستة أوجه، ثلاثة في الألف الأخيرة مع [فتح][4] ألف الدنيا، وثلاثة أخرى مع إمالتها.

وهذا ظاهر غير أن التعبير بمد البدل مستدرك إذ لا بدل في الآخرة، وإنما فيه إسقاط بعد النقل، نعم في نحو: أتى البدل في الهمزة الثانية كثائر.

وكذا في نحو رئا ونئا مما اتحد فيه ألف المد والإمالة ومثله تراءا، إذا وقف عليه على أنه لا يلزم الفرد في البدل عند عدم النقل كئنات، فإن ألفه زائدة، وأيضا مد البدل أعم من الهمز المتقدم والمتأخر، فلو عبر بالمد للهمز السابق لكان أولى.

---

(1) النشر في القراءات العشر 49/2.

(2) [في ب ، د [ما].]

(3) [في [الآخرة].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وكذا التعبير عن الدنيا والآخرة بالكلمة فيه تجوز في الصناعة، فلو أسقط الكلمة لكان أحسن وفيه تضييق في محل السعة.

وقد يكون عطفا على الكلمة فلا يكون فيه درك، أي اجتمعا في كلمة أو في نحو الدنيا والآخرة، وهو خلاف ظاهر اللفظ والأمر في هذا قريب.

وكذا التعبير بأو بعد قوله: أم لا، فإن الواو فيه أنسب أي هل ياتي الفتح والإمالة أم لا ياتيان وحينئذ يفرق بحسب الطرق، [و](1) أو تقتضي أن ما بعدها قسيم لما قبلها، والأمر هنا ليس كذلك.

[وكذا](2) وقع في السؤال وابن شريح صاحب الهادي وهو سهو قلم، وإنما هو صاحب الكافي كما قاله بعد هذا في السؤال الخامس وصاحب الهادي إنما هو محمد بن سفيان القيرواني وبالله التوفيق ولا رب غيره انتهى(3).

قلت: وقد صرح شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي في الأجوبة المحققة بالستة فنصه:

وما ليس في الراء يتلى لورشهم … بستة أوجه رووا دونما حجر
كنحو نئا ومع تراءا بظلة … كذا نصهم عن ورش دمت في ستر(4)

وقال أبو وكيل ميمون مولى الفخار:

والأصبهاني جميع الباب … يقرأ بالفتح بلا ارتياب
وكله [قلل](5) عبد الصمد … على الذي روى لنا في السند(98/أ)

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في هـ [وقع].]

(3) من تقريب النشر لابن الجزري.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النخلية بمزوضة دائرة شيشاوة اقليم مراكش.

(5) [في هـ [قال].]

وذا الذي فــي النص من تفــرق   هو الــذي تقــرأ بــه لــلأزرق[1]

وفي الذي: العامل فيه محذوف أي الخلاف ثابت، رسم: فعل ماض مبني للمفعول وهو مضمر يعود على الذي، والجملة [صلة الذي، بالياء: متعلق برسم، عدا: فعل ماض وهو من أدوات الاستثناء، والفاعل مـضمر يفـسره سـياق][2] الكلام والتقدير عدا بعضها كذا، حتى: مفعول بعدا، وباقي البيت معطوف.

ثم قال رحمه الله:

(151) **إلا رعوس الآي دون هــاء   وحرف ذكريهــا لأجــل الــــراء**

قال بعضهم: يُستثنى مما لا راء فيه من اليائي والواوي المرسوم باليـــاء فيكون قوله: وفي الذي رسم شاملا للواوي والمجهول الأصل، ويؤيد هذا **زكى منكم** و**أخواته**، فلا فائدة في قوله: واقرأ ذوات الواو الخ، إلا إخراج **ضـــحى**[3] في الأعراف.

ويحتمل أن يكون مستثنى من قوله: وما لا راء فيه من اليـــاءي فقــط، فيكون قوله: وفي الذي رسم [قاصرا][4] على المجهول الأصل.

وقوله: إلا رعوس الآي، [قاصرا][5] على الياء وحكــم الــواوي يــاتي [وأورد][6] عليه عدم استثناء صاحب الهاء من الواوي.

وأجيب بأنه من باب [أحرى][7]، وأورد أيضا إخراج **زكى منكم**.

---

[1] تحفة أبي وكيل البيات : 953، 954، 955 مخطوطة خاصة.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[3] سورة الأعراف الآية (98).

[4] في ج [قاصدا].

[5] [في ج [قاصدا].

[6] [في د [وأورد].

[7] [في د، هــ [إحدى].

أجيب بأنه فعل ذلك تسامحا واقتداء بالشاطبي انتهى[1].

ورعوس الآي [وقعت][2] في إحدى عشرة سورة: طـه والـنجم وسـال والقيامة والنازعات وعبس وسبح والشمس والليل والضحى والعلق، أي أمـال ألفات فواصل الآي المتطرفة تحقيقا أو تقديرا سواء كانت [يائية][3] أو واويـة إلا أن حكمها ياتي، أو أصلية أو زائدة في الأسماء والأفعال الثلاثية وغيرهـا إلا المبدلة من التنوين مطلقا.

فقولـه: الألفات احترز من ما لا ألف فيه، فلا إمالة نحـو: **نـاظرة**[4]، **فاقرة**[5].

وقولـه: الفواصل وهي كلمات أواخر الآي بمنزلة قوافي الـشعر [مـا تراخى عن الفاصلة فإنه يبقى على الخلاف.

وقولـه: المتطرفة، ما تراخى عن الطرف وإن كان في الفاصلة نحـو: تتمارى[6].

وقولـه: تحقيقـا أو تقديرا، أي المقابلة [للروى][7] خرج عنـه ألـف [منتهيها[8]][9] الأخير ودخل الأول.

---

(1) من شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ب [يائية].]

(4) سورة القيامة الآية (23).

(5) سورة القيامة الآية (25).

(6) سورة النجم الآية (55).

(7) [في ج [للواوي].]

(8) سورة النازعات الآية (44).

(9) [في هـ [منتقيها].]

وقوله: سواء كانت إلخ تنويع.

وقوله: إلا المبدلة من التنوين خرج عنه نسفا وعلما وذكرا.

قال الإمام ابن غازي في إنشاد الشريد: فواصل الآي رءوسها[1].

قال الجعبري: وهي كلمات أواخر لأي بمنزلة قوافي الشعر][2] انتهى.

وهو مقتضى عبارة غير واحد كالحافظ في إيجاز البيان إلا أنه قال في كتاب عدد الآي ما نصه: وأما الفاصلة فهي الكلام التام المنفصل مما بعده، والكلام التام قد يكون رأس آية [وغير رأس آية][3]، وكذلك الفواصل يكن رأس [آي][4] وغيرها، فكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين، ولذلك ذكر سيبويه في تمثيل الفواصل **يوم يأتي**[5]، **وما كنا نبغ**[6]، وهما غير رأس آية إجماع مع **إذا يسر**[7] وهو رأس آية باتفاق انتهى[8].

وعلى الأول جرى لفظ الفواصل في نظمنا انتهى.

قال الأسيوطي في الإتقان: قيل: حد الآية طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها.

---

(1) إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي في ما ورد في المفتوح والممال.

(2) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(3) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(4) في هـ [آية].

(5) سورة الأنعام الآية (158).

(6) سورة الكهف الآية (4).

(7) سورة الفجر الآية (4).

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات في السور، سميت بذلك لأنها علامة على صدق من أتى بها، وعلى عجز المتحدى بها[1]، وقيل: لأنها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه مما بعدها.

قال الواحدي: وبعض أصحابنا يجوز على هذا القول أقل من الأئمة آية لولا التوقيف، ورُد بما هي عليه الآن.

وإليه أشار القيسي:

وعنه فخذ أيضا معاني الآية ... مبينة ما قاله الحبر يطرب
فاولها قال العلامة فانتبه ... نعم لذوي الأفهام الأمثال تضرب
لكون الكلام قبلها جا مُباينا ... من الذ يجيئ بعدها ليس يصعب
ومنها يقول العدل أيضا جماعة ... وطائفة فاعلم من الذكر فاعتب
على فقد ذي [علم][2] ومنها بأنها ... عجائب فافهم ما يقول المدرب
لعجز الورى عن أن يفوهوا بمثلها ... [فهاك] الذي قد مهدوه وصوب[3]

انتهى.

[الجعبري]: نقل ورش باتفاق ألفات، فواصل السور الأحد عشر المتقدمة على تنوعها ثم استثنى ما اتصل به هاء مؤنث، فليعط حكم غيرها، فيمال له بلا خلاف ذو الراء وهو **ذكريها**[4]، ويفتح له بالواو وهو **دحيها**[5]، و**ضحيها**[6]، و**تليها**[7]، و**طحيها**[8]، وتجري وجهان في ذوات الياء نحو **بنيها**[9]، و**سويها**[10]، كما تقدم هذا مقتضى كلام الشاطبي وهو رأي الشارح الأول.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 62/2.
(2) [في ب [على].]
(3) لم أقف على هذه الأبيات للقيسي.
(4) سورة النازعات الآية (43).
(5) سورة النازعات الآية (30).
(6) سورة النازعات الآية (29).
(7) سورة الشمس الآية (2)
(8) سورة الشمس الآية (6).
(9) سورة الشمس الآية (5).
(10) سورة الشمس الآية (7).

وقيل لــــه الوجهان في الجميع لأنه خص الفواصل من المختلــف، ثــم خص منها ذات الهاء فتندرج في المختلف انتهى][1].

وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمـــة وحـــدها هـــي آيـــة إلا قولـــه: **مدهامتان**[2].

وقال [غيره]: بل فيه غيرها مثل: **والفجر**[3]، **والضحى**[4]، **والعــصر**[5] وكذا فواتح السور عند من عدها.

قال بعضهم: أن الصحيح أن الآية إنما تعلم بتوقيف من الشارع كمعرفة السور.

قال: فالآية طائفة علم بالتوقيف انقطاعها معنى عن الكلام الذي بعدها.

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) سورة الرحمان الآية (64)

(3) سورة الفجر الآية (1).

(4) سورة الضحى الآية (1).

(5) سورة العصر الآية (1).

القول في المفتوح والممال

قال الزمخشري: الآيات [علم][1] توقيفي لا مجال للقياس فيـــه، ولـــذلك عدّوا **آلم**[2] آية حيث وقعت **والمص**[3] ولم يعدوا **المر**[4] **الر**[5] وعدوا **حم**[6] آية في سورها **وطه ويس**[7] ولم يعدوا **طس**[8].

قلـــت: ومما يدل أنه توقيفي ما أخرجه أحمد في مسنده من طريق عاصم[9] بن أبي النجود عن زر[10] بن حبيش عن ابن مسعود قال: أقرأني رسول الله صلى عليه وسلم سورة من الثلاثين من ءال حم قال يعني الإحقاف.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الم ذكرت في فواتح السور الآتية: "البقرة" "آل عمران" "العنكبوت" "الروم" "لقمان" "السجدة".

(3) سورة الأعراف الآية (1).

(4) سورة الرعد الآية (1).

(5) ذكرت في فواتح السور الآتية: "هود" "يوسف" "إبراهيم" "الحجر".

(6) ذكرت في فواتح السور الآتية: "غافر" "فصلت" "الشورى" "الزخرف" "الدخان" "الجاثية" "الأحقاف".

(7) سورة النمل الآية (1).

(8) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمجشري ج 150/1 نقل منه بتصرف ط/تهران.

(9) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود تقدمت ترجمته برقم (1513) ص 279.

(10) زر بن حبيش بن حباشة بن أوس الأسدي تابعي من جلتهم أدرك الجاهلية والإسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بالقرآن وكان ابن مسعود يسأله عن العربية مات بوقعة بدير الجماجم – ترجمته في الإصابة1/ 577 وحلية الأولياء 181/4، ولسان الميزان 473/2 والأعلام 43/3.

قال: وكانت السورة إذا كانت أكثـــر مـــن الثلاثـــين ســـميت الثلاثـــين الحديث...[1]

وقال ابن العربي[2] ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن الفاتحة سبع آيات وسورة الملك ثلاثون آية، وصح أنه قرأ العشر الآيات الخواتم من ســـورة ءال عمران.

---

(1) وتتمة الحديث: .. قال: فرحت إلى المسجد فإذا رجل يقرؤها على غير ما أقرأني، فقلت من أقرأك فقال: رسول الله ص قال: فقلت لآخر أقرأها فقرأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقت بهما إلى النبي ص فقلت يا رسول الله: إن هذين يخالفاني في القراءة. والحديث طويل يمكن الرجوع إليه في مسند الإمام أحمد ج 1 ص 419 ط 1398/2 – 1978 دار الفكر.

(2) أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري القاضي المالكي الحافظ الرحالة المجتهد، صنف الكتب الكثيرة في الحديث والفقه والأصول والتفسير منها، "العواصم من القواصم" "وعارضة الأحوذي في شرح الترمذي" "والقبس في شرح موطأ ابن أنس وغيرها توفي سنة 543 هـ – ترجمته في: طبقات الحفاظ ص:؟ ووفيات الأعيان 489/1 وقضاة الأندلس 105– وجذوة الاقتباس ص 160 والأعلام 230/6.

القول في المفتوح والممال

قال: وتعديد الآي من فضلات ومن آياته طويل وقصير ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام، ومنه ما يكون في أثنائه[1].

[فائـــدة][2] **وقال غيره:** سبب اختلاف السلف في عدد الآي، أن النبـــي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رءوس الآي للتوقيف، فإذا علـــم محلهـــا وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلة انتهى[3].

وقال الجعبري في شرح الرائية: اعلم أن ترتيب الآي والسور التي فـــي المصحف هو ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم[4].

قال الداني في العدد: وعنه أخذوا رأس ءاية ءاية وكذلك القول عندنا في تأليف السور وتسميتها وترتيبها في الكتابة انتهى[5].

وقال في المنبهة:

والقطع في رءوس الآي قـــد أتـــى ... روايـــــة عـــن النبـــي المصطفـــى

وجـــاءنـــا مـــن غيـــر مـــا إمـــام ... فـــإنهـــا مـــــواضــــع التمــــام

فـــوجب استعمـــال مـــــا روينـــا ... عنهـــم وصـــح كـــل مـــا حكيت[6]

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 66/1 – 67.

(2) [ما بين [...] من أ ، ج.]

(3) الإتقان في علوم القرآن للأسيوطي 67/1.

(4) كنز المعنى الجعبري باب الفتح والإمالة مخطوطة خزنة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(5) المصدر نفسه.

(6) المنبهة لأبي عمرو الداني دراسة وتحقيق د.لحسن وكاك 452/2، الأبيات: 782،783 و784.

فائدة: فإن قيل الرأس يطلق على أول الشيء وهنا أطلقوه على الآخر.

فالجواب: أنه يطلق على الأول والآخر.

قال ابن حجر الهيثمي[1] **في شرحه لشمائل الترميذي** قولـــه: بعثـــه الله على رأس أربعين سنة أي أول سنة أربعين من مولده، إذ رأس الشيء أعلاه، لكن رواية أحمد ظاهر الأقوال أن المراد بالرأس هنا سنة أربعين ولا يعد فيه، إذ الرأس كما يطلق على الأول يطلق على الآخر انتهى[2].

[**ويؤيده** ما في حرز الأماني [فإنه تـــارة][3] عبـــر [بـــالآخر][4] وتـــارة بالرأس.

و[**قال**][5]: ومما امالاه أو اخر آي الخ.

ولكن رءوس الآي قد قل فتحها ... وعند رءوس الآي ترقيقها قد اعتلا[6]

---

[1] أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي الأنصاري شيخ الاسلام الفقيه الباحث، مولده في دحلة أبي الهيثم بمصر تلقى العلم بالأزهر وله تصانيف كثيرة منها "تحفة المحتاج لشرح المنهاج" و"الألعاب في شرح العباب" و"كف الرعاع عن استماع آلات السماع"، وغيرها توفي بمكة سنة 974هـ - ترجمته في النور السافر 287، وآداب اللغة 334/3 والأعلام 234/1.

[2] لابن حجر الهيثمي كتاب اسمه "أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل" ذكره الزركلي في الأعلام وقال إنه مخطوط.

[3] في ب [فتارة].

[4] في أ [بالأخذ]، وفي ج [بالأخرى].

[5] ما بين [...] لا يوجد في ب.

[6] إبراز المعاني ص: 225.

قلت: [واليه أشرنا بهذا البيت][1]:

والــرأس يطلق علـــى الأخيـــر كــذا علـــى الأول لا نكيـــر][2]

فائـــــدة: ما يعتقده كثير من الناس أن كلما وقع في هذه الـــسور يمـــال وليس كذلك بل فيها تفصيل يات بيانه إن شاء الله.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

القول في المفتوح والممال

قال في اللئالي: ليس المعنى أنه أمال جميع أواخر آي السور المـــذكورة لأن فيها ما لا تتصور فيه الإمالة نحو: أمرا[1] وذكرا[2] وأخيــه[3] وتئويــه[4] وخلق[5] وعلق[6] ونحو الألف المبدلة من التنوين في مثل: كثيرا[7] وبصيرا[8] و[نسفا][9][10] وعلما[11] وذكرا[12] ووزرا[13]، [لأن][14] الإمالة لا مدخل لها في هذا الألف، **ومنها** ما فيه هاء التأنيث نحو مـسفرة[15] ومستبـشرة[16] ولـيس مقصودا بالذكر هاهنا انتهى[17].

---

[1] سورة يوسف الآية (18).

[2] سورة البقرة الآية (200).

[3] الآية (10) من سورة يوسف.

[4] الآية (02) من سورة المعارج.

[5] الآية (29) من سورة البقرة.

[6] الآية (2) من سورة العلق.

[7] ذكرت 46 مرة، أولها الآية (26) من سورة البقرة، وآخرها الآية (24) من سورة نوح.

[8] سورة النساء الآية (58).

[9] [في أ [نفسا].]

[10] الآية (97) من سورة طه.

[11] الآية (22) من سورة يوسف.

[12] الآية (45) من سورة الإسراء).

[13] الآية 100 من سورة طه.

[14] [في د [إلا أن].]

[15] الآية (38) من سورة عبس.

[16] الآية (29) من سورة عبس.

[17] اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

ولله در الإمام ابن غازي في إنشاده حيث قال:

وهـــاك فـــي فـــواصـــل الممـــال ❊ كشف قنـــاع الـــوهـــم والخيـــال
للمـــ دنييـــــــن وللمـــكـــــــي ❊ والشـــام والكـــوفـــي والبصـــــري
مـــقـــربـــا نظـــام المنقـــاد ❊ ما بعد القيسي والمجـــراد(99/أ)"[1]

قال رحمه الله: والمراد بالمدنيتين: المدني الأول والمدني الأخير.

وهذه الأعداد الستة هي المشهورة، وكشف مفعول هاك، ومقربا حال المفعول، وهو اسم فاعل، ونظامه فاعله، والمنقاد نعت، نظامه هو السلس الذي انقاد لنظامه بلا كلفة، وما: موصولة مفعول مقربا.

والقيسي أبو عبد الله شيخ الجماعة له في ذلك قصيدة بائية.

والمجراد أبو الفضل السلوي له فيه قصيدة لامية تغمد الله الجميع برحمته انتهى[2].

قلت: [وقصيدة القيسي موجودة بأيدينا][3] وقصيدة المجراد لم نرها منَّ الله علينا برؤيتها، وتوفي القيسي رحمه الله في يوم السبت ثامن عشر عام عشرة وثمانمائة وصلي عليه بعد صلاة الظهر بجامع الأندلس، ودفن داخل باب المفتوح بقرب قبة [الحصار][4]، نفع الله به كذا وجدته ووجدت بخط الشيخ الوالد رحمه الله.

توفي الأستاذ القيسي سنة [757][5]هـــ سبعة وخمسين وسبعمائة هـــ.

---

(1) إنشاد الشريد لابن غازي تحقيق لنيل دبلوم الحسن العلمي مجلد 246/2.

(2) المصدر نفسه مجلد 246/2.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(4) [في أ [الحطار].]

(5) [في ب، ج، د، ، ح، ع، ح].

قال ابن غازي: ووجه التقريب، أنا أخرجنا ثلاثة أنواع أشرنا إلى أولها بقولنا:

فليس من رءوس آي طه	**لمن سوى الكوفي مبتداها**
وعكسه في هدى في الثنايا	**كذاك زهرة الحياة الدنيا**
ولفظ موسى فنسى بمعزل	**لغير مكي وغير الأول**
وألغ موسى ان ومن تولى	**لمن سوى الشام الرضى المعلى**
وعكسه الدنيا الذي به اتسق	**كذا الذي ينهى بسورة العلق**
ومن طغى للمدني الأول	**والثاني والمكي دعه تعدل[1]**

قال رحمه الله: هذه التسع مختلف فيها خمس في سورة طه مبتداها وهو لفظ طه مني هدى[2]، وزهرة الحياة الدنيا[3]، وإله موسى[4]، فنسي[5]، ولقد أوحينا إلى موسى أن[6]، وثنتان في النجم: عن من تولى[7]، إلا الحياة الدنيا[8] وواحدة في العلق: الذي ينهى عبدا[9]، وواحدة في النازعات: فأما من طغى[10] وعزوها في النظم جلي، والثنيا الاستثناء، وللمدني متعلق بدعه انتهى[11].

---

(1) إنشاد الشريد لابن غازي رسالة دبلوم مرقونة الحسن العلمي مج 265/2.

(2) الآية (38) من سورة البقرة.

(3) الآية (31) من سورة طه.

(4) الآية 88 من سورة طه.

(5) الآية نفسها.

(6) الآية (117) من سورة الأعراف.

(7) الآية 29 من سورة النجم.

(8) نفس الآية والسورة.

(9) الآية (9) من سورة العلق.

(10) الآية (37) من سورة النازعات.

(11) إنشاد الشريد رسالة دبلوم الحسن العلمي ج 266/2.

قال في الكنز: وقد اشتدت حاجتك إلى علم العدد، فلنذكر منه ما يحتاج إليه طه كوفي، **ولقد أوحينا**[1]، **إلى موسى**، شامي **منى هدى**[2]، زهرة الحياة الدنيا مدني مكي بصري شامي وورش يمل هاء طه باعتبار كونها حرف هجاء كها مريم لا باعتبار الفاصلة النجم عمن تولى شامي، ولورش الفتح والإمالة انتهى[3].

وقال في اللئالي: وفي بعض السور المذكورة اختلاف ينبغي أن يذكر منها قوله تعالى: **فاما يأتينكم مني هدى**[4] عدها البصري والشامي والمدنيان والمكي، ومنها قوله تعالى في سورة النجم: **فاعرض عمن تولى**[5] عدها الشامي وحده، ومنها قوله تعالى في سورة النازعات: **فأما من طغى**[6] عدها الكوفي والبصري والشامي، ومنه قوله تعالى في سورة الليل: إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى[7] أسقطها بعض أهل العدد وهو غلط والصواب عدها للجميع[8].

---

(1) الآية (117) من سورة الأعراف.

(2) الآية (38) من سورة البقرة.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ، نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(4) الآية (38) من سورة البقرة.

(5) الآية 29 من سورة النجم.

(6) الآية (37) من سورة النازعات.

(7) الآية 20 من سورة الليل.

(8) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب المفتوح والممال الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

الجعبري: ربه الأعلى[1] [وهم][2] من أسقطها وجعل السورة عشرين، وهي إحدى وعشرين آية انتهى[3]، ومنها قوله تعالى في سورة اقرأ: **أرأيت الذي ينهى**[4] عدها الجميع إلا الشامي انتهى[5].

قال المالقي[6]: والمختلف [فيه][7] منها خمس وهي قوله تعالى في طه: **مني هدى**، **وزهرة الحياة الدنيا** يعدهما المدنيان والمكي والبصري والشامي ولم يعدهما الكوفي، وقوله تعالى في والنجم: **إلا الحياة الدنيا** عدها كلهم إلا الشامي، وقوله تعالى في النازعات: **فأما من طغى**، عدها البصري والشامي والكوفي، ولم يعدها المدنيان ولا المكي، وقوله تعالى في العلق: **أرأيت الذي ينهى** عدها كلهم إلا الشامي.

فأما قوله تعالى في طه: **ولقد أوحينا إلى موسى**، فلم يعدها أحد إلا الشامي، وقوله تعالى: **وإله موسى** لم يعدها أحد إلا المدني الأول والمكي. وقوله تعالى في النجم: **عن من تولى** لم يعدها أحد إلا الشامي، فلذلك لم أذكرها إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري انتهى[8].

---

(1) الآية (20) من سورة الليل.

(2) [في أ [ومنهم].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظيين الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) الآية (9) من سورة العلق.

(5) كنز المعاني باب المفتوح والإمالة الورقة 131/أ.

(6) عبد الواحد بن محمد الباهلي ابن أبي السداد توفي سنة 705 هـ صاحب الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير.

(7) [ما بين [...] من أ].

(8) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592م 6.

في راى الظمآن طه عدها الكوفي، **وأوحينا إلى موسى** عدها الشامي، **وإله موسى** عدها المدني والمكي، **مني هدى زهرة الحياة الدنيا** لم يعدهما الكوفي انتهى.

القول في المفتوح والممال

ثم قال في النجم **عمن تولى** عدها الشامي **من طغى** لم يعدها المدنيان، والمكي **ينهى** لم يعدها الشامي(99/ب) **قد بان** من النصوص أن **من طغى** ليس برأس آية عند المدني الأول وكذا الأخير كما صرح به ابن غازي والقيسي والمنتوري والفاسي[1].

وفي الدر النثير يظهر منه الاضطراب عده أولا من رعوس الآي.

ثم قال: فامن طغى في والنازعات ليس برأس آية عند المدني[2].

وقال بعض شيوخنا: قال الجعبري: والنازعات **من طغي** عراقي فيمحضها حمزة وعلي ويفتحها أبو عمرو، ولورش الوجهان انتهى كذا قال هنا[3].

وقال في ترجمة النبأ إلى سورة العلق [ونصه][4] ثم [قال][5] **ولأنعامكم**[6] حجازي وكوفي **طغى** لغيره هذا نصه في نسختين مضنون بهما الصحة والله أعلم.

---

(1) ابن أبي السداد المالقي – الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر الفتح والإمالة بين اللفظين مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(2) المصدر نفسه.

(3) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ، نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(5) [ما بين [...] من أ].

(6) الآية (32) من سورة عبس.

ثم قال رحمه الله: أشرنا إلى ثانيها بقولنا:

والجـار لا تاخـذ بحكـم الجـار	**كـذا رءا مـن قبـل ذكـر النـار**
أعطـى ثلاثـا فتـولـى ثمـا	**تجـزي وقبـل ويلكـم وامـا**
وقـبـل آدم وقـد والأنفـس	**ومـن ويغشـى بعـد إذ فاقتبـس**
أوحـى بفـاء أولـى بغـير فـاء	**يصلـي وقبـل النفـس والافنـاء**

وقبل غضبـان وألقى السامـري

قال رحمه الله هذه إحدى وعشرون كلمة مجاورة للفواصل، وليست منها باتفاق وهي على ترتيب النظم، إذ رآ نارا[1]، أعطى كل شيء[2]، أعطى قليلا[3]، أعطى واتقى[4]، فتولى فرعون[5]، لتجزى كل نفس[6]، موسى ويلكم، يموسى اما أن تلقى[7]، وعصى آدم[8]، لم حشرتني أعمى وقد[9]، وما تهوى الأنفس[10]، لقد رءا من آيات ربه[11]، إذ يغشى السدرة[12]، فأوحى إلى عبده[13]، أولى لك ثم أولى لك[14]، يصلى النار[15]، ونهى النفس[16]، أغنى

---

[1] الآية (10) من سورة طه.
[2] الآية (50) من سورة طه.
[3] الآية (34) من سورة النجم.
[4] الآية (5) من سورة الليل.
[5] الآية (60) من سورة طه.
[6] الآية (15) من سورة طه.
[7] الآية (61) من سورة طه.
[8] الآية (121) من سورة طه.
[9] الآية (125) من سورة طه.
[10] الآية (23) من سورة النجم.
[11] الآية (18) من نفس السورة.
[12] الآية (16) من نفس السورة.
[13] الآية (10) من نفس السورة .
[14] الآية (35) من سورة القيامة.
[15] الآية (12) من سورة الأعلى.
[16] الآية (40) من سورة النازعات.

وأفنى[1]، موسى إلى قومه غضبان[2]، فكذلك ألقى السامري[3]، ولا يخفاك نصوصا من النظم انتهى[4].

قلت: انظر [[كلامه فإنه][5] اطلق والأولى التقييد ليلا يرد من نعمة تجزى[6].

قال الجعبري: وأولى لك عند الخليل فعلى من آل قارب][7] الهلاك، وقيل: افعل.

فقال ابن كسان من الويل أصلها أويل، فقلت أي ويل له وغيره من وليه المكروه لزمه انتهى[8].

وقال الصفاقصي: والأكثر على أنه اسم مشتق من الولاء وهو القرب، فوزنه أفعل[9].

وقال الجرجاني: هو مأخوذ من الويل فقلبت، فوزنه افلع انتهى[10].

---

(1) الآية (48) من سورة النجم.

(2) الآية (150) من سورة الأعراف.

(3) الآية (87) من سورة طه.

(4) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر الفتح والإمالة مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(5) [ما بين [...] من ج].

(6) الآية (19) من سورة الليل.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(8) كنز المعاني للجعبري باب الفتح والإمالة.

(9) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(10) المصدر نفسه.

ثـم قـال: أشـرنا إلى ثالثهـا بقولنـا: إحـدى الـذي ليس من المـجـاور، أي هو أولى أن لا يوخذ بحكـم الفواصل، إذ لم يجاورهـا [فاللبس][1] فيه مامون ولذا لم [يتصد][2] في النظم لذكر أفراده، ومنه: لا ترى فيها عوجا[3]، فتعالى الله الملك الحق[4]، من قبل أن يقضي إليك وحيه[5]، فمن ابتغى[6]، ولو ألقى معاذيره[7]، وبلى قدرين[8] وما أشبه ذلك مما يقع في السور الإحدى عشرة غير مجاور لفواصلها الآتية. انتهى[9].

ثم قال رحمه الله: ولما فرغنا من الأنواع الثلاثة المخرجة على اختلاف في أولها وباتفاق في [أخريها][10] نبهنا على الباقي وهو المقصود بالذات بقولنا:

يبقى رصوا في كل الإحدى عشرة وهـي الفواصـل كتلـوا السـدرة
يخشى اتقى استغنى ويسعى الأشقى تزكـى الأعلى والضحى والأتقـى
وبعـد نـودي وإلينـا وصحـف وقبل إذ فاسرح بروضهـا الأنـف

[رصوا][11] بحساب الجمل وذلك مائتان وست وستون كلمة وهي فواصل الإمالة المطلوبة فأل في الإحدى عشرة للعهد الذهني، وفي الفواصل

---

(1) [في هـ في [اللبس].]
(2) [في أ [يتعد].]
(3) الآية (107) من سورة طه.
(4) الآية (116) من سورة المومنون.
(5) الآية (114) من سورة طه.
(6) الآية (7) من سورة المؤمنون.
(7) الآية (15) من سورة القيامة.
(8) الآية (4) من سورة القيامة.
(9) انتهى كلام الجرجاني من كنز المعاني باب الفتح والإمالة.
(10) [في د [آخرها].]
(11) [في هـ [وهو].]

في العهد الذكري [والروض][1] من العشب، والبقل اسم جنس واحدة روضة، والأنف بضمتين الذي لم يرعها أحد، شبه المحال الباقية في حسن رونقها بعد زوال اللبس عنها بذلك انتهى[2].

قال في الدر النثير: فمن ذلك في سورة طه تسع وثمانون آية وهي قوله تعالى: **لتشقى** - يخشى - العلى - استوى - الثرى - أخفى - الحسنى - حديث موسى - هدى - يا موسى - طوى - يوحى - لما تسعى - فتردى - يمينك يا موسى - وأخرى - ألقها يا موسى - حية تسعى - الأولى - آية أخرى - الكبرى - طغى -سؤلك يا موسى - مرة أخرى - ما يوحى - على قدر يا موسى - إنه طغى - أو يخشى - يطغى - وأرى الهدى - وتولى – يا موسى - ثم هدى (100/أ) - القرون الأولى - ولا ينسى - شتى - النهى - تارة أخرى - وأبى بسحرك يا موسى -وى - ضحى - ثم أتى - افترى - النجوى - المثلى - استعلى - أول من ألقى - أنها تسعى - خيفة موسى - أنت الأعلى - حيث أتى - برب هـارون وموسى - عذابا وأبقى - الحياة الدنيا - والله خير وأبقى - ولا يحيى (158/ب) العلى - تزكى - ولا تخشى[3] - وما هدى - والسلوى - فقد هوى - ثم اهتدى - عن قومك يا موسى -لترضى إلينا موسى - إلا إبليس أبى - فتشقى - ولا تعرى -ولا تضحى - لايبلى - فغوى - وهدى - مني هدى - ولا يشقى - أعمى - فتنسى - أشد وأبقى - لاولى النهى - مسمى - ترضى - الدنيا - خير وأبقى - للتقوى - ما في الصحف الأولى - وتجزى - ومن اهتدى[4].

---

(1) [في د [العروض].]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الفتح والإمالة مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55/1.

(3) من أول سورة طه إلى الآية (76) من نفس السورة

(4) من الآية (77) من سورة طه إلى الآية (134) من نفس السورة.

ومنها في سورة والنجم خمسة وخمسون آية وهي قوله تعالى: هوى - وما غوى - الهوى - يوحى - القوى - فاستوى - الأعلى - فتدلى - أو أدنى - ما أوحي - ما رأى - ما يرى - أخرى - المنتهى - المأوى - وما يخشى - وما طغى - الكبرى - والعزى - الأخرى - الأنثى - ضيزى - الهدى - ما تمنى - والأولى - ويرضى - الأنثى - الدنيا - فمن اهتدى - بالحسنى - بمن اتقى - الذي تولى - وأكدى - فهو يرى - موسى - وفى - أخرى - سعى - يرى - الأوفى - المنتهى - وأبكى - وأحيى - والأنثى - تمنى - الأخرى - أقنى - الشعرى - الأولى - أبقى - وأطغى - أهوى - ما غشى - تتمارى - الأولى[1].

ومنها في سورة المعارج أربع آيات وهن قوله تعالى: لظى - للشوى - وتولى - فأوعى[2].

ومنها في سورة القيامة عشر آيات وهي : ولا صلى - وتولى - يتمطى - فأولى - سدى - تمنى - فسوى - الأنثى - الموتى[3].

ومنها في سورة النازعات إحدى وثلاثون آية وهي قوله عز وجل: حديث موسى - طوى - أنه طغى - تزكى - فتخشى - الكبرى - وعصى - يسعى - فنادى - الأعلى - والأولى - يخشى - بنيها - فسويها - ضحيها - دحيها - مرعيها - ارسيها - الكبرى - ما سعى - يرى - ومن طغى – الدنيا - المأوى - الهوى - المأوى - مرسيها - ذكريها - منتهيها - يخشياها - أوضحيها[4].

---

[1] من الآية (1) من سورة النجم إلى الآية 55 من نفس السورة بالترتيب.

[2] من الآية (15) إلى الآية (18) من سورة المعارج.

[3] من الآية (30) إلى الآية (39) من سورة القيامة.

[4] من الآية (15) من سورة النازعات إلى الآية (45) من نفس السورة.

ومنها في سورة عبس عشر آيات وهي قوله تعالى: وتولى - الأعمى - يزكى - الذكرى - استغنى - تصدى - ويزكى - يسعى - يخشى - تلهى[1].

ومنها في سورة سبح تسع عشرة آية وهي قوله عز وجل: الأعلى - فسوى -فهدى - المرعى - أحوى - فلا تنسى - وما يخفى -لليسرى - الذكرى - من يخشى - الأشقى - الكبرى - ولا يحيى - تزكى - فصلى - الدنيا - وأبقى - الأولى - وموسى[2].

ومنها في سورة الشمس خمس عشر آية وهي قوله تعالى: وضحيها - سويها - تقويها - زكيها -دسيها - بطغويها -أشقيها -سقيها - فسويها - عقبها[3].

ومنها في سورة الليل إحدى وعشرون آية وهي قوله تعالى: يغشى - تجلى - والأنثى - لشتى - وأبقى - بالحسنى - لليسرى - واستغنى - [بالحسنى][4] - للعسرى - تردى - للهدى - والأولى - تلظى - الأشقى - وتولى - الأتقى -يتزكى -تجزى -الأعلى - يرضى[5].

ومنها في سورة والضحى ثمان آيات وهن قوله عز وجل: والضحى - سجى - وما قلى -الأولى - فترضى - فآوى - فهدى - فاغنى[6].

ومنها في سورة العلق تسع آيات ومن قوله تعالى: ليطغى - استغنى - الرجعى - ينهى -إذا صلى -لهدى -بالتقوى - وتولى - يرى[7].

---

[1] من الآية (1) من سورة عبس إلى الآية (10) من نفس السورة.
[2] الآية (1) من سورة الأعلى إلى الآية (19) من نفس السورة وهي آخر آية فيها.
[3] الآية (1) من سورة الشمس إلى آخر آية منها (15).
[4] [ما بين [...] لا يوجد في أ].
[5] الآية (1) من سورة الليل إلى الآية الأخيرة (21) من نفس السورة.
[6] الآية (1) من سورة الضحى إلى الآية (8) من نفس السورة.
[7] الآية (6) من سورة العلق إلى الآية (14) من نفس السورة.

فهذه جملة الآي المذكورة انتهى[1].

ثم قال:

والحشــو كاجتبــاه غيـــر رأس إلا بـــها فـــي السَّمْــك أو الشمس

أي ما كانت ألفه القابلة للإمالة حشوا بضمير اتصل بها فهو غير رأس آية في السور الإحدى عشر إلا المصحوب بهذا اللفظ الذي هو (ها) في سورة السَّمك وهي النازعات من بنيها إلى أرسيها ومن مرسيها إلى آخرها.

وفي سورة الشمس وضحيها كلها ومن هنا يخرج اجتبه كما مثلنا به، وفالقها وثم يجزيها ويخشيها ولا يصليها وما أشبه ذلك.

واخترنا بقولنا: إلا بها بضمير غير المؤنث نحو اذ ناديه في والنازعات انتهى[2].

قلت: ونحوها في سورة طه، هل أتيك، وفلما أتيها واتبع هويه، وفالقيها، وخطينا وثم اجتبيه ربه، ومن اتبع هداي[3] وفي والنجم: ولقد رآه[4] ثم يجزيه[5](100/ب) وفي النازعات وجارية الآية أيضا وفي العلق أن رءاه[6].

ثم قال:

والشمس والليــل والأعلــى عمــا أضجاعهــا والنجــم إلا الختمــا

أي من هذه السور الثلاث عمت الإمالة، فواصلها وهي سورة الشمس والليل والأعلى وهي سبح، وواحدة وهي سورة النجم عمتها الإمالة إلا قرب ختمها من أزفة الآزفة إلخ.

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592م6

(2) المصدر نفسه.

(3) الآية (123) من سورة طه.

(4) الآية (13) من سورة النجم.

(5) الآية (41) من سورة النجم.

(6) الآية (7) من سورة العلق.

وهذه السور مرفوعات الموضع، وما ظهر فيه الجر فحكاية انتهى[1].

ثم قال: اعلم أن المعتبر من الأعداد الستة عند المميلين فيه طريقتان:

إحداهما للجعبري: وفيها قلنا:

والمدني الأول وورشنــا ارتضـــى	**كجبــر اذ علــى يــزيــد عرضــا**
والاخــوان العـــددا لكــوفيـــا	**لكن كــلاهمـــا يـــرى غنيـــا**
عن ذا بمـــا قبيلـــه في الحــرز	**لــولا تنــــوع وذا للكــنــــز**

أي ارتضى ورش عدد المدني الأول لأخذه عن إمامه نافع المدني، كما ارتضاه أبو عمرو بن العلا[2] لعرضه على أبي جعفر.

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب ذكر الفتح والإمالة، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6 الرباط .

(2) أبو عمرو بن العلاء زيان بن عمار والعلاء لقب أبيه: من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة مات بالكوفة سنة 154هـ - غاية النهاية 288/1، وفيات الأعيان 386/1 وفوات الوفيات 164/1 والأعلام 41/3.

قال الجعبري: نص عليه الداني، فالمراد في النظم بجبر [بفتح][1] الجيم وإسكان الباء الموحدة، وآخره [راء][2] أبو عمرو بن العلا وهو أحد أسمائه. كما أن المراد بيزيد أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ المدني[3]، وارتضى الإخوان حمزة والكسائي العدد الكوفي، لكن كل واحد منهما مستغن عن ضابط رءوس الآي بالضوابط المذكورة لهما قبل هذا الضابط في حرز الأماني لولا تنويع أسباب الإمالة، وهذا الطريق المذكور لصاحب كنز المعاني في شرح حرز الأماني وهو برهان الدين الجعبري.

والثانية لابن أبي السداد[4] وفيها قلنا:

أو حسب البــلاد لكــن الأخيــر عمــدة ورشهــم لدى الدر النثيــر

أو هنا للتخيير بين الطريقتين كأنه قيل: اوعتقد أن المميلين على حسب بلادهم، قد علم كل أناس مشربهم، فالأخوَان يعتبران الكوفي كما تقدم، وأبو عمرو يعتبر العدد البصري، وورش يعتبر العدد المدني، إذ لبلد إمامه يعتزى لكن المدني الأخير دون الأول.

---

(1) [في ج [بكسر].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(3) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي القارئ، أحد القراء العشرة من التابعين كان إمام أهل المدينة في القراءة ومن المجتهدين، توفي سنة 132 هـ - وفيات الأعيان 278/2 وغاية النهاية 382/2 والأعلام 186/8.

(4) عبد الواحد بن محمد الباهلي صاحب الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير المتوفى سنة 705 هـ، فهرس الخزانة الحسنية لمجلد 6 ص: 100.

وهذا لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد المالقي مؤلف الدر النثير في شرح التيسير، والطريقة الأولى هي نفس ما ذكره الحافظ كتاب البيان في عدد آي القرآن قائلا: عدد أهل المدينة الأول رواه عامة المصريين عن ورش عن نافع ودونوه وأخذوا به، وقال قبل: هذا به أخذ أبو عمرو بن العلا، ومحتمل أن يكون أخذه عن أبي جعفر وشيبة، إذ قد عرضه عليهما بالمدينة أو أخذه عن أحدهما، ولم يعد عدد أهل بلده لعدوله عنهم، وميله إلى أهل الحجاز.

وذكر عن حمزة والكسائي أنهما أخذا بعدد أهل الكوفة عن أنفسهم، أي دون المدني الأول الذي رووه عن أهل المدينة بلا عزو.

وقال: وعددهم عن أنفسهم رواه الكسائي عن حمزة عن أبي عبد الرحمن السلمي[1] عن علي كرم الله وجهه.

ثم أشرنا لاعتماد التالين لنافع من المغاربة على عدد المدني الأخير تنعيشا للطريقة الثانية بالنسبة لورش.

فقلنا: بـــه يعــد من لنافــع قــرأ مفتتحـــا مخمســـا معشـــرا
حكـــاه فـــي البيـــان والإيجـــاز عن قطره خذ وادع لابـــن غـــاز

أي بالمدني الأخير يعد من يقرأ لنافع، وبه يفتتح المصاحف، ويخمسها ويعشرها حكاه الحافظ في البيان وإيجاز البيان عن ذوي عصره وقطره.

قال في البيان: لما سألنا تأليف هذا الكتاب أهل بلدنا، وكانوا متبعين لما كان عليه سلفهم من التمسك بمذهب أهل المدينة، جعلنا فرش عدد آي السور،

---

(1) أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الضرير مقرئ الكوفة، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولأبيه صحبة، إليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا، أخذ عن عثمان بن عفان، وعلي ابن أبي طالب وغيرهما وعنه عاصم بن السائب وغيرهما، توفي سنة 74هـ - ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 413/1 رقم ت 1755.

ورأس الخمس والعشر على عدد أهل المدينة الذي رواه سلفهم عنهم، وهو العدد الذي يسمي المدني الأخير[1].

وقال في البيان: هو الذي رواه نافع عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وعن شيبة بن نصاح(101/أ)[2] وبه كان ياخذ القدماء المتمسكون بقراءة نافع والمدني الأخير به [يعد][3] التالون بقراءة نافع اليوم وبه تخمس المصاحف عندنا وتعشر وترسم فواتح السور انتهى[4].

ولهذا اقتصر عليه ابن المجراد في هذا الباب.

وقال القيسي:

ولكن بتعـداد الأخيـر تمـذهبـوا	**عن الحافظ [الداني][5] كذا النص جاء**
في كتاب البيان فيه [معنى][6] مقرب	**فـإن أراد لـورش فقـد قيـل بـه**

وإن أراد لكل مميل فلم يحضرني ولم أقف في الوقت على جميع البيان، وإنما أوقفت على ما أسلفتك من النقل عن كتاب البيان في عدد آي القرآن، وعن إيجـاز البيان انتهى[7].

---

[1] ذكره محمد بن عبد الملك المتوكل في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 193/أ.

[2] شيبة بن نصاح بن سرجس إمام ثقة مقرئ المدينة وقاضيها ومولى أم سلمة رضي الله عنها مسحت على رأسه ودعت له بالخير، توفي سنة 13 هـ - غاية النهاية 329/1، رقم ت 1439.

[3] [في ج [يعد].]

[4] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/أ.

[5] [في هـ [المدني].]

[6] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[7] الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/أ.

قلت: ونصه في الدر النثير، واعلم أن الأعداد المشهورة في ذلك ستة وهي: المدني الأول والمدني الأخير والمكي والبصري، والشامي والكوفي، وأوكد هذه الأعداد في مقصود هذا الفصل عدد المدني الأخير وعدد البصري ليعرف به ما يقرأه ورش وأبو عمر من رءوس هذه الآي بين اللفظين انتهى[1].

وقال الأسيوطي في الإتقان: قال أبو عبد الله الموصلي في قصيدته ذات الرشد في العدد: اختلف في عدد الآي أهل المدينة ومكة والشام والبصرة والكوفة، ولأهل المدينة عددان:

عدد أول وهو عدد أبي جعفر يزيد ابن القعقاع وشيبة بن نصاح.

وعدد آخر، وهو عدد اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري.

وأما عدد أهل مكة فهو مروي عن عبد الله بن كثير عن ابن مجاهد عن ابن عباس عن [أبي][2] بن كعب.

وأما عدد أهل الشام فرواه هارون بن موسى الأخفش عن عبد الله ابن دكوان وأحمد بن يزيد بن عمار، ورواه هشام عن أيوب بن تميم القارئ عن يحيى بن الحارث الزماري.

قال: هذا العدد الذي نعده عدد أهل الشام مما رواه المشيخة لنا عن الصحابة، ورواه عبد الله بن عامر اليحصبي [لنا][3] وغيره عن [أبي][4] الدرداء[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) [في ج [ابن].]

(5) هويمر بن زيد أبو الدرداء الأنصاري الخزرجي حكيم هذه الأمة وأحد الذين اجمعوا القرآن حفظا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف، توفي بالشام سنة 32 هـ – ترجمته في غاية النهاية 606/1 رقم 2480.

وأما عدد الكوفي فهو المضاف إلى حمزة بن حبيب الزيات وأبي الحسن الكسائي وخلف بن هشام.

قال حمزة: أخبرنا بهذا العدد ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمان السلمي عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه وكرم وجهه][1] انتهى[2].

وقال المنتوري في ري الظمآن في عدد آي القرآن الأعداد التي عدها الناس قديما وحديثا ستة [أعداد][3]: عدد أهل المدينة الأول، وعدد أهل المدينة [الآخر][4]، وعدد أهل مكة وعدد أهل الشام وعدد أهل البصرة، وعدد أهل الكوفة.

ثم قال: وأرتب آي كل سورة على عدد أهل المدينة الآخر حسبما روى عن اسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، إذ عليه مصاحف أهل بلادنا وبه يرسمون فواتح السور ويخمسون ويعشرون انتهى[5].

ولبعض أشياخنا أصلحه الله.

يزيد القعقاع شيخ نافع — المدني الأول نعم الخاشع
وابن أبي كثير الأنصاري — المدني الأخير لا تماري

قوله: إلا رءوس الآي.

المنتوري: استثنى لورش من ذوات الياء المختلفة فيه ما وقع رأس آية دون هاء، فدل ذلك على أن لا خلاف فيه، وأنه بين بين.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(2) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي 67/1.

(3) [ما بين [...] من ب، د، ج].

(4) [في ب [الأخير].]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب، نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وبقيت رءوس الآي بالهاء إذا كانت من ذوات الياء على حكم المستثنى منه وهو المختلف فيه، وذلك في والنازعات والشمس، إلا قوله **ذكريها**[1] في النازعات فإنه لا خلاف فيه أنه بين بين من أجل الراء على ما تقدم ولذلك ذكره الناظم[2].

قال في التيسير: في سورة والنازعات: وقرأ ورش ما كان في ذلك ليس فيه هاء وألف بين بين، وما كان فيه هاء وألف بإخلاص الفتح إلا قوله: **ذكريها**، فإنه قرأ بين من أجل الراء[3].

وقال طاهر بن غلبون: وقرأ ورش ما كان منها آخره هاء وألف بالفتح وماعدا ذلك بين اللفظين.

وقال في الاقتصاد: وقرأ ورش ما كان من ذلك آخره ياء بين بين، وماعدا ذلك بالفتح إلا قوله: **من ذكريها**، فإنه قرأ بين بين على أصله.

وقال في التعريف: كان ورش من قراءتي على ابن خاقان وعلى أبي الفتح في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد يقرءون [كل ما][4] كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال في رءوس الآي وفي غيرها بين اللفظين ما لم يكن بعد الألف هاء تأنيث نحو: بعض آي والنازعات والشمس، فإنه لا خلاف بينهم فيما قرأت لهم في إخلاص الفتح في ذلك إلا قوله في والنازعات **من ذكريها** فإنهم قرأوا الراء وما بعدها بين اللفظين[5].

---

[1] الآية (42) من سورة النازعات.

[2] شرح الدرر للوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

[3] التيسير في القراءات السبع للداني ص: 219 – 220.

[4] [في ب، ج [كلما].]

[5] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 193/ب.

القيجاطي: ما وقع للداني في التيسير من أن ورشا [يفتح][1] ذوات [الياء في رءوس][2] الآي إذا كان بعدها هاء في سورة الشمس والنازعات [عدا][3] **ذكريها** فتخليط لا يعضده نظر ولا نقل.

والتحقيق في بيان مذهب ورش في إمالة ذوات الياء ورءوس الآي ما اذكره إن شاء الله.

اعلم أن الروايات جاءت عنه نصا وأداء انه يميل ذوات الياء وما جرى مجراها اذا كان قبل الألف راء نحو: **القرى**[4] **وذكريها وتترا**[5] وما أشبه ذلك، ويجري مجرى ذلك رءا، ورءاه، وما كان نحو ذلك، واختلف عنه في **أريكهم** في الأنفال وكان يميل الألفات المتطرفات التي من ذوات الياء، والتي من ذوات الواو إذا وقع شيء [منها][6] في رءوس الآي المتواليات في السور المعلومات عند القراء، وكان يفتح ذوات الواو عدا ما ذكره حيث ما وقعت، واختلف عنه في غير ما ذكر من ذوات الياء وما جرى مجراها مما وقع حشوا أو كان رأس آية، واتصل به هاء نحو: **الهدى وهديهم**[7] **واليتمى**[8] **وكسالى**[9]

---

(1) [في ج [يفتح].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(3) [في ب، ج [عدى].]

(4) ذكرت 18 مرة في القرآن الكريم الآية الأولى 92 من سورة الأنعام والأخيرة 14 من سورة الحشر.

(5) الآية (43) من سورة النازعات والآية 44 من سورة المومنون.

(6) [في ب [منهما].]

(7) الآية (272) من سورة البقرة.

(8) الآية (7) من سورة الحشر.

(9) الآية (142) من سورة النساء.

وخطيكم و**مرضاتي** و**هداي** و**بلى** و**متى** و**أتى**[1] إذ لم تكن ألفها منفصلة في التقدير، لكونها ضميرا، و**بنيها** و**جليها** و**منتهيها** وما أشبه ذلك، فجاءت الرواية عن ورش من طريق المصريين أداء بالفتح في ذلك كله.

ونص أحمد بن صالح المصري[2] عن ورش ما كان رأس آية واتصلت به هاء.

وجاءت النصوص عن المتقدمين من أصحاب ورش بإمالة ذوات الياء بإطلاق من غير استثناء شيء منها.

فتحصل مما ذكر اتفاق الروايات عن ورش على فتح ذوات الواو عدا ما ذكر، واتفاقها على إمالة ذوات [الراء][3] إلا ما ذكر وما عدا ما ذكر مما اتفق عليه مما هو من ذوات الياء أوما جرى مجريها، فمختلف فيه عن ورش.

المنتوري: وقد وقع للداني في غير التيسير الكلام على مذهب ورش في رءوس الآي التي بعد ألفها هاء كناية المؤنث، وأتى في ذلك بما أشار إليه شيخنا رحمه الله في كلامه:

قال السخاوي في [الشرح][4] الكبير:

قال الحافظ أبو عمرو: قرأت على أبي الفتح وعلى الخاقاني ذلك كله بين بين كسائر الآي التي لم يتصل بالألف المنقلبة عن ياء فيها هاء كناية مؤنث

---

(1) الآية (1) من سورة النحل.

(2) أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الإمام الحافظ أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون، وعليه أحمد بن محمد الرشديني والاشناني وابن أبي مهران وغيرهم، توفي سنة 248 هـ، توجد ترجمته في غاية النهاية 62/1 رقم ت 267.

(3) [في ج [الياء].]

(4) [في هـ، [شرح].]

طردا لمذهب ورش في سائر ذوات الياء، وقرأت على أبي الحسن بالفتح في ذلك جمعا بين اللغتين لغشوهما واستعمال العرب لهما على أن قياس• قول أبي يعقوب وغيره عنه في ذلك الوسط من اللفظ وذلك طرد لمذهب ورش من ذوات الياء، إذ لم يراع في ذلك حشوا ولا طرفا[1].

المنتوري:

قول الداني: الوسط من اللفظ يعني الإمالة بين بين[2].

قال الداني في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: واختلف أصحابنا في الفواصل إذا كن على ضمير مؤنث نحو: فواصل [و][3] **الشمس وضحيها** وبعض والنازعات، فقرأت ذلك بإخلاص الفتح من أجل [أن][4] الألف المنقلبة عن الياء لم تقع في ذلك طرفا، [وقراته][5] أيضا بين اللفظين لكون الضمير زيادة، ولا خلاف في قوله: **من ذكريها** أنه بين بين من أجل الراء[6].

وقال في إيجاز البيان: وبالألف قرأت على أبي [الحسن][7] يعني بالفتح، وقرأت على الخاقاني، وعلى أبي الفتح ذلك بين بين كسائر الفواصل التي لا كناية مؤنث [فيها][8] بعدها الألف المنقلبة عن اليا [فيها][9] طردا لمذهبه في جميع ذوات الياء[10].

---

(1) انتهى منقول المصنف من الشرح الكبير للسخاوي نقلا من شرح الدرر للمنتوري الورقة 193.
(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 193/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.
(3) [ما بين [...] من ب، ج].
(4) [ما بين [...] من ج، هـ].
(5) [في هـ [وقرات].]
(6) المصدر نفسه .
(7) [في ب [الفتح].]
(8) [ما بين [...] من ج].
(9) [في ج [فيهما].]
(10) المصدر نفسه.

وقال في الموضح: وقد اختلف أهل [الرواة][1] وأهل الأداء عن ورش في الفواصل إذا كن على كناية مؤنث نحو: آي الشمس وبعض آي النازعات، فأقرأني أبو الحسن ذلك عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه نصا عن ورش أحمد بن صالح وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بين بين، وذلك قياس رواية أبي [الأزهر][2] وأبي يعقوب، وداوود عن ورش.

وذكر ابن سفيان في الهادي أنه قرأ على إسماعيل النحاس عن أبي يعقوب عن ورش بالفتح في رءوس الآي، دون هاء في السور العشر المذكورة.

قال ابن شريح في المفردات: وقد قرأت له في رءوس الآي كلها بالفتح.

وقال ابن الطفيل في شرح الحصرية: نحوه.

وقال ابن البياز (102/أ) **في النبذ النامية:** وقيل: عنه بالفتح في رءوس الآي.

وقال ابن عبد الوهاب في الاعتماد: وقد روى عن ورش فتح هذا كله.

وقال الجوهري في شرح الحصرية والأشيري في قصيدته: نحوه[3].

وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله:

ولكن رءوس الآي قد قـل فتحهـا .... الخ[4]

القيجاطي يريد قل له الأخذ بالفتح في رءوس الآي إذا كانت دون هاء، وهي رواية المهدوي التي ذكرها ابن سفيان[5].

---

(1) [في د، هـ [الروات].]

(2) [في هـ [الأزهري].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/أ.

(4) إبراز المعاني ص: 225 وتمام البيت: له غير فيه فاحضر مكملا.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

المنتوري: والإمالة بين بين في رعوس الآي إذا كانت دون هاء لورش من طريق أبي يعقوب هي الرواية المشهورة التي ذكرها أكثر المصنفين من أهل الأداء، وعولوا عليها في كتبهم، وعليها اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وإيجاز البيان والتلخيص وفي كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وبذلك قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[1].

وقال ابن الجزري: أمال ورش من طريق الأزرق رعوس الآي في السور الإحدى عشر بين بين كإمالته ذوات الراء نحو: **الهدى وتخشى**، [واختلف][2] عنه فيما كان من رعوس الآي على لفظ [ها][3] وذلك في سورة والنازعات والشمس.

فأخذ جماعة فيها بالفتح وهو مذهب صاحب الهادي والهداية والتبصرة والكافي وابن بليمة وابن غلبون [وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي ذكره في التيسير **وأخذ الآخرون** بين بين][4] وهو مذهب صاحب العنوان [والمجتبا][5] وأبي القاسم بن خاقان وأبي الفتح فارس، وبه قرأ الداني عليهما، واتفقوا على [إمالة][6] ما كان منه راعيا وهو **ذكريها**.

وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رعوس الآي ما لم يكن راعيا انتهى[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ب.

(2) في ج [وأخلف].

(3) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(4) ما بين [...] لا يوجد في هـ.

(5) في [والمجتبى] وفي ب [والمختار].

(6) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 48/2.

قال في الكنز: قال ورش باتفاق ألفات، فواصل السور [الإحدى عشر][1]، ثم استثنى ما اتصل به هاء مؤنث فليعط حكم غيرها فيمال له بلا خلاف ذو الراء، وهو **ذكريها**، ويفتح [له][2] ذو الواو وهو **دحيها**، **وضحيها** و**تليها** و**طحيها** ويجري وجهان في ذوات الياء نحو **بنيها**، **سويها** كما تقدم هذا مقتضى كلام الشاطبي وهو رأي الشارح الأول، وقيل: له الوجهان في الجميع لأنه خص الفواصل من المختلف ثم خص منها ذوات الهاء فتندرج في المختلف.

وقيل: قل وجه الفتح، فيفهم منه كثرة وجه التقليل ويجري فيه خلاف غيرها، وهذا الاحتمال صحيح من جهة النقل.

وقطع مكي وابن شريح والحصري بالإمالة والصقلي بالفتح انتهى[3].

قال في الدر النثير: حاصل كلامه في هذا الكتاب أن مذهب ورش على قسمين.

قسم لا خلاف فيه إنه بين اللفظين، وهو ذوات الراء.

وقسم فيه خلاف نقل فيه الفتح وبين اللفظين، وهو ما عدا ذوات الراء.

ثم هذا القسم عنده على قسمين:

- **قسم** عول فيه على الأخذ بالفتح وهو ما اتصل به ضمير في والنازعات والشمس.

---

(1) [في ب، ج، هـ، [الأحد عشر].]

(2) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ.

- **وقسم** عول فيه على الأخذ بين اللفظين، وهو ماعدا ذلك من سائر رءوس الآي وغيرها، سواء اتصل بها ضمير المؤنث أو لم يتصل انتهى[1].

إلا حرف: استثناء، ورءوس: منصوب على الاستثناء، الآي: مضاف إليه، وحرف: بالنصب معطوف على رءوس، **ذكريها** مضاف إليه محكي، لأجل: متعلق بمحذوف أي أميل لأجل، الراء: مضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(152) **واقرأ ذوات الواو بالإضجاع لـــدى رءوس الآي للاتبـــاع**

الإضجاع معناه الإمالة وهو من أضجعته إذا ألصقته بالأرض.

فلما كانت الإمالة فيها الانحدار من تصعد إلى تسفل أطلق ذلك عليها، وعبر بها عن بين بين.

امرك أن تقرأ لورش ذوات الواو بالإمالة في رءوس الآي يريد ما لم تكن معها هاء.

المجراد: فتبقى، على الخلاف، والمشهور الفتح انتهى.[2]

والممالة وقعت في أربعة مواضع **ضحى** في طه **والقوى** في النجم **والضحى وسجى** في والضحى وجملة ذوات الواو الواقعة رأس آية اثنى عشر موضعا ستة أواخر آيها على ياء، وهو **العلى** في موضعين في طه **ضحى فيها**[3][أيضا]، **والقوى** في النجم **والضحى وسجى** [في الضحى][4].

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن السداد المالقي باب المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592/م 6.

(2) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بتصرف - إيضاح الأسرار والبدائع والتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع للمجراد الورقة (119/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ].

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

وستة أواخرها على هاء مؤنث وهي **ضحيها** موضعان في والنازعات والثالث في الشمس، و**دحيها** في النازعات و**تليها** و**ضحيها** في الشمس.

قلت: وهي المجموعة في مورد الظمآن في قوله: والياء في سبع [فمنهم إلخ][1] ما عدا **زكى** فقد تقدم حكمه.

وقد نص الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد [والتعريف][2] وإرشاد المتمسكين (102/ب) وإيجاز البيان والتلخيص والموجز والموضح، على إمالة المواضع الأربعة لورش.

المنتوري: وبذلك قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

القيجاطي: ولا خلاف عن ورش في فتح ما عداها انتهى.[3]

قال المالقي: فأما قوله تعالى: **ضحى، وهم يلعبون** في الأعراف[4] فلا أذكر فيه شيئا، والسابق إلى فهمي أنه في الوقف مفتوح للجميع.

ثم قال في موضع آخر: فأما **ضحى** في الأعراف وهو قوله عز وجل **ضحى وهو يلعبون** فقياسه في الوقف الفتح لأنه ثلاثي من ذوات الواو [و][5] خارج عن رعوس الآي في تلك السور انتهى[6].

---

(1) [ما بين [...] من أ، ب، ج].

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د].

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 194/ أ.

(4) الآية (98) من سورة الأعراف.

(5) [ما بين [...] من ب، ج].

(6) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي في المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية.

وقال الإمام ابن غازي في إنشاد الشريد: ضحى في التحفة:

وقل من يمل [بالخلاف][1] ضحى وهم في سورة الأعراف

[فتأمل معه:

وفي الذي رسم بالياء [عدا][2] حتى زكى منكم إلى على لدى][3]
والخلف عنه في أريكهم وما لا راء فيه كاليتامى ورمى

وقد حمل الجعبري ذوات الياء هنا على كل ألف انقلبت عن الياء أو ردت إليها أو رسمت بها.

قال: نص عليه الداني في كتاب الإمالة سوى **مرضات** و**مشكوة**[4] وأو **كلاهما** انتهى[5].

وهذا البحث مفرع على أحد الوجوه المذكورة في قوله:

فان يك الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا إلى آخره

قال في كنز المعاني: قيل في **مشكوة** مجهول الأصل.

وقيل: أميلت للكسر كشملال.

وحجة الفتح الرسم بالواو[6].

---

[1] [في هـ [بالخلاف].]

[2] [في ب [عدى].]

[3] [ما بين [..] لا يوجد في هـ].

[4] الآية (35) من سورة النور.

[5] كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ.

[6] كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

وقال في اللئالي الفريدة: وأما **مشكوة** وهي الكوة غير [النافدة][1] فألفها مجهولة.

وذكر بعضهم أنها منقلبة عن واو وأنها مفعلة من شكوت وكيف ما كان، فالإمالة فيها من أجل الكسرة الواقعة قبل الألف وبعده، وهي أحد أسباب الإمالة أعني الكسرة الموجودة في اللفظ كقوله: حامد وسالم انتهى[2].

قال في الأجوبة المحققة وأما **ضحى** في وقفهم فالقياس يقتضي الفتح في الأعراف، فاعلم لتذكرا:

لورش من أجل الواو في غير آية ... وما بين بين فجوب الرسم فانصرا[3]

قلت: وظاهر كلام الناظم هنا الفتح، وفي قوله: وجاء إمالة الكل لها أداء الإمالة.

وبالإمالة أخذنا كما عند شيخ الجماعة، وإليه أشرنا:

ضحى في الأعراف على المعروف ... لورشهم يمال في الوقوف

ثم قال رحمه الله:

(153) و[الألفات][4] **الآي قبل الراء ... مخفوضة في آخر الأسماء**

كالدار والأبرار والفجار ... والجار لكن فيه خلف جار

· موجب الإمالة هنا كسرة الراء، وهو معطوف على قوله: ذوات الواو، وشرط الكسرة أن تكون كسرة إعراب، وأما البناء فتاتي واشترط الناظم ثلاثة شروط.

---

[1] [في ج [النافرة].

[2] اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الألفات الورقة 74 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

[3] الأجوبة المحققة للقيسي – فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة.

[4] [في نسخة مخطوطة خاصة [وألفات].

- **أن تكون** الألف قبل الراء اخرج نحو **من قيام**[1]، ومخفوضة اخرج نحو **يولج النهار، من تحتها الأنهار**[2].

- **أن تكون** مباشرة أخرج نحو **ولا طير**، ولو في اللفظ ليندرج **هار**[3].

وقوله: آخر أخرج **نمارق**[4]، **وبضارين**[5] وتحقيقا أخرج نحو: **فلا تمار**[6] **والجار** إذ أصلهما **تمارى** و**الجوار**[7] وأصل مضار مضارر، سكنت الراء ووقع الإدغام.

قال بعضهم: لم اعتبر الفصل في مضار بفتح ولم يعتبر في سرا والذكر.

الجواب: تقدم السبب في سرا وتأخيره في مضار، والمقدم أولى، والفصل أيضا في مضار بحرفين وهما الألف والراء الأولى والألف تابعة، والفصل في سرا بحرف واحد وإن كانت الألف غير معتد بها، فقد انتعشت بوجود فاصل آخر وأيضا وجود حرف الاستعلاء لا يعتبر في هذا الباب، فقد اعتبر بوجود علة أخرى.

ويندرج نحو **أبصرهم**[8] في كلامه، إذ لا عبرة بالضمير لانفصاله.

ومثل المجراد بأنصارى وفيه نظر.

المجراد: ولا أعلم خلافا لورش في إمالة هذا [الفصل][9].

---

(1) الآية (45) من سورة الذاريات.
(2) الآية (25) من سورة البقرة.
(3) الآية (109) من سورة التوبة.
(4) الآية (15) من سورة الغاشية.
(5) الآية (102) من سورة البقرة.
(6) الآية (22) من سورة الكهف.
(7) الآية 24 من سورة الرحمان.
(8) الآية (7) من سورة البقرة.
(9) [في أ [الباب].]

وقوله في آخر [الاسماء][1].

قال بعضهم: حشو لأن مخفوضة يدل على أنها في آخر الأسماء لأن الخفض لا يكون في الأسماء.

المجراد: أتى به زيادة في البيان وتقريبا على المبتدئ[2].

تنبيه: من أنصارى خرج من مخفوضة بلا خلاف عند الداني في عدم إمالته.

قال في التمهيد: فأما قوله: "**من أنصاري**"[3] فلا أعلم خلافا بين أصحابنا في فتحه لأن الكسرة ليست كسرة إعراب وإنما هي كسرة بناء 103/أ، إذ كان من حكم ياء الإضافة إلا أن لا يكون ما قبلها إلا مكسورا البتة.

قال في إرشاد المتمسكين (163/أ): نحوه.

قال في جامع البيان: ولا أعلم خلافا عن نافع في [إخلاص][4] فتح **من أنصاري** في السورتين لكونه في محل رفع وكون كسرة الراء فيه بناء لا إعرابا.

وقال في إيجاز البيان: وكان يخلص الفتحة لأن كسرة الراء كسرة بناء مع كون الكلمة في موضع رفع.

---

(1) ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر لابن المجراد الورقة (120/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) الآية (14) من سورة الصف.

(4) [في ج [اختلاص].]

ونصه في الاقتصاد: وقرأ ورش جميع هذا الباب بين اللفظين حيث وقع إلا قوله: **من أنصاري** في الموضعين فإنه فتحهما لكون كسرة الراء فيهما كسرة بناء[1].

وبعض المصنفين للحروف ذكروا عن ورش الإمالة بين بين في "**من أنصاري**".

وذهب الداني إلى الفتح، ونص على ذلك في الموضح والتيسير والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين[2].

القيجاطي: ليست كسرة البناء [بمانعة][3] له من الإمالة لأن كسرة البناء أقوى على جلب الإمالة من كسرة الإعراب للزومها.

قال: ووجه فتحه أن ياء المتكلم قد اتصلت بالكلمة ولا يمكن انفصالها منها، فصارت الراء كأنها متوسطة [وهو][4] لا يميل الألف مع الراء المتوسطة[5].

المنتوري: وبالفتح [قرأته][6] لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[7].

قلت: وإليه أشار بعضهم بهذا السؤال والجواب:

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 195/أ.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 51.

(3) [في أ [بالغة].]

(4) [في ب [وهي].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

(6) [في ب [قرأت].]

(7) المصدر نفسه.

لقد جاءني مستخبـر ذو بـراعة | **يقول في أنصارى المضاف تميـلا**
فقلت لـه سمعـا أخـي فـإنني | **سأحكي لكم قولا صحيحـا مفصـلا**
رويناه عن اشياخنا الغر فاحفظـن | **وسل رحمة لهـم ومنزلا اعتلـى**
جوابك قد نص الإمـام أبو عمـر | **على فتح أنصارى لـورش مفصـلا**
له بين أنصار ومـا كـان شبهـه | **من مخفوض إسمـا لكسـر تميـلا**
فأنصارى المضاف كسـرتـه بنـا | **وتحريكه لغيـر لاعـراب انجـلا**
لتحريك اعراب [يمـال][1] وغيره | **بفتـح فخذ نقـلا صحيحـا معلـلا**
كذا نقل الداني الإمـام لورشهـم | **فدع قول ذي جهـل وكـن متنبـلا**
ولم نرو عن أشياخنا غير فتحـه | **لورش بلا خلف بذا النص قد خـلا**
فهذا جوابكـم كمـا قد شـرطتـم | **بكلمـة أنصـارى فكـن متـأمـلا**
وقائـل ذا الأبيـات أحمـد طالبـا | **من الله غفـرانا وعفـوا تفضـلا**
واسئل إخـواتي دعـاء مصليـا | **على المصطفى الهادي به متوسلا**
محمد المبعـوث للخلـق رحمـة | **وأصحابه والال طـرى ومن تـلا**

وقال في الإقناع: كسرة الإعراب تنقسم قسمين.

ألف زائدة للمد.

وألف منقلبة من أصل.

فالذي فيه الألف الزائدة للمد ينقسم إلى تسعة أوزان:

أفْعال: نحو **أبصارهم**[2] وجملته أربعة وأربعون موضعا.

فُعَّال: نحو **الفجار**[3] وجملته ثمانية مواضع.

---

(1) [في ب [يميل].]

(2) الآية (7) من سورة البقرة.

(3) الآية (14) من سورة الانفطار.

فِعَال: نحو **ديار**[1] وجملته ثمانية عشر موضعا.

فَعَال: نحو **قرار**[2] وجملته إثنان وثلاثون موضعا.

فَعَّال: نحو **كفار**[3] وجملته سبعة عشر موضعا.

فِيعال: موضع واحد نحو: **دينار**.

فِعْلال: موضع واحد نحو: **قنطار**[4].

مِفْعال: موضع واحد نحو: **وكل شيء عنده بمقدار**[5].

إِفْعال: موضعان نحو: **الأبكار**[6] في آل عمران وغافر.

والألف المنقلبة مختصة ببناء واحد وهو فَعَّال نحو **الدار** وجملته ثمانية وثمانون موضعا[7].

ومثل الشاطبي رحمه الله: بأبصارهن وكأنه قصدا منه ردا على من يقول بعدم الإمالة في نظائره لوجود حرف الاستعلاء ولا عمل عليه.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش هذا الفصل من غير استثناء لما قبله حرف استعلاء على جميع من قرأت عليه وبه آخذ، وهو ظاهر كلام الناظم أيضا لأنه تابع له، وإليه أشار في التحفة بقوله:

---

(1) الآية (5) من سورة الإسراء.

(2) الآية (29) من سورة إبراهيم.

(3) الآية (276) من سورة البقرة

(4) الآية (75) من سورة آل عمران.

(5) الآية (8) من سورة الرعد.

(6) الآية (41) من سورة آل عمران.

(7) الإقناع لابن الباذش 272/271 ونصه في الإقناع: "... والذي كسرته من الراءات كسرة إعراب ينقسم إلى قسمين...الخ"

وبعضهم أخرج من ذا الفصل ما جاء قبل ألف مستعل(103/ب)
والشائع المشهور في التنزيل إمالة الكل بلا تفصيل[1]

قلت: وكذا ابن الجزري لم يستثن شيئا.

ونصه: وروى ورش من جميع طرق الأزرق جميع هذا الفصل بين بين[2].

قوله: [والجهر][3] الخ، **ثبت** في رواية الحضرمي وفي «**كلا الجار**» الخلاف جار.

وكذا وقفت عليه بخط الناظم وهي الرواية الأولى عنه.

وثبت رواية المكناسي والبلفيقي الجهر لكن فيه خلف جار كما أثبته أولا، وهي الرواية الأخيرة التي رجع إليها الناظم.

واعلم أن كلا لا تضاف إلا لمثنى، وقد أضافها الناظم في الرواية الأولى إلى مفرد فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير في كلا لفظي الجار، ولما رأى الناظم أنه يحتاج في هذا إلى حذف عدل عنه إلى الرواية الأخيرة انتهى[4]. قاله: المنتوري.

ووقع في سورة النساء فقط.

قال في الاقتصاد: واختلف علينا في رواية ورش في قوله: **الجار ذي القربى، والجار الجنب**[5]، فقرأت ذلك على أبي الحسن بالفتح وقرأته أيضا

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار، البيتان 911 و 912 الورقة 47/أ من نسخة مخطوطة خاصة.
(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 196/أ.
(3) [في نسخة أ [والجار بدل الجهر].]
(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 196/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.
(5) الآية (36) من سورة النساء.

على ابن الخاقان وأبي الفتح بين اللفظين وهو الصواب عندي، إذ هو قياس مذهبه في نظائر ذلك انتهى[1].

وقال في التيسير: فإن ورشا يقرؤه بين بين على اختلاف بين أهل الأداء وبالأول قرأت وبه آخذ[2].

قال الجعبري: التقليل، **وبه قطع في التيسير:** والفتح زائد عليه، نقله ابن غلبون انتهى[3].

قلت: [انظر قوله: وبه قطع مع قوله في التيسير على اختلاف.

وقوله أيضا: والفتح زائد، إذ لم يتقدم لنا [نظير][4] هذا فتأمله][5].

ولم يحك في التذكرة إلا الفتح خاصة.

وقال في النثير: الاختيار الفتح لورش من طريق الشيخ وبين اللفظين من طريق الإمام والحافظ يوافق الإمام في الجار[6].

قال في التلخيص: فأقرأني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح وأقرأنيه غيره بين بين وهو القياس وبه آخذ[7].

وقال في إيجاز البيان: نحوه.

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

[2] التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 51.

[3] الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

[4] [في ب [نظائر].]

[5] [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

[6] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير.

[7] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

وزاد فيه، وكذلك نص عليه الأذفوي.

وذكر في جامع البيان أنه قرأ على ابن غلبون بالفتح وعلى ابن الخاقان بين بين كنظائره[1].

وذكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين: أنه قرأ على ابن خاقان وفارس بين اللفظين قياسا على سائر الباب، وعن ابن غلبون بالفتح.

قال في إرشاد المتمسكين: وبالترقيق آخذ يعني الإمالة بين بين خاصة وعلى الإمالة بين بين.

وذكر في الموضح والتعريف والموجز عن ورش من طريق أبي يعقوب الإمالة بين بين خاصة، وعلى الإمالة بين بين اقتصر في كتاب رواية ورش من طريق المصريين.

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يذهب فيه إلى الإمالة بين بين، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ انتهى[2] .

وقال ابن الجزري في تقريب النشر: واختلف عن الأزرق، ففي الكافي والتيسير وغيرهما بين بين، وبه قرأ الداني على فارس والخاقاني.

ورواه ابنا غلبون وابن سفيان وابن بليمة والمهدوي بالفتح وبه قرأ الداني على أبي الحسن انتهى[3].

وحكى في الإقناع: الخلاف.

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

[2] المصدر نفسه، الورقة 196/أ عن نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/أ.

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة نفسها.

ولفظه واختلف عنه في الجار[1].

والألفات: معطوف على قوله ذوات، الآي: نعت للألفات، قبل: ظرف زمان والعامل فيه محذوف تقديره استقرت. مخفوضة حال من الراء أي في حال خفضها والعامل فيه وأقرأ، في آخر: متعلق بمخفوضة، كالدار: في موضع خبر مبتدأ محذوف أي ذلك مثل الدار.

ووجه إمالة الجار حملا على النظائر والفتح جمعا بين اللغتين.

ووجه تخصيصه قلة دوره، ورد بقنطار ونحوه.

ثم قال رحمه الله:

(155) **والكفريـــن مـــع كفرينـــــا   باليــــــاء والخلــف بجبارينـــــا**

تكلم هنا في إمالة الألف لكسرة البناء، فأخبر أن ورشا قرأ **كافرين**[2] بالإمالة سواء كان بالألف واللام أو لم يكن كما مثل، إذا كان في موضع نصب أو خفض وإليه أشار بالياء، وهو تابع للشاطبي نحو: **محيط بالكافرين، قوم كافرين**[3].

وقد ذكر الداني في جامع البيان والموضح والاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهذيب، أن ورشا يقرأ ذلك بين اللفظين.

وقال في إيجاز البيان: ولا أعلم خلافا عنه في ذلك[4].

---

[1] الإقناع لابن الباذش 273/1.

[2] الآية (100) من سورة آل عمران.

[3] الآية (93) من سورة الأعراف.

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

قال في الكنز: الألف الزائدة في **الكافرين** [للجمع][1] [مع][2] المصحح المحلى باللام والعاري عنها المعرب بالياء جرا ونصبا حيث حلا[3].

فقولنا: في **الكافرين** أخرج نحو **صابرين وشاكرين**[4].

وقولنا: الجمع أخرج الواحد نحو **أول كافر به وأخرى كافرة**[5].

وقولنا: المصحح أخرج المكسر المذكر نحو: **إلى الكفار** لئلا يتكرر المؤنث نحو: **بعِصم الكوافر**[6].

وقولنا: المحلى والعاري ليعم المعرف والمنكر.

وقولنا: المعرب بالياء أخرج نحو **الكافرون.**

وقولنا: جرا نصبا ونصا على النوعين انتهى[7].

فإن قيل: كلام الناظم يوهم العطف على الأقرب وهو الجار وليس الأمر كذلك.

قيل: أفرد **جبارين** بالخلاف يرفع ذلك.

وذكر المهدوي في الشرح أن الإمالة فيه لما توالى بعد الألف من الكسرات وهي كسرة الفاء، وكسرة الراء والياء في تقدير كسرة، وكسرة الراء

---

(1) [في ب، هـ [الجمع].]

(2) [ما بين [...] من ب.]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الفتح والإمالة وبين اللفظين الورقة 131/أ من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(4) الآية (19) من سورة البقرة والآية (153) من سورة البقرة والآية (144) من سورة آل عمران.

(5) الآية (13) من سورة آل عمران.

(6) الآية (10) من سورة الممتحنة.

(7) كنز المعاني الورقة 131/أ.

ككسرتين من [أجل][1] التكرير الذي فيها، فصار كأنه قد ولى الألف أربع كسرات، فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها ويلزم على هذا إمالة **الشاكرين والذاكرين** والفرق اتباع الأثر.

وقيل: لقلة دورهما، والإمالة فيما كثر دوره أولى لأنها تخفيف وما قل لم يستثقل.

وأما الصابرين ونحوه فللاستعلاء، وليست كسرة الراء تقاوم قوة المستعلى[2].

فإن قيل: لم خص الجمع بالإمالة دون المفرد.

أجيب أن لفظ الجمع أكثر دورا وأيضا لفظ الجمع أثقل [من][3] اتباع الأثر.

قوله: والخلف **بجبارين** في المائدة والشعراء[4].

قال في التيسير: قرأه ورش بين بين على اختلاف بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأت وبه آخذ.

وقال في الاقتصاد: واختلف علينا في رواية ورش في **جبارين**، قرأت على أبي الحسن بالفتح وقرأته على ابن الخاقان وأبي الفتح بين اللفظين وهو الصواب عندي إذ هو قياس مذهبه في نظائره[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه.

(3) [في نسخة أ [مع].]

(4) الآية (22) من سورة المائدة والآية (130) من سورة الشعراء.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 196/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/ مجموع.

وقال في الدر النثير: الاختيار فتحها لورش من طريق الشيخ وبين اللفظين من طريق الإمام والحافظ وافق الإمام في **جبارين**[1].

قال الإمام ابن الجزري: واختلف فيه عن الأزرق ففي التيسير والكافي بين بين وبه قرأ الداني على فارس وابن خاقان وفتحه ابن غلبون ومكي والمهدوي وابن سفيان وابن بليمة وبه قرأ الداني على أبي الحسن[2].

وقال في الإقناع: واختلف عن ورش في **جبارين**، فكان أبو الطيب وابنه يأخذان بالفتح وبه أخذ محمد مكي، وكان عثمان يختار له بين بين ويذكر كذلك أنه قرأ على خلف ابن خاقان وفارس ابن أحمد انتهى[3].

قلت: ليس في التذكرة إلا الفتح.

وذكر الداني الخلاف في كتاب رواية ورش من طريق المصريين.

وقال في إيجاز البيان: قرأته على أبي الحسن بإخلاص الفتح وعلى غيره بغير إخلاص بين بين.

ثم قال: والوجهان في ذلك جائزان وبالثاني آخذ، وهو أقيس.

قال في التلخيص: نحوه.

ثم قال: وهو القياس وبه آخذ يعني بين بين[4].

المنتوري: وبالوجهين قرأت **جبارين** لورش على بعض من لقيته.

---

(1) الهداية في وجوه القراءات السبع للمهدوي باب الإمالة الورقة 10 من نسخة مخطوطة مودعة في الخزانة الحسنية برقم 1524.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 58/2.

(3) الإقناع لابن الباذش 275/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/أ.

واختيار **شيخنا القيجاطي** بين بين، وبها قرأت عليه وبها آخذ وعليها اقتصر الداني في الموجز، وهي التي ذكرها أكثر المصنفين للحروف[1].

وقال التازي:

ولفـــظ جبـــاريـــن والجـــار أمـــل ... للداني عن ورش مـــرجحا نقـــلا
وقـــد روى الإمـــام وجهيـــن معـــا ... عنه كذا المكـــي في الجار وعـــا
ولفـــظ جبـــارين بالفتـــح أتـــى ... عنه عـــن المكـــي أيضـــا ثبتـــا[2]

وقال في التحفة في الجار:

والشائـــع الجـــار لـــدى الكبائـــر ... تقليلـــه حمـــلا على النظـــائـــر[3]

القيجاطي: والعلة في فتح **جبارين** أن الراء ليست بطرف وقلة الدور.

قال في التحفة:

وجـــاء جبـــاريـــن بالخـــلاف ... ذو الفتـــح يحتـــج بفـــرق شـــاف
قليـــل دور أصلـــه الفتـــح وقـــد ... نقـــض كســـره ومنصوبـــا ورد[4]

و**الكافرون:** معطوف على ذوات الواو مع ظرف مكان والعامل [فيه][5] أقرأ. بالياء: في موضع الحال والعامل فيه أقرأ، والخلف: مبتدأ. **بجبارين:** في موضع الخبر أي ثابت، والألف في **كافرينا** و**جبارينا** لإطلاق القافية.

ثم قال رحمه الله:

(156) **وراوها يا ثم ها طـــه وحا ... وبعضهم حـــا مـــع ها يـــا فَتَحـــا**

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 196/ب.
[2] نظم الخلاف السطر 17 الورقة 2/أ.
[3] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 18/أ والورقة 147/أ من نسخة مخطوطة خاصة.
[4] التحفة لأبي وكيل ميمون البيتان 38/أ و 39/أ من الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.
[5] [ما بين [...] لا يوجد في هـــ .]

ذكر في هذا البيت إمالة حروف التهجي الواقعة في أوائل السور، فأمر أن تقرأ لورش منها بالإمالة، ومن **الر** و**المر** و**هايا** من **كهيعص** و**ها** من **طه** و**حا** من **حم** وفي ضمنه أن ما عدا ذلك بالفتح.

[قال بعضهم][1]: ولا مدخل هنا للياء من **يس** لأن يا قيد في ها، وها قيد في ياء، لأن مراده هاتان الكلمتان المتلازمتان في القرآن كما لفظ بهما، والدليل عليه قوله: ثم ها **طه**، فلو كان يا مطلقا لكان ها كذلك، فلم يحتج إلى ذكر ها **طه** ويندفع أيضا عطفه على **جبارين** بقوله: وبعضهم إلى آخره.

ثم أخبر أن بعض الرواة فتح لورش حا من **حم** مطلقا وها يا من **كهيعص**.

قال الشارح: ولم يذكر أبو عمرو خلافا في شيء من ذلك في جميع كتبه، وما علمت ذكر فيها خلافا إلا الحصري حيث قال:

وحم ثم الهاء والياء [بعدهـا][2] **قرأت له بالفتح في أكثر العمر**[3]

فذكر أن أكثر قراءته بالفتح.

وذكر ابن شريح الخلاف في [المفردة][4] في ها من مريم لا غير.

وذكر في الكافي الخلاف في ها ويا من مريم، وأما الحا فلم يذكر إلا بين اللفظين.

وأما مكي فلم يذكر إلا الإمالة اليسيرة في الثلاثة الأحرف.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 142 الورقة 619 من نسخة خاصة.

(4) [في هـ [المفردات].]

فذكر الناظم هذا الخلاف على وجه الحكاية على الجملة انتهى[1].

المجـــراد: قولـــه: ولـــم يذكـــر إلخ فيـــه نظر لأن الحافظ ذكر الخلاف في ذلك أما [الحا][2] [فذكر في الموضح أنه قرأ في رواية الأزرق بالفتح رواه عن أبي الفتح وكذا في إيجاز البيان.

وأما الهاء والياء من **كهيعص**][3] فذكر الخلاف في الموضح وأن الفتح رواية الأصبهاني عن ورش.

والعجب كيف خفى عن الشارح ما في إيجاز البيان من الخلاف في **حم** **مع** مخالطته [له][4]، وقد تبعه ابن مسلم على ذلك انتهى[5].

قلت: فقول المجراد من رواية الأصبهاني لا يحتاج إليه البتة إذ ليس من طريقه.

قال ابن الجزري: والها من فاتحة مريم رواه كثير من المغاربة عن **الأزرق**، وبالفتح وهو الذي في الهداية والهادي والتجريد. **وأحد الوجهين** في **الكافي** والتبصرة ورواها الآخرون عن الأزرق عنه بين بين.

وهو الذي في التيسير والشاطبية والتلخيص والكامل والتذكرة.

والوجه الثاني في الكافي والتبصرة.

---

(1) استعراض النصوص المنقولة من شرح الدرر للمنتوري الورقة 193 ب.

(2) [في ج [الحافظ].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) نقل المصنف هذا النص عن المجراد بتصرف انظره في إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (122/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

وقال في اليا أمالها عنه من أمال الها، وفتح من فتحها.

أما الحا فأمالها بين بين ورش من طريق الأزرق انتهى[1].

فلم يذكر في الحا خلافا.

أما إمالة راء فنص الداني عليه في جامع البيان والتمهيد والتعريف والموضح والإبانة. وعليها اقتصر في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والشاطبي في قصيدته[2].

المنتوري: أما ها يا من مريم فإن المشهور المعمول به لورش الإمالة بين بين فيهما.

وذكر الداني في جامع البيان أن أبا الفتح حكى له عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بإخلاص الفتح للها واليا وقد وقفت على الإمالة بين بين لأبي الحسن بن غلبون في كتاب التذكرة.

وذكر في التعريف: أنه قرأ بين بين، ثم حكى عن فارس قراءته بالفتح على عبد الباقي كما تقدم.

وذكر في الموضح والتمهيد من طريق أبي يعقوب الإمالة بين بين خاصة، وعلى اقتصر في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهذيب.

المنتوري: وأما الحا فإن المشهور والمعمول به لورش الإمالة بين بين.

---

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 67/2.

(2) إبراز المعاني ص: 232.

وعلى ذلك اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز.

وقال في جامع البيان: قرأت على ابن خاقان وابن غلبون في رواية ورش من طريق الأزرق ونحوه.

وذكر الداني في جامع البيان والموضح أن أبا الفتح قرأه بالفتح.

وقال في التمهيد: وقال لي فارس: بالفتح وبين بين الصواب.

وقال في إيجاز البيان: وقد روى فارس بن أحمد بإخلاص الفتح، والأول أصح لورود النص عنه به.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش رَ و ها يا وحا على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[1].

قلت: لم يحك في الإقناع إلا الإمالة فقط.

وكلام الناظم صحيح لا غبار عليه في حكايته الخلاف، وما ذكر [الشراح][2] هنا من الفتح لمكي ولشريح لا يحتاج إليه كيف (105/أ) وهو القائل سلكت في ذاك طريق الداني.

وقال التازي:

للداني عن ورش أمل ها يا وحا	**وبين بين الشيـــخ عنـــه رجحا**
وقيــل إن الفتح فيهــا كثـــرى	**وفي المفــردات للامـــام ذكرا[3]**

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 197/ب.

[2] [في ب، هـ [الشارح].]

[3] نظم الخلاف السطر 19 الورقة 2/أ مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

حجة الإمالة كونها ليست من حروف المعاني مثل ما ولا، وإنما هي أسماء لهذه [الأصوات][1] الدالة على الحروف المقطعة، والأسماء لا تمنع الإمالة إلا إذا كانت عن واو وليست هنا عن واو، والدليل على اسميتها الأخبار [تقول:][2] حاءك حسنة وصادك محكمة، والحجة في فتح غيرها الأثر وكذا تخصيص الخلاف.

ورا: معطوف على الكافرين.

ابن عبد الكريم: مفعول بفعل مضمر أي قرأ ورش، **طه:** مضاف إليه، وبعضهم: مبتدأ، حا: مفعول مقدم بفتح، فتح: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على بعضهم والألف للإطلاق، والجملة في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(157) **وكـل مـا له بـه أتينـا مـن الإمالـة فبيـن بينـا**

أخبر أن كل ما تقدم من الإمالة لورش فهي بين بين، أي بين لفظ الإمالة ولفظ الفتح، لا إمالة محضة ولا فتح خالص.

وحقيقتها أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء.

قال أبو شامة في شرح الشاطبية: وصفة إمالة بين بين أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة كما تقول في همزة بين بين: أنها بين لفظي الهمز وحرف المد فلا هي همزة ولا حرف مد، فكذا هنا لا هي فتحة ولا إمالة[3].

وأكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم وبلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت

---

(1) [في أ [الأحداث].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي: 221.

بالمحضة، وخفضه في بين بين وهذا خطأ ظاهر، فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات، وقد أطبق العلماء على ترقيق الراءات لفظ بين بين.

قال في التيسير: اعلم أن ورشا كان يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظين.

وقال في باب الإمالة: قرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين[1].

قال ابن القصاب في تقريب المنافع: والحجة في ذلك [أنه][2] لم يمل لئلا يخرج الحرف عن أصله، ولم يفتح لقوة الموجب فتوسط في ذلك.

الجعبري: تجوز الشاطبي بالتفخيم عن الفتح وبالترقيق عن الإمالة لاشتراكهما في ذهاب شيء من الحرف لا أن حقيقتهما واحدة كما توهم انتهى[3].

عند قوله: وقد يفخم التنوين الخ.

وكل: مبتدأ، ما : مضاف إليه، له وبه: متعلقان بأتينا. له يعود على ورش، دل عليه السياق، وبه على ما وهي موصولة وصلتها أتينا، من: بيانية متعلقة بأتينا، فبين بين: ظرف مكان مركب في موضع خبر كل، والألف للإطلاق.

ثم قال رحمه الله:

(158) وقد روى الأزرق عنه المحضا فيهـا بهـا طـه وذاك أرضـا

---

[1] كنز أبراز المعاني ص: 221 – 222، والتيسير ص: 55.

[2] [في ب [إنها].]

[3] كنز المعاني في شرح حرز الأماني لابراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ.

أخبر أن الأزرق روى إمالة محضة عن ورش فيها **طه** خاصة، فضمير عنه لورش، فيها عائد على الإمالة بهاء ظرفية، والمحض: الخالص من كل شيء، وأصله اللبن بلا رغوة.

قال الداني في الموجز: قرأ الأزرق ها طه بالإمالة المحضة.

ونحو في التعريف وإرشاد المتمسكين.

قال في التلخيص: المصريون رووا عنه أداء إمالة محضة، والنص عنه في جميع ذلك بين بين، وبالأول قرأت وبه آخذ[1].

وقال في [إيجاز][2] **البيان:** أجمع أهل الأداء من مشيخة المصريين على إمالة فتحة الهاء خالصة أداء عنه، والذي نص عليه أبو يعقوب عنه في كتابه يدل على أن جميع ذلك بين اللفظين.

وقال في التمهيد: قرأت لورش من طريق أبي يعقوب بإمالة محضة، وقرأت على ابن خاقان بين بين [له][3] ولم يذكر الشاطبي إلا المحضة.

المنتوري: وعلى الإمالة المحضة في الها من طه لورش اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وكتاب رواية ورش من طريق المصريين، وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[4].

وقال في الإقناع: ورش بإمالة الهاء من طه، وماعداها بين بين[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 198/أ.

(2) [في أ، ب [جامع].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 198/ب.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 322/1.

قال ابن الجزري: اختلف عن الأزرق عن ورش، فالأكثرون على إمالتها محضا وهو الذي في الشاطبية والتيسير والتذكرة والعنوان وتلخيص ابن بليمة والتجريد من قراءته على ابن نفيس (105/ب).

واحد الوجهين في التبصرة والكافي وأماله الآخرون عنه بين بين وهو الذي في المفيد والتجريد من قراءته على عبد الباقي.

والوجه الثاني في الكافي والتبصرة [وهو][1] رواية ابن شنبوذ عن النحاس عنه، وبه قطع أبو معشر انتهى[2].

قال في الدر النثير: قال الحافظ: ورش بإمالة الهاء.

وافق الشيخ والإمام على ذلك.

وزاد الإمام أنه قرأها لورش بين اللفظين.

وذكر الشيخ أنه روى عن ورش الفتح.

ثم قال: بالإمالة قرأت على أبي الطيب[3].

ومذهب الحصري: الفتح وإليه أشار بقوله:

إمالة ورش كلها غير محضـــة   سوى الها من طه وللفتح استجرى[4]

قوله: استجرى من قولهم: جرى يجري جريا إذا أسرع.

قوله: وذاك ارتضا، أي اختار الإمالة المحضة وهو المرضي عندي.

---

(1) [في د [وهي].]

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 68/2.

(3) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير.

(4) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم (131) الورقة 619 من نسخة خاصة.

وأوقع [إشارة][1] البعيد موقع القريب وذلك لعظمة المشير أو المشار إليه.

قال في التسهيل: وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، لعظمة المشير أو المشار إليه انتهى[2].

المجراد: لكن الأولى أن لو أشار إليه بما للقريب، فيقول: وهذا أرضى لئلا يتوهم أن الإشارة راجعة إلى قوله: ثم ها طه وهو الإمالة بين بين انتهى[3].

القيسي:

لعثمـــان في طـــه ثـــلاثـــة أوجـــه	**الاضجاع والتقليل والفتح مع قصر**
والأول مختـــار وذاك الـــذي روى	**الأزرق عن عثمان خذها بلا هجر**[4]

وأما الطاء من طه وطسم وطس ويا يس فليس إلا الفتح.

نص عليها الداني في الاقتصاد والتيسير والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وإرشاد المتمسكين ورواية الجماعة عنه نصا بين اللفظين.

وذكر في التلخيص أن المصريين رأوا أداء الفتح والنص عنه بين بين.

قال: وبالأول قرأت وبه آخذ يعني الفتح.

ونحوه في إيجاز البيان[5].

المنتوري: وأكثر المصنفين للحروف يذكرون عن ورش في ذلك الفتح خاصة، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 124/أ.

(3) إيضاح الاسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع الورقة 124/أ.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي باب المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/ب.

(6) نفس المصدر الورقة 198/ب.

قال القرطبي في أرجوزته:

لكـــن أربعـــــا [تــلا][1] مستثنيـــا بخالص الفتـــح فحقـــق قـــوليـــا
الطـــاء مـــن طـــه وطاء طـــس وطاء طســـم ويــــــاء يـــــس[2]

عنه: متعلق بروى، المحضا: مفعول والألف للاطلاق، فيها: متعلق بروى عائد على الإمالة، بها: في موضع الحال من المجرور، والعامل فيه روى والباء ظرفية، طه: مضاف إليه، وذاك: مفعول مقدم بأرضا وهو مضارع وهمزته للمتكلم وهو الناظم.

ثم قال رحمه الله:

(159) واقرأ جميع الباب بالفتح سوى هـــار لقـــالـــون فمحضهـــا روى
(160) وقد حكى قوم مـــن الـــروات تقليـــل هـــايـــا عنـــه والتـــوريـــة

أخبر أن قالون بفتح جميع الباب مما أمالــه ورش.

قال بعضهم: هذا تصريح بمفهوم قوله: أمال ورش وتوطية لإخراج هار وهايا والتورية، لأن المنطوق أولى من المفهوم.

والمشهور عن قالون المحض، وعليه اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير وتراجم القراء وكتاب الاختلاف والشاطبي.

وقال ابن أجروم في البارع:

ومـــحـــــــض هـــــــار يعـــــرف [3]

وذكر الداني في الموضح: الفتح والإمالة.

---

(1) [في د [تتلى].]
(2) منظومة في القراءات أولها: الحمد لله الباقي...الخ عدد أبياتها 149 مخطوطة الخزانة العامة رقم 645 القول في المفتوح والممال.
(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/ب.

وذكر في كتاب أبي نشيط: المحضة[1]، **وأن فارسا** أقرأه بإخلاص الفتح، والذي أخذ به المحضة.

وذكر في التمهيد عن ابن غلبون المحضة، وعن فارس الفتح[2].

وذكر في التعريف عن أبي الحسن المحضة[3].

المنتوري: وقرأت لقالون على جميع من قرأت عليه بالمحضة وبذلك آخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة، وأبو الطيب بن غلبون في الإبانة، وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في التنبيه والتبصرة والموجز والمفردات، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية والتحصيل، وابن عبد الوهاب في كتاب الطالب، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب في الاعتماد، وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ والطالب، وابن سوار في المستنير، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد (106/أ)، وشعيب في التقريب والإشعار، وابن الباذش في الإقناع والنجعة، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبغ بن عمر في المختصر، وابن جني في النافع، والقرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن رشيق في المرآت انتهى[4].

فالضمير في محضها عائد على الإمالة، والألف واللام في الباب للعهد والمعهود باب الإمالة.

قال ابن غازي: والمحض في هار لعيسى الزرقي.

---

(1) نفس المصدر الورقة 198/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/ب.

(3) نفس المصدر الورقة 198/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 199/أ.

وقال في مختصر التعريف:

هار عن ابن هـــارون [تميـــلا][1]   [خـــالصـــة وقيـــل بالفتـــح تـــلا

والأول المشهور دون الثاني[2].

وقال الحصري:

وقالـــون يقـــرأ البـــاب بالفتـــح لـــــم يمـــل][3]

ســـوى حـــرف هـــار فـــك رب غـــذا أســـري[4]

وقال الشارح: وهو اسم فاعل ذهب عينه، فصار على وزن فال، والأصل هاير أو هاور فالهمزة منقلبة عن ياء أو واو إذ هما لغتان يقال: تهير، [وتهور][5] الجبل إذا انهال، فقدمت اللام مكان العين فصار هارى على وزن فالع، فاعتل بعلة قاض وغاز فصار هار مثل قاض [إلا أن قاض][6] محذوف اللام، وهار محذوف العين، فقاض على وزن فاع، والأصل فاعل، وهار على وزن فال والأصل قبل القلب فاعل وبعد القلب فالع انتهى[7].

قال في الإقناع: والوجه في هارٍ أن يكون محذوفا من هاير، لا مقلوبا منه، فالراء لام.

---

(1) [في ب [تمثلا].]

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 143، الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(7) انتهى كلام الشارح عبد الصمد من شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 198/أ.

قال سيبويه: الحذف أكثر من القلب، فالكسرة إذن إعراب وهو من هذا الباب[1]

قال في التحفة:

وجاء في هار بـذكـر المحضـى مقـابـل القلب وذاك الأرضـى
إذ أصلـه فيمـا يقـال هـاور [بالياء أو بالواو][2]تقول: هـايـر
فصـارت الـلام مكـان العيـن وعينـه في الـلام [دم][3] في أمن
فاستثقـل الشكـل بـذاك الحـرف فخففـوا ثقيلـه بـالحـذف
إمـالـة والقلب قـل تغيـر من حـالـة لحـالـة تُصيّـر
فجـاء قـالـون بـلا تنكيـر وقـابـل التغييـر بالتغييـر
وقيل فيـه هـَوْرٌ وزن فعـل فـراؤه يقلب هـاويـا أعـل
فصـار هـار كسـرُ راء اعـراب مباشـر يجـري لـورش في الباب
أما علـى السابـق في التفصيـل فمـا لورش فيـه مـن دليـل[4]

وقال القيسي رحمه الله: وقد استوعب ما في أصله من الخلاف:

وحاصل ما قـد قيـل في الحـرف أوجـه
عـن السـادة الاعـلام تلـك تفسـر
فمـن تلـك تقـديـم وتـأخيـر انتبـه
ومـن ذاك حـذف النـص تبهـر
ومـن تلـك تحـويـل ومـن بعـده رووا
لنا الخـلاف في المحـذوف مـن تـذكـر

---

(1) الإقناع لابن الباذش 1/ص 274.

(2) [في الأصل أي في نسخة مخطوطة خاصة [بالواو أو بالياء تقول هاير].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 958 إلى 966 الورقة 49/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

ومن تلك هار مثل [صـــاف][1] وقد مضـــى
عليـــك بنـــص القـــــوم تـــــرق وتظفـــر
لقالـــون فـــي هـــار عـــن البعض محضه
وتقليلـــه والبطـــح فـــي الحـــرف أشهـــر[2]

وقال بعضهم: وعلى القول بالتحويل في هار ففي اقتناص إمالته لورش من كلام المصنف نظر، لأن حركة الراء حينئذ حركة بنية لا إعراب وعلى القول بحذف العين دون قلب، فهو ككافر في عدم المباشرة فتأمله.

قوله: وقد حكى قوم إلخ ظاهر كلامه أن الفتح أشهر وليس كذلك بل الإمالة بين بين أشهر، فلو قال:

وهاويـــــا بمريـــــم قـــد قلـــــلا   والخلـــف في التورية عنه نقـــــلا

لكان موافقا للشاطبي

وقال بعضهم: الإمالة اليسيرة أشهر لأنه نسبها إلى القوم.

قال: لأن القوم يدل على الكثرة بخلاف البعض، فإنه يدل على القلة.

قال: والدليل على ذلك أنك تقول: بعض القوم ولا تقول: قوم البعض، فإن القليل هو الذي يضاف إلى الكثير، ولا يضاف الكثير إلى القليل انتهى.

ونحوه لابن عبد الكريم.

قال في الاقتصاد: قرأ نافع **كهيعص** الها واليا بين الفتح والإمالة.

ونحوه في التيسير والتمهيد و[التذكر][3] لتراجم القراء[4].

---

[1] في د [صاب].

[2] الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة/ دائرة شيشاوة.

[3] في د [التذكير].

[4] التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 147.

وذكر أنه قرأ في رواية الجماعة عن قالون بين بين.

وذكر في جامع البيان أنه قرأ لقالون في رواية أبي نشيط بين بين، وأن أبا الحسن وابن خاقان حكيا له ذلك عن قراءتهما (106/ب) وأن أبا الفتح حكى له ذلك عن قراءته على عبد الله بن الحسين[1].

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لقالون الها واليا من **كهيعص** على جميع من قرأت عليه، وبها الأخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة وابن شتة في المحبر والخزاعي في المنتهى، وأبو الطيب بن غلبون في التهذيب وكتاب الاختلاف بين [بين][2] ورش وقالون، وابنه أبو الحسن في التذكرة ومكي في التنبيه والموجز، وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب، وابن شعيب في الاعتماد وابن مطرف في البديع، وابن البياز في النبذ النامية وحلية المبتدئ الطالب، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد وابن الباذش في الإقناع والنجعة، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبغ بن عمر في المختصر، وابن جني في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته وابن رشيق في المرآة انتهى[3].

ابن الجزري: اتفق العراقيون على فتحهما عن قالون وجمهور المغاربة عن قالون بين بين انتهى[4].

---

(1) عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي مقرئ لغوي، مسند القراءة في زمنه، ضابط ثقة مأمون، أخذ القراءة عن محمد الحذاء وابن مجاهد وعنه فارس بن أحمد وأبو الفضل الخزاعي وغيرهم، توفي سنة 386هـ - ترجمته في غاية النهاية 415/1 رقم ت 1761.

(2) [ما بين [...] من أ، ب].

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 198/أ.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 68/2.

ولفظ الإقناع وقرأ قالون الها واليا من **كهيعص** بين بين[1].

وقال التازي:

وقـــل الـــداني أيضـــا بخـــلاف	**عن عيسى ها ويا اللتين بعد كاف**
وليس في التيسيـــر إلا بيـــن بيـــن	**كذا في الاقتصاد قل من دون مين**
ولابن غلبون أتى فـــي التـــذكـــرة	**كنحـــو مـــا ذو الاقتصاد ذكـــره**
ورجح المكـــي عنـــه مثـــل مـــا	**رجـــــح فيهمـــا لـــورش أعلما**
وأعلـــم الإمـــام في الكافـــي بـــأن	**روى لنافـــع بـــذلك بيـــن بيـــن**[2]

وأما التورية فجملة الوارد منها سبعة عشر موضعا.

ذكر في التيسير أن قالون قرأها بين اللفظين.

[**ثم ذكر** بعد ذلك أنه قرأها له بالفتح.

وذكر في الاقتصاد أن قالون قرأها بين اللفظين][3].

قال: وقرأت على أبي الفتح لقالون بالتفخيم، وقرأت على غيره بما قدمته[4].

قال في الدر النثير: وذكر في المفردات أنه قرأ بالفتح على شيخه أبي الفتح، وقرأ بين اللفظين على شيخه أبي الحسن.

وعبارته في التمهيد أنه قرأ على أبي الحسن بفتح غير مسرف وعلى أبي الفتح بالفتح.

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 323/1.

(2) نظم الخلاف للتازي الأبيات: 61 و 62 و 63 و 64 و 65 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب].

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 199/أ.

ولم **يذكر الشيخ** والإمام عن قالون في التورية إلا بين اللفظين انتهى[1].

وذكر في جامع البيان: عن أبي الفتح الوجهين وغيره بالتقليل وعلى عبد الباقي بالفتح، وفي كتاب أبي نشيط أقرأني أبو الفتح بالفتح وأبو الحسن بالتقليل.

ونحوه في الموضح والتمهيد.

المنتوري: وقرأت التورية لقالون بالوجهين على جميع من قرأت عليه، وبالإمالة بين بين آخذ، وعليها اقتصر ابن مجاهد في السبعة، وأبو الطيب ابن غلبون في التذكار وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون، وكتاب الإمالة وابنه أبو الحسن في التذكرة، والطلمنكي في تأليفه في قراءة نافع، ومكي في التنبيه والموجز والمفردات والكشف، وابن سفيان في الهادي، والمهدوي في الهداية والتحصيل، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، وابن شعيب في الاعتماد، وابن مطرف في البديع، وابن يعلى في الجامع، وابن البياز في النبذ النامية، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، وابن مهلب في الشرح، وابن الطفيل في الغنية، وابن معاد في لؤلؤة القراء، وابن هشام في التلخيص، وابن عتيق في الموجز، وابن جني في النافع، وأبو محمد القرطبي في مختصره، وابنه أبو بكر في أرجوزته، وابن عبد الملك في الاعتماد وفي الاقتصاد.

وقال الحصري:

ووافـــق في التورية [ورشـــا][2] فخـــذ وزد
ولا تجهلـــن فالجهـــل بالمرء قـــد يـــروى[3]

---

[1] المصدر نفسه الورقة 199/أ.

[2] في ب [ورش].

[3] المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم 144 الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

ابن الجزري: واختلف في تلطيفه عن قالون، فروى [عـن][1] جمهور المغاربة عنه إمالته بين اللفظين وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على السامري[2] يعني من طريق الحلواني.

وروى عنه الفتح جمهور العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسين أي من طريق أبي نشيط انتهى[3].

وحكى في الإقناع الخلاف كما عند الشاطبي.

وقال التازي:

وعن أبي نشيــط أيضا صححــوا	**خلفا لـدى التورية لكن رجحــوا**
للحـافـظ الإمـالــة اليسيـــرة	**الدانــي عــن أئمـــة كثيـــرة**
وليــس للإمــام والشيــخ معـــا	**سوى الإمالة فكن متبعـا(107/أ)**[4]

وكان الشيخ سيدي محمد بن يوسف الترغي[5] يأخذ بالوجهين تصديرا للفتح.

ونسب إليه قوله:

ووجهان في التورية عند شيوخنـــا	**بقالــون والتفخيــم عنـــه تفضلا**
وقد أطبــق القـــراء قبــل زماننـــا	**عليه لكون الفتح أصلا مؤصـــلا**[6]

---

(1) [ما بين [...] من ج].

(2) أبو أحمد عبد الله بن الحسين السامري البغدادي تقدمت ترجمته قريبا.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 69/2.

(4) نظم الخلاف: الأبيات 66 و 67 و 68 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) محمد بن يوسف الترغي أبو عبد الله مفتي مراكش أستاذ نحوي عارف بالقراءات السبعة محققا لها مع المشاركة في غيرها، وهو شيخ محمد بن يوسف التملي ابن القاضي توفي سنة 1009 هـ - ترجمته في نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني لمحمد ابن الطيب القادري 78/1.

(6) من المحفوظات المتداولة فلم أقف عليها إلا عند المصنف رحمه الله في كتابه هذا.

وبعضهم رجح الفتح وهو الشيخ أبو محمد عبد الواحد الفشتالي[1]، وبه أخذ عن شيخه أبي الحسن علي المعروف بابن الدراج[2]، وكان عالما كبيرا في علوم القرآن متمهدا في اللغة والنحو وغير ذلك، ولازم أشياخا كثيرة في بلاد المشرق، وكانت عادته الرحلة من شيخ إلى شيخ حتى فاق نظرائه في عصره، وكذلك لقى الأشياخ أيضا في المغرب، وتصدر للإقراء داريا بمدينة فاس، وإليه أشار بقوله:

أيــا من تصدى للقــراءة جــاهــلا … على الفتح في التورية قالون يعمل
كذاك روينا من [طريق][3] شهيرة … عن الشيخ مختــار لــه حين يسئل
كذاك رواه عــن شيــوخ تقــدمت … له سنــد عنهم صحيــح ومقــول
عنيت بــذاك شيخنــا وإمــامنـــا … عليــا لــه العليا وفتيــاه تقبـــل
لبيــب نبيـــه وهـــو متقـــن … زكي وفي فــي الــورى متفضــل
لقد لزم الأشياخ شرقــا ومغــربــا … على الجد دهرا صابرا ليس يملــل
فهذا لكــم كــاف ولا فيــه ريبــة … ولا مثلــه فتيــاه تلغــى وتهمـــل
وقد أنكــره الفتيــا لقلة علمهــم … وقلــة أنصــاف عليــه المعـــول
أينكر عن قالون ما كــان أصلــه؟ … كفى الأصل برهــانــا لمن يتــأول
وقد نص في التمهيد بالفتح راجحا … كذلك فــي الإيضــاح ليس يحــول
وفي المستنير الفتح لم يحك غيــره … وفي منهج [قرأه][4] لم يبق مدخــل
وفي جــامــع التبيين قال قياســه … علــى مــذهــب فتـــح مجمـــل
لنــا شــاهــدات كلهــا مستبينـــة … روايتنا والنص والأصل [يكمــل][5]

---

[1] لم أقف على ترجمته.

[2] لم أقف على ترجمته.

[3] [في ج، هـ [طروق].]

[4] [في ب، د، [قواه].]

[5] [في هـ [مكمل].]

فمن لم يسلـــم فاعتقـــد فيه أنـــه   عنـــود حســـود يعتريه التقـــول[1]

قال ابن غازي حاكيا عن شيخه الأستاذ قائلا: قريت هذه الأبيات في مجلس القيسي، ولم يرتضيها ولعله إليه أشار بما في البيت، والعمل اليوم إنما جرى على التقليل وبه قرأنا على أشياخنا جملة وتفصيلا انتهى[2].

قلت: وبه جرى الأخذ عندنا بفاس وأرض المغرب [وإليه أشرنا بقولنا][3]:

وقالون في التورية وافق ورشهم   بـــذا أخذ الأشياخ في الغرب مسجلا

قال الداني في التنبيه: التورية مشتقة من [ورى][4] الزند وهو خروج النار منه.

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال في التنبيه: فكأنها ضياء ونور، قال تعالى: "إنا أنزلنا التورية فيها هدى ونور" قال: "ولقد أتينا موسى وهارون الفرقان ضياء وذكرا للمتقين"[5].

وقال في الموضح: يريد ضياء للقلوب، ونورا من العمى والجهل.

وقال في التنبيه: والأصل فيها و ورية على مثال فوعلة، فأبدلت الواو تاء كما أبدلت في **تولج** والأصل وولج ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت تورية.

---

(1) هذه الأبيات من المحفوظات المتداولة بين الطلبة ولم أقف عليها في كتاب مخطوط أو مطبوع.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 200 /أ بتصرف.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ].

(4) [في ج [ويرى].]

(5) الآية (44) من سورة المائدة، والآية (48) من سورة الأنبياء.

وقال في الموضح: نحوه[1].

وقال مكي في الكشف: التاء بدل من واو، والألف بدل من ياء، فحسنت إمالته لذلك[2].

وقال أبو شامة في شرح الشاطبية: وأميلت التورية لأنها بعد راء، وقد وقعت رابعة، فأشبهت ألف التأنيث[3].

الصفاقسي: اسم [عبراني][4]، وفي اشتقاقه قولان: وفي وزنها ثلاثة أقوال.

أحدها: مذهب سيبويه والخليل وسائر البصريين أن وزنها فوعلة، والتاء بدل من الواو، والأصل وورية كحوقلة.

الثاني: أن وزنها تفعلة كتوصية ثم أبدلت كسرة العين فتحة والياء ألفا كما قالوا في ناصية ناصاة، وفي جارية جاراة.

الثالث: لبعض الكوفيين أن وزنها تفعلة بفتح العين من رويت بك زنادى، وهذا مشكل (107/ب) مع نصهم أنها من الأسماء الأعجمية، [والأسماء الأعجمية][5] لا يدخلها اشتقاق عربي ولا توزن انتهى[6].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 199/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 183/1.

(3) إبراز المعاني لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ص: 247.

(4) [في أ، ب، د [عبراني].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج].

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 200 ب.

قال بعضهم: وزن تورية فوعلة، أبدلت الواو الأولى تاء ولا يحسن أن يكون وزنها تفعلة مثل تثفلة ولا تفعل مثل تودية، لأن فوعلة أكثر [منهما][1] جميعا ولا يستقيم حملها على باب توصية وإن كانت المصادر كثيرة، لأنك تحتاج إلى تقدير أن الكسرة التي على الراء قلبت فتحة ثم قلبت الياء ألفا، وهذا اتساع ولا نعلم مثل هذا في التنزيل انتهى.

قال في التحفة:

وعنـــه في هـــايـــا مـــع التوريـــة رواية التقليـــــل عـــــن روات
وتوريـــة أصـــل يقـــول الـــراوي ألفـــه عـــن يـــا وتـــا عـــــن واو
الفتـــح والتـــــرقيـــــق جيـــــدان والأظهـــر الترقيـــق خـــذ بيـــان[2]

سوى: ظرف معناه الاستثناء والعامل فيه اقرأ، هار: مخفوض بالظرف، لقالون: متعلق باقرأ، محضها: مفعول مقدم من الروات: في موضع الصفة لقوم.

واختلف النحويون في وزنه.

فذهب الجمهور إلى أنه فُعلة بضم الفاء.

وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل كشاهد وشهد.

وذهب بعضهم إلى أن وزنه فَعَلة، بفتح الفاء كما في نحو كامل وكملة من الصحيح إلا أن باءه ضمت فرقا بين المعتل والصحيح، تقليل: مفعول، **هايا:** مضاف محكي، عنه: متعلق بحكى، والتنوين معطوف على هايا.

---

(1) [في أ، ب [منها].]

(2) التحفة للفخار، الأبيات: 967 – 968 – 969 من الورقة 50/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

فصل: لا يمنع وقف الراء إمالة الألف في الأسماء

ثم قال رحمه الله:

(161) فصلا ولا يمنع وقف الـراء إمالـــة الألـف فـي الأسمـــاء

(162) حملا على الوصل وإعلاما بما قرأ في الوصــل كمــا تقـــدم

هذا تتمة قوله: والألفات الآي قبل الراء إلخ، لأنها أميلت للكسرة اللفظية لأنها الظاهرة في الإطلاق وقد توجد وتعدم.

فقال: إذا أذهب الوقف [كل الكسرة التي أميلت الألف السابقة في الوصل لها وحدها، فالإمالة باقية في الوقف][1] على ما سبق وهو المشهور عند أئمة الأداء.

فقولهم: أذهبها الوقف عنه ما لا يؤثر الوقف فيه **كأبصارهم** وكل الكسرة قيد أخرج ما يذهب بعضها، وهو الروم، إذ هو متفق الإمالة كالوصل ولم يتحقق إذهاب قسط، والكسرة التالية وحدها أخرج ما أميل لها مع غيرها أو لغيرها نحو **خلال الديار** فإنه يتقدح لمن وقف بالفتح أن يميل هنا للكسرة السابقة أو الياء.

قال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل الأداء في الوقف على ما أميل من الألفات لمجيء راء مكسورة بعدها إذا وقعت الراء طرفا نحو: **الأبرار**[2]، و**النهار**[3].

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب].

[2] الآية (193) من سورة آل عمران، والآية (164) من سورة البقرة.

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 200/ب.

فقال بعضهم: يوقف على ذلك بالفتح وهو مذهب البصريين، لأن الإمالة إنما كانت من أجل الكسرة فلما عدمت في الوقف زالت الإمالة لزوال الموجب لها.

قال بعضهم: بل يوقف على ذلك بالإمالة للإعلام بذلك أنه ممال في الوصل، ولأن تلك الكسرة عدمها في الوقف عارض لا يلزم ولا يعتد به في تغيير لفظ الكلم، وهذا مذهب البغداديين.

قال أبو عمرو [الداني](1): وبقول البغداديين أقول وإليه أذهب وبه آخذ لورش في الوقف انتهى(2).

قال طاهر بن غلبون: وجميع ما ذكرته لك أنه يمال أو يقرأ بين اللفظين أو الفتح، فإن ذلك يستعمل فيه في الوقف كما يستعمل فيه في الوصل، سواء بلا اختلاف للإعلام بأن هذه الكلمة الموقوف عليها تستحق ذلك في حال الوصل كما وقفوا بالروم والاشمام انتهى(3).

وصرح به أيضا في التيسير.

وقال في اللئالي: فإن وقفت بالإسكان، فالوجه بقاء الإمالة على ما كانت عليه في حال الوصل لأن الوقف لما كان عارضا كانت الكسرة في حكم الموجود.

وأيضا فإن الإمالة سابقة للوقف فبقيت على حالها فإن وقفت بالروم، فإن الإمالة حينئذ أقوى لأن ذهاب بعض الحركة عارض أيضا.

وعلى هذا القول العمل، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو وهو الذي ذكره **الناظم**.

---

(1) [ما بين [...] من هـ].

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 57.

(3) التذكرة لابن غلبون باب اختلافهم في الفتح والإمالة الورقة 135/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 3893 م 4.

وذهب قوم إلى أن الإمالة تضعف مع الروم، وينقص منها بقدر ما نقص من الحركة، وتذهب مع السكون لذهاب الكسرة انتهى[1].

فالناظم عبر بالوقف عن السكون.

قال في إيجاز البيان: أهل الأداء مختلفون فيه.

فقال بعضهم: الوقف على ذلك بإخلاص الفتح، ونحوه في الموضح وجامع البيان.

قـــال في التمهيــد: قال داوود بن أبي طيبة في كتاب الاختلاف: إذا أسقط الكسر فتـــح (108/أ) ورش وذلك منه على وجه القياس.

وذكر في كتاب رواية ورش من طريق المصريين والتلخيص والإبانة الإمالة بين بين خاصة.

وهي ظاهر التعريف وإرشاد المتمسكين والموجز والتهذيب.

المنتوري: والإمالة في ذلك في الوقف هي مذهب شيخنا الأستاذ القيجاطي وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ[2].

تنبيـــه: إذا وقفت على **النهار** وشبهه، فبالإمالة والإشباع على ما ذهب إليه الناظم وهو المشهور، وبه الأخذ عندنا بفاس، فالإشباع رعيا لجانب السكون، والإمالة رعيا لجانب الكسر، فالاعتداد وعدمه في حالة واحدة نحو طال في الوقف.

---

[1] اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الوقف الورقة 51 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 200/ب.

قال في التحفة:

ومــن يمــل ليس لــه اعتـــداد　　يلزمه القصـــر وذا المــــراد[1]

ولنا [في هذا المعنى][2]:

وقــف علــى النهــار بالإشبــاع　　مــع الإمــالـــة بـــلا نـــزاع

مراعيــا [للاعتـــداد][3] [بهمـــا][4]　　نظيــره بــاب استفهــام فــاعلمــا

كــذاك طــال جــا مخففـــا ورد　　والــوقف بالإشباع عنهــم معتمــد

ومــن يقف بالقصــر فالإمـــالــة　　واجبـــة للكســـر لا محـــالـــة

ومن يــرا اشباعه في الــوقــف　　يلــزمــــه بغيــــر خلـــف

وقال ابن أجروم في البارع:

وإن جررت الراء من بعد الألــف　　كالــدار قلل إن وصلت أو تقــف[5]

قال في الإقناع: لهم في ذلك ثلاثة أقوال:

منهم من أمال في الوقف، وهو مذهب تعلب وابن مجاهد واختيار أبي محمد مكي وأبي عمرو.

قالوا: لأن الوقف عارض.

ومنهم من فتح في الوقف لزوال الموجب للإمالة وهو مذهب أبو الحسن ابن المنادى والشذائي وابن أشته وابن حبيش[6].

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 927 من الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(3) [في أ، ب، ج [للحالتين].]

(4) [في ج [فيهما].]

(5) لا يوجد من البارع الأوقات في شيوخ نافع بخزانة تطوان رقم: 148.

(6) أبو علي الحسين بن محمد بن حمدان بن حبش الدينوري: حاذق ضابط متقن، قرأ على أبي عمران النحوي وابن مجاهد وآخرين وعليه أبو الفضل الخزاعي، مات سنة 373هـ - ترجمته في غاية النهاية 250/1 رقم 1137.

وذكره أبو داوود بن أبي طيبة في مذهب ورش.

ومنهم من قال: أقف بالروم لأنه مروي عمن يميل هذا الأصل وأميل أضعف من إمالة الوصل بقدر الإشارة وهو مذهب أبو طاهر بن أبي [هاشم][1].

قال أبو جعفر: ويجب على ما نص عليه سيبويه أن يوخذ في الوقف لأصحاب الإمالة في هذا الأصل بالإمالة بين بين كالوصل لا غير انتهى[2].

فصل: خبر مبتدأ محذوف، وقف: فاعل، إمالة: مفعول، في الأسماء: متعلق بإمالة، حملا: مفعول من أجله، على: متعلق بحمل، وإعلاما: معطوف عليه، بما: متعلق بأعلاما، وما: مصدرية أي وإعلاما بقراءته.

وقيل: موصولة، والتقدير بما قرأه، قرأ: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على من أمالوا، في الوصل: متعلق بقرأ، كما: موصولة، تقدم: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على ما.

---

(1) [في د، هـ [هشام].]

(2) الإقناع لابن الباذش 1/346-347.

فصل: ويمنع الإمالة السكون

ثم قال رحمه الله:

(163) **ويمنع الإمالة السكون في الوصل والوقف بها يكون**

الألف الممالة إذا لقيها ساكن فتحذف فلا إمالة نحو: **ترى الشمس، موسى الكتب، [الأقصا]**[1]**، الذي طغا، الماء**، أي إذا لقيت الألف المتطرفة ساكنا منفصلا في الوصل حذفت.

واتفق ورش وقالون [تمحيض][2] الفتحة قبلها، و[هو][3] ظاهر إطلاقه، سواء رسم بالألف أو بالياء، وسواء كان متفقا على إمالته أو مختلفا [فيه][4]، فقوله تعالى: "**إلى الهدى ايتنا**"[5] لا تصح إمالته في الوصل وتصح الوقف لأن الموجودة في الوصل ليست الموجودة في الوقف، وإنما هي مبدلة من همزة [الاصل][6] وسقطت ألف **الهدى** لالتقاء الساكنين، فإذا وقف رجعت الألف.

قال الحافظ: اختلف أهل النظر في الحرف الموجود في اللفظ، هل هو الأصلي أو المبدل.

---

(1) [في هـ [اللأقصى].]

(2) [في أ، ب [تلخيص].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب، ج].

(4) [ما بين [...] من أ، ب، د].

(5) الآية (71) من سورة الأنعام.

(6) [في ج [الوصل].]

[فقيل: الأصلي، لأن المبدل][1] إنما يوجد في حال التخفيف فقط فهو عارض فوجب أن يكون هو الساقط للساكنين.

وقيل: الموجود في اللفظ هو المبدل من الهمز لأن الساكنين إذا التقيا يحذف الأول وأيضا الأصلي كان محذوفا مع التحقيق، فوجب أن يكون مع التخفيف كذلك، إذ التخفيف عارض.

قال الحافظ: وهذا أوجه القولين وأقيسها وبه أقول[2].

وقال في الموضح وجامع البيان والاقتصاد(108/ب) **والتمهيد وإرشاد المتمسكين:** نحوه.

وحكى ابن الباذش، عن شيوخه القول الأول.

ثم قال: وهذا الوجه مردود غير جائز.

المنتوري: وبالفتح قرأت ذلك لورش في الوصل على شيخنا القيجاطي وعلى غيره وبه آخذ انتهى[3].

قوله: والوقف بها يكون أي بالإمالة.

نص عليه الداني في الموضح والإبانة وجامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين[4].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 21/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

تنبيـــه: إذا وقفت على **تراءا الجمعان** في الشعراء، فبالفتح الراء والألف التي بعدها وإمالة فتحة الهمزة والألف [التي][1] بعدها، وتوسطها **ورءا القمر**[2] بإمالتهما معا والتوسط.

قال في إيجاز البيان: فإن وقف واقف في مذهب ورش على قوله: **تراءا الجمعان**، أخلص الفتح للراء والألف بعدها وأمال فتحة الهمزة والألف المنقلبة من الياء بعدها كما تمال لأن في مذهبه باجماع في **رءا القمر** عند الوقف غير أن الراء تمال هنا لاتباع فتحة الهمزة لاتصالها بها، ولا تمال هناك لفصل الألف بينهما، وقد جاء بإمالة فتحة الهمزة والألف بعدها في الوقف في هذا الضرب نصا [داوود][3] بن أبي طيبة عن ورش عن نافع.

وذكر في الموضح والاقتصاد والتمهيد والتيسير وإرشاد المتمسكين والتلخيص عن ورش الوقف بإمالة الألف المنقلبة عن الياء بين بين في ذلك.

نكـــتـــــة: قال في التلخيص: فأما قوله: **واذا رأوك**[4]، **ورأته**[5]، **ورأيته**[6] ونحوه مما الساكن فيه في كلمة فلا خلاف في إخلاص الفتح فيه في الحالين لامتناع انفصال الساكنين منه.

قال في الكنز: في قوله نحو **رأت**، **رأوا**[7] إلى آخره، اتفق السبعة على فتح الراء والهمزة في الوصل والوقف إذا حذفت الألف لساكن متصل أو قلبت،

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) الآية (77) من سورة الأنعام.

(3) [في د [لداوود].]

(4) سورة الفرقان الآية 41.

(5) سورة النمل الآية 44.

(6) سورة الحشر الآية 21.

(7) سورة البقرة الآية 166.

وهي معنى قوله: **رأت** نحو **إذا رأتهم**[1]، فلما راوه، وإذا راوهم، و**إذا رايت**، و**إذا رايتهم** فلما راينه انتهى.[2]

ولنا سؤال [في معنى ما تقدم ونصه][3]:

أيا آخذا في مذهب العدل روشهـم	**رآك بتقليـــل راينـــه بالفغـــر**
وحكمها في الأصل ياء ي أصلـــه	**كذاك رءاه مـــع رأتهـــم بـــلا نكـــر**
وهذا بلا خلف بدتـــه نصوصهـــم	**فما الفرق يا أستـــاذ وفقت للخيـــر**

جوابه :

جوابكم في الحرز والدر لامـــع	**وجود سكـــون لازم لاح كالبـــدر**
أو القلب هذا الفرق برهانه جـــلا	**بكنز المعاني خذ عروسا بلا مهـــر**
كذا الحافظ الداني تلخيصه جـــرا	**له الفتح فيها في الوقوف وفي المر**

فائـــدة: الوقف على **كلتا** بالفتح على المشهور، وعلى **جنا** و**طغا** و**الإقصا** [4] ونحوه بالامالة.

أما كلتا فذكر الداني في جامع البيان والموضح الفتح والإمالة.

قال في جامع البيان: والقراء وأهل الأداء على الفتح.

وذكر ابن سفيان في الهادي والمهدوي في الشرح أن أبا الطيب بن غلبون زعم أن فتح **كلتا** إجماع.

---

[1] سورة الفرقان الآية 12.

[2] سورة الإنسان الآية 20.

[3] كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ.

[4] الآية (1) من سورة الإسراء.

وقال ابن شريح في الكافي: وأما ألف **كلتا** ففتحها في الوقف إجماع[1].

وقال في إنشاد الشريد: في الوقف على **كلتا** طرق **الحافظ** في كتاب الإمالة عامة القراء وأهل الاداء على الفتح.

أبو الطيب بن غلبون وابن شريح فتحها إجماع.

الجعبري: أي في روايتيهما.

أبو العلاء قطع بالإمالة، والعمل على الفتح وبه نقرأ انتهى[2].

وقال في التيسير: وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه نحو: **الاقصا الذي**، **وطغا الماء**، و**جنا الجنتين**[3]، فالإمالة سائغة فيه في الوقف لعدم الساكن هناك انتهى[4].

ابن الجزري: إذا زال الساكن بالوقف عادت الإمالة نحو: **طغا الماء وجنا الجنتين** انتهى[5].

ونحو هذا في الإقناع واللئالي وغيرهما وإليه أشرنا [بهذا البيت][6]:

جنا والأقصا مع طغا المـــاء رققت — في وقفهم كلتا بفتـــح شهـــــرت

تنبيه: قال في الاقتصاد: وأما قوله: **لما طغا الماء** في الحاقة، فيحتمل أن يكون من طغوت، فيكون الوقف حينئذ على ذلك في مذهب أصحاب الإمالة

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

[2] المصدر نفسه.

[3] الآية (54) من سورة الرحمن.

[4] التيسير في القراءات السبع لابي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 53.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري 79/2.

[6] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

بالفتح لأنه من ذوات الواو، ويحتمل أن يكون من طغيت فيكون الوقف على ذلك في مذهبهم بالإمالة، لأنه من ذوات الياء، وبذلك ورد النص فيه عن حمزة (109/أ) والكسائي وعليه أهل الأداء انتهى[1].

الجعبري: ولو قال الشاطبي **طغا الماء** مع **عيسى بن مريم** لنوع المثالين [له][2] ونص على الإمالة كمكي لنفي شبهة الخلاف في ألفها، وعلم أنها من الياء في من **طغيانهم** لا من **طغا**، خلافا له لحملها عليه انتهى[3].

قلت: وبالإمالة الأخذ عندنا بفاس.

ويمنع: فعل مضارع، والإمالة مفعول، السكون: فاعل، في الفصل: في موضع الحال من السكون، والعامل فيه ويمنع والوقف مبتدأ، بها: في موضع خبر ما بعده، والضمير للإمالة، يكون: فعل مضارع، واسمها مضمر يعود على الوقف.

ثم قال رحمه الله:

(164) **والخُلف في وصلك ذكرى الدار ورققت في المذهب المختار**

المنتوري: ثبت في رواية **الحضرمي** والخلف في وصلك ذكرى الدار، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي والبلفيقي والخلف في وصلك بذكرى الدار، والأولى رواية في وصلك، **ذكرى الدار**[4]، لأن فيها النطق بلفظ القرآن من غير زيادة حرف فيه، وهذه الرواية هي التي قرأتها على المكناسي انتهى[5].

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة الورقة 201/ب.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[3] كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الفتح والإمالة الورقة 131/أ نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55/1.

[4] الآية (26) من سورة ص.

[5] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

أخبر أن الخلاف في وصل **ذكرى الدار** وأن المختار هو الترقيق، ويعني به إمالة فتحة الراء بين بين، وهذا الخلاف لم يذكره أحد من القراء.

القول في المفتوح والممال والخلف في وصل ذكرى الدار

قال الشارح: وهذا الخلاف [لم أره][1] لأحد، إلا لأبي العباس بن حرب، فإنه ذكر في كتابه الموضوع في رواية ورش، **وأظنه** أخذ ذلك من قول أبي عمرو في إيجاز البيان فإنه قد وقع للداني في كتبه ما يفهم منه الفتح في ذلك.

قال في إيجاز البيان: واعلم أن جميع ما تقدم من ذوات الياء من الأسماء والأفعال، فإن الإمالة اليسيرة موجودة فيه في حال الوقف كالوصل سواء، ما لم تلـق الألف المنقلبة من اليـاء [أو] [2] التي للتأنيث في ذلك ساكنا، فإن لقيته فتلك الإمالة ممتنعة فيها وفيما قبلها في حال الوصل لذهابها من اللفظ فيه من أجل الساكن الذي لقيها.

ثم قال: نحو قوله: **وترى الناس**[3]، **وذكرى الدار** الخ.

وقال في التلخيص: نحوه.[4]

فظاهر قول الداني إخلاص الفتح في **ذكرى الدار** في الوصل.

وهذا الظاهر لا يوخذ به لأنه نص في باب الراءات أن ورشا يميلها بين اللفظين لأجل كسرة الدال، فلا يكون فيها خلاف بل [ترقق][5] وصلا ووقفا.

---

(1) [في أ، ب [لم أروه].]

(2) [في أ ، ب، هـ [و].]

(3) الآية (2) من سورة الحج.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 201/ب.

(5) [في أ، ب، [ترقيق].]

وقال القيجاطي: ذهب الناس أن ورشا إنما أمال ذكرى لأنها ألف تأنيت على حد إمالتها في **بشرى** فلا تأثير لكسرة [الدال][1] هنا، فلما سقطت الألف في **ذكرى الدار** بقيت الكسرة في الذال على ما كانت عليه قبل حذف الألف من عدم التأثير في إمالة فتحة الراء[2].

المنتوري: وهذا ليس بشيء لأن الكسرة إنما لم يكن لها تأثير في إمالة فتحة الراء إذا كانت الألف موجودة، لأن القصد هنا بالإمالة الألف لا الفتحة قبلها، فإذا سقطت الألف وانفردت الفتحة صار حكمها كحكم الفتحة المنفردة في قوله: **لما سمعوا الذكر**[3] ولا خلاف في إمالة هذه وتلك مثلها.

قال بعضهم:

ولكن ذكرى الدار مع شبهه لهــا بذا رققت للضعف في الكاف والكسر

فعبر بالترقيق عن الإمالة بين اللفظين، وأخبر أن ذلك لكسر الذال وضعف الكاف الفاصلة.

وقال أبو شامة: وهاهنا أمر لم نر أحدا نبه عليه وهو أن **ذكرى الدار**، وإن امتنعت إمالة ألفها وصلا، فلا يمتنع ترقيق راءها في مذهب ورش على أصله لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن [بينهما][4] فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلا.

المنتوري: ولو قال:

وراء ذكرى الــدار عند الــوصــل رقق للكســـر وضعــف الفصــل

---

(1) [في ج [الراء].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 202/أ.

(3) الآية (51) من سورة القلم.

(4) [في أ، ب [بينها].]

لكان صوابا.

وبإمالة الفتحة بين بين في الوصل قرأت **ذكرى الدار** لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ، ولا يصح عندي في مذهبه غيره انتهى[1].

في وصلك: في موضوع الخبر، ذكرى الدار: مفعول، وعلـــى روايـــة بذكرى: متعلق بالوصل، ورققت مبنى للمفعول وهو مضمر يعود على ذكـــرى الدار.

[1] شرحه على الدرر اللوامع الورقة 202/أ، من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/م.

القول في المفتوح والممال: ما ورد في ما كان الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا

ثم قال رحمه الله:

(164) فإن يك الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا فبالفتح قفي

(165) نحو قرى ظاهرة وجاء إمالة الكل له أداء(109/ب)

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي نحو وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي: مثل انتهى[1].

بين هنا أنواع المقصور لا المنصوب من غيره والساكن هنا متصل وهو التنوين، وهو قسيم الأول، فإذا وصل المقصور المنون حذفت الألف للتنوين وأجمعوا على الفتح، فإذا وقفوا فمن فتح استمر عليه، ومن أمال له ثلاثة أوجه:

الأول : الإمالة في الرفع والنصب والجر.

الثاني : الفتح في الأحوال الثلاثة.

الثالث : فتح المنصوب وإمالة المرفوع والمجرور.

قال في التيسير: وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن، لقيه تنوين أو غيره نحو مصفّى ومسمّى الخ.

فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك الساكن [هناك][2] انتهى[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 2025/أ.

(2) [في د [هنا].]

(3) التسيير في القراءات السبع ص: 53.

فقطع بالإمالة وفاقا للأهوازي وأبي العز[1]، ولقول أبي العلاء، فأما في الوقف فيعود كل واحد منهم إلى أصله في الإمالة والتفخيم وهو الأشهر وبه قرأت.

قال السخاوي: وقد فتح قوم ذلك كله[2].

وذكر مكي وجه الإمالة، والوجه الفارق، ورجح الإمالة، وبه قرأ على أبي الطيب بن غلبون[3].

ورجح ابن شريح فتح النصب لورش[4].

ورجح الشاطبي الفارق[5].

[**قال ابن الجزري:** وبالإمالة قرأنا على عامة شيوخنا ولم أعلم أخذ علي بسواه وهو القياس الصحيح، وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقا في الوقف عن من أمال أو قرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي حيث قال: وقد فخموا التنوين، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كله[6].

قلت: ولم أعلم أحدا من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعى إليه القياس لا الرواية][7].

---

(1) أبو العز القلانسي محمد بن الحسين الواسطي شيخ العراق ومقرئ القراء توفي سنة 521 هـ - غاية النهاية 128/2 رقم ت 2958.

(2) جمال القراء للسخاوي ج 498/2 وما بعدها.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 201/1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

(5) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة ص: 258-259.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 79/2 – 80.

(7) [ما بين [...] من أ، ج.]

وخرج بالمقصور نحو **وهامتا وهمسا**[1]، **وذكرا**[2]، **وعـذرا**[3]، بالفتح لا غير، وبالمنون نحو **الدنيا**[4]، و**الذكرى**، فالإمالة فقط.

- **فالمرفوع** نحو **لا ريب فيه هدى**[5] لأنه مبتدأ، وفيه خبر أو خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى.

وقيل: منصوب على الحال مبالغة لكونه مصدرا، وصاحبها اسم الإشارة أو الكتاب والعامل فيه معنى الإشارة.

ومثال المرفوع أيضا **يوم لا يغني مولى**[6]، و**أجل مسمى**[7].

- **والمجرور** نحو **إلى أجل مسمى**، و**عن مولى**، و**من عسل مصفى**[8]، **وفي قرى محصنة**[9].

- **والمنصوب** نحو **من مقام إبراهيم مصلى**[10]، **أو كانوا غزى** جمع غاز، وهو خبر كان، وعلامة نصبه فتحه مقدرة في الألف المحذوفة.

إذا قيل: الموجود ألف التنوين أو كالصحيح.

---

(1) الآية (108) من سورة طه.

(2) الآية (200) البقرة.

(3) الآية (76) من سورة الكهف.

(4) الآية (86) من سورة البقرة.

(5) الآية (2) من سورة البقرة.

(6) الآية (41) من سورة الدخان.

(7) الآية (282) من سورة البقرة.

(8) الآية (15) من سورة محمد.

(9) الآية (14) من سورة الحشر.

(10) الآية (125) من سورة البقرة.

ومن قال: لام الكلمة هي الموجودة، فالفتحة مقدرة في الموجـــودة، **وأن يحشر الناس ضحى**(1)، وهو منصوب على الظرف، **وسمعنا فتى**(2).

فائـــــدة: ليس القصد من ذكر هذه الأوجه تعمد الوقف عليها بل تعريف الواقف، كيف يقف إلى أن يقصد التعليم.

الجعبري: ولهذا يقل نقله أداء، فاستحب [التوقيف](3) للتعريف.

وتوجيه الأوجه مرتب على اختلاف النحاة.

فمذهب(4) المبرد وأكثر الكوفيين أنها الأصلية في الأحوال الثلاث عادت لزوال التنوين، وبه قال السيرافي وعليه بنا المميل المطلق.

ومذهب المازني(5) أنها المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث وعليه بنا الفاتح المطلق.

ومذهب سيبويه كالصحيح انتهى.

باختصار والى هذه الأقوال أشار بعضهم:

لكن في المقصور هل هـــي بــــدل أو أصل أو في النصب هذا المنتخل

---

(1) الآية (89) من سورة طه.

(2) الآية (60) من سورة الأنبياء.

(3) [في هــ [الترقيق].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55/1.

(5) بكر بن محمد بن عثمان أبو عثمان المازني النحوي المشهور، أخذ عن أبي عمرو الجرمي وعنه محمد بن يزيد المبرد توفي سنة 249هــ بالبصرة – ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء 179/1 رقم الترجمة 832.

وقال بعض أشياخنا:

والوقــف في المقصور كالصحيـــح   إذا تنـــون علــــى الصحيــــح

قال في الدر النثير: ليس في القرآن اسم منصوب منون وآخــره ألــف منقلبة عن ياء بعد راء إلا **قرى ظاهرة** خاصة انتهى[1].

وهذه الأسماء حذفت بعد قلبها عن ياء أو واو على القياس فيها لالتقــاء الساكنين.

وجملة الوارد منها في القرآن خمس عشرة كلمة جمعها بعض أشــياخنا في بيت وربع آخر فقال:

مصلى أدى غزى عمى مفترى هدى   مسمى قرى فتوى فتى وضحى سدى

مصفى سوى مولى فذي القصر عمها   سواها صحيح اللام إعــرابــه بــذا

قال في الاقتصاد: وقد اختلف الحذاق من القراء والنحويين فــي الوقــف على المنون المنصوب.

فقال بعضهم: بالفتح، لأن ألف النصب هي الموقــوف عليهــا والألــف الأصلية هي المحذوفة لكونها أولا، وهذا مذهب بعض[البصريين][2].

وقال آخرون: بل بالوقف على ذلك بالأمالة زعموا أن المحذوفــة هــي ألف النصب والموقوف عليها هي ألف الأصل، وهذا قــول الكــوفيين وأكثــر البصريين، [وهو][3] مذهب القراء وبه آخذ لموافقته لخط المصحف إذ كان ذلك مرسوما فيه بالياء، ولأن الجميع نقل عن العرب أنها تميل رأيــت فتــى فــي

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المفتوح والممال مخطوطة الخزانة الحسنية.

(2) [في ب [المصريين].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

الوقف، فلو كانت الألف الثانية هي ألف النصب لم تكتب ياء بإجماع كما لم يكتبوا ذكرا، سترا وشبهه.

من ألفات النصب بالياء، ولم تملها العرب إذ غير جائز إمالتها، فأما ما كان من ذلك في موضع رفع أو خفض فلا خلاف بين الجميع في أن الوقف على الألف الأصلية لا غير، فلابد من الإمالة (110/أ) في مذهب من رآها على كل حال انتهى[1].

والأصل مسمى، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الألف والتنوين، فحذفت وبقيت الفتحة تدل عليها، ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكين.

واعلم أن الداني ذكر في التيسير والتلخيص والموجز الراءات واللامات لورش الإمالة في الوقف في الحالات الثلاث خاصة.

وذكر في الإبانة والموضح وجامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: الإمالة خاصة في [الوقف][2] والمرفوع والمخفوض والخلاف في المنصوب.

قال في الإبانة: وهذا المذهب أوجه في اللغة وأوضح في القياس، وعليه الحذاق من أهل العربية يعني الوقف على المنصوب بالإمالة.

قال: وذلك من قبل أن هذه الكلمة مرسومة في مصاحف المسلمين بالياء، وأن العرب سمع منها الإمالة في الوقف في قولك: رأيت فتى وشبهه[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 212/أ.

(2) [ما بين [...] من أ، د.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

قال في جامع البيان: والعمل عند القراء وأهل الأداء على الإمالة وبه أقول لورود النص والقياس.

وروى داوود عن ورش عن نافع **قرًى ظاهرة** مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، وكذلك **قرى محصنة** و**سحر مفترى** ولم يات به عن ورش نصا غيره[1].

قال في الإبانة: وإلى الوقف بالإمالة اليسيرة على **قرى** في مذهب ورش أذهب وإياه اختار لأن داوود بن أبي طيبة جاء بالنص عن ورش[2].

قال مكي في الكشف: والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في ذلك كله على حكم الوقف على الألف الأصلية وحذف ألف التنوين[3].

وذكر الحصري في قصيدته الوقف بالفتح مطلقا وأختار الفتح في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور فقال:

وإن نوّنت راء كقولك في قرى	**محصنة ناهيك من سورة الحشر**
فتفخيمها في موضع النصب رأينا	**وترقيقها في موضع الرفع والجر**
وقد ذكر التفخيم في الكل والذي	**بدأت به المختار في نحونا البصري**[4]

لما كان إذا وقف بالفتح فخمت الراء، وإذا وقف بالإمالة رققت عبر بهما وتبعه الشاطبي في العبارة.

وذكر ابن الطفيل والمرجي وابن وهب الله في شرحات الحصرية وابن القصاب في تقريب المنافع الفتح مطلقا والإمالة مطلقا.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها 201/1.

(4) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري الأبيات 135 و136 و137.

والمختار في المنصوب الفتح، وفي غيره بين بين[1].

قال ابن أجروم:

ومثــل المولــى فافتحا أو قلــلا　　　وقفا وعند النصب فتح فضــلا[2]

تنبيه: اتفق على تسليم الأقوال الثلاثة ونصوصها موجــودة للمتقــدمين، فكل [ما اختار][3]، واختلف في أخذها من النظم.

قال المجراد: قال بعض الشراح: وهذه الأوجه الثلاثة كلها مأخوذة مــن الرجز، فقوله: فإن يك الساكن تنوينا، إشارة إلى الوجــه الأول، وهــو الفــتح مطلقا.

قال: وجواب الشرط محذوف يدل عليه بالفتح [فيه][4]، **والتقدير** فإن يك الخ فبالفتح قف، وفيما كان منصوبا فبالفتح [قف][5]، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني.

وقوله: وفيما كان منصوبا، إشارة إلى القول بالتفرقة.

قوله: وجاء إمالة الكل لـــه أداء إشارة إلى الإمالة مطلقا.

قلت: والشارح لم يفهم من كلام المصنف إلا وجهــين خاصــة وهمــا: التفرقة والإمالة مطلقا.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري باب المفتوح والممال الورقة 212 وما بعدها.

(2) لم أقف عند هذا البيت لابن أجروم.

(3) [في د [مختار].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ،وفيها [قف].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وقال: وكان حقه أن يقول: وجاء إمالة الكل وفتح الكل لأن المرفوع والمخفوض يجوز فتحهما كالمنصوب، وكلا الاحتمالين حسن متجه في البيت إلا أن الأول أقوى وأحسن لاستيعابه الأوجه الثلاثة المذكورة في ذلك، ونصارى ما فيه حذف جواب الشرط، وهو جائز كثير في الاختيار، فكيف في الاضطرار، ومن حذفه اختيارا قوله تعالى: **فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء** الآية[1].

المعنى فافعل بحذف فافعل هو جواب الشرط انتهى[2].

[قلت:][3] وما فهم الخراز هو الذي فهم أجانا والمطماطي [والمراد بالبعض في كلام المجراد هو الوارثيني][4].

قوله: وفيما كان منصوبا إلى آخره.

المنتوري: وفي ضمن كلامه أنك تقف على المرفوع والمخفوض بالإمالة، وقدمه الناظم لكثرة الآخذين به من أهل الأداء.

[قلت: وقول الشارح كان من حقه أن يقول: الخ، قد يجاب عنه بما ذكره.

المنتوري (110/ب): من أن الفتح تركه لقلة الآخذين به فتأمله والله أعلم][5].

---

(1) الآية (35) من سورة الأنعام.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة 127/أ، والورقة 127/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 203/أ.

قوله: وجاء إمالة الكل الخ.

المنتوري: وهذا الوجه هو المشهور المعمول به[1].

قال في الإقناع: وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء وهو الوجه الذي لا يصح غيره[2]، وإلى ما ذكره في الإقناع.

ذهب القيجاطي: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره ن شيوخي وبذلك آخذ.

وذكره أبو الطيب بن غلبون في كتاب الإمالة، وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في الموجز، والأهوازي في الإيضاح، وابن مطرف في البديع، وابن ألباذش في النجعة، وابن الطفيل في الغنيمة، وابن معاذ في لؤلؤة القراء، وابن عتيق في الموجز، وأبو الأصبغ في مختصره وكذا القرطبي وابنه أبو بكر في أرجوزته وابن رشيق في المرآت انتهى[3].

وقال الأستاذ أجانا: والإمالة كانت قراءتي على مولاي أبي عبد الله المالقي قدس الله روحه[4].

ابن الجزري: الصحيح الإمالة[5].

وقال في التحفة:

والشائع المشهور في التنزيل إمالة الكل بلا تفصيل
رعيا لخط المصحف الكريم قف معلنا بالسائر العميم[6]

قلت: والإمالة مطلقا الأخذ عندنا بفاس.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/أ.
(2) الإقناع لابن الباذش.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/أ.
(4) المصدر نفسه.
(5) النشر في القراءات العشر ج/215.
(6) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 913 و914 الورقة 47/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

الساكن: اسم يك، وتنوينا: خبرها، وما كان منصوبا معطوف على تنوينا.

والمعنى فإن يك الساكن تنوينا ولا منصوب، والواو عطفت مفردا على مفرد، وفيما: متعلق بيك، وعلى فهم الخراز وعلى التأويل المتقدم، الواو عطفت جملة على جملة، وفيما: متعلق بقفي.

والمعنى بأن يك الساكن تنوينا فبالفتح قف، وقف أيضا في ما كان منصوبا بالفتح فقوله: فيما كان الخ، فاصل بين العاطف ومعطوفه وهو قفي، **قرى:** محكي مضاف، وجاء: فعل ماض والألف للإطلاق، إمالة فاعل، له: متعلق بجاء، والهاء لورش، أداء: مصدر في موضع الحال والعامل فيه جاء والألف في أداء بدل من التنوين.

وشرح المرسي على مثل، ووافقه أجانا، قال: ومثل: نعت لمنصوب.

وشرح الخراز والوارثيني على نحوه ووافقهم المجاصي.

وقال الإمام القيسي في الأجوبة المحققة:

أيا سائلا مهما رسمت أدى هوى
مصلى فتى غزى مسمى مفترى
ضحى ثم مولى رفعه مع جره
مصفى سوى متوى عمى مع سدى ترى
بيا فارسمنها كلها مثل ما أتت
لدى المصحف المحفوظ من دون ما امترا
وقد جاء تعسا عن عطا بيائه
كذا نجل عمران حكاه ولم يرى
لباقيهم حاشى الثبوت ورسمه
وذا الحذف قل للساكنين دع الكرام

ولا ألـف حمـــراء مـن فـــوق يـــاءهـــا
كـأمـــة وســـدا ثـــم صفـــا مكـــررا
إذا ما أردت الخـوض فـي العلـم عـــازمـــا
فعنـــد الصبـاح يحمـــد القـــوم للســـرا
وفـي ضبـط ذى الأسمـاء يـا صـاح أوجـه
وأحسنهـا قـــل فتحتـــان لـــدى الـــورى
[علـى][1] اليــاء وبــاقيهـا ضعيـف وفــاسـد
وعــن ضبطــه الــدانـي ذو الضبـط حـــذرا
بحكمـــــــه والمقــــــرءون إذا تلــــــوا
يميلــون عند [النطــق][2] واحتــج مــن قـــرا
بهـا حـذف مـا قـدر زيـد أولـى ورسمــــه
رأيت فتـى للعـــرب مـــا ضـــل مـــن درا
وحـــذفهـم التنـــويـــن للنصب شـــاهـــد
لمنقلب عــن يــاء لـــدى الكـــل فــانصـــرا
إمـــام النحـــاة ثـــم كـــوف تمـــذهبـــوا
بهـــذا كـــذا مـــك ودان قـــد أخبـــرا
كمـا قـد مضـى جـا فـي تـواليف شيخنـــا
كقـانـــونـــه والـــزهـــر أيضـا مقـــررا
ومـن لـــم يعتـــل يـا صـــاح فـــافهمـــن
بـــأشيـــاء منهـا الســاكنيـــن ومـــا جـــرا
دليـــلا علـى صـرف الكـــلام مميـــزا
بالإثبــات أولــى فــاحفــظ النظـم واحضـــرا
وأيضـــا مـــن التعليــل قـــالـــوا دليلنـــا

[1] [في أ [عن].
[2] [في ج [الوقف].

عليكم ألسنتكم ما يباجى مسطرا(111/أ)
حذفتم [مع][1] التنوين لاشك ينبغي
كذاك مع ما عوضت منه فاشعرا
بهذا يقول المازني وثالث
إلى الفارسي يعزى يفرق سما درا
فما كان منصوبا تلاه بفتحه
وفي الباقين عكسه جا مقررا
ولابد من تفصيلها لمعيلها
ليزداد راع[العلم][2] علما مبصرا
قد اتفقوا يا صاح إن كان مبدلا
على فتحه من دون خلف تقررا
وفي عكس هذا للكسائي وحمزة
أمل مطلقا من دون [ريب][3] ولا مرا
أتت في رءوس الآي أو غيرها سوى
وفصل لورش ذي الذكاء لتفخرا
تلا ورشهم ما بين بين نعم متى
أتت مطلقا فيها بذا الحكم خبرا
وفي غيرها الحكم الشهير كمثل ما
أتى في ذوات الياء حكما محررا
ولكن مصلى جا بتفخيم جلهم
وتعليلهم بالصاد قد فاح عنبرا
وأما ضحى في وقفهم والقياس يقتضي الفتح في
الأعراف فاعلم لتذكرا

---

(1) [في ج [من].]
(2). [في أ، د [الذكر].]
(3) [في د [مين].]

لــورش مــن أجــل الــواو فــي غيــر آيـــة
ومـــا بيـــن بيـــن يـــوجب الـــرســـم فـــانصـــرا
وذا الـــراء بــــلا خلــف أمــــال [جميعـــه][1]
كــــذا ابـــن العــــلاء فصــــل وتـــــدبــــرا
فمــا كـــان فيـــه الـــــراء كـــان كحمـــــزة
وفـــي غيـــره بيـــن لــــــه الحكــــم وانظـــــرا
كــــــورش رءوس الآي والـــــــــراء تقـــــدمت
ومـــــا عـــــدا هـــــــذا فبالفكــــــــر فكـــــــرا
ولابن العـــلاء فـــي الـــوقـــف تتـــرا فاضجعـــن
إذا قلت بـــالإلحـــــاق وافتحــــــــه مصــــــــدرا
وعنـــــــد الإمـــــــام الشـــاطبـــــي كمفتـــــــرى
وقـــــد مــــــر تعليـــــل الجميـــــع ففكـــــــرا
بـــلا نــــون اســـم جلهـــم قــــال بعضهـــم:
كتعـــرى وقــــال البعـــض بـــاليـــــاء سطــــــرا
ومــن قــال بالفعـــــل المضــــارع [مغـــرب][2]
كــــذاك أيضـــا صـــاحب اليــــاء وانكـــــرا
جمعت لكـــم كلمـــا تسمـــى لـــــدى النحـــاة
مقصـــورة إعــــرابهـــا جـــــاء مقـــــدرا
وتسميــــة الأشيــــــاخ مقصــــــوره فلـــــم
يريــدوا بهـــا عـــن صرفهـــا هـــاك هـــا تـــرى
ولكـــن عـــن الإعـــراب قـــــالـــوا بضمـــــة
وفتـــح وكســـر هكـــــذا جـــــاء مسطــــرا
وقـــد قيـــل: مقصـــورا عـــن الهمـــز قـــالـــه

---

[1] في ج [جميعهم].

[2] في د [معرب].

امـــــام وذاك الصيمـــــري واتكــــرا

فهـاكـم [عـن][1] [التسليـم][2] والعفـو منكـم

قصيـــدا مـن المكفـوف ليـس محبـــرا

ولست عـــروضيـــا ولا بمـــولـــف

وعلــم اللســان لسـت فيــه مصــدرا

ولكـن رجـوت فـي غـذ قـرب سـادتـي

مـولفهـم فقهـــا ونحـــوا مفســرا

وأبيـاتهـا خمســون بيتـا تفيــد مـن

وعـــاهـــا وأولـــى بالإفــادة مـن درا

أيـــا ذا الجـــلال بـالنبـــي محمـــد

وأصحـابـه الأخيـار فـاغفـر لمـن قـرا

قصيــدتنـــا والمسلميـــن جميعهـــم

وق النـاظـم القيسـي يـارب انــؤرا

وسميتهـــا العــذراء مـن دون تــوأم

عســى الله يفشيهـا لـدى البـدو والقــرى

أيـا رب فـافصـح عــن ذنـوب جنيتهــا

لقـد أثقلت مـولاي مـن عبـدك القـرى

وصــل الإلـــه ربنـــا وولينـــا

علـى مـن أتـى حقـا بشيـرا ومنــذرا

وذلـك النبـي الهـاشمـي محمـــد

إلـى الاسـود المبعـوث فـاعلـم واحمــرا[3]

---

(1) [في أ [على].]

(2) [في د [تسليم].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المفتوح والممال مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

ثم قال رحمه الله:

(166) **القول في الترقيق للـــراءات محـــركـــات ومسكنـــات**

أتى به بعد الإمالة للمناسبة التي بينهما وهي أن ترقيق الراء ضرب من الإمالة ولذلك عبر بها عنه إلا أنهما إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، قاله: المجراد تابعا لصاحب اللئالئ[1].

وقال في كنز(111/ب) **المعاني**: وذكر هذا الباب بعد الإمالة لاشتراكهما في السبب والمانع لا أنه يرادف الصغرى خلافا لمكي وتابعيه لاختلاف حقيقتهما لأن الإمالة جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة، والترقيق انحاف الحرف عن صوته ولو اتخذ لما افترق ويمكن أن يلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، ولا دليل لمن تمسك بعبارات المصنفين لثبوت التجوز فيها[2].

وقول الداني: كان يميل أو يرقق فتحة الراء [يفهم][3] منه أنه لا يمكن ترقيق المضمومة والمكسورة والساكنة.

فائدة: قال في الإتقان: الحروف المستعملة كلها مرققة لا يجوز تفخيمها إلا اللام من اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعا أو بعض حروف الإطباق في رواية ولا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقا والساكنة في بعض الأحوال والحروف المستعلية كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال[4].

---

[1] يقصد رحمه الله اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي.

[2] كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري، باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

[3] [في ب [لا يفهم].]

[4] الإتقان في علوم القران 100/1.

قال في الكنز: والحروف بالنسبة إلى الترقيق والتفخيم أربعة أقسام:

- **قسم مفخم** وهو حروف الإطباق، الضاد والطاء والظاء والصاد.

قال مكي: والغين والقاف والخاء المفتوحات والقاف المضمومة ومرقق، وهو بقية الحروف إلا حرفين.

وما أصله التفخيم، وقد رقق باتفاق واختلاف وهو الراء.

وما أصله الترقيق، وقد فخم كذلك وهو اللام.

وهذا معنى قولنا في تحقيق التعليم:

والاطباق فخــم باتفــاق وغيــرهــا فرقق وذا أصل اللام بل ذاك أصل را

ثم قال [الجعبري][1] **في باب المخارج:** تدييل الحروف المفخمة مطلقــا بالاتفاق أربعة، الإطباق والتفخيم تسمين الحرف ومرققة كذلك ثلاثة وعشرون ماعدا الأربعة والمنحرفين.

والترقيق إنحاف الحرف، وأصل اللام الترقيق، والــراء التفخــيم وقــد **[خرج]**[2] عنه اتفاقا واختلافا انتهى[3].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ و ب.]

(2) [في أ [جرى].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري، باب الراءات الورقة 150/أ.

وقال المنتوري: حروف الاستعلاء السبعة مفخمة على كل حال ساكنة ومتحركة، ممالة الحركة أو غير [ممالتها][1] مكسورا ما قبلها أو غير مكسور، وإخراجها عن هذه الصفة لحن لا يجوز انتهى[2].

قال بن الجزري في تفسيره: والحروف على ثلاثة أقسام:

مفخم في كل حال وهي حروف الاستعلاء السبعة.

ومفخم تارة ومرقق أخرى، وهي اللام والراء والألف.

فأما الراء فأصلها التفخيم وترقق للكسر والياء.

وأما اللام فأصلها الترقيق، وتفخم لحروف الإطباق.

وأما الألف فهي تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها.

والمرقق على كل حال سائر الحروف انتهى[3].

قال ابن الجزري:

فـرقـق مستفـلا مـن أحـرف ... وحـاذر تفخيـم لفـظ الألـف
وهمـزة الحمـد أعـوذ اهـدنـا ... الله ثـم لام الله لنـا
وليتلطف وعلـى الله ولا الـض ... والميم من مخمصة ومـن مـرض
وباء برق باطـل [بهـم][4] بـذى ... واحرص على التشديد والجهر الذي
فيها وفـي الجيـم كجب الصبـر ... ربوة اجتثت وحج الفجـر الـخ[5]

---

[1] [في باب [حالتها].]

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.

[3] النشر في القراءات العشر ج 215/أ.

[4] [في ب [فهم].]

[5] الفوائد المفهمة وشرح الجزرية المقدمة للشيخ علي يالوشا ص 22، 23 تونس.

وباب الراءات مما غلط فيه كثير من الأساتيذ والأئمة ولم يحيطوا بهـــا، وأحسنها ما في التيسير، ثم تبعه صاحب الحرز ثم الناظم، وكان الناس بفـــاس يقرأون حرف نافع من الحصرية قبل قدوم الناظم [إليها][1]، وقبل قدوم تأليفـــه حتى إلى باب الراءات فيقرأونها من الحرز.

قـــال الحصـــــــري:

وفي الراء أصل بعـــد ذلك غامض تدق معانيها عن الكهـــل والغـــر[2]

وأصل الراء التفخيم والترقيق فرع فيها.

قال مكي في الكشف: والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غيـــر مكسورة فتغليظها جائز وليس كل راء فيها الترقيق[3].

المجراد: الترقيق لغة التحقير والتضعيف والتفخيم ضده، وهو التعظـــيم [والتغليظ][4]، والترقيق إصلاحا: أن ينحا بالراء نحو أسفل اللـــسان كالكـــسرة، والتفخيم: أن ينحا بها نحو الحنك كالحرف المستعلى، والغرض بالترقيق اعتدال اللفظ ومناسبته وجريه على طريقة واحدة.

فإن قلت: بوّب (112/أ) للترقيق ثم ذكر التفخيم.

قلت في كلام حذف [المعطوف][5] انتهى[6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المنظومة الحصرية لابي الحسن البيت رقم 145 الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكي بن أبي طالب 209/1.

(4) [في ب [والتفخيم].]

(5) [في ج [المعطوفات].]

(6) نقل المنصف عن المجراد باختصار وتصرف – إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 128/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

قلت: و[قد][1] يجاب [عنه][2] بأنه [انما][3] بوب للترقيق الذي هو مقصود وخارج عن الأصل، وما ذكر من التفخيم فبحسب التبعية، ولا يحتاج إلى حذف [أصلا والله أعلم][4].

القول في الترقيق للراءات

في الترقيق: متعلق بالقول، للراءات: متعلق بالترقيق، محركات: حال الراءات، والعامل فيه الترقيق، ومسكنات: معطوف.

وقال سيدي قاسم بن إبراهيم[5]: للراء اللام زائدة والراءات مفعول بالمصدر.

الجعبري: عقد الناظم بأبين لما خرج من الحروف عن أصله مطلقا، وبدأ بالراء لكثرة شعبها، فقدم محل الخلاف على الوفاق لأنه المقصود انتهى[6].

[والناظم تابع للشاطبي][7].

ثم قال رحمه:

(167) **ورقق ورش فتح كل راء**	**وضعها بعد سكون ياء**
(168) **نحو خبيرا وبصيرا والبصير**	**ومستطيرا وبشيرا والبشير**

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] من أ، ج.]

(5) قاسم بن إبراهيم الدكالي من شيوخ المنصف رحمه الله تقدمت ترجمته في ص: 50.

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(169) **والسّير والطير في حيرانــا خلــف لـــه حمـــلا على عمـــران**

(170) **وبعد كســـر لازم كناظــره ومنـــذر وســـاحـــر وبَـــاسِـــره**

أي رقق ورش وحده كل راء مفتوحة أو مـــضمومة متوســـطة وصـــلا ووقفا، أو متطرفة وصلا إذا كان قبلها ياء ساكنة متصلة مدية أو لينة ليست في فعلان فعلى ولو مبدلة وزائدة، وعارضه السكون أو كـــسرة لازمـــة متـــصلة مباشرة ولو على مستعل أو مفصول بساكن مستعل أو خاء ولو [مظهرا][1] ان لم يعادله التنوين أو كانت ممالة أو في شر وإن لم يتلها حـــرف اســـتعلاء متـــصل مباشر أو مفصول بألف أو أخرى غير مقصورة في كل فعل اسم عربي محقق.

فقولـــه: ياء ساكنة أخرج نحو **الخيرة** ومتصلة أخرج نحو: **في ريـــب، مقنعي رءوسهم**[2] ومدية ولينة تنويع ولو مبدلة ليندرج نحو: **ميراث** لأنها عن واو وزائدة [ليندرج][3] نحو: **المـــصير**، وعارضـــة الـــسكون لينـــدرج نحـــو **فالمغيرات**[4] لأنها منقولة الحركة.

وقوله: وكسرة لازمة أخرج نحو **بربهم** ومتصلة نحو **أبـــوك، أمـــرا**[5] ومباشرة احترز من المفصولة إذ فيها تفصيل.

وقوله: ولو على مستعل أدخل نحو **ناظره**[6]، ويأتي شرح الباقي.

المنتوري: أخبر أن ورشا يميل فتحة الراء وضمتها بـــين اللفظيـــين إذا وقعت بعد ياء ساكنة، وعبر بالترقيق عن الإمالة بين بين.

---

(1) [في ج [مظهرة].]

(2) الآية (23) من سورة البقرة، والآية (43) من سورة إبراهيم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) الآية (3) من سورة العاديات.

(5) الآية (1) من سورة الطلاق.

(6) الآية (23) من سورة القيامة.

قال في التمهيد: اعلم أن ورشا في غير رواية الأصبهاني عن أصحابه عنه كان يرقق فتح الراء المفتوحة سواء توسطت أو تطرفت إذا كان قبلها كسرة من نفس الكلمة التي هي فيها أو ياء ساكنة يقربها بالترقيق منهما.

قال القيجاطي: قال مكي: والترقيق ضرب من الإمالة إلا أنها إمالة ضعيفة يسميها القراء بين اللفظيين.

المنتوري: وقال مكي في الكشف: واعلم أن الترقيق في الراءات إمالة نحو الكسرة لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين، وأقوى منها ما كانت في ثلاثة أحرف أو في أربعة[1].

وقال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: والترقيق في الراء إمالة إلا أنها أضعف من الإمالة[لأن الإمالة في الراء إمالة في حرف واحد، وفي الألف يتبعها ما قبلها من الإمالة][2].

وقال ابن مهلب في التبيين: واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر لكنها إمالة ضعيفة لكونها في حرف واحد وهي التي يقول القراء فيها بين اللفظين.

وذكر الطبري في الجامع: أن ترقيق الراء المفتوحة بعد الكسرة هو ضرب من الإمالة.

قال ابن أجروم: و الإمالة غير المحضة هي المعبر عنها بين بين أو التقليل أو الترقيق[3].

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.
[2] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
[3] المصدر نفسه.

المنتوري: لو قال الناظم:

قلـــل فــتـــح كـــــــل راء   لكـــان أولـــــى انتهـــى[1]

قلــت: وهذا الخلاف ما عند الجعبري [وغيره][2] كما تقدم مــن كلامــه وكلام غيره كابن أجروم والمالقي وغيرهم، فلا اعتراض على الناظم، كيــف وهو صريح عبارة الداني [اللهم إذا قيل أن معنى][3].

وقولــه: لكان أولى [لعله في اتباع][4] تعبيرهم، إلا أن هناك فرق بينهما، وأما التقليل والترقيق فهما سيان عنده [على أن من تقدم لم يلزم التعبير بالتقليل فانظره والله اعلم][5].

[**ولفظ المالقي في شرح التيسير**][6] واعلم أنه يستعمل في هــذا البــاب تفخيم الراء وفتحها وتغليظها بمعنى واحد، ويستعمل أيضا ترقيقهــا وإمالتهــا وبين اللفظين بمعنى واحد، لكن هذا فيما كان (112/أ) من الــراءات متحركــا بالفتح، فأما الراء المكسورة فلا يستعمل فيها إلا لفظ الترقيق خاصة، وكــذلك الراء المضمومة التي يرققها ورش ينبغي أن يعبر عنها بلفظ الترقيق [دون لفظ الإمالة][7] انتهى[8].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 204/ب.

(2) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(3) [ما بين [...] من أ، ب، ج.]

(4) [في أ، ب، ج [من أجل ابتغاء].]

(5) [ما بين لا يوجد في ج، هـــ.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـــ.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

(8) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي باب ترقيق الراءات.

[**واعلم** أنه ربما قد يتعارض كلام المصنف حيث قال في الترجمة القول في الترقيق للراءات.

وقال في الأبيات بعد:

رقـــق ورش فتــــــح كـــل راء](1)

فإن ما في الترجمة يقتضي رجوع الحكم إلى الحــرف، ومـــا بعـــدهما **يقتضي** رجوعه للحركة، والحقيقة ما في الترجمة وما بعدها مجاز.

اللهم إلا أن يقال أن الناظم رحمه الله تفاصح في تعبيره، فتارة [عبر](2) **بالحقيقة** وتارة بالمجاز فافهمه والله أعلم.

واعلم أن الياء الساكنة على ضربين.

إما أن يكون ما قبلها مكسورا أو مفتوحا، فمثال الأول **بصيرا** ونحـــوه، والثاني **السير** ونحوه.

ومثال الضم **وإليه المصير**(3) في البقرة، **ولما أن جاء البشير** وسكنها للوقف.

ومثال المضمومة بعد الفتح **خير لكم**(4) واكتفى بتمثيل الفتحة عنها.

قال في التيـــسير: اعلم أن ورشا يميل فتحة الراء قليلا بين اللفظـــين إذا وليها من قبلها كسرة لازمة أو ساكن قبله كسرة أو ياء ساكنة الخ.

---

(1) [في: أ، هـ [فائدة: تعارض قول الناظم في الترقيق للراءات مع قوله: رقق ورش فتح].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(3) الآية (18) من سورة المائدة.

(4) الآية 280 من سورة البقرة.

أما ما وليت الراء الياء سواء انفتح ما قبلها أو انكسر وذلك **نحو الخيرات** و**خيرا** و**خبيرا** و**بصيرا**[1].

ونحوه في جامع البيان والاقتصاد والتعريف وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والموضح والإبانة وكتاب الراءات واللامات لورش.

وذكر في جامع البيان بإسناده إلى عبد الصمد عن ورش عن نافع **المحراب** و**الخيرات** وإخراج **كراما** و**إجراما**[2] الخ لا فغر ولا بطح.

قال الداني وهذا يدل على اطراد مذهبه في إمالة فتحة الراء يسيرا مع الكسرة والياء في جميع القرآن.

قال القيجاطي: وهذا نص صريح لا يقبل التأويل في أن ورشا يميل فتحة الراء بين بين إذا تقدمتها ياء ساكنة في كلمتها أو كسرة لازمة[3].

المنتوري: قال الجوهري في الصحاح: فغر فاه أي فتحه، وبطحه أي ألقاه على وجهه، والبطح عند القراء يطلق على الإمالة المحضة.

فقوله: لا فغر ولا بطح، أي لا فتح ولا إمالة محضة فيكون بين اللفظين.

قال في التيسير: وحكم الراء المضمومة مع الكسرة والياء، حكم المفتوحة سواء نحو **قدير** و**خير** و**ذكر** وشبهه.

---

(1) التيسير في القراءات السبع ص: 55.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 205/أ.

ونحوه في الاقتصاد وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الراءات واللامات لورش.

قال في الموضح: والمضمومة كالمفتوحة.

ومثله في جامع البيان[1].

قال القيجاطي: واعتقاد كثير من الناس أن ترقيق الراءات في مذهب ورش خارج عن باب الإمالة، وحملهم على ذلك تعبير كثير من الأئمة بالترقيق عن الإمالة، [والترقيق يعبر عنه بالإمالة][2]، ولا يعبر بالإمالة عن الترقيق الذي لا تصحبه إمالة، وإنما عبر الأئمة في باب الراءات بالترقيق عن الإمالة لوجوب الترقيق مع الإمالة، فعبروا باللازم عن الملزوم مع أن قصد ورش بالإمالة في ذلك الباب أن يتوصل إلى ترقيق لفظ الراء، ولم يكن ليصل إلى ذلك من غير إمالة ولذلك أيضا أمال من ذوات الياء ما قبل الألف فيه راء ولم يختلف عنه في ذلك بخلاف غيره من ذوات الياء، فأكثر القراء على التفخيم في ذلك.

قوله: وفي **حيران** الخ هذه [مخصصة][3] من أصل الياء أي لورش في حيران له أصحابه بالأنعام وجهان: الترقيق وبه قطع في التيسير، والتفخيم من الزيادات وبه قطع الحصري في قوله:

** وحكمه في حيران تفخيمه **

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/م.

(2) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(3) في أ [مخصمة].

قال الداني: وزادني ابن خاقان في مستثنيات ورش إخلاص الفتح في **حيران**.

ونص **عليه** بعض أصحاب ابن هلال وقرأته على غيره بالترقيق وهو القياس، وذكرهما أيضا مكي ولفظه في التيسير وأما ما وليت الراء فيه الياء، وسواء انفتح ما قبلها أو انكسر نحو **حيران** و**خبيرا** الخ.

فقال في الدر النثير: ذكر الشيخ والإمام عن ورش التغليظ والترقيق انتهى[1].

[لورشهم حيران بالترقيق في الوصل والوقف على التحقيق][2]

أي فترقيقها هو القياس والفتح حملا على **عمران**.

قال في الاقتصاد: وأخذ علي ابن خاقان **حيران** في الانعام بإخلاص الفتح، وأخذ ذلك على غيره بإمالة يسيرة.

وقال في [التمهيد][3] **وإرشاد المتمسكين:** أخذ علي ابن خاقان بالفتح ورأيت بعض أصحاب ابن هلال نص عليه في كتابه بذلك، **ونحوه** في الموضح.

قال في إيجاز البيان: وقد زاد ابن خاقان في الاستثناء إخلاص فتح **حيران**، وبالإمالة قرأت على غيره وهو القياس على أن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى ما رواه ابن خاقان، وقد رأيت [بعض][4] أصحاب ابن هلال، قد نص عليه سمعه منه بالفتح.

وقال في التلخيص: وزادني ابن خاقان في الاستثناء(113/أ).

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) [في أ، ب [التيسير].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

إخلاص فتح **حيران** وكذلك رواه عامة أصحاب ابن هلال عنه أداء، وورد فيه النص عن جماعة من متقدمي المصريين، والقياس الإمالة.

وقال في جامع البيان: فأقرأني ابن خاقان بإخلاص الفتح لامتناعه من الصرف بكون مؤنثه حيرى[1].

وكذا نص عليه النحاس في كتابه، ورواه عامة أصحاب ابن هلال، وأقرأنيه غيره بإمالة الراء قياسا على نظائره.

وقال في الإبانة: وزاد النحاس عن أبي يعقوب عن ورش في الاستثناء إخلاص فتح **حيران**، وأصحاب النحاس والأنماطي وابن هلال يروون ذلك عنه منصوصا.

المنتوري: وعلى الإمالة بين بين في ذلك اقتصر في التيسير والموجز والتهذيب وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الراءات واللامات لورش وهو ظاهر التعريف، وبالوجهين قرأت **حيران** [لورش على بعض من لقيته.

واختار **القيجاطي** فيه بين بين، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ][2].

وقال في التكملة: حيران ذكر مكي وابن شريح عن ورش التغليظ والترقيق.

وقال ابن الجزري: و**حيران** فخمها صاحب التجريد وخلف بن خاقان وبه قرأ الداني عليه وقرأ على غيره بالترقيق، وهو الذي في العنوان والتيسير والتذكرة.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

والوجهان في الكافي والهداية والتبصرة وتلخيص ابن بليمة والـشاطبية وجامع البيان انتهى[1].

وقال في الإقناع: واستثنى بعضهم **حيران**[2].

وقال في التحفة:

وبعضهـم عـن ورش أتـانـا — بالفتح في الراء لـدى حيرانـا[3]

وقال [الوهراني][4]:

وخلف لدى حيران يرويه كل مـن — تقدم والترقيـق فيـه تفضـلا[5]

وقال التازي:

ورقـق الدانـي حيـران بـلا — خلف وبالوجهيـن مكـي تـلا[6]

كـذا الإمـام قـل بـلا تقيـد — وكـل ذا صـح مـن التجريـد

القيسـي:

وحيـران اجرامي عشيرتكم فخـذ — بترقيقها للدانـي نجيت من هـول

وللغير بالوجهين فاحفظ نصوصهم — فكل رجال صالحون ذوو عـدل[7]

قوله: وبعد كسر لازم أخبر أن ورشا يرقق الراء المفتوحة والمضمومة إذا وقعت بعد كسر لازم وسواء فصل ساكن أم لا، ما لم يكن حرف اسـتعلاء غير الخاء، واحترز من غير اللازم نحو: برشيد، بربوة أن امرأة، أن امـرؤا،

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/ب.

(2) الإقناع لابن الباذش 332/1.

(3) البيت 1042 53/أ من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار مخطوطة خاصة.

(4) [في أ، د [الأهوازي].]

(5) البيت 202 من التقريب للوهراني مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

(6) نظم الخلاف للتازي س 27 الورقة 3.

(7) لم أقف على هذين البيتين ف الأجوبة المحققة للقيسي ولعلهما لمكي.

أبوك، امرأ سوء(1)، والابتداء بهمز الوصل لا يؤثر لعروضه، واشترط [**اللزوم**](2) في الكسر، ولم يشترطه في الياء، والأولى اشتراطه لخروج نحو: **في ريب**، **مقنعي رءوسهم**، لكنه يوخذ من مثاله **بخبيرا** ونحوه.

ونص على ذلك في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب الراءات واللامات لورش.

قال في إيجاز البيان: فأما الراء إذا وليها من قبلها حرف مكسور وهو زائد في الكلمة يمكن إسقاطه منها من غير إخلاء بها، فلا خلاف عن ورش في إخلاص فتحة الراء مع ذلك لكون ما وليها غير معتد به، إذ قد يفارقها وكذلك إن وقع قبل الساكن الحائل بين الكسرة والراء كسرة عارضة غير لازمة نحو: **إن امرأة** فلا خلاف في إخلاص فتحة الراء في ذلك لكون ذلك الكسرة غير معتد بها إذ هي للساكنين، وكذلك إن كانت الكسرة التي قبل الراء آخر كلمة أخرى متصلة بها وسواء حال بين الكلمتين ألف وصل أو لم يحل نحو: في **المدينة امرات**، **بأمر ربك**(3)، فلا خلاف في إخلاص فتحة الراء في ذلك لكون تلك الكسرة في كلمة أخرى فهي غير لازمة لتمكن الوقف عليها، فتنفصل لذلك مما بعدها، فتعدم الكسرة، فلم يعتد بها لذلك، وكذلك كسرة همزة الوصل غير لازمة، إذ لا توجد إلا في حال الابتداء.

ونحوه في الإبانة والموضح وجامع البيان والتلخيص(4).

---

(1) الآية 64 من سورة مريم.

(2) في أ، ب [اللازم].

(3) الآية من سورة يوسف والآية من سورة مريم.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 205/ ب.

وإن قيل: نحو **الاكرام** هو عارض هل تفخم أم لا؟

الجواب: أن الكسرة هنا لازم، وإن كان في أصله عارضا لوجوده في الحالتين، لأن حقيقة العارض الذي يوجد في حالة دون أخرى.

تنبيه: قال الداني في الإبانة: فإن قال قائل: فما تقول(113/ب) في الألف الزائدة للبناء في قوله: **اخراج وفراشا**[1] وشبهه، وفي الألف التي للتثنية نحو: **أن طهرا، فلا تنتصران**[2] وشبهه، وفي الألف المبدلة من التنوين في حال الوقف نحو: **شاكرا، بصيرا** وشبهه.

هل تتبع الألف فتحة الراء الممالة قبلها فيميل قليلا بإمالتها يسيرا، وتبقى مفتوحة إذا كان الغرض إمالة الفتحة خاصة لأجل الكسرة والياء.

فالجواب إن الألف في جميع ذلك تابعة لفتحة الراء لاتصالها بها، ولكون الفتحة مأخوذة [منها][3] فتدخلها الإمالة وإن كان الغرض إمالة الفتحة دونها إذ لابد من ذلك، ولا يطوع لسان بغيره.

القول في الترقيق للراءات

وحال الألف في ذلك حال الفتحة قبل الألف المنقلبة من الياء في نحو **الهدى**، والتي للتأنيث نحو **الموتى** والتي للبناء نحو **أنصار**[4].

قال: ألا ترى أن الفتح في جميعه تمال مع الألف في مذهب من رأى الإمالة، وإن كان الغرض إمالة الألف خاصة للدلالة بذلك على انقلابها أو

---

[1] الآية (217) من سورة البقرة، والآية (22) من سورة البقرة.

[2] الآية (125) من سورة البقرة، والآية (35) من سورة الرحمن.

[3] [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

[4] الآية (270) من سورة البقرة.

لأجل كسرة قبلها أو بعدها، وذلك [لما][1] امتنع الوصول إلى إمالتها لسكونها إلا بإمالة الفتحة قبلها أميلا معا، فكذلك الألف مع الفتحة فيها تقدم سواء[2].

المنتوري: وقد تمال الكلمة التي فيها الألف، ويختلف القصد في إمالتها نحو **من محراب**.

أمال ابن دكوان الألف فتتبعها الفتحة قبلها.

وأمال ورش فتحة الراء، فتتبعها الألف بعدها، والألف في القراءتين ممالة، والراء رقيقة إن إمالة ورش أقل من إمالة ابن دكوان.

[فابن دكوان][3] يميل الألف ولم يقصدها ورش.

وورش قصد الراء بالإمالة، ولم يقصدها ابن دكوان.

القيجاطي: فإذا قرأ ورش نحو **استغفروا**[4] وأمال الضمة بين بين في رواية أبي يعقوب عنه، فإن الواو بعدها تتبعها فيكون فيه شائبة من الياء كما كان في الضمة قبلها شائبة من الكسرة حين إمالتها.

ولم يقصد ورش قط إمالة الواو، وإنما [قصد][5] إمالة الضمة خاصة، فتتبعها الواو بعدها.

وأما نحو **شاكرا** و**صابرا** فالمشهور الترقيق في الحالتين وعليه اقتصر في الاقتصاد والتيسير والموجز وهو ظاهر التعريف والتهذيب.

---

(1) [في أ، ب [بما].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 210/ أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(4) الآية (199) من سورة البقرة.

(5) [في ج [يقصد].]

قال القيجاطي: ومن أخذ بالفتح [في الوصل شبهه **بمفترى وقرى** في اللفظ خاصة، والشيء يشبه بالشيء، وإن لم يكن مثله][1] في جميع الأشياء.

قال: ولا يقال: إنه خطأ، بل يقال : إنه ضعيف[2].

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش الراء المنوّنة في الوصل والوقف على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ.

قال في إيجاز البيان: استثنى ابن غلبون ثلاثة أصول مطردة.

الأول : إذا كان بعد الراء ألف بعدها همزة نحو **مراء**.

الثاني : إذا كان بعدها عين نحو: **سراعا** و**ذراعيه**.

الثالث : إذا كان بعدها ألف تثنية نحو **طهرا**، فأخلص الفتح للراء في ذلك.

ونحوه في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين والموضح والإبانة.

وقال في جامع البيان: وقرأت ذلك كله على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصحيح في الأداء والقياس وبه آخذ.

وقال في التمهيد: وقياس الرواية الترقيق وبه قرأت وبه آخذ.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقياس في ذلك كله الترقيق وبه [آخذ][3]، وعلى الإمالة بين بين في الأصول الثلاثة.

اقتصر في الاقتصاد والتلخيص، وهو ظاهر التعريف.

ومثل في التيسير بالتثنية.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 210/أ، والورقة 210/ب.

(3) [في أ [وبه قرأت].]

وفي الموجز بالتثنية والعين.

قال في الإبانـــة وحجة ابن غلبون أن الإجماع منعقد على إخلاص فــتح **ألف** التثنية لكونها مجهولة لا أصل لها في واو ولا ياء، وفي الهمــز والعــين **إنهما** حرفان حلقيان فيلزم إخلاص الفتح لما قبلهما لبعدهما عن موضع التسفّل.

قال في الإبانة والموضح والتمهيد وإيجاز البيان: وهذا غير مــستقيم لأن **الغرض** إمالة فتحة الراء للكسر قبلها لا غير، وليس الغرض إمالة ما بعدها نحو **أخرى** لأن الغرض فيه إمالة الألف لانقلابها عن الياء ليستدل بذلك إلى أصلها.

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت لورش الأصول الثلاثة على جميــع **من** قرأت عليه وبه آخذ.

قال الداني: وأخذ علي أبو الفتح **وزر أخرى**[1] حيث وقع بالفتح، قالـــه: **في** إرشاد المتمسكين والموضح والتمهيد والتلخيص والاقتصاد وجامع البيـــان، **وقرأت** إلى غيره بالقياس طردا للباب.

قال في الكنز: الحسن بن غلبون فخم **وزرك وذكرك** بالـــشرح لتناســب **الآي**، فأورد عليه الداني **كورت** و**سيرت** و**فجرت** و**بعثــرت**[2] ففرقــت بـــسبق **المرقق** في **كورت** فلا تتبع.

وألحقه الباقي، وبالازدواج في **انفطرت** (114/أ) وهو معنى قــولي فـــي **تحقيق** التعليم:

وفي كورت بسبق المرقــق فــارق وفي انفطرت جاء [أزواج][3] تعطرا

---

[1] الآية (164) من سورة الأنعام.

[2] الآية (4) من سورة الانفطار.

[3] [في ب [ازدواج].]

انتهى[1].

أما **وزرك وذكرك** في الشرح، فنقل الخلاف في إرشاد المتمسكين والإبانة وإيجاز البيان وجامعه والتلخيص والموضح.

قال في الإبانة: وبالإمالة قرأت في ذلك كله من أجل الكسرة وهو القياس[2].

المنتوري: وبالإمالة بين بين قرأت **وزر أخرى ووزرك وذكرك** لورش على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ[3].

وضمها: معطوف على فتح، بعد: ظرف، والعامل فيه رقق، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك نحو، وخبيرا: مضاف إليه محكي، وما بعده: معطوف محكي، وخلف: مبتدأ، وفي حيران: في موضع الخبر، لـه متعلق بخلف، حملا: مفعول من أجله والعامل فيه محذوف تقديره فخمه حملا، وعلى: متعلق بحملا. ومنع وصرف حيران للوصف والزيادة، وعمران للعلمية والزيادة، وبعد: معطوف على صاحبه، كناظرة: خبر المبتدأ المحذوف، [فإن جعل الكاف][4] اسما، فالتقدير ذلك مثل ناظرة، وإن جعل حرفا فالتقدير ذلك ثابت كناظرة.

ثم قال رحمه الله:

(171) **إلا إذا سكَن ذو استعلاء بينهما إلا سكون الخاء**

(172) **فإنها قد فُخمت كمصرا وإصرهم وفطرة ووِقرا**

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 212/أ.

(2) المصدر نفسه الورقة 212/أ.

(3) المصدر نفسه الورقة 212/أ.

(4) [في هـ [القاف].]

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي البيتان الأخيران، وحوق عليهما [في رواية البلفيقي][1] والأولى اثباتهما، وقد وقفت عليهما بخط الناظم انتهى[2].

أي إذا كان حرف استعلاء حيث فخم ما نفى به، فإن كان المستعلى مهموسا غير مجهور وهو الخاء رقق.

تنبيه: لم يقع في الكتاب العزيز من المستعلية إلا الصاد والطاء والقاف، ولم يقع إلا قبل الراء المفتوحة، فلو قال :

سوى سكون صاد أو طاء سطع بينهما لا غير بالذكر وقع

لكان أبين، لكنه اعتمد على الواقع ونبه على العموم، وتبع الشاطبي في العبارة.

قلت: ولا يرد [على هذا الاصطلاح، وقرأ لأنه من باب سترا وذكرا فتأمله والله أعلم][3].

فالطاء وقعت في موضعين: **قطرا**، **فطرة الله**.

والصاد في سبعة مواضع: **اهبطوا مصرا**، **أصرهم بمصر بيوتا**، **ادخلوا مصر**، **ملك مصر**.

والقاف في موضع واحد: **وقرأ**[4].

---

(1) [في ج [ألفا يعني].]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

(3) [في ج، هـ [وقرأ لأن الداني ذكره مع ذكرا].]

(4) الآية (25) من سورة الأنعام.

قال في الاقتصاد: وبإخلاص هذه الراء في هذه المواضع قرأت على شيوخي لأجل الاستعلاء[1].

قال في إيجاز البيان: وإنما منعت هذه الحروف لأنها مستعلية تصعد إلى الحنك الأعلى باستعلاء، والفتح يطلب ذلك الموضع، فامتنعت الإمالة اليسيرة ليعمل اللسان عملا واحدا من جهة واحدة.

ونحوه في الموضح والإبانة، وكذا المهدوي في التحصيل.

وأما الخاء، فقال في الإبانة: ولا أعلم عن ورش خلافا في نص، ولا أداء أنه يميل فتحه الراء قليلا لأجل كسرة الهمزة من لفظ الإخراج حيث وقع.

وإن قيل: من أين وجب الإجماع على الترقيق هنا.

فالجواب إنها فارقت أخواتها لأجل الهمس الذي فيها.

فإن قيل: فالصاد مهموسة.

فالجواب لما فيها من الإطباق[2].

وزاد في الكنز والصفير.

وقال في الدر النثير: فأما الخاء في إخراج حيث وقع، فذكره الحافظ في التلخيص وإيجاز البيان، وفي غيرهما من تواليفه فيما يرققه ورش من الراءات، واتفق معه الشيخ والإمام، وإن كان لم يقع له ذكر في كتاب التيسير اتكالا على دخوله فيما حال بين الراء والكسرة ساكن صحيح[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 212/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 212/ب.

(3) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير "ما ورد في الراءات" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6/1592

قال الحصري:

وان حـــرف أطباق تقـــدم ساكنـــا ومن قبله كسر ففخم مد الدهـــر[1]

وقال في التحفة:

وإن أتى الفصـــل اتـــى بالساكـــن ليس بذي استعـــلاء فـــي الأماكـــن

رقق وفصـــل الخـــاء لا يعتبـــــر أهمســـه والرخو فيمـــا يـــذكـــر[2]

الوهـــرانــــــي:

وإن فصل التسكين والخـــا فرققـــن كذكر وسحر مع باخراج فاعقــلا[3]

سكن: فعل ماض، ذو: فاعل، سكون: منصوب على الاســـتثناء، فإنهـــا جواب إذا، فخمت: فعل (114/ب) ماض مبني للمفعول وهو مضمر يعود على الراء، كمصر: خبر مبتدأ محذوف، اصـــرهم: معطـــوف محكـــي، وفطـــرة: مخفوض منون ولو حكاه لانكسر.

---

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 155/ الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان: 1047 و1048 الورقة 54/ب من مخطوطة خاصة.

(3) البيت 203 من التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا ولدي مصورة منها.

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

ثم قال رحمه الله:

(173) وفُخِّمت في الأعجمي وإرَم وفـــي التكــرُّر بفتــح أو بضــم

(174) وقبل مُستعْلٍ وإن حال ألف وبـــاب سِتْــرا فتْح كله عُــــرف

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والمكناسي في أول البيت الثـــاني، وفي التكرر بالتاء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفـــي روايـــة الحـضرمي والبلفيقي في آخر البيت الرابع ألف، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي: ألف وعرف معا انتهى[1]، أي وفخمت الراء في الاسم الأعجمي وإن وجد فيه سبب الترقيق فهو علـــى الحـــذف الموصـــوف، وإقامة الصفة مقامه، وهو ما نقلته العرب إلى لغتها من غيرها، فإن غيرته فهو المعرب وهي ثلاثة متفقة، **إبراهيم** و**إسرائيل** و**عمران**[2] حيث حلت.

تنبيه: قال في الكنز: قيل: خالف ورش أصله في هذا المفخم.

قلت: بل جرى على أصله، لأن هذه عنده موانع انتهى[3].

قال الداني في الإبانة والتلخيص: وأما الأسماء الأعجمية فهـــي ثلاثـــة أسماء لا غير **إبراهيم** و**إسرائيل** و**عمران** حيث وقعت.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والموضح.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/أ.

(2) الآية (124) من سورة البقرة، والآية (40) من سورة البقرة والآية (33) من سورة آل عمران.

(3) كنز المعاني للجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في الإبانة: وعلة الفتح للراء أنها أعجمية والعرب منعتها الصرف **لثقلها** فرعى فيها العجمة والتعريف أو زيادة الألف والنون، فالإمالة تخفيف **وهي** ثقيلة فمنعت منها كما منعت من التنوين والجر.

ونحوه في الموضح والتمهيد وإيجاز البيان[1].

وقال القيجاطي: لما كانت دخيلة في كلامهم لم يتصرفوا فيها[2].

الجعبري: وجه التفخيم المحافظة على الصيغة المنقولة وإشعارا بنقله، **ولذلك** لم يطرد في **جبريل**[3].

قوله: وفي إرم، أي وفخمت الراء في إرم مع السبب، وأفرده بالذكر **للخلاف** فيه ولم يتعرض له في التيسير لاندراجه في الأعجمي.

الجعبري: وهو مجرور بدل من عاد، واتفق على منع صرفه.

---

(1) شرح الدرر اللوامع محمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 223/أ.

(2) المصدر نفسه الورقة 213/أ.

(3) كنز المعاني في شرح الأماني باب الراءات الورقة 150/أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش.

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

فقيل: عربي، اسم **عادا الأولى** أو قبيلة أو بلدة فالمنع للتأنيث والعلمية.

وقيل: أعجمي، وهو اسم سام بن نوح، اختيار ابن مجاهد فالمنع **للعلمية** والعجمة المؤثرة لأنه محرك الوسط، وقطع بتفخيمه تبعا للتيسير.

والحصري في قوله:

**وفـــي إرم التفخيـــم فـــي نــــص والفـــجــــــر **[1]

وعليه اجلاء أصحاب ورش، ورققه أبو الحسن بن غلبـــون، وحـــصر الداني الأعجمية في ثلاث غيره.

[**قال في الإبانة:** وأما الاسم المؤنث فهو في موضع واحد في **والفجر**، **إرم**.

ونحوه في الاقتصاد والتلخيص][2].

ثم قال في التلخيص: وكان شيخنا أبو الحسن يـــرى إمالتـــه **والقيـــاس** إخلاص الفتح.

ونحوه في الإبانة[3].

القيجاطي: بل القياس الإمالة.

---

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 153 الورقة 620 من نسخة **مخطوطة** خاصة لها نظير في الخزانة العامة بالرباط برقم.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/أ.

قال في كتاب الراءات واللامات: والقياس الفتح لامتناعه من الصرف، وبذلك قرأت على غير أبي الحسن وبه آخذ[1].

وقال في جامع البيان: وأقرأني ابن غلبون إرم بإمالة الراء، وأقرأنيه غيره بإخلاص فتحها.

ونحوه للقيجاطي.

وقال في الموضح: واختلف أصحابنا في إرم.

فكان أبو الحسن يرى إمالته.

وكان غيره يرى الفتح حملا على الأعجمية، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح وغيرهما وبه آ خذ.

وقال في إيجاز البيان: وكان بعض أهل الأداء يرى إخلاص الفتح، وبذلك قرأت على أكثر شيوخي.

وكان أبو الحسن يرى إمالته، وبذلك قرأت عليه.

والأول أقيس، وعليه الجمهور من أهل الأداء.

قال في الإبانة: وقد جاء التفخيم منصوصا عن ورش، وبذلك قرأت وبه آخذ، وعلى الفتح في ذلك اقتصر الداني في الاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين[2].

قال في [الإقناع][3]: استثنى له قوم إِرَمَ ففخموه.

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/ب.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/ب.

[3] [في ج [بالاقتصاد].]

واختيار طاهر ابن غلبون الترقيق.

قال: وبه قرأ شيخنا على أبي بكر الصقلي[1].

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

قال: واختيار الداني تفخيمه[2].

المنتوري: شيخ ابن الباذش المذكور هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم الحصار، وأبو بكر هو محمد بن أبي الحسن المقرئ بصقلية.

وعلى الفتح اقتصر أكثر المصنفين وهو اختيار القيجاطي وبذلك قرأت عليه وبه آخذ[3].

قال في التحفة(115/أ):

والشائــــع المشهــور في الأداء تفخيمه حملا [هنا][4] على الأسماء[5]

الوهراني: **وفي إرم خلف و[تفخيمه][6] [اعتلا][7]**[8]

---

(1) أبو بكر مجمد بن أبي الحسن الصقلي المعروف بابن نبت العروق شيخ متصدر، قرأ على أحمد بن محمد الصقلي وعليه الحسن بن بليمة - الاقناع71/1.

(2) الإقناع لابن البادش329/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 213/ب.

(4) [ما بين [...] من هـ.]

(5) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 1060 الورقة 54/ب من مخطوطة خاصة.

(6) [في هـ [تفخيما].]

(7) [في ج، هـ [علا].]

(8) والبيت في المنظومة: ((وفي إرم خلف وتفخيمها علا *** ورا الأعجام فخم لبقيا مثقلا)) رقم البيت 205 مخطوطة خاصة.

فائدة: نص الناظم على إرم بغير ترقيق **عزير** أخذا بظهور عربيته لظهور الاشتقاق.

وأجاز أبو حاتم عجميته، ففتحه فيه خلاف قاله في الكنز[1].

وقال الصفاقصي: منع من الصرف للعجمة والعلمية[2].

قال أبو البقاء[3]: وهو ضعيف لأن الاسم عربي، فيصرف عند أكثر الناس، ولأن مكبره يصرف لسكون وسطه ورد بأنه على أربعة أحرف، وليس بمصغر وإنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر[4].

المجراد:

قال أبو شامة: وأما **عزير** فلم يتعرضوا له مع كونه أعجميا.

وقيل: هو عربي يتجه الخلاف فيه فانظره انتهى[5].

ولبعضهم أنشده لنا شيخنا الوالد رحمه الله تعالى:

والخلف في عزيز قيل عجمي   وقيل هو عربي فاعلم
فمن يفخمه يقل بالأول   ومن يرققه بثان فاقبل

قلت: وبالترقيق [شاع][6] الأخذ عندنا بفاس.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الراءات الورقة 150/أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 213/ب.

(3) أبو البقاء تقدمت ترجمته برقم 153 ص: 33.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 213/ب.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع المجراد الورقة 133/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(6) ما بين [...] لا يوجد ب.

قوله: وفي التكرر الخ، أي فخم ورش الراء المشفعة بأخرى مفتوحة أو مضمومة نحو ((**مدرارا - أسرارا - ضرارا - الفرار**))[1]، ولا خلاف عن ورش في ذلك.

ولا خلاف عن ورش في تفخيمها قاله: ابن الجزري وغيره.

قال في إيجاز البيان: والعلة في ذلك أن الراء حرف تكرير، فالفتحة عليها في معد فتحتين، وكذلك الضمة فقويت لذلك على إخلاص الفتح لما قبلها وصارت بمنزلة الحرف المستعلي المانع للإمالة.

ونحوه لابن المهلب في التبيين وكذا في الإبانة والموضح.

قوله: وقبل مستعل، أي وفخمت الراء قبل حرف الاستعلاء، [ظاهره مطلقا، ولم يأت المستعلى بعد المضمومة.

وذكر الداني في التمهيد أنه لم يقع من حروف الاستعلاء][2] السبعة بعد الراء المفتوحة غير ثلاثة، الطاء والضاد والقاف، مفصولات نحو: ((**الفراق، فراق، والإشراق**))[3] إعراضهم الصراط هذا صراط إلى صراط[4].

تنبيه: لابد من شرط الاتصال احترازا عن المنفصل في كلمة [أخرى][5] نحو: **لتنذر قوما، الذكر، صفحا، المدثر، قم**[6]، وإطلاق الناظم يدل على أنه

---

(1) الآية (6) سورة الأنعام، والآية (9) سورة نوح، والآية (231) سورة البقرة، والآية (16) سورة الأحزاب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) الآيات من سورة القيامة والآية (76) من سورة الكهف والآية (18) من سورة ص، بالترتيب السابق.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك للمنتوري الورقة 213/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) الآية (3) من سورة السجدة، والآية (58) من سورة آل عمران، والآية (5) من سورة الزخرف، والآية (1) من سورة المدثر بالترتيب السابق.

كالمتصل في الوصل، لكن قرينة اعتبار لزوم السبب عينت إرادة المتصل فقط، فترقق في الحالين وهو الظاهر من عبارة التيسير.

ويحتمل أن يفخم للاتصال اللفظي ويتوقف على الرواية.

قال في الإبانة: وحكم المكسور من حروف الاستعلاء [عند أصحابنا حكم][1] المفتوح والمضموم.

وكان شيخنا أبو الحسن يرى ترقيق الإشراق لانكساره، فسألته عن ذلك وعارضته بصراط، فأبى إلا الترقيق وأجاز التفخيم.

ونحوه في كتاب الراءات.

زاد في التمهيد غير أنه زعم أن الصاد تعين على التفخيم في الصراط، وليس ذلك في الإشراق.

قال الداني: ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء من المصريين وغيرهم في تفخيم الإشراق، وإنما قال ذلك: شيخنا فيما أحسبه قياسا دون أداء لاجتماع الكل على خلاف ما قاله، مع أن الذي احتج به لا يصح لعدم الاعتداد به بالصاد في نحوه ((**تبصرة** و**مبصرة** و**قاصرات** و**المعصرات**))[2]، فلم يبق ما يوجب الفتح إلا [الطاء][3] وحدها في **صراط** فالفرق بينهما وبين الإشراق.

قال في جامع البيان: و[خالفه][4] في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، فأخلصوا الفتح حملا على من عقد الإجماع على إخلاص الفتح فيه

---

(1) ما بين [...] لا يوجد في ج.

(2) الآية (8) من سورة ق، والآية (12) من سورة الإسراء، والآية (48) من سورة الصافات، والآية (14) من سورة النبأ.

(3) في ج [الصاد].

(4) في ج [خالف].

مع كون حرف الاستعلاء مكسورا نحو **إلى صراط**، وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح.

وقال في الإبانة: وقد روى ابن خيرون إخلاص الفتح منصوصا عن أصحاب ورش المصريين وغيرهم، وبذلك قرأت للجماعة عن ورش عن أبي الفتح، وبه قرأت في رواية أبي يعقوب على ابن خاقان وبه آخذ.

وذكر في الاقتصاد والتيسير [والتمهيد][1] **والتعريف وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز:** التفخيم وهو ظاهر كتاب رواية ورش من طريق المصريين.

المنتوري: وكان القيجاطي يأخذ بالتفخيم، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[2].

قلت: والأخذ عندنا بفاس بالتفخيم.

ابن الجزري: فإن كان بعد حرف استعلاء، فلا خلاف في تفخيمها، ووقع ذلك [في كلمتين وهما **صراط** كيف جاء **وفراق** في الكهف والقيامة.

ثم قال: و**الإشراق** في ص رققه صاحب][3] العنوان وشيخه الطرسوسي وهو أحد الوجهين في التذكرة [وجامع البيان][4].

قال في التحفة:

وجاء عن بعض [من][5] **الحذاق ... ترقيقه للراء في الإشراق**
لضعفه بالكسر فيما تدر ... والطاء لا تضعفها بالكسر[6]

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 124/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) التحفة للفخار الأبيات 1064، 1065 و1066 الورقة 54/ب و55/أ من مخطوطة خاصة.

لفـــظ الصـــراط ضعـــف استعلا بالكسر والإطباق باق يتلى(115/ب)

[**المنتوري**: وكان القيجاطي يأخذ بالتعظيم وبه قرأت على جميـــع مـــن قرأت عليه وبه آخذ انتهى[1].

قلت: والأخذ عندنا بفاس بالتعظيم، ابن الجزري: فإن كـــان بعـــدها حـــرف استعلاء فلا خلاف في تفخمها ورفع ذلك في كلمتين وهما صراط كيف جاء فـــراق في الكهف والقيامة ثم قال والإشراق في ص رققـــه صـــاحب العنـــوان وشـــيخه الطرسوسي وهو أحد الوجهين في التذكرة وجامع البيان انتهى][2][3].

قال في التمهيد: وقد كان بعضهم يفتح **حصرت صدورهم**[4] ويعتل بمـــا تقدم، ورد بأن حرف استعلاء إنما يوجد في الوصل دون الوقف، ومـــن يقـــل بفصل التاء يرد بهمسها.

وقال في الإبانة: ورأيت بعض أهل الأداء من المغاربة قد استثناها، ورد عليه بنحو **لتنذر قوما** من دون فاصل وهو مرقق بنحو **قواريرا قواريرا**[5].

قال في الدر النثير: مذهب الشيخ التغليظ، وعن الإمام الوجهان، ولا خلاف في ترقيقهما في الوقف انتهى[6].

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 124/أ.

[2] [ما بين [...] من أ.]

[3] النشر في القراءات العشر ج 2 ص 93.

[4] الآية (90) من سورة النساء.

[5] الآية (16) من سورة الإنسان.

[6] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير: ما ورد في ترقيق الراءات مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592 م 6.

الحصري:

****في حصــرت خلــف لــدى الوصـــل بينهـــم**[1]

قال في التحفة:

****وحصـــرت صـــدورهـــم في الوصـــــل**[2]

قال في التمهيد: وبترقيقها قرأت.

وذكر في الموضح وجامع البيان وإيجازه والاقتصاد والتلخيص وكتاب الراءات الإمالة وهي ظاهر التعريف والتيسير وإرشاد المتمسكين والموجز[3].

القيجاطي: من أخذ فيها بالتفخيم لا يخطأ لأن من العرب من يعتبر البعدي.

ابن الجزري: و**حصرت صدورهم** اختلف في تفخيمه وصــلا مــن أجــل حرف الاستعلاء بعده، [فروى][4] بعضهم فيه التفخيم لذلك كالصقلي وابن سفيان والمهدوي ورققه الجمهور في الحالين والوجهان في الكافي.

قال: ولا خلاف في ترقيقها وقفا.

قلت: انفرد المهدوي بتفخيمها فيه، وعلى ترقيقها في الحالين العمل انتهى[5].

---

(1) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت 153 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار لبيت رقم 1109 الورقة 57/أ من مخطوطة خاصة وتمام البيت.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 214/أ.

(4) [في ج [فيرى].]

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 98/2.

المنتوري: وبالإمالة قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[1].

قلت: وبه الأخذ عندنا بفاس.

قوله: وإن حال ألف، راجع إلى قوله: وفي التكرر الخ وإلى قوله: وقبل مستعل، إذ الألف حائلة في الجميع، قاله: الشارح وتابعوه، أي يعتبر المانع المتأخر، [ولا أثر للفصل بالألف إذ هي حاجز][2] [غير][3] حصين.

قوله: وباب **سترا** الخ، أي المألوف والمعروف في كل راء مفتوحة منونة حال بينها وبين الكسرة المؤثرة ساكن غير استعلاء مظهر مغتفر.

فمذهب الداني في التيسير التفخيم وكذا في التجريد وهو معنى قوله في التجريد وتفخيم باب **ذكرا** عند عظماء أصحابه كالأزرق وعبد الصمد أرجح وفهم منه أن عند غير الإجلاء ضد التفخيم وهو الترقيق.

قال الداني: أقرأني أبو الحسن بالترقيق في الحالين، إلا **مصرا** و**اصرا** و**قطرا** وقياسه وقرا.

الجعبري: إذا اعتبر الاستعلاء يعم أو الإطباق والتفخيم فلا.

قال: وأقرأني فارس بن أحمد وغيره بالتفخيم وعليه مشيخة المصريين.

قال في الاقتصاد: وقد اختلفوا في الراء التي يلحقها التنوين، وقد حال بينها وبين الكسرة ساكن مظهر غير مستعل نحو قوله: **ذكرا**، فأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما بإخلاص الفتح وعليه عامة أصحاب أبي يعقوب

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 214/ب.

[2] [في ج ، هـ [إذا الألف ليس بحاجز].]

[3] [ما بين [...] من ب، ج.]

الأزرق وغيره من أصحاب ورش، وأقرأنيه أبو الحسن بإمالة يسيرة بين اللفظين طردا للقياس فيه، فإن كان الساكن مدغما لم يختلفوا في إمالة الراء يسيرا نحو **سرا** انتهى[1].

ابن الجزري: استثنى الجمهور ما كان مفصولا بساكن صحيح وهو **ذكرا** كالداني وشيخه أبي الفتح والخاقاني وابن سفيان والمهدوي ومكي، ابن بليمة وابن الفحام والشاطبي وهو الثاني في الكافي واختياره انتهى[2].

قال في الدر النثير: كل راء منصوبة [منوّنة][3] قبلها حرف ساكن غير حرف [استعلاء][4]، وقبل ذلك الساكن كسرة وجملته في القرآن ستة أحرف وهي: **ذكرا ووزرا وامرا وحجرا وصهرا وسترا**[5].

مذهب الحافظ والشيخ[6] التفخيم في الستة.

وأما الإمام[7] فنقل في هذه الستة التغليظ.

ثم قال: وقد قرأت هذا الفصل كله بين اللفظين.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 98/2.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في ب [استلاء].]

(5) الآية (200) من سورة البقرة، و الآية (100) من سورة طه، والآية (117) من سورة البقرة، والآية (22) من سورة الفرقان، والآية (54) من سورة الفرقان، والآية (90) من سورة الكهف.

(6) المراد بالحافظ أبو عمر الداني تقدمت ترجمته في ص 48.

(7) المراد بالإمام: شريح بن محمد الرعيني تقدمت ترجمته برقم 511 ص:103 قال ابن القاضي:

وابن شريح بالإمام يعرف ** والمك بالشيخ لديهم يوصف

فصل من هذا أن التفخيم من الطرق الثلاثة.

وزاد الإمام بين اللفظين انتهى[1].

قال في الإبانة: وقد اختلف شيوخنا المصريون في نحو **ذكـرا** فأقرأني أبو الحسن بالترقيق في الحالين.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: وبذلك قرأت على أبي الحسن وهو القياس.

قال في الإبانة: أقرأني الخاقاني وفارس بإخلاص الفتح.

ونحوه في إرشاد المتمسكين.

وقال: وهو آثر.

وقال في الموضح: حكى لنا أبو الحسن الترقيق، وأقرأني غيره بالفتح، وعليه عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم.

وقال في التلخيص: وبذلك كان الأذفوي وغيره من الأكابر (116/أ) وهو آثر[2].

المنتوري: وقد وقفت على التفخيم للأذفوي في كتاب الإبانة له.

وقال في إيجاز البيان: فكان أبو الحسن يرى الإمالة [وكان غيره يرى الفتح][3] وهو قول عامة المصريين، وكذا نص عليه النحاس ومحمد بن علي عن أصحابه وبذلك قرأت على ابن خاقان وفارس، وذلك نقض للأصل المتقدم المجمع عليه.

---

[1] الدر النثير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد باب ترقيق الراءات.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/أ.

[3] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

والأول أقيس وبهذا آثر.

وقال في جامع البيان: أقرأني أبو الحسن بالإمالة وصلا ووقفا، وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح بالفتح وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وكذلك رواه جميع أصحاب أبي يعقوب وأبي الأزهر.

وحكاه محمد بن علي عن أصحابه.

المنتوري: والفتح في **ذكرا** وشبهه هو اختيار القيجاطي وبذلك قرأت عليه [وعلى غيره][1] وبه آخذ.

ومذهب الحصري التفخيم، أشار إليه بقوله:

وإن وقع التنوين في الراء فخمت   كذكرا [فزد علما لعلك أن تترا][2]

قال في التلخيص: [فأما][3] قوله **سترا** حيث وقع **ومستقر** بأن الراء ممالة في الحالين.

قال في الإبانة: ولا أعلم خلافا في ذلك.

ونحوه في الاقتصاد والموضح وإيجاز البيان.

وقال في الإبانة: وكذا نص عليه أصحاب النحاس، لأن المدغم والمدغم فيه شيء واحد.

القيجاطي: قول الداني: ولا أعلم خلافا، يعني عند من اخذ في **سترا** بالتفخيم، وأما على قول أبي طاهر الذي يفخم الراء المنونة في الوصل عن وليتها كسرة، **فسرا** مثله في الوصل.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد من ج، هـ.]

المنتوري وبالإمالة بين بين قرأت **سرا ومستقرا** لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

[**تنبيه:** باب **سترا** تفخيمه مشروط بثلاث شروط:

التنوين أخرج نحو **ذكرك.**

والإظهار أخرج نحو **سرا ومستقرا،** فهو متفق الترقيق بذهاب الفاصل لفظا.

والفتح احترز من **ذكر مبارك،** وإليها أشار في التقريب بقوله:

ونصب وتنوين والإظهار شرطه وعلته لفظ خفيف فثقلا][1]

[**فائدة**][2]: [وخالف في الكنز في اشتراط الفتح][3]، فعمم الحكم في المضمومة والمفتوحة.

وخصه السخاوي بالمفتوحة.

قال ابن غازي في الإنشاد: ذكر [مبارك][4] بالترقيق وفاقا للسخاوي وجمهور الشارحين خلافا لأبي شامة والجعبري انتهى[5].

[**قلت** مشيرا إلى ذلك بهذه الأبيات الثلاث][6]:

ذكر مبارك بترقيق يرى عند جميع الشارحين لا امترا

---

(1) ما بين [...] جاء بعد قول الحصري: "وإن وقع للتنوين في الراء فخمت..." الخ في ص: 1135.

(2) [ما بين [...] من ج، هـ.]

(3) [ما بين [...] من ب، ج.]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/أ.

(6) [ما بين لا يوجد في ج ،هـ.]

لأجل ضمة بلا التباس كذلك الأخذ جرى بفاس
ومذهب الشامي والبرهان مفخما راء فخذ بيان

وقال الشارح: وتبعه المجراد وابن عبد الكريم حجة التفخيم أن الراء اكتنفت بين ساكنين ولزمتها الفتحة، ففخمت لذلك ولم يعتد بالكسرة قاله: المهدوي فعلى هذا لا تفخم المضمومة نحو **ذكر** لعدم موجب التفخيم وهو لزوم الفتح لها، فالعلة مركبة من لزوم الفتحة واكتناف الساكنين وليس ذلك مع المضمومة.

وفرق بعضهم فقال: المرفوع ثقيل والترقيق خفيف والمنصوب خفيف والتفخيم ثقيل.

وقيل: إنما يفخم لئلا يشبه ألف التأنيث في حال الوقف نحو **ذكرى** فيما، **وذكرا** متفق [على][1] الفتح.

قيل: لم يقع الشبه إلا في [حال][2] الوقف؟

أجيب بأن هذا من حمل الوصل على الوقف، وإليه أشار في التحفة:

وعنه في ذكرا وسترا خلف وبابه والفتح فيه العرف
شروطه ثلاثة تبين النصب والإظهار والتنوين
كيلا ترى مفخما فروعه ذكرك سرا ذكر المرفوعا
من رقق الباب القياس طلبا ومن يفخمه للأصل وجبا
وإن حرف الراء دون مين منفتح بين مسكنين
وكلها [خفيفة][3] فلا إلى ترقيقها يحتاج ذا الذي تلا
أو أن ذكرا فخموا حيث استقر خيفة أن يشبه ذكرى للبشر(116/ب)
أو ذكر المرفوع قل ثقيل ذكر خفيف قصد التعديل

---

(1) [ما بين [...] من، ج.]

(2) [ما بين لا يوجد في ج، هـ.]

(3) [في ج [حقيقة].]

فأعطي الثقيل للخفيف والخف للثقيل في التصنيف[1]

قال المجراد: ومقتضى تعليلهم باكتناف الساكنين ترقيقهما في الوقف لعدم التنوين وهو كذلك.

وقد قال الشيخ شهاب الدين المعروف بأبي شامة في الشرح: والخلاف إنما هو في الوصل، ولهذا عد التنوين مانعا، وأما في الوقف فعند بعضهم لا خلاف في الترقيق لزوال المانع.

وقال أبو الطيب بن غلبون: واختلف عن ورش في الوقف، فطائفة يقفون بين اللفظين وطائفة يقفون بالفتح من أجل الألف التي هي عوض من التنوين انتهى[2].

نص أبي شامة فظهر منه أن ترقيقه وقفا هو المشهور انتهى كلام المجراد[3].

وقال الجعبري في قوله وتفخيمه **ذكرا** ضابط المسألة ما نصه، وقولنا: المنونة أخرج الوقف لأنه ألف خلافا للصقلي انتهى[4].

وقال ابن الطفيل في شرح الحصرية: وقد قرأت لورش بتفخيم الراء المنونة نحو ذكرا في الوصل، وبترقيقها في الوقف انتهى لكن قال شارحها.

[فائدة][5]: وعلى التفخيم في الحالين أكابر المصريين، وكذلك نص عليه إسماعيل النحاس في كتابه عن الأزرق انتهى[6].

---

(1) التحفة للفخار الأبيات 1068 إلى 1076 الورقة 55/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لأبي المجراد: الورقة 133/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) إيضاح الأسرار الورقة 133/ب مخطوطة خاصة بخزانة د.التهامي الراجي الهاشمي.

(4) كنز المعاني للجعبري باب الراءات الورقة 150/أ من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

(5) [ما بين [...] من ج، هـ.]

(6) المصدر نفسه.

قلت: وبالتفخيم في الحالين الأخذ عندنا بفاس.

قوله: وباب **سترا** بابه ستة ألفاظ، ولم يقع غيرها وإليها أشار القيسي بقوله:

وذكرا وامرا ثم سترا على الولا
ووزرا وصهرا ثم حجرا بلا حل
روى مكي التفخيم فيما وقد تلا
بوجهين مشهورين صهرا عن سبل
وللغير بالوجهين فافهم نصوصهم
وكن ثابتا في النقل والقول والفعل
ولكن بتفخيم قرأت جميعها
وهذا اختيار الدان ما ضل ذو عقل
كذلك الإمام غير صهرا فإنه
يميل إلى الترقيق للهمس والنقل
وما ذكروه للقياس مخالف
ولكن بحفظ الخلف [قد](1) ينتفي الجهل(2)

وجمعها بعض أشياخنا أيضا في بيت فقال:

سترا وذكرا ثم صهرا حجرا وزرا وأمرا ليس منه سرا

فبان من هذه النصوص أن صهرا في الفرقان من جملتها واستثناه بعضهم للخفاء.

قال في التلخيص: وقد استثناه بعضهم واعتل بخفاء الهاء، فكأن الكسرة قد وليت الراء.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصباح للقيسي باب الراءات مخطوطة خاصة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة.

وقال في الإبانة: وقد أخرج بعض أهل الأداء منه صـــهرا، وإخـــلاص الفتح أوجه كنظائره.

وقال في جامع البيان: واستثناه أصحاب مواس وداوود بن أبي طيبـــة، والقياس إخلاص الفتح، وعلى ذلك العمل وبه الأخذ.

وذكر في التيسير والموجز الفتح خاصة في باب سترا[1].

المنتوري: والفتح في صهرا هو اختيار القيجاطي وبذلك قـرأت عليـه، وعلى غيره وبه آخذ.

وقال المالقي: التفخيم [في صهرا][2] للحافظ، والترقيق للإمام والوجهان للشيخ انتهى[3].

ابن الجزري: واستثنى بعضهم صهرا، فرققه كابن شريح وابن الفحـــام، ولم يستثنه الداني ولا ابن بليمة ولا الشاطبي.

وذكر الوجهين فيه مكي انتهى[4].

قال في الإقناع: أخذ كثير من القدماء في صهرا بالترقيق انتهى[5].

وإليه أشار الحصري بقوله:

ولكـــن صهـــرا رققـــوه لهـــــاءه ولولا اختصار القول علت ما أدري[6]

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 215/ب والتيسير ص: 56.
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 115/ب.
(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 97/2 والكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 213/1.
(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 332/1.
(6) المنظومة الحصرية في قراءة نافع للحصري البيت رقم 161 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

بفتح: في موضع الحال، والعامل فيه فخمت، أو بضم: أو: للتنويع وخفف الميم وسكنها للوقف، وقبل: ظرف زمان معطوف على في التكرر، مستعل: مخفوض بالظرف، والكسرة مقدرة في الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. حال: فعل في موضع جزم للشرط، ألف: فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام كأنه قال: وإن حال ألف فإنه يفخم. وباب: مبتدأ، سترا: مضاف إليه محكي، فتح: مبتدأ ثاني، كله مضاف ومضاف إليه، والهاء عائدة على باب سترا.

المجراد: ويروى فتح كله أضف الضاد المعجمة ونصب فتح على أن يكون [مفعولا][1] مقدما، وعليها تكلم الأستاذ أبو عثمان في شرحه انتهى[2]. [وكذا المرسي شرح عليها][3].

ثم قال رحمه الله:

(175) ورقِّق الأولى له من بشرر	**ولا ترققها لدى أولى الضرر**
(176) إذ غلب الموجبَ بعد النقل	**حرفان مستعلٍ وكالمستعل**

هذه لم يتقدم لها أصل، أمر بترقيق الراء الأولى لورش من بشرر.

قال في التيسير: وأمال أيضا فتحة الراء في قوله في: **والمرسلات، من بشرر**[4]، من أجل جرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله: **غير أولى الضرر** في النساء لأجل الضاد قبلها.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (134/أ).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الآية (32) من سورة المرسلات، التيسير في القراءات السبع ص 56.

المجراد: قوله: لأجل الضاد ليس هو تعليلا منه وإنما هو ناقل لـــه عن غيره، يدل على ذلك قوله في التيسير، وقياس ذلك أن ترقق الراء الخ[1].

قال في الشرح: هذا متفق عليه من الطرق الثلاثة ولم يمل فتحة راء من أجل كسرة بعدها غير هذه، إلا ما كان من لفظ **الأبرار** و**القرار**.

قوله: واخلص فتحها في **الضرر** الخ، يريد من أجل حرف الاستعلاء هذا سبب الفرق بين الكلمتين ولولا ذلك لكان القياس فيهما واحدا انتهى[2].

قال في الاقتصاد: وأجمع الرواة عن ورش على إمالة فتحة الراء **يسيرا** لأجل جرة الراء بعدها في قوله: **بشرر** في والمرسلات، وأجمعوا عنــه علـى تفخيمها في قوله: غير أولي الضرر في النساء لأجل وقوع الضاد التـي هـي حرف استعلاء قبلها انتهى[3].

ونحو ما في التيسير في جامع البيان والتلخيص وكتاب رواة ورش مـن طريق المصريين، وكتاب الراءات واللامات لورش.

قال في إيجاز البيان: أمالها من أجل كسرة الراء بعدها إذا كانت لقوتهـا تجلب الإمالة إذ هي حرف تكرير، **ونحوه** في التمهيد و إرشاد المتمسكين.

وقال في الإبانة: أمالها لأجل تناسب الصوت بينهما إذا كانا من مخـرج واحد.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة 134/أ مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد باب الراءات مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي الهاشمي بسلا ولدي مصورة منها.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 216/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.

وقال في الموضح: ولا خلاف في إمالتها.

وقال في التمهيد: ونظيرها **القهار**[1]، **والقرار**.

ونحوه في جامع البيان وإرشاد المتمسكين.

ابن الجزري: واختلف في ترقيق الراء المفتوحة من **بشرر** من **أجل** كسرة الراء بعد.

فذهب إلى ترقيقه أبو الحسن بن غلبون والصقلي وابن شريح **والداني** والشاطبي، وحكيا الاتفاق على ذلك، ونص عليه أبو معشر والجمهور، ولا **خلاف** عند هؤلاء في ترقيقه في الحالين.

وذهب الآخرون إلى تفخيمه كابن سفيان والمهدي وصاحب **العنوان** وشيخه وابن بليمة، ولا خلاف عندهم في تفخيمه في الوقف أيضا. **وكذلك** الراء التي بعدها، إذا وقف بالسكون، فإن وقف بالروم رققت مع تفخيمه **الأولى** انتهى[2].

قوله: ولا ترققها لدى أولى الضرر.

تقدم نص التيسير والاقتصاد.

وقال في الإبانة: وقياس بشرر عندي غير أولى الضرر غير **أن** أصحابنا يمنعون القياس، فيفخمون من أجل الاستعلاء وهو الضاد قبلها.

ونحوه في الموضح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان **والتلخيص** وجامع البيان.

---

[1] الآية (39) من سورة يوسف، والآية (29) من سورة إبراهيم.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

وقال في إيجاز البيان: وليس ذلك بمستقيم لأن الحرف المستعلِي إذا وقع قبل الحرف الممال، وكان بعده راء مكسورة نحو **الغار** و**الفجار**[1] فلا خلاف في الإمالة، فذلك ينبغي هنا إذ لا فرق.

ونحوه في الإبانة والموضح وجامع البيان وكتاب الراءات.

وقال في الإبانة: والذي قرأت به إخلاص الفتح وبه آخذ.

ونحوه في الموضح.

وقال في التلخيص: وبذلك قرأت [فاعلمه][2][3].

قوله: إذا غلب الخ، أي هذا التعليل بعد ثبوت الرواية بالتفخيم، ولولا الرواية والسماع لكان القياس يوجب الإمالة.

فكأن الناظم رأى أن هذا الاحتجاج ضعيف، فقواه بثبوت الرواية، فالمستعلى الضاد، وكالمستعلى الراء المفتوحة بعيد الضاد.

المنتوري: وهذا التعليل الذي ذكر الناظم لم يسبقه إليه غيره.

والصحيح أن ورشا لم يملها لمجرد الرواية خاصة ووجهها الجمع بين اللغتين.

القيجاطي: وهذا التعليل الذي ذكر الناظم يقتضي أن الفتحة عنده ممالة، وهذا هو الصحيح الذي لا يسمع غيره في قراءة ورش، لأن إمالة الفتحة الضمة ثابتة عند العرب.

---

(1) الآية (40) من سورة التوبة والآية (28) من سورة ص.

(2) [في ب [عليه].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

قال في الموضح: وأجمعوا عنه على تفخيمها في **سرر** حيث وقع، والقياس ما أجمعوا عليه من ترقيقها في **بشرر** لأجل جرة الراء بعدها يوجب ترقيقها هنا.

ونحوه في الإبانة.

القيجاطي: هذا القياس صحيح[1].

قال الجعبري: ومن ادعى منع الاستعلاء رد بقنطار[2].

قلت: وكذا على **سرر**.

والجواب عن الضرر بأن ما ثبت على خلاف الدليل لا يقاس عليه وانفتاح حرف الاستعلاء كما في التيسير مع ضعف السبب وتمكينه في قنطار، وعن **على سرر** بأن المفتوحة أنسب بالمكسورة من المضمومة انتهى[3].

قال في التحفة(117/ب):

فقل مجيبا راشدا مساعدا لا تكسر المفرد القواعدا[4]

وقال ابن عبد الكريم والمجاطي والوارثيني:

فإن قيل: لأي شيء رققت من **بشرر**، وفخمت **في سرر**؟

أجيب أن الراء في **سرر** مضمومة، والضمة قوية لا تقوى عليها الكسرة بخلاف **بشرر** الكسرة أقوى من الفتحة، فرققت لأجل ذلك، والسين أقوى من

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/أ.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لإبراهيم بن عمر الجعبري باب الراءات الورقة 150/أ، مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55.

(3) كنز المعاني باب الراءات الورقة 150/أ.

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 1265 الورقة 64 من مخطوطة خاصة.

الشين لأجل الصفير، وأيضا الترقيق إمالة، والفتح مجانس للترقيــق، والــضم غير مجانس انتهى[1].

قال أجانا: وأما الحرف الذي هو كالمستعلى فلا أعرفه في وقت هذا فمن مر بهذا الموضع وفهم مراد الرجز، [فليلحقه][2] هنا، فإني قد أبحث له ذلك.

وقال المطماطي: كالمستعلى هو السين من سرر لأنه تشارك الصاد في الصفير، والصاد تشارك الضاد في الإطباق هذا هو الشبه الذي أراد انتهى[3].

وعند غيرهم كما تقدم أن المراد بكالمستعلى الراء المفتوحة، ويقوي هــذا قول ابن مطروح أن الراء أصلها الترقيق وأنها فخمت لشبهها بحرف الاستعلاء.

قال في التحفة:

وبعضهــم عكــس هــذا النقـــلا	**واتخذ الترقيــق في الراء أصــلا**
لشبــه حــرف الــراء بالمستعــل	**عن ابن مطروح أتى في النقــل[4]**

الوهراني:

بتفخيم الأولى من أولى الضرر اقران	**وفـــي شـــرر رقــق لخفتــه ولا[5]**

---

[1] شرح الدرر لابن عبد الكريم "باب ترقيق الراءات" مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[3] شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الراءات مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم: 105 وجمع المعاني الذرية للوارثيني خزانة تطوان 858.

[4] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 1020 و1021 من مخطوطة خاصة الورقة 52/ب.

[5] البيت 210 من منظومة الوهراني باب الراءات مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

من بشرر: متعلق برقق، لدى: ظرف مكان، والعامل فيـه لا ترققهـا، الموجب: مفعول، وحرفان: فاعل، مستعل: بدل منه بدل مفضل مـن مجمـل، كالمستعل: عطف على مستعل، والكاف اسم بمعنى مثل. [والضمة مقـدرة][1] في الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وأعرب المرسي الموجب: فاعلا، وحرفان: بدل بالموجب.

عنده غالب وهو موجب التفخيم والمفعـول محـذوف وهـو موجـب الترقيق[2].

ثـم قـال رحمـه الله:

(177) **وكلهـم رققهـا إن سكنت**	**مـن بعـد كسـر لازم واتصلت**
(178) **إلا إذا لقيهـا مستعـل**	**والخلف في فـرق لفـرق سهـل**

أي اتفق الكل على ترقيق كل راء ساكنة لغير الوقـف سـكونا لازمـا أو عارضا متوسطة ومتطرفة وصلا ووقفا إن كان قبلها كسرة متصلة لازمة، وليس بعدها حرف استعلاء متصل مباشر في الفعل والاسم العربي والأعجمي نحو: **شرعة** - **فرعون** - **استغفر**[3].

قال في التيسير: فإن كانت الكسرة التي تليها لازمة ولم يقع بعدها حرف استعلاء فهي رقيقة للكل نحو: **اصبر**، و**الاربة**[4] وشبهه.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[2] لم أقف على كلام المرسي هذا في كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

[3] الآية (48) من سورة المائدة والآية (49) من سورة البقرة، والآية (64) من سورة النساء.

[4] الآية (109) من سورة يونس والآية (31) من سورة النور.

قال في الشرح: لا خلاف في ترقيق هذه الراءات كلها إلا ما ذكر الإمام أن كثيرا من القراء يفخم الراء الساكنة إذا كان قبلها الميم الزائدة المكسورة نحو: **مرفقا**[1]، ولم يرجح هذا القول ولا ضعفه، والظاهر من كلامه أنه يأخذ فيه بالترقيق والله أعلم.

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

والمفهوم من كلامه يعطي أن في القرآن نظائر لقوله: **مرفقا** وليس منه إلا **المرصاد**[2] خاصة، ولا خلاف في تفخيم رائه من أجل حرف الاستعلاء بعدها.

فأما مرية وذو مرة، فالميم فيهما أصلية انتهى[3].

قال في الاقتصاد: فإن كانت الكسرة [التي تلي الساكنة][4] لازمة من أصل كلمتها، ولم يقع بعدها حرف استعلاء، فلا خلاف في ترقيقها وذلك إجماع من أهل الأداء، وذلك نحو **شرعة**، **تعفي الإربة** وشبهه انتهى[5].

وكذا حكى في الإقناع الإجماع.

وذكر في إرشاد المتمسكين أن ابن مجاهد نص على الترقيق في ذلك.

ونحوه في التمهيد.

---

(1) الآية (16) من سورة الكهف.

(2) الآية (14) من سورة الفجر.

(3) شرح اللوامع للمنتوري الورقة 216/ب - (ومرية) في سورة هود الآية 17 و(ذو مرة) في سورة النجم الآية 6.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 216/ب.

قال: وينبغي للقارئ أن يعتقد ترقيق هذه الراء في قراءته.

قال الداني يعني لجميع القراء.

ونحوه في الإبانة.

ونص عليه ابن خيرون عن أئمته.

قال: وبه قرأت وبه آخذ.

قوله: لازم، احترز من العارض نحو **إن ارتبتم**[1] وكذا في الابتداء.

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

قوله: واتصلت، احترز من نحو **رب ارحمهما**[2] فلا خلاف في تفخيمها.

نص عليه الداني وغيره.

فإن قيل: لم اعتبر القبلي ولم يعتبر البعدي نحو **مرجعكم**؟[3]

الجواب: أن السبب المتقدم أقوى من المتأخر لضعفه.

وأما إن وقع قبل الساكنة فتحة أو ضمة، فلا خلاف في تفخيمها، ولا يجوز غيره قاله في الإبانة ورد به النص عن ورش.

قوله: **إلا إذا لقيها مستعل** هذا استثناء مما تقدم نحو **قرطاس وفرقة وأرصادا**[4].

---

[1] الآية (106) من سورة المائدة.

[2] الآية (24) من سورة الإسراء.

[3] الآية (48) من سورة المائدة.

[4] الآية (7) من سورة الأنعام، والآية (122) من سورة التوبة، والآية (107) من سورة التوبة.

نص عليه الداني في التيسير وجامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموضح والإبانة (118/أ) والموجز.

قال في الإقناع: وأخذ بعضهم لورش ما فيه حرف استعلاء بالترقيق للزوم الكسرة، وبالتفخيم يؤخذ[1].

المنتوري: وبالتفخيم قرأت ذلك لورش وغيره من القراء على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

تنبيه: قوله: إلا إذا لقيها مستعل**، بشرط الاتصال كما تقدم.

قال في الإبانة: فإن انفصل حرف الاستعلاء عن الراء نحو: **فاصبر صبرا، إن أنذر قومك، ولا تصعر خدك**[2]، رققت الراء لأن المنفصل كالعارض لا يوجب إمالة ولا تفخيما[3].

[**وكذا نص** عليه][4] ابن الجزري، [فإنه قال:][5] فإن وقع حرف الاستعلاء منفصلا، فلا اعتبار به نحو: **فاصبر صبرا.**

والناظم [قد][6] [أخل][7] بشرط الاتصال، لكن قد يقال: [تمثيله] بفرق يرشد إليه والله أعلم.

---

[1] الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش327/1.

[2] الآية (5) من سورة المعارج، والآية (1) من سورة نوح، والآية (18) من سورة لقمان.

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في ج،هـ.]

[5] [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

[6] [ما بين [...] من ب، ج.]

[7] [في هـ [أخذ].]

قوله: والخلف في فرق، أي في سورة الشعراء، ولم يقع في القرآن غيره، ولم يرجح شيئا كما فعل الشاطبي.

قال الداني: وجهان جيدان.

وقطع مكي والصقلي وابن شريح بالترقيق وادعوا فيه الإجماع والتفخيم.

وبه قطع في التيسير[1].

قال المالقي: وذكر في غير التيسير أن من الناس من يفخم راء فرق من أجل حرف الاستعلاء، والمأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر انتهى[2].

وقال في جامع البيان: وقد اختلف أهل الأداء فمنهم من يفخمه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرققه لوقوعه بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش في الإشراق والصراط.

وقال في إيجاز البيان: نحوه.

وزاد الوجهان جيدان.

وذكر في التلخيص الترقيق خاصة.

وقال في الإبانة: والاختيار عندي التفخيم، كما أجمع عليه في الإشراق، ولا أمنع من الترقيق والنص في كلا الوجهين معدوم.

---

(1) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 56.

(2) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد المالقي "باب ترقيق الراءات " مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1592/م 6.

ومثله يضبط عمن يوثق بنقله وفهمه، **وقليل ما هم، وظاهر الاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والموجز والموضح:** التفخيم في فرق[1].

قال أبو داوود في الطرر على جامع البيان، وأنا أرى ترقيق الراء في فرق أولى من تفخيمها.

وذهب في الإقناع إلى الترقيق لأنه ذكره في ما رقق بالإجماع.

ثم قال: واستثنى قوم **فرق**، ففخموه لحرف الاستعلاء وإن انكسر.

القيجاطي: وبالوجهين قرأته على بعض من لقيته.

وكان القيجاطي يأخذ بالتفخيم ولا يجيز الترقيق، وبالتفخيم قرأت عليه وبه آخذ.

قال في النشر: وقد اختلف في **فرق** في الشعراء.

فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه من أجل كسر القاف.

وذهب [الأكثرون][2] إلى تفخيمه، قرأنا بالوجهين انتهى[3].

وذكر المجاصي والوارثيني أن المشهور الترقيق.

ولم يذكر[الفهري][4] إلا الترقيق حيث يقول:

وإن لقيت مستعليا نحو فرقة ففخم ورقق راء فرق بلا زجر[5]

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ.

[2] [في ب [الآخرون].]

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/ب.

[4] [أي الحصري كذا وجد على هامش.]

[5] البيت: 166 من المنظومة الحصري مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

الحلفاوي: وبالوجهين جمعت للجماعة على سيدي أبي عبد الله ولم ألتفت إلى ترجيح الترقيق عملا على نص الدرر والحرز والإيجاز، فأمرني رحمه الله بتقـديم التفخيم عملا على نص الجامع لأنه ذكر فيه التفخيم ثم الترقيق انتهى[1].

قال [الازروالي][2]: وقد جمعت للجماعة بالوجهين عملا على نص الدرر والحرز والإيجاز انتهى[3].

قلـت: والأخذ عندنا بفاس الترقيق.

قال في التحفة:

والخلف في فرق لضعـف القـاف	**بالكسر في ما جـاء عن الأسلاف**
قـال أبو عمـرو الإمـام الدانـي	**في فـرق الـوجهـان جيـدان**
قيـاسـه الترقيـق لاكتنـاف	**كسرين مع ضعف بحرف القـاف**[4]

قال الوهراني:

*وبالخلـف في **فـرق** وترقيقهـا عـلـى*[5]

---

[1] شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 48/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

[2] [في ج، هـ [الازرق]،

[نص: وصدر الترقيق في فرق لدى ** وصلا وفي الوقف ففخم أبدا

وفخـم فرقـة عن كل إمام ** ومن قال الترقيق قوله حرام انتهى، وجد على هامش ج.]

[3] تقريب النشر في طرق العشر باب الراءات الورقة 60 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1611.

[4] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 1086، 1087، 1088 الورقة 56/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

[5] ومطلع البيت: كذا حرف الاستعلاء من لم يجي** البيت 209 مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا.

وقال التازي:

فــرق لحصــري بترقيـــق أتـــى	وعنـــه في حيـــران عكس ذا أتـــى
والبعض في فــرق خلا فـــاذكـــرا	فاتل بترقيق علـــى مـــا شهـــــرا
وجهـــــان للـــدانـــي بـــه تحققـــا	عن غير واحـــد فكـــن محققـــــا[1]

فائدة: خلاف فرق خاص بالوصل، وأما في الوقف فليس إلا التفخيم قولا واحدا اعتبارا بسكون [الوقف][2].

وقال في الإبانة: والوجهان إنما يكونان في حالة الوصل لا غير، فأما إذا وقف على ذلك (118/ب)، ولم يشر إلى جـــرة القـــاف، ولا قـــدرت وســـكنت وعومل سكونها، وهو الاختيار في مذهب نافع، فخمت الراء [ولم ترقق راســـا كما فخمت][3]، ولم ترقق في قوله: فرقة لانفتاح حرف الاستعلاء، كذلك حكمه إذا سكن يوجب التفخيم، ويمنع من الترقيق انتهى[4].

قلت: وقد طال بحثنا عن هذه المسألة فلم نجدها عند أحد مـــن الـــشراح حتى وجدتها عند المنتوري، فجزاه الله عنا خيرا، ولم ندر كيف أخذ أشـــياخنا لأني لم أسأل أحدا عنهم والغالب [أنه][5] لا خبرة لأحد به، [وقد أشـــرت إلـــى حكمه وصلا ووقفا بهذه الأبيات الأربعة][6].

---

(1) نظم الخلاف، السطر: 28 الورقة 2/ب.

(2) [في ج، [القاف].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(6) [ما بين [...] من ب، ج.]

قلت:

والوصل في فـــرق بترقيق شهـــر والوقـــف بالتفخيـــم للكـــل ذكـــر
نص عليه الـــداني في الإبـــانـــه حجتـــه السكـــون خـــذ برهـــانـــه
ولـــم أجـــد نصـــا لأهـــل فـــاس كيف رووا لـــنـــا بـــلا التبـــاس
والظاهر الترقيق عنـــدهم جـــرا كـــذا حكـــاه بعض مـــن تأخـــرا

كل: مبتدأ ومضاف إليه، رققها: فعل ماض ومفعول والضمير عائـد علـى الراء، والفاعل مضمر يعود على كل، والجملة في موضع الخبر، وإن: حرف شرط وجوابه محذوف دل عليه ما قبله أي رققت، من بعد: في موضع الحال من فاعـل سكنت، إذا: ظرف زمان والعامل فيها جوابها تقديرها لم ترقق. والخلف: مبتدأ، في **فرق**: في موضع الخبر، للفرق: متعلق بمحذوف أي رقق [لفرق][(1)].

[**وعلقه المجراد** بالخلف.

قلت: وفيه الفصل بين المصدر ومعموله][(2)].

ثم قال رحمه الله:

(179) **وقبل كســـرة ويـــاء فخما في المرء ثـــم قـــريـــة ومريمـــا**
(180) **إذ لا اعتبار لتأخـــر السبب هنا وإن حُكـــي عن بعض العـــرب**
(181) **وإنما اعتُبر فـــي بشـــرر لأنـــه وقـــع في مـــكـــرر**

تكلم هنا على الراء الساكنة إذا وقع بعدها كسرة، وهـي **المـرء** فـي الموضعين، أو ياء وهي **مريم** و**قرية**[(3)] كيفما وقعا.

فذكر في البيت الأول الحكم، وفي الثاني الاعتلال، وفي الثالث الانفصال.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) الآية (87) من سورة البقرة والآية (259) من سورة البقرة.

قال في التلخيص: وكان محمد بن علي وغيره يرون عن قراءتهم ترقيق الراء الساكنة إذا وقع بعدها همزة مجرورة نحو **بين المرء وزوجه**[1] وشبهه، وبالتفخيم قرأت ذلك.

وقال في إيجاز البيان: وقد استثناها محمد بن علي لمكان كسرة الهمـزة، وإليه ذهب جماعة من أهل الأداء، وبالتفخيم قرأت لأجل الفتحة قبلها وهو القياس.

وقال في الموضح: وكان الأذفوي يرى في مذهب ورش ترقيقها، وعلى ذلك عامة أهل الأداء [من المصريين][2] القدماء، والقياس إخلاص الفتح للفتحة قبلها.

ونحوه في جامع البيان، وبالتفخيم قرأت.

وقال في الإبانة: وقد كان الأذفوي وغيره من المصريين ومن أخذ عنهم من القرويين يرون الترقيق في **المرء** لا غير، وبالتفخيم قرأت على من قرأت عليه من مشيختي، وهو القياس وبذلك آخذ.

وظاهر الاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشـاد المتمسكين والموجز: التفخيم[3].

ومذهب الحصري الترقيق، وإليه أشار بقوله:

لا ترقـق راء المـرء إلا رقيقـة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر[4]

---

(1) الآية (102) من سورة البقرة.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 217/أ والورقة 217/ب.

(4) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 167 الورقة (620) من نسخة خاصة.

قال في الإقناع: واستثنى الأذفوي لورش **المرء** في الموضعين فرقق، والوجه التفخيم كالجماعة وبه الأخذ[1].

المنتوري: والمشهور المعلوم به في قراءة ورش وهو التفخيم وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ.

وأما الراء في **قرية ومريم.**

قال في الإبانة: فأما الراء إذا سكنت وأتى بعدها ياء مفتوحة فلا أعلم خلافا عن ورش ولا عن غيره في نص ولا تلاوة [ولا دراية][2]، أن الراء مفخمة إلا ما حكاه بعض متأخري المغاربة عن ورش من الترقيق.

وزعم آخرون منهم، أن الترقيق إجماع من أئمة القراءة، وهذا الذي ادعو عليه الإجماع غير صحيح.

وقال في إيجار البيان: وقد استثنى آخرون نحو **قريتين ومريم** ونحوه، وذلك خطأ لاشك فيه.

وذكر في الاقتصاد التفخيم في **قرية ومريم**، وهو ظاهر التيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز والموضح[3].

ونكر أبو الطيب بن غلبون في التنكار ومكي في التنبيه والتبصرة (119/أ) والموجز والكشف، وابن سفيان في الهادي والمهدوي في الهداية، وابن عبد الوهاب في كفاية الطالب، وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات، والمغراوي في الجامع، وابن مطرف في الإيضاح، وابن البياز في النبذ النامية وحلية مبتدأ

---

(1) الإقناع لابن الباذش 326/1.

(2) [في ب [رواية].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

الطالب، وابن الفحام في التجريد، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد، وابن مهلب في التبيين، وابن شعيب في كتاب مذهب ورش، وابن [الربيع][1] في الكافي: الترقيق خاصة، وإليه ذهب الحصري، ورد على من يقول بضده.

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وخط من يفخم بالقهر[2]

وقال ابن عتيق في الموجز: فأكثر المقرءين على الترقيق واختار آخرون الفتح[3].

قال في الإقناع: فأخذ الداني بالتفخيم، وخطأ من [أخذ][4] بالترقيق، وعلى ذلك أصحابه.

وقد ألف أبو داوود في ذلك كتابا، وكان أبو محمد مكي والناس الجمّاء الغفير يأخذون بالترقيق، وعليه اليوم أكثر القراء عندنا[5].

وذكر الأهوازي أنه على الترقيق جل أهل البصرة ومدينة [السلم][6].[7]

وقال أبي: الوجهان صحيحان.

القيجاطي: قوله: الوجهان خطأ، لا يصح إلا التفخيم انتهى[8].

وذهب القرطبي في أرجوزته إلى الترقيق في مريم والتفخيم في قرية.

---

(1) [في هـ [الرفيع] وفي ج [ربيع].]

(2) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم (164) الورقة (620) من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

(4) [في ج [قال].]

(5) الإقناع في القراءات السبع 327/1- 328.

(6) [في ج، هـ [السلام].]

(7) المصدر نفسه.

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

فقال: **لكنني أرشدت للتحقيق   آخذ في مريم بالترقيق**
وما عدا ذلك من ذا الفصل   فحكمه التفخيم فافهم أصل[1]

القيجاطي: ومذهب القراء المتأخرين من أهل الأداء اختلفوا في لفظ **مريم** و**قرية** حيث ما وقعا في القرآن لجميع القراء السبعة لعدم النص عنهم في ذلك، فأكثرهم على ترقيق الراء في ذلك لجميعهم قياسا على الراء الساكنة مع الكسرة المتقدمة حكموا للياء بعد الراء الساكنة بحكم الكسرة قبلها، ولا خلاف في ترقيقها مع الكسرة، فينبغي أن تكون ذلك مع الياء، إذ لا يجوز فيها في اللغة العربية عند هؤلاء غير الترقيق كما لا يجوز فيها مع الكسرة المتقدمة غيره عند الجميع، وخالفهم في ذلك الحافظ أبو عمرو وجماعة من أصحابه وزعموا أن الترقيق في ذلك لحن لا يجوز.

واحتجوا لذلك بما هو مسطور في كتبهم.

وذهب جماعة من المتأخرين إلى تصحيح الوجهين، أعني التفخيم والترقيق في الراء الساكنة مع الياء في اللغة العربية.

وإلى هذا المذهب ذهب الشاطبي، إلا أنه منع من القراءة بالترقيق لعدم الرواية، لأن أصل الراء التفخيم والترقيق فرع فيها لا يكون إلا مع سبب، فلا سبيل لإخراج الراء عن أصلها إلى ما يقتضيه القياس إذا كان البقاء مع الأصل جائزا في اللغة العربية إلا بنص وثيق أو رواية ثابتة.

فقال: وما بعده كسر أو الياء فمالهم [الخ][2][3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

(2) [في هـ [انتهى].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 218/ب.

المنتوري: وبالتفخيم قرأت **مريم** و**قرية** على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى(1).

ابن الجزري: وقد ورد [عن](2) بعض القراء ترقيق ثلاث كلمات مما قبله فتح، وهي **قرية** و**مريم** حيث وقعا، و**المرء** و**زوجه** و**المرء** و**قلبه** من أجل الياء والكسرة بعد الراء، والصواب هو التفخيم انتهى(3).

وقال في اللئالي الفريدة عند قول الشاطبي: وما بعد كسر عارض أو مفصل الخ، وربما أوهم ما ذكر في البيت الأول [أن](4) جميع ما وقع بعده كسر أو ياء فيه خلاف، وليس كذلك، وإنما المراد الكلمات المذكورة لا غير وما سوى ذلك، فلا خلاف في تفخيمه إلا ما وقع لورش في **شرر** انتهى(5).

وقال في الكنز: أما أصل ورش فلم يختلف فيه نحو **رحيم**، **رزقوا**، **البشرين** و**البحرين**(6).

وأما الساكنة فقد اختلف في بعضها.

وقال المهدوي: بالترقيق مع الياء السبعة.

ومكي: مع الياء للكل.

(1) المصدر نفسه.

(2) [في ج [على].]

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 101/2.

(4) [في ج [أو].]

(5) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله بن الحسن الفاسي"باب الممدود" الورقة 39 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(6) الآية 129 من سورة آل عمران، والآية 25 من سورة البقرة، والآية 47 من سورة المؤمنون، والآية 60 من سورة الكهف.

ومع كسر الهمزة بالوجهين لورش انتهى[1].

ابن عبد الكريم: والخلاف الذي بين المتأخرين في هذه الثلاثة **المواضع** يجري لقالون انتهى[2].

قوله: إذ لا اعتبار إلخ، أي لا عبرة بالسبب البعدي.

وقوله: وإن حكى الخ.

القيجاطي: هذه مقالة، لم يسبق إليها غيره، ولا أعلم أحدا من القراء والنحويين حكى عن العرب في ذلك شيئا.

وأجاب عن اعتباره في **بشرر** لأنه حرف تكرير.

الجعبري: لا يجوز لنا أن نقيس الترقيق على الإمالة، ولا الكسرة **والياء** المتأخرتين على المتقدمتين رواية، ولا يجوز للمرقق أن يطرد الأصلين **كذلك**، إذ وجوه القراءات منقولة نقلا متواترا لأنه لا يدخلها الرأي، وجاز في **الأحكام** للإقرار عليه.

وقول الداني (119/ب) **في آخر كتاب الراءات:** النص في ذلك معدوم، وإنما بنيناه على الأصول المتقدمة.

وقول مكي: أكثر هذا الباب قياس، وبعضه أخذ سماعا من قبيل المأمور به لا المنهي عنه، ومعناه عدم النص على عينه، فحمل على نظيره الممثل به بعد ثبوت الرواية في اطراد الأصل، لأنهما عملا بمجرد القياس وفتحا باب الرأي للناس، ولقد كان على غاية من الدين والتمسك [بالأثر][3].

---

(1) الهداية في وجوه القراءات للمهدوي فصل للألفات الورقة 24 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب الراءات مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(3) [في هـ [الآثار].]

وحقق ذلك ما قاله الداني في أرجوزته، فإياك أن تحمل كلاهما علــى هــذا، فتنتظم في واو، ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[1] انتهى[2].

قال ابن أجروم:

والخلــف في را قــريــة ومريمــا   والمــرء والدانـــي كــلا فخما[3]

وقال في التقريب:

وإن جاء بعد الراء كسر ويــاءها   ففخمــه الدانــي وللغيــر قللا[4]

وقال القيسي:

ففخم لــدان قريــة ثــم مــريمــا   ورقــق لمك والإمــام كمــا القبل

لعثمان هذا الخلف فاسمع وغيــره   ولكن ذا الترقيق في دين عن جل[5]

قوله: لكونه، عليه شرح المجاصي والوارثيني.

وشرح الباقون على لأنه.

قال بعضهم: وهو البين، وإنما في كلامه للحصر لأنها من أدواته كقوله صلى الله عليه وسلم: **إنما الأعمال بالنيات، وإنما الماء من المــاء**[6]، وهــي

---

(1) الآية (78) من سورة آل عمران.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 215/1.

(3) البيت من منظومة البارع لابن أجروم وتوجد قطعة منها في خزانة تطوان برقم 148 إلا أنها لا تتجاوز 10 أبيات.

(4) البيت من منظومة التقريب للوهراني باب الراءات مخطوطة خاصة في خزانة الشيخ السحابي بسلا ولدي مصورة منها.

(5) البيت من المحفوظات المتداولة ولم على مصدر مكتوب للتوثيق.

(6) حديث "وإنما الماء من الماء"، أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض رقم الباب (81)، وأبو داوود أخرجه في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (83) ، والترمذي في كتاب الطهارة رقم الباب (81)، والنسائي في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (131) وابن ماجة في سننه كتاب الطهارة رقم الباب (110)، والدرامي في كتاب الوضوء رقم الباب (74)، والإمام أحمد في مسنده 29/3، 36 و 115/5-116-416-421.

مركبة من أن وما الكافة لها عن العمل وفيها كلام بالنظر إلى السبب الموجب لاقتضاء الحصر، وهل ذلك بالمفهوم أو بالمنطوق [أو لا تقتضيه أصلا لا بالمفهوم ولا بالمنطوق][1] كأن الناظم يقول ما اعتبر السبب البعدي في بشرر إلا لوقوعه في حرف مكرر، فحصر علة اعتباره في كونه في حرف مكرر.

وقال في التحفة:

وإن يكن مؤخرا خلف نما عن كلهم في قرية ومريما
وشريح والمكي عنهم رققا للداني بالتفخيم عنهم حققا
جرين والبحرين وافترينا لا تلزم المكي لما روينا
لعدم اليا في جرى وافترى كذا البحران رفعا فسرا
فهو كالعارض قل يا مريما وقرية لازمتان فاعلما
وان فتح الراء فيما لزما يفصل عن ياء [يما][2] تقدما
ما قدّموا فهو قريب اتصل ما أخروا ببعد حرفه فصل
على الذي مر من التقدير للشكل بعد الحرف في التفسير
لكنه البعدي في راء شرر وهمزة المرء خصوصا اعتبر
لأن همز المرء جاء فاعتبر أو راءه بكسر همزه كسر
منفصل وغير ذي اللزوم في الحكم والتقدير كالمعلوم
لا يرتقى للمذهب الفرعي إلا بأمر موجب قوي[3]

فخما: يعود على ورش وقالون، في المرء: يتعلق بفخما والألف في مريم للإطلاق، وحكي: مبني للمفعول الذي لم يسم فاعله وهو ضمير يعود على

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في د [مما].]

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 1025 إلى 1037 الورقة 52/ب و53/أ من مخطوطة خاصة.

الاعتبار، عن بعض: يتعلق بحكى، وإنما: إن حرف توكيد، وما: مهيئة، في بشرر: يتعلق با اعتبر محكي، ولأنه: متعلق باعتبر أيضا، وفاعل وقع مضمر يعود على اسم إن، والجملة في موضع الخبر: في مكرر: متعلق بوقع.

وقال رحمه الله:

(182) **والاتفاق أنهــا مكســورة رقيقــة في الوصــل للضــرورة**

أي لا خلاف في ترقيق الراء المكسورة كسرة لازمة أو عارضة تامة أو مبعضة أو ممالة ووسطا وطرفا وصلا منونة وغير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك بأي حركة كان، وقع بعدها حرف مستعل أو غيره في الاسم والفعل نحو **رزقــا**، **قالوا** و**رجال يحبون**، و**في الرقاب** و**الغارمين**، و**الفجر وليال عشر**، و**أرنا مناسكنا**، و**انذر الناس**، و**اذكر اسم**، و**انحر إن**، **رأى كوكبا**، **ونكرى**[1].

قال الشارح: فكأنه يقول: والاتفاق أنها رقيقة في حال كسرها أي مرققة[2].

وقوله: للضرورة، يعني أن الترقيق في الراء (120/أ) المكسورة لازم ضروري لا يمكن غيره، لأن الكسرة يطلب الانسفال، والترقيق يناسبه، فقلبت الكسرة على الراء حتى أخرجتها عن أصلها، فلو فخمت لكان تصعد وانسفال في حالة واحدة، وكان تكلف شديد.

قال في اللئالي: فإن قيل حرف الاستعلاء المكسور يوجد فيه ذلك.

---

(1) الآية 25 من سورة البقرة، والآية 108 من سورة التوبة، والآية 177 من سورة البقرة، والآية 60 من سورة التوبة، و الآية 1 من سورة الفجر، والآية 128 من سورة البقرة، والآية 44 من سورة إبراهيم، والآية 8 من سورة المزمل، والآية 2 من سورة الكوثر، والآية 76 و68 من سورة الأنعام.

(2) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت إليها إلا مذكورا عند المنتوري وابن القاضي.

قلت: وجوده فيه ضروري، إذ لا يتأتي فيه إلا التفخيم، فاحتمل ذلك للضرورة، بخلاف الراء، فإنه يتأتى فيها الترقيق، فاستعمل لزوال الكلفة[1].

قال في التيسير: وكذا كل راء مكسورة، سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة، فلا خلاف في ترقيقها في حال الوصل.

ونحوه في الاقتصاد[2].

قال ابن الجزري: وأما الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء، سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة في أول الكلمة أو وسطها أو في آخرها[3].

ونحوه في الإقناع وإرشاد المتمسكين والموجز [والإبانة][4].

وقال في إيجاز البيان والتلخيص: ولا يجوز غير ذلك فيها.

ونحوه في الموضح وجامع البيان[5].

قال أبو شامة: فإن قلت: ما حكم الراء المكسورة إذا لقيها حرف استعلاء نحو **فالفارقات**[6]، هل يمنع القاف الترقيق أم لا؟

الجواب: لا يمنع لقوة مقتضى الترقيق، وهو الكسر في نفس الراء[7].

---

(1) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب أحكام الراء الورقة: 71 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص:57.

(3) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 100/2.

(4) [ما بين [...] يوجد في ب.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 218/أ.

(6) الآية 4 من سورة المرسلات.

(7) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 259.

فائـــدة: قال في الكنز: نحو القرى نص عليه الداني في مفرد الــراءات [ولم يتعرض لها الشاطبي كالتيسير لاعتقادهما ترادف الإمالة والترقيق.

ثم قال في موضع آخر:][1] ولم يتعرض لها الشاطبي لفهمها من قولـــه: أو ما تميلا، لأن الإمالة إذا أثرت متقدمة فتأثيرها [مقارنة أولى انتهى[2].

القول في الترقيق للراءات

قلت: وبمثل هذا يجاب عن الناظم لقولـــه: والممال على تأويل من [عمـــم][3] فهذا][4] شديد الاتباع للشاطبي في الألفاظ والمعاني [حذو النعل بالنعل][5].

وقـــال بعـــضهم: يوخـــذ [حكمهـــا][6] مـــن هنـــا لأن الكـــسر شـــامل للكامل[والمبعض][7].

قلت: مشيرا إلى حكم إمالة القرى بهذا البيت:

نحو القـــرى ذكرى لورش رققت   نصوصهـــا في مفرد الدان بـــدت

والاتفاق: مبتدأ، مكسورة: حال من الضمير الذي يتحمله رقيقة، ورقيقة: خبر أن، وأن واسمها خبر المبتدأ وفي الوصل وللضرورة متعلقان برقيقة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الراءات الورقة 150/أ نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(3) [في ب [عم].

(4) [في د [حكوا القول بالنقل].

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.

(7) [في ج، هـ [البعض].

ثم قال رحمه الله:

(183) **لكنها في الوقف بعد الكسر والياء والممـــال مثــل المـــــر**

هذا تخصيص لمفهوم الوصل، أي ترقق الراء المكسورة المتطرفة فــي وقف الإسكان أو الإشمام إن كان قبلها كسرة موثرة أو ياء ســاكنة أو حــرف ممال، صغرى أو كبرى نحو: **ولا ناصر** - **الخير** - **قدير** - **الدار** - **هار**[1].

قوله: والممال أعم من قوله في التيسير فتحة ممالة نحو **الدار عنه.**

---

[1] الآية 10 من سورة الطارق، والآية 11 من سورة يونس، والآية 20 من سورة البقرة، والآية 94 من سورة البقرة، والآية 109 من سورة التوبة.

وقيل: الوقف بالترقيق حملا على الوصل، وإليه أشار الحصري بقوله:

وما أنت بالترقيق وأصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر[1]

فضمير عليه للموصول وهو ما وبه للترقيق، ومعنى لست فيه بمضطر أي ليس الوقف لازما لتنسى الكسرة فيذهب إثرها، بل هو عارض، فاستحب حكم الوصل.

قال ابن شريح: وقف له قوم بالترقيق، فإن كان ما قبلها غير هذه الثلاثة فهي مفخمة نحو **الكبر الضرر**، **الزير**، ودبر **القدر الفجر**[2].

وهذا حكم المطلق لكن قوله:

****والممال لم يقع لقالون الا في هار****

وأل في الكسر للعهد أي ولو فصل بينهما ساكن غير مستعل نحو: **بالذكر**[3].

قال القيجاطي: استثنى الناظم فيما تقدم حرف الاستعلاء ولم يستثنه **هنا**[4].

قال في الاقتصاد: فأما الراء المكسورة في الوقف فإن كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: **منهمر – بشير – نذير** وفتحة ممالة نحو: **بشرر** على

---

[1] المنظومة الحصرية لم أجد فيها هذا البيت.

[2] الآية 95 من سورة النساء، والآية 52 من سورة القمر، والآية 25 من سورة يوسف، والآية 16 من سورة الفجر، والآية 1 من سورة الفجر.

[3] الآية 41 من سورة فصلت.

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

قراءة ورش، و**النهار** وشبه على قراءة من أخلص الإمالة أو جعلها بين بين رققتها (120/ب) كالوصل أيضا اتباعا لتلك الفتحة، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو **بنهر من مطر - ودسر - وسرر** فخمتها انتهى[1].

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفتوحا منها

ونحوه في التيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين، وكتاب الراءات واللامات لورش[2].

المنتوري: واعلم أن الناظم تكلم على الوقف على الراء المكسورة، وسقط له ذكر الوقف على الراء المفتوحة والمضمومة.

وقيل في ذلك:

وغير ذات الكسر إن ما سبقت في الوقف بالكسر أو اليا رققت

فيدخل فيه ورش وقالون نحو: **ليغفر - الذكر - مصر - خبير - خير**[3].

القيجاطي: قول الشاطبي: ولكنها في وقفهم [مع][4] غيرها ترقق بعد الكسر، يريد وإن كان مفصولا بساكن نحو **بالذكر** و**عين العين**، **من مصر**، [وما أشبه ذلك، ولو كان حرف الاستعلاء منعا عنده من الترقيق في الوقف لا إستثناه، وترقيق راء **عين القطر** و**من مصر**][5] في الوقف بالسكون هو مذهب الداني.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/أ.

(3) الآية 137 من سورة النساء، والآية 6 من سورة الحجر، والآية 87 من سورة يونس، والآية 13 من سورة المجادلة، والآية 11 من سورة الجمعة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وذهب غيره من أهل الأداء إلى التفخيم.

قال: والوجهان عندي صحيحان.

المنتوري: وقرأت على القيجاطي **عين القطر** بسكون [الراء][1] وترقيقها في الوقف، وبذلك آخذ.

ونص على ذلك الداني في جامع البيان.

ونص في الاقتصاد أن الراء من **مصر** مرققة.

قلت: وقد وقفت عليه في الاقتصاد.

وظاهر التيسير والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والموجز والموضح والإبانة وكتاب الراءات أن الوقف على **عين القطر** وعلى **مصر** بترقيق الراء فيهما.

قال القيجاطي: فإن قيل: لم فخم ورش راء مصر في الوصل ورققها [في الوقف][2].

قال: فالجواب على ذلك أن الراء في الوصل مفتوحة، والفتحة فيها مقام فتحتين، فأشبهت حرف الاستعلاء، وقبلها حرف استعلاء، فكثر الاستعلاء فلم تقو الكسرة على إمالة فتحة الراء لأجل ذلك بخلاف الوقف، فإنه ليس فيه إلا حرف استعلاء خاصة لسكون الراء، فرققها لأجل الكسرة قبلها، ولم يبال بحرف الاستعلاء لسكونه والله أعلم[3].

---

(1) [في ج [الوقف].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 219/ب.

تنبيـــه: المشهور اعتبار حرف الاستعلاء في الوقف على **مـــن مـــصر** **وعين القطـــر**، فليس إلا التفخيم وبه الأخذ [عندنا][1] بفـــاس وأرض المغـــرب قاطبة، وإليه أشار شيخ الجماعة بقوله:

وتفخيـــم راء القطـــر بأن لطـــــاءه ... وللحصري الأسنى النبيل مضى الضر[2]

ومذهب الحصري الترقيق، ولا عبرة بالطاء، إذ الكسرة منوية موجودة ولفظه:

وما أنت بالتـــرقيـــق وأصلـــه فقـــف ... عليه به لا حكم للطـــاء في القطر[3]

كذا لفظ البيت عند ابن أجروم وعن الجعبري كما تقدم.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـــ.]

(2) البيت من محفوظات المصنف ولعله يقصد بشيخ الجماعة آنذاك القيجاطي وغيره.

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت رقم 169 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

القول في الترقيق للراءات: وما ورد مفخما منها

الحلفاوي: ومذهب غيره هو التحقيق، وهو أن راء **القطر** ملحق بنحو **ليلة القدر** المفخم على المشهور.

قلت: [وقد أشرت إلى حكم راء القطر وصلا ووقفا بهذين البيتين][1]:

ورقق القراء راء القطر في حالة الوصل لأجل الكسر
والوقف بالتفخيم والطاء يرى عند جميعهم بذا الدان قرا

وكذا الوقف على أن اسر فليس إلا التفخيم لعروض الكسر.

قال ابن غازي في الإنشاد:

نكتة: سألت شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الصغير عن حكم راء **أن اسر** في الوقف للحرمين.

فقال: ما عندي فيها إلا التفخيم انتهى[2].

وهو مقتضى النظر انتهى كلامه[3].

قلت: وإليه أشار القيسي بقوله:

وفي اسر بكسر الهمز فخم ورومها يجوز بنص الكل بأن لنا الرشد[4]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب الروم والأشماع الورقة 52/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(3) إنشاد الشريد من ضوال القصيد لم أقف على ما ذكره المصنف في إنشاد الشريد.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في ترقيق الراءات مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة.

فائدة: تجويدية راء **بشرر**، الأولى ترقق في الوصل لورش كما تقــدم، وقالون يفخمها واتفق على ترقيق الثانية في الوصل، فإذا وقــف ورش عليهــا بالسكون فليس إلا الترقيق عملا بقوله: والممال.

نص عليه أهل الأداء بأسرهم وقالون بالتفخيم وإليه أشار فــي الأجوبــة المحققة بقوله:

وفي شرر رقق (121/أ) لعثمان وحده فذاك الإمام العدل في عصره فــرد
وعن مكي التفخيــم فيهــا بكشفــه تجمع فيه العلم والعدل والــزهــد[1]

[**قلت**: [مشيرا إلى حكمه بهذا البيت][2]:

وراء شرر في الوقف رقق ورشهم وقالون بالتفخيم حقا بــلا نكــر][3]

الجعبري: نص الداني في الراءات ومكي على ترقيق مفتوحة **بشرر** في الوقف وهو المفهوم من إطلاق الناظم، فهي بعد ممال في إصلاحه، وترقق من أختها ما كانت اقتضته منها.

وأوضح من قول التيسير إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة أو فتحة ممالة نحو **بشرر** على قراءة ورش، [فإنك][4] ترققها فــي الحــالين. فحــصل [لــه][5] ترقيق الراءين في الحالين.

ونص مكي على تفخيم الثانية إذا وقف عليها بالسكون بعد تعليل وترقيق الأولى بالثانية انتهى[6].

---

(1) الأجوبة المحققة للقيسي فصل يف ترقيق الراءات مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة.
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(4) [في ج [فإنها] وفي هـ [بإب].]
(5) [في ج [لها].]
(6) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الراءات الورقة 15/أ من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في اللئالي الفريدة: واختلف في قوله: **بشرر** في رواية ورش، فألحقه أبو عمرو الحافظ وغيره بالممال.

ونص على الوقف لـه فيه بترقيق الراء المتطرفة لوقوعها ساكنة بعد الراء [المرقفة][1]، والترقيق ضرب من الإمالة.

وقال مكي: إن وقفت عليه لورش بالإسكان وقفت بالتغليظ.

قال: لأن الراء تصير ساكنة قبلها فتحة.

ثم قال بعد ذلك: فإن قيل: كيف تقف على قوله: **بشرر** فقل: أقف لغير ورش بالترقيق مع الروم وبالتفخيم مع السكون، وأقف لورش بالترقيق على كل حال[2].

[**القيجاطي:** وقد رققت الراء الساكنة من **بشرر** لورش إجماعا من أجل الفتحة الممالة قبلها كما رققت من الأبرار][3].

لكن: استدراك، والهاء: اسمها وهي عائدة على الراء المكسورة، في الوقف حال من اسم لكن، والعامل في بعد في الوقف، مثل: خبر لكنها[4].

ثم قال رحمه الله:

(184) **والوقف بالروم كمثل الوصل فرد ودع ما لم يرد للأصل**

---

[1] [في ج [المفتوحة].]

[2] الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 217/1 - اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله بن الحسن الفاسي باب اللامات الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973 .

[3] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[4] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/أ.]

المنتوري: اتفقت الروايات [الثلاث][1] على ضبط فرد بكسر الراء.

وزاد المكناسي فرد بضم الراء انتهى[2].

وقال أجانا: يروى فرد من الورود وزد من الزيادة انتهى[3].

[**قلت:** ورواية زد معناها زد الوقف بالروم على ما ذكر أي زد عليه بحذف المفعول والله أعلم][4]، أي إذا وقفت على الراء المضمومة أو المكسورة كسرا **لازما** بالروم، فتجري على ما تقدم من الترقيق والتفخيم، وأما الوقف بالسكون فعلى ما تقدم حكمه برواية كسر الراء من ورد يرد على الماء قال تعالى: "**ولما ورد ماء مدين**"[5]، فإطلاقه على الماء حقيقة، وعلى العلم مجاز، أي فرد ما ذكرت لك من أحكام الراءات في جميع ما تقدم، وعلى الضم من راد يرود إذ سأل وطلب. كأنه قال: أطلب ما ذكرت لك من مسائل الراءات، ودع أي اترك ما لم ياتي هنا لحكم الأصل وهو التفخيم، وهي الراء المفتوحة التي لم يتقدم لها سبب والمضمومة نحو **استغفر** - **ينكر** والساكنة نحو **مرجعكم**.

الجعبري: وذلك أقسام ما [فقد][6] سبب الترقيق فيه أو وجد، [وتخلف شرطه أو وجد][7] وقارنه المانع عملا بالأصل السالم عن المعارض نحو **ربنا رحما، يرجعون، أرضيتم، يردونكم، حذر يوثر**[8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) المصدر نفسه الورقة 220/أ.

(3) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت لها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الآية (23) من سورة القصص.

(6) [في هـ [بعد].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) الآية (127) من سورة البقرة، والآية (81) من سورة الكهف، والآية (83) من سورة آل عمران، والآية (38) من سورة التوبة، والآية (19) من سورة البقرة، والآية (24) من سورة المدثر.

قال في الموضح: فأما ما عدا هذا من سائر الراءات المفتوحات والمضمومات والساكنات مع الفتحات والضمات، فلا خلاف في إخلاص فتحه.

ونحوه في جامع البيان[1].

فإن قيل: التفخيم المفهوم من قوله ما لم يرد للأصل ضد الترقيق، فهلا استغنى عنه.

قيل: صرح به للإيضاح والبيان حيث لم يصرح أن الأصل التفخيم.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/أ.

القول في الترقيق للراءات

فائدة: الراء على أربعة أقسام: مرققتان مفخمتان مرققة فمفخمة مفخمة فمرققة نحو: **بشرر** -**فيها سرر** -**عن أمر ربهم** - **أولي الضرر**، فصان الأول عن التفخيم، والثاني عن الترقيق وتأهب للثالث والرابع لئلا يجري الصوت **في** سنن فيمتزجان.

[وأشار][1] **القيسي** إلى الأصلين والفرعين بقوله:

وأصلين أو فرعين في الراء قد رووا فنظمي لطلاب المسائل نافع[2]

قلت: (121/ب) ولو قال:

وأصلين أو فرعين قد رووا وأصل وفرع ثم بالعكس نافع

لاستوفى الأقسام الأربعة والسلام.

قوله : ودع معناه أترك، وقد جاء في كلام العرب فعلان، لا ماضي لهما، ولا مصدر ولا اسم فاعل، ولا اسم مفعول، وإنما استعمل فعل الأمر والمضارع خاصة، فلا يقال: ودعه.

قال المجراد: لا يستعمل منه ماض ولا مصدر إلا قليلا، ومن ورود ماضيه قوله صلى الله عليه وسلم: **((اتركوا الترك ما تركوكم، ودعوا الحبشة ما ودعوكم))**[3] من قوله عليه السلام: **((يا عائشة إن أشر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس وتركوه اتقاء فحشه))**[4].

---

[1] [في هـ [وإيثار].]

[2] الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة المدرسة النحلية بمزوضة ناحية مراكش.

[3] أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم رقم الباب (8).

[4] أخرجه الترمذي في كتاب البر رقم الباب (59) والإمام مسلم في كتاب البر من صحيحه أيضا رقم الباب 72.

ومن وروده مصدرا قوله صلى الله عيه وسلم: **((لينتهين أقوام عن ودعهم الصلاة))**[(1)]، وإنما [لم][(2)] يستعملا غالبا للاستغناء [عنهما][(3)] بترك، والترك واللام في قوله: للأصل بمعنى على قوله تعالى: **"وإن أسأتم فلها"**[(4)] أي فعليها، **"أولئك لهم اللعنة"**[(5)] أي عليهم **ويخرون للأذقان، وتله للجبين**[(6)] وكقوله عليه السلام: **"اشترطي لهم الولاء"**[(7)] في أحد التأويلات انتهى[(8)].

والناظم تابع في كلامه للشاطبي والحصري حيث قال:

وما لم أصفه بعد فهو مفخم   تأمل فقد سهلت من أصلها الوعري[(9)]

ولقد رما صاحب البارع نفوس درر اللوامع:

[فقال][(10)]:

والروم مثل الوصل والتفخيم   في غير هذا أصله مقيم[(11)]

---

(1) رواه مسلم في كتاب الجمعة مج 2 ج 6 عن عبد الله بن عمرو أبي هريرة وفيه عن ودعهم الجمعة بدل الصلاة.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(3) [في ج [عنها].]

(4) الآية (7) من سورة الإسراء.

(5) الآية (25) من سورة الرعد، والآية (107) من سورة الإسراء.

(6) الآية (402) من سورة الإسراء، والآية (103) من سورة الصافات.

(7) رواه مالك في الموطأ في كتاب العتق والبخاري في المكاتب والبيوع.

(8) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد السلوي الورقة 140/أ من مخطوطة في خزانة د.التهامي الراجي خاصة.

(9) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري، البيت رقم 163 الورقة (620) من نسخة خطية خاصة.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(11) لم أقف على منظومة البارع لابن أجروم في المظان التي رجعت إليها... وذكرت أبيات في مخطوطة خزانة تطوان لا تتعدى العشرة تحت رقم : 148 في شيوخ نافع. وهذا البيت ليس منها.

بالروم: متعلق بالوقف، كمثل: في موضع الخبر، فرد: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف كأنه قال: فرد ما ذكرت لك، وما: مفعول بدع.

يرد: فعل مضارع مجزوم والفاعل مضمر يعود ما. للأصل: متعلق بدع.

القول في التغليظ للامات:

قال رحمه الله:

(185) القول في التغليظ للامات إذا انفتحن بعد موجبات

ذكره [في][1] الراءات لاشتراكهما مخرجا وتغييرا قاله في الكنز.

وقال في اللئالي: أما بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحدة منهما يتأتى فيهما التفخيم والترقيق انتهى[2].

وأصل اللام الترقيق عكس الراء، والترقيق عبارة عن إنحاف الحرف، والتفخيم ضده عبارة عن تسمينه لا حركته، صرح به الداني ويراد به التغليظ. وغلب ذا هنا وذاك تم، والترقيق انحطاط والتفخيم ارتفاع. ومن ثم صار المانع ثم سببا هنا.

قيل: التغليظ لم يذكره أكثر المصفين.

وقال في الإقناع: وقال الأهوازي: أهل العراق ومدينة السلام وأصبهان وخراسان ما يعرفون ذلك عن ورش ولا يأخذون به انتهى[3].

---

(1) [في أ [بعد].]

(2) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب اللامات الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسنية رقم: 6973.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 343/1.

وهو لغة ضعيفة للعدول من الخفيف إلى الثقيل.

وقال مكي: قد اضطرب النقل فيه.

الجعبري: كل من نقل لورش طريق الأزرق ذكره ومن لا فلا وليس لغة ضعيفة للإجماع عليها والعدول إلى التخفيف، إنما هو عند قصده وإلا فلا انتهى[1].

أي اذكر لك في هذه الترجمة ما غلظ من اللامات [المفتوحات][2] لموجب أوجبه.

القول: خبر مبتدأ محذوف، في التغليظ: متعلق بالقول، للامات: متعلق بالتغليظ، وجمعها باعتبار تكرارها والعامل في إذا محذوف تقديره غلضن، انفتحن: النون فيه نون الإناث وهي عائدة على اللامات وهو فعل ماض، والفاعل في موضع خفض بإذا. [بعد][3]: متعلق بانفتحن وفيه دليل [على] على[4] أن أصل اللام الترقيق.

ثم قال رحمه الله:

(186) **غلظ ورش فتحة اللام يلي** **طاء وظاء ولصاد مهمل**

(187) **إذا أتين متحركات** **بالفتح قبل أو مسكَّنات**

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي ولصاد بالواو، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية المكناسي أو لصاد بأو انتهى[5].

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب اللامات الورقة 156/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/أ.

أخبر أن ورشا يغلظ اللام المفتوحة إذا أتى قبلها أحــد ثلاثــة أحــرف (122/أ) سواء سكن أو انفتحن وهو الطاء والظاء والصاد المهمــل، [تحــرز] من[1] الصاد المعجم، وسواء كانت اللام مخففة أو مشددة لإطلاقــه، متوســطة أو متطرفة موصولة نحو **صلاتهم** وأصلحوا مفصلات طلبا مطلع معطــلات، **طلقتم - ظلم - فيظللن - [ظل وجهه]**[2][3].

فقيد المفتوحة، أخرج المضمومة والمكسورة نحو **لأصــلبنكم- ظلمــت- فطل**- وقيد القبلية أخرج نحو: **خلطوا لسلطانهم، اختلط**[4].

استغلظ والموصولة أخرج نحو **عن الصراط** لنكبون[5] لعروضها.

تنبيه: عبر في الحرز عن [الفرع][6] بالتغليظ أول الباب تبعا للتيــسير، وبالتفخيم في آخره تبعا لكتاب اللامات وتنبيها على الترادف.

وقول الناظم: فتحة اللام يوهم أن التفخيم في الحركة وليس كذلك، وقد تقدم في أول باب الراءات، وكأنه مقلوب أي لام فتح أو أصله لاما ذات فتح مجوف، فحذف الموصوف ثم المضاف، وعبر الشاطبي بظل فرفع توهم منع المدغم.

قال في جامع البيان: اعلم أن ورشا من طريق أبي يعقوب عنــه روى عن نافع أنه كان يغلظ اللام ويفخمها إذا تحركت بالفتح لا غير.

---

[1] [في ج [احترز].]

[2] [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

[3] الآية (231) من سورة البقرة، و الآية (231) من سورة البقرة، والآية (33) من سورة الشورى، والآية (58) من سورة النحل.

[4] الآية 124 من سورة الأعراف، والآية 54 من سورة يونس، والآية 265 من سورة البقرة، والآية 102 من سورة التوبة، والآية 90 من سورة النساء، والآية 24 من سورة يونس.

[5] الآية 74 من سورة المؤمنون.

[6] [في أ، ب [الفروع].]

ووليها من قبلها صاد أو ظاء أو طاء، وتحركت هذه الحروف بالفتح أو سكنت لا غير[1].

ونحوه في الاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز والموضح والإبانة والتجريد وكتاب الراءات واللامات لورش، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين[2].

قال في إيجاز البيان: وسواء كانت اللام مع هذه الحروف مشددة أو [مفخمة][3] ونحوه في الإبانة والاقتصاد والتلخيص وما ذكر الناظم هو المأخوذ به.

قال في الإقناع: هو المشهور المعمول به في رواية ورش من طريق الأزرق وعليه أكثر المصنفين للحروف من أهل الأداء، وبه كان يأخذ الداني.

[**قال في الإقناع:** حكى سيبويه أن الألف [المفخمة][4] ينحى بها نحو **من قلبت عنه** وهو الواو كما ينحو من إمال رمى نحو الياء التي انقلبت عنه][5][6].

المنتوري: وبذلك قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 220/ب والورقة 221/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/ مجموع.

(3) [في أ ب [مخففة].]

(4) [في ب [مخففة].]

(5) الإقناع في القراءات السبع ابن الباذش 343/1.

(6) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 343/1.

(7) شرح الدرر للمنتوري الورقة 221/أ.

قال في إيجاز البيان: فإن سكنت [اللام][1] أو انكسرت أو انضمت، فلا خلاف بين أصحابنا في ترقيقها نحو: **(صلصال، فظلتم، طلعها، يصلون، لظلوم، فطل، فصل، تطلع، يصلي عليكم، ومن يظلم منكم، فطلقوهن، تطلع)**[2].

ونحوه [في جامع البيان][3] والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز والإبانة وكتاب الراءات واللامات لورش[4].

قوله: يلي.

قال بعضهم: يقتضي المباشرة تقديما وتأخيرا فلذلك [احتاج][5] إلى تقييدها بالقبلية حيث قال: بالفتح قبل، وأما يلي فنص في التأخير.

قال أبو شامة: التغليظ في ذا الباب زيادة عمل في اللام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك والتغليظ إشباع الفتحة في اللام، فلذا لم يجئ في المضموم والمكسور والساكن[6].

وإليه أشار في التحفة بقوله:

حقيقة التغليظ قال الشامي	**زيادة العمل قل في اللام**
لجهة ارتفاعه وقيلا	**اشباع فتح هكم التعليلا**

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية 26 من سورة الحجر، الآية 65 من سورة الواقعة، الآية 99 من سورة الأنعام، الآية 56 من سورة الأحزاب، الآية 34 من سورة إبراهيم، الآية 256 من سورة البقرة، الآية 2 من سورة الكوثر، الآية 13 من سورة المائدة، الآية 43 من سورة الأحزاب، الآية 19 من سورة الفرقان، الآية 1 من سورة الطلاق، الآية 7 من سورة الهمزة.

(3) [في ب [في إيجاز البيان].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ.

(5) [في أ [اجتماع].]

(6) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص 261.

وقيل قرب فتحه من ضمة ... وألف من واو تلك الشكلة
لأجل ذا خصص بالمفتوح ... كما أتى في سائر المشروح[1]

وقال القيسي:

حقيقة [ذا][2] التفخيم ينحو بفتحه ... لضم وللداني جرى ليس تشكل
ومن فخم المضموم لم يجر قوله ... وإن سكنت تلك الحقيقة أبطل
ولا فتح في كسر وضم عللوا ... قرار من الضدين من ذلك يحظل
وعن شيخنا في الزهر تقريب لامها ... من الواو دون القلب قال المحصل
وقد قيل ذا التغليظ إشباع فتحه ... أبو شامة الأسنى كذا قيل فأقبل[3]

تنبيه: يحذر القارئ من تفخيم **صلصال** في الموضعين لوقوعها بين صادين، فهي خارجة من قوله: فتحة اللام.

قال في إيجاز البيان: وقد كان بعض أهل الأداء يغلظون اللام الساكنة في **صلصال** لوقوعها بين حرفين مستعليين، وبالترقيق قرأت قياسا على سائر اللامات السواكن وبه آخذ.

وذكر في جامع البيان: أن قوما من منتحلي قراءة نافع رواية عنه من المغاربة يغلظونها(122/ب).

قال: ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملا على سائر اللامات.

وقال في كتاب اللامات: بعضهم يغلظها لذلك وبعضهم يرققها وهو الأقيس.

---

(1) الأبيات (1123)، (1124)، (1125)، (1126)، من تحفة أبي وكيل الورقة (57) مخطوطة خاصة.

(2) إبراز المعاني لأبي شامة ص 261 وما بعدها.

(3) الأجوبة المحققة للقيسي في تغليظ اللامات، مخطوطة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة أحواز مراكش.

وقال في الإبانة: وبالترقيق قرأت وبه آخذ[1].

القيجاطي: والتفخيم ليس بصحيح[2].

المنتوري: وبالترقيق قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[3].

قال في الدر النثير: مذهب الحافظ ترقيقها، ومذهب الإمام تفخيمها.

وأخذ الشيخ بالوجهين انتهى[4].

قال القيسي:

بصلصال التفخيم لابن شـريحهـم بوجهين مك رقق الداني عـول[5]

قال القيجاطي في التكملة:

وصلصال التفخيم عند شـريحهـم ووجهين عند مكهـم قد تكمـلا[6]

قال ابن الجزري: التفخيم في الهداية والهادي وتلخيص ابن بليمة واحد الوجهين في التبصرة والكافي والتجريد.

وقطع بالترقيق في التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبا وغيرها وهو الأرجح انتهى[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 221/ب وإلى ما ذكر القيجاطي هنا يشير إليه في منظومته **التكملة** المفيدة بقوله: وصلصال التفخيم عند شريحهم ووجهات عن مكيهم قد تكملا. البيت 6 من اللامات. مخطوطة أوقاف آسفي.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 221/أ.

(4) الدر النثير والعذب النمير - للمالقي باب تغليظ اللامات مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

(5) منظومة للقيسي باب تغليظ اللامات، مخطوطة خاصة بالخزانة النحلية بمزوضة ناحية مراكش.

(6) التكملة المفيدة للقيجاطي – باب اللامات البيت 6 مخطوطة خزانة آسفي– لدي مصورة منها.

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 113/2.

ومذهب **الحصري** التفخيم لقوله:

وإن سكنت ما بين صاديـــن فخمت لدى سورة الرحمان وسورة الحجر[1]

قال في التحفة:

صلصـــال للمكي بوجهيـــن أنتمـــا وابـــن شريـــح جابـــه مفخمـــا[2]

قال الداني في إيجاز البيان: وغلظت مع هذه الأحرف لتـشاكل اللفـظ بخلاف الضاد لبعدها من اللام في المخرج.

قال في التحفة:

ولـــم تفخٍّـــم مـــع ضاد [معجم][3] **لبعـــد مخـــرج تعلَّـــم واعلـــــم**[4]

[**الجعبري**: ولم يتعد الحكم إلى العين والحـــاء والقـــاف لبعـــد المخـــرج ولا الضاد لامتدادها إليهن][5].

وقال مكي في الكشف: علة من رقق أن اللام حرف كسائر الحـــروف، فأجراها مع حروف الإطباق كسائر الحروف[6].

فتحة: مفعول، اللام: مضاف [إليه][7]، يلي: فعل مضارع وأصله يولي، والفاعل مضمر يعود على اللام، والجملة في موضع الحال من الـــلام، طـــاء: مفعول بيلي، وأتين: فعل ماض وفاعل، متحركات: حال من النون في أتـــين،

---

(1) المنظومة الحصرية الحصري البيت رقم 174 الورقة 620 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) البيت (1170) من تحفة أبي وكيل الورقة 60 مخطوطة خاصة.

(3) [في ج [فاعلم].]

(4) البيت (1158) من تحفة أبي وكيل الورقة 59/أ مخطوطة خاصة.

(5) [ما بين [...] من ب.]

(6) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 219/1.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

بالفتح: متعلق بمتحركات قبل: ظرف مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إذا أتين متحركات قبل اللام.

ثم قال رحمه الله:

(188) والخلف في طال وفي فصالا — وفي ذوات اليــاء إن أمــالا

(189) وفي الذي يسكن عند الوقف — فغلِّظَنْ واتــرك سبيــل الخُلــف

اتفقت النسخ على رسم فغلظن بالنون، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه، قاله: المنتوري[1]، أي الخلف في طال وفي فصالا ويصلحا فمن اعتبر الفاصل رقق، ومن قال الألف هواءى لا يعتبر غلظ، والخلاف نقله الداني والصقلي، ولا يوهم حصر الخلاف في المثالين بل هو عام في [الثالث][2].

المجراد: ولو قال: والخلف فيما كان مثل طال انتهى .غ.[3]. والخلف في الحاجز نحو طال .غ.، في نحو طال الخلف مع فصالا .غ.

ووجد بخط ابن جابر والخلف فيما جاء مثل طال.

وقطع في التيسير بالترقيق لقوله: ووليها من قبلها[4].

فالتفخيم الذي ذكر في الحرز من الزيادات وتبعه الناظم[5].

قال في الدر النثير: وذكر الحافظ في غير التيسير الوجهين، ورجح التغليظ انتهى[6].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/ مجموع.

(2) [في أ [الثلاث].]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (142/ب).

(4) التيسير في القراءات السبع للداني ص 58.

(5) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة البيت: وفي طال خلف مع فصالا...الخ ص 262.

(6) الدر النثير والعذب لابن أبي السداد "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم: 1592 م6.

ولم **يذكره** في الاقتصاد كمختصره.

ونص على الخلاف في جامع البيان وإيجازه، والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموضح والإبانة.

قال في الإقناع: فإن حالت الألف بين اللام المفتوحة والصاد اختلفوا، فرقق بعض وفخم بعض.

وقال ابن الجزري: واختلفوا فيما حال بينهما ألف وهو فصالا ويصلحا وطال[1].

فالترقيق في التيسير والتذكرة والتبصرة و تلخيص ابن بليمة.

والتغليظ اختيار الداني في غير التيسير وفي الكافي والتجريد.

والوجهان في الشاطبية وغيرها[2].

تنبيه: قال في الكنز: ووجها وقف طال مفرعان على وجه إلغاء الفاصل، والقطع بالترقيق على اعتباره لانا لا ننظر في الشرط إلا بعد تحقق السبب، ولا يجوز تفريعه على اعتباره لذلك، ولا ترتيبه لعدم الملازمة.

وهذا معنى قولي في تحقيق التعليم:

وإن جمعا كان الخلاف مفرعا على اللغو واحذر أن ترتب منكرا[3](123/أ)

انتهى.

---

[1] الإقناع لابن الباذش 341/1.

[2] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/أ.

[3] كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب اللامات الورقة 156/ب.

قال بعضهم: لابد في الوقف على طال من تفصيل، فمن اعتد في الوصل بفصل الألف، ورقق فيه كان ترقيقه في الوقف أحرى، ووقف [فيه][1] بثلاثة أوجه، ومن لم يعتد بفصل الألف وفخم في الوصل، فلا يخلو إما أن يعتد بسكون الوقف أم لا.

فإن اعتد بسكون الوقف رقق ولزمه الإشباع، وإن لم يعتد غلظ ولزمه القصر، وكذلك قالوا في الوقف على الأبرار والخيار والدار ونحوها، **وما ذكر** من الإشباع في طرف، والقصر في آخر هو أولى، وإلا فليس الجمع بين الاعتداد وعدمه ب[سكون][2] على ما هو عليه من الضعف، فتأمله انتهى.

وإليه أشار بعضهم بهذا السؤال:

أيا معشر القراء إني سائل — بحرف عدمت النص فيه عن الملا
إذا وقف القارئ على طال مسكنا — فما قولكم في اللام يا نجم العلا؟
أيقرأ بالترقيق من غير خلفهم — لأن اجتماع المانعين تحصلا
ولا سيما إن أشبع المد قبله — لأجل سكون الوقف وهو الذي اعتلا
أم الخلف يجري فيه كالوصل أوضح — جواب وقيتم كل [ضر][3] ومبتلا

الجواب للإمام العلامة المحقق سيدي محمد بن غازي رحمه الله بقوله:

ألا [يا][4] فاسمعن ما قد أخذنا عن الملا — وجاء به كنز المعاني مفصلا
إذا وصل القارئ بتغليظ لامه — فعند سكون الوقف وجهان حصلا
وإن وصل القارئ بترقيق لامه — فترقيقه في الوقف حكم تأصلا
فلا تنظرن في الشرط إلا محققا — لأسبابه فافهم بذا قول من خلا

---

(1) [ما بين [...] من ج.]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]
(3) [في ج [ضد].]
(4) [ما بين [...] من ب.]

وإن جمعا كـــان الخـــلاف مفــرعــــا على اللغو واحذر أن ترتبا فاعقـــلا
وما ألزمـــوا من قصـــر دار ونحـــوه مميــــــل وقـــوف رده مـــن تنبـــلا
بباب استقام وهـــو فـــي طـــال هكـــذا لمن قال بالتفخيم في الوقف قد تلا[1]

وأجاب أبو العباس الدفون[2] **بقوله:**

جـــوابكـــم فـــي الجعبـــري محققـــا بوقف ووصل والسلام على المـــلا[3]

قال في إنشاده: إذا فخمناه وصلا ففي الوقف الوجهان، لقوله: وعند ما يـــسكن وقفا، ثم إذا فخمناه وقفا ففي المد من البحث ما في باب الأبرار فاعلمه انتهى[4].

قوله: وفي ذوات الياء إن أمالا.

قال في كنز المعاني: ووجها ذوات الياء مرتبان التغلـــيظ مـــع الفـــتح، والترقيق مع الإمالة انتهى[5].

وظاهر كلام الناظم أنهما مفرعان، ولم يتعرض في الاقتـــصاد ولا فـــي مختصره لغير الفاصلة، فمفهومه القطع بتفخيم غيرها.

قال في الدر النثير: ويترجح التغليظ في اللام التي بعد الصاد إذا وقعت بعـــدها ألف منقلبة عن ياء ولم تكن رأس آية، وجملتها في القرآن **يصليها** في الإسراء والليل، **ويصلى** في الانشقاق **وتصلى** في الغاشية، **وسيصلى** في المسد، وكذلك **مـــصلى** فـــي البقرة في الوقف، ويلحق به الوقف على **يصلى** في سبح[6].

---

(1) لم أقف على هذه المنظومة فيما ووقفت عليه من المظان.
(2) أحمد بن يوسف الصنهاجي الشهير بالدفون، الخطيب الأستاذ أخذ عبد الله المواق وغيره ت 921/ درة الحجال ج 92/1.
(3) أشار أبو العباس الدقون بهذا البيت إلى ما في الكنز للجعبري الورقة 156/ب.
(4) المصدر نفسه الورقة 156/ب.
(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب اللامات الورقة 156/ب.
(6) الآية (22) من سورة الأعلى.

فوجه التغليظ ولاية اللام لحرف الاستعلاء.

ووجه الترقيق التمكن من الإمالة، لكن لما لم تكن هذه المواضع من رؤوس الآي التي يطلب فيها التناسب في تحصيل الإمالة ضعف الترقيق وقوي التغليظ انتهى[1].

قال في الإقناع: فأما ﴿يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومٗا﴾[2]، و﴿وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾[3]، و﴿تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةٗ﴾[4]، و﴿لا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى﴾[5]، و﴿تَصۡلَىٰ نَارًا﴾[6]، فالذي يأخذ به الناس له في هذه الخمسة بالتفخيم.

وأجاز له أبو عمرو الترقيق على طرد أصله في إمالة ما كان من ذوات الياء بين بين انتهى[7].

قال في جامع البيان: وكذا **(مُصلى)**[8] في الوقف و**(يصلى النار)** والأقيس التفخيم.

ونحوه في التمهيد وإيجاز البيان والتلخيص والموضح انتهى[9].

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م6.

(2) الآية (18) من سورة الإسراء.

(3) الآية (12) من سورة الانشقاق.

(4) الآية (4) من سورة الغاشية.

(5) الآية (15) من سورة الليل.

(6) الآية (4) من سورة الغاشية.

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 342/1.

(8) الآية (125) من سورة البقرة.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/ب.

ابن الجزري: واختلفوا عن ورش من طريق الأزرق إذا وقع ألف ممال بعدها نحو **صلى ويصليها**.

فأخذ بعض بالتفخيم كابن شريح ومكي والصقلي (123/ب) وابني غلبون.

وبعض بالترقيق كالداني في التيسير وصاحب العنوان وأبي معشر وابن الفحام.

والوجهان في الكافي وتلخيص ابن بليمة والشاطبية وغيرها انتهى[1].

وقال في اللئالي [الفريدة][2] لا يخلو القارئ من أن يقرأ لورش ذوات الياء بالفتح أو التقليل.

فإن كان يقرأ له بالفتح، فلا خلاف في تفخيم اللام، إذ لا موجب للعدول عنه.

وإن كان يقرأ له بالتقليل فلا يتأتى له الجمع بينه وبين التفخيم [لتنافرهما][3] وإذ لم يتأت [له ذلك][4] أتى بأحدهما وترك الآخر، فإن فتح قلل، وإن قلل رقق انتهى[5].

وإليه أشار في التحفة بقوله:

والخلف في ذي الياء لا محالة يُبنى على فتحك والإمالة

---

(1) النشر في القراءات العشر 113/2.

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) [في ب، د [لتنافرهما].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة – للفاسي باب الألفات الورقة 44 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

فمن [نحا][1] بفتحة اللام إلى كسر يرقق فهو مكسور جلا
من أخلص الفتح بلام فخما شروط تفخيم بلام تمما
وسبب الخلاف في ذا الوقف يبنا على اعتدادنا في العرف
من يعتبر رقق من لا يعتبر فخم والمشهور من نين ذكره[2]

قوله: وفي الذي يسكن عند الوقف.

قال في الاقتصاد: فإن وقعت هذه اللام المفخمة في قراءة ورش بعد الحروف الثلاثة طرفا نحو **(أن يوصل)**[3]، وفصل، وظل، وبطل، احتمل **وقفه** عليها [وجهين][4]:

التفخيم لكون السكون عارضا.

والترقيق لكونها ساكنة، والتفخيم أقيس انتهى[5].

وقال في التيسير: وكذلك إن وقعت اللام طرفا ووليتها الثلاثة الأحرف، فالوقف عليها يحتمل الترقيق والتغليظ.

والتغليظ أقيس بناء على الوصل انتهى[6].

قال في الشرح: الوقف على **فصل وفصّل وبطل ويوصل** رجح **الحافظ** فيها التغليظ.

وقال الإمام: بين اللفظين.

---

(1) [ما بين[...] لا يوجد د.]

(2) الأبيات من 1184 إلى 1188 من تحفة أبي وكيل الورقة 60/ب 61/أ مخطوطة خاصة.

(3) الآية (27) من سورة البقرة.

(4) [في ب [وجهان].]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 222/ب.

(6) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص 58.

وأجاز الشيخ الوجهين في كتاب الكشف انتهى[1].

وقطع الصقلي والحصري بالترقيق في قوله:

ومهما تقع مفتوحة طرفـا فقـف عليها بترقيـق سقيت حيا القطر[2]

قال المهدوي في الهداية: الوقف بالترقيق.

ونحوه في الهادي والكافي والتذكير والمفردات والتجريد وابـن شـعبان وابن عبد الملك[3].

وقال في النشر: واختلفوا أيضا في الوقف علـى المتطرفـة نحـو **(أن يوصل، وفصل الخطاب وظل وجه وبطل)**[4].

فالترقيق في الكافي والهداية والهادي، والتجريد وتلخيص ابن بليمة.

والتفخيم في العنوان والمجتبا والتذكرة.

والوجهان في التيسير والشاطبية انتهى[5].

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع 220/1.

(2) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 169 الورقة 620 من مخطوطة خاصة.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 223/أ.

(4) الآية 27 من سورة البقرة، الآية 20 من سورة ص، الآية 58 من سورة النحل، الآية 118 من سورة الأعراف.

(5) النشر في القراءات السبع لابن الجزري 114/2.

القول في التغليظ للإمالات: وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق

وقال في التحفة:

ونحو يصلى فخموا بالخلف وما يزول فتحه بالوقف

كنحو أن يوصل ظل وبطل تفخيمها في الكل [أعلا][1] وأجل[2]

والخلف: مبتدأ، في طال: في موضع الخبر، إن: حرف شرط، أمالا: فعل ماض في موضع جزم والفاعل مضمر يعود على ورش وجواب الشرط محذوف، والتقدير إن أخذ بإمالة ذوات الياء اختلف عنه، وفي الذي: معطوف على فطال.

ثم قال رحمه الله:

(190) وفي رءوس الآي خذ بالترقيق تُتبع وتتَّبع سبيل التحقيق

قال في الاقتصاد: فإذا وقعت اللام التي قبلها الصاد رأس آية، وذلك في ثلاثة مواضع، في القيامة **ولا صلى** وفي سبح **فصلى** وفي اقرأ **إذا صلى**، فإنها تحتمل في مذهب ورش وجهين:

التغليظ على قياس قوله فيها إذا لم تكن رأس آية.

والترقيق على قياس قوله: في رءوس الآي، لأنه لم يستثن [منهن][3] شيئا، وذلك عندي أليق بمذهبه وأقيس لموافقة سائر رءوس آي السورة بلفظ واحد انتهى[4].

ونحوه في التيسير.

---

(1) [في ح [أعلى].]

(2) النشر في القراءات السبع للفخار البيتان 1182 و1183 الورقة 59/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [في د [منها].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 223/أ.

قال المالقي: يترجح الترقيق في قوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ في القيامة، ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾[1] في سبح، و﴿ إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾[2] في سورة العلق.

فوجه تغليظ اللام في هذه المواضع الثلاثة ولايتها الصاد المفتوحة.

ووجه الترقيق المختار عنده أن يتمكن بـه مـن إمالـة فتحـة الـلام [فتتبعها][3] الألف إذ هي رأس آية.

فيحصل التناسب بينهما وبين ما يليها من رؤوس الآي انتهى[4].

الجعبري: ووجها الفاصلة مفرعان عن الإمالة، ومن قال عبـر(124/أ) بترقيقها عن إمالتها يلزم منه وجه فتح غير منقول انتهى[5].

ابن الجزري: وبعضهم فصل فرققوا في رؤوس الآي للتناسب، وغلظوا في غيرها للموجب، وهو المختار في التجريد والأرجح في الشاطبية والأقـيس في التيسير.

والتغليظ إنما يكون مع الفتح.

والترقيق مع الإمالة انتهى[6].

---

(1) الآية (15) من سورة الأعلى.

(2) الآية (10) من سورة العلق.

(3) [في أ [فتتبعها].]

(4) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر اللامات مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

(5) كنز المعاني في شرح الأماني باب اللامات الورقة 156/ب.

(6) النشر في القراءات العشرة 116/2 – 117.

قال في الإقناع: وإن وقعت اللام التي قبلها الصاد رأى آية، فقد اعترضه أصلان:

أحدهما: يوجب الترقيق وهو كونه رأس آية.

والآخر: يوجب التفخيم وهو ما أصله في نظيره ما لم يكن رأس آية.

فالترقيق عندهم والتفخيم جائزان.

والمختار لــه عند جماعة الترقيق [لتعتدل][1] الآي، وهو اختيــار ابــن سفيان وأبي محمد وأبي عمرو وهو اختياري انتهى[2].

قوله: خذ بالترقيق، عبر عن الإمالة بالترقيق تبعا للشاطبي.

قوله: تتبع، هو من الاتباع قاله: ابن عبد الكريم.

المجراد: أي تتبع رءوس الآي بعضها ببعض، لتتناسب وتاتي على نسق واحد، وهو بضم التاء الأولى وكسر الباء من اتبع رباعيا.

قوله: وتتبع، هو من اتبع أي وتتبع طريق التحقيق لأن الترقيق المختار كما تقدمت نصوصه وبه العمل[3].

قال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: فإن وقعت اللام رأس آية رققها، لأن من أصله أن يميل ذوات الياء بين اللفظين إذا وقعت في رءوس الآي.

وقال مكي في التبصرة والكشف وابن شريح في الكافي والتذكرة: نحوه.

المنتوري: أما **طال** وبابه، فقرأته بالوجهين على بعض من لقيته[4].

---

(1) [في د [لتعتزل].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 342/1.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (143/ب).

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 22/ب.

وقال القيجاطي: بالتفخيم، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ.

وأما أن يوصل وبابه فقرأته بالترقيق في الوقف على القيجاطي وبه آخذ.

وأما رؤوس الآي فقراتها بين بين على جميع من قرأت عليه وبذلك آخذ.

وفي ذوات الياء بالوجهين قرأت عليه وبه آخذ انتهى[1].

القول في التغليظ للامات

وقال في التحفة:

صلـــى ولكــن جـــاء في القيامــــه ... عبـــدا إذا صلـــى فــلا مـــلامــــه

وذكـــــر اســــم ربــــه فصلـــــى ... ثالثهـــا قـــد جـــاءنـــا فـــي الأعلـــى

وجهـــان والتعليـــل والحكـــم مضـــى ... لكـــن ورشنــــا بتـــرقيـــــق قضـــى

مرجحـــــا رجــــــح بالاتبــــــاع ... لتستـــوي الآي بــــــلا نـــــــزاع[2]

التـــــازي:

الشيــــخ والإمـــام صلـــى رققـــا ... لـــدى رءوس الآي والداني انتقـــى

اتبـــاعــــــه لـــلآي فـــي الإمـــالـــة ... مـــرققـــا لتستـــــوي التـــــلاوة[3]

وفي رءوس الآي: متعلق بخذ، وكذا بالترقيق، تتبع: مجزوم علـى جـواب الأمر، وتتبع معطوف عليه، سبيل: مفعول بتتبع، التحقيق: مضاف [إليه][4].

ثم قال رحمه الله:

(191) **وفخمت في اللـــه واللهمَّـــــه ... للكـــل بعــــد فتحـــــة أو ضمَّـــــه**

---

[1] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 223/ب.

[2] الأبيات من 1190 إلى 1193 من تحفة أبي وكيل الورقة 61/أ خاصة.

[3] نظم الخلاف السطر 30 – الورقة 200/ب.

[4] [ما بين [...] في ب، د.]

أي فخم الكل اللام من اسم الله باتفاق، وإن زيد عليه الميم إذا وقع بعد فتحة أو ضمة مفهومة بعد كسرة ترقق [للجميع][1].

قال في التلخيص: وأما اللام من اسم الله فلا خلاف في تغليظها إذا وليها فتحة أو ضمة، فإن وليتها كسرة سواء كانت عارضة أو في كلمة أخرى متصلة بها فلا خلاف في ترقيها.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والإيجاز والإبانة[2].

قال في التيسير: وأجمعوا على تغليظ اللام من اسم الله مع الفتحة والضمة وعلى ترقيقها مع الكسرة في الوصل.

ونحوه في الموضح والتجريد[3].

وقال في النشر: أجمعوا على تغليظ اللام في اسم الله تعالى إذا كان بعد فتح أو ضم، واتفقوا على الترقيق بعد كسر، فإن ابتدئ به فخم بفتح همزته[4].

وقال في الدر النثير: وإنما قيدها بالوصل لأنك لو فصلت اسم الله تعالى، وبدأت به غلّظت كقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ ﴾[5]، إذا وصلت رققت اللام، فإن ابتدأت قلت: **الله شهيد** بتغليظها، وكذلك: **قل اللهم** ترقق إذا وصلت، فإذا بدأت قلت: **اللهم** بتغليظ اللام انتهى[6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 224/أ.

(3) التيسر في القراءات السبع للداني ص 58.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 115/2.

(5) الآية (19) من سورة الأنعام.

(6) الدر النثير والعذب النمير "باب ذكر اللامات" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592م/6.

القيجاطي: ترقيقها بعد الكسر إجماع من العرب وأئمة القراء[1].

فــائـــــدة: حكايــة الداني الإجماع على تفخيم الجلالة بعــد فــتح أو ضم يريد من الطــرق (124/ب) المشهورة.

القـول في التغليـظ للامـات

قال ابن سفيان في الهادي، بعد ذكره التفخيم: هذا هو المــشهور عــن هؤلاء.

وقال ابن الفحام في التجريد: وهذا هو الاختيار.

وقال في الإقناع: كان أبو بكر بن مقسم يأخذ بترقيقها للجماعة.

وكان الكسائي إذا قرأ لنفسه رقق اللام، وإذا أقرأ غيره غلظ.

وقال الأهوازي: مذهب البصريين قديما والكوفيين ترقيق اللام انتهى[2].

قال في إرشاد المتمسكين: تفخيم الجلالة بعد فتح أو ضم وترقيقها بعــد كسر رواه: داوود بن أبي طيبة منصوصا.

القيجاطي: واعلم أن اللام من اسم الله مفخمة بعد الفتح والضم عن أئمة القراء، ومرققة بعد الكسر، يريد من الطرق المشهورة المعمول بها.

وقال في التمهيد: رواه داوود منصوصا في كتابه عن ورش.

ونحوه في إيجاز البيان.

ثم قال: ولم ينص على ذلك غيره.

وكذا في جامع البيان.

---

[1] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 224/ب.

[2] الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 337/1.

قال فيه: فإن فصلوا هذا الاسم من الكسرة، وابتدأوا بـــه فتحـــوا همـــزة الوصل في أوله، وفخموا لامها لأجله.

ونحوه في التلخيص والموضح والإبانة[1].

قال في [التجريد][2]: فإن كان قبل اللام المفخمة لام مرققة لخص ترقيقها وفخمت هي نحو **من أضل الله**، و**فضل الله**[3].

قال ابن شريح في بعض تقاييده: ومما [يغلظـــون][4] فيـــه اللامـــان إذا اجتمعتا مرققة ومفخمة مثل: **جعل الله**[5]، **فضل الله**[6].

فمنهم من يفخما اتباعا لاسم الله.

ومنهم من يرقق ترقيقا يتبين فيه تغيير الحركة إلى الكسر وكلاهما غلط، فاجتنبهما ورقق الأولى وخلص فتحها وفخم الثانية توفق.

وقال غيره يتحرز من تفخيم اللام في قوله:

صـــراط **الذيـــن** لـــورش لأنـــه من اللحـــن الخفـــي.

قلت: واللام باعتبار ورش على ثلاثة أقسام: مرققتـــان - ومرققـــة فمفخمـــة [مفخمة][7]، فمرققة ومثلها على الترتيب **(على الذين - أضل الله - وظللنا)**[8] فاعط كل

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/أ.
(2) [في د [التمهيد].]
(3) الآية (88) من سورة النساء، والآية (38) من سورة يوسف.
(4) [في د [يغلط].]
(5) الآية (97) من سورة المائدة عند تعالى: "جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس".
(6) الآية (95) من سورة النساء عند قوله تعالى: "فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة".
(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج.]
(8) الآية (184) من سورة البقرة. والآية (88) من سورة النساء.

ذي حق حقه خصوصا المختلفين خوف السراية وإياك وتفخيم الألف المصاحبة للام، كالصلاة والطلاق وطال. وإلى هذه الأحكام الثلاثة أشار الإمام القيسي بقوله:

فاصلين أو فرع مـــع أصـــل لنافـــع أتى اللام قل نعم المجود نـــافـــع[1]

قلـــت: قوله: أو فرع مع أصل، يريد تقدم الفرع أو تأخر، فيـــدخل فيـــه القسمان، وقد أشرنا إليها بهذا البيت:

بأصليـــن أو أصـــل وفـــرع لنافـــع وفرع مع أصل قل لورش قد انجلا

المنتوري: وأخذ على القيجاطي بترقيق اللام من اسم تعالى لـــورش إذا كانت قبله فتحة ممالة، أو ضمة ممالة نحو (**أفغير الله - ولذكر الله**)[2] وشبههما لأن الفتحة والضمة الممالتين حكمهما حكم الكـــسرة الخالـــصة، فـــإذا كانـــت تخرجان الراء على أصلها وهو التفخيم إلى الترقيق فأحرى وأولـــى أن تبقـــى اللام التي أصلها الترقيق معهما على أصلها، لأن سبب التفخيم قد عارضه مـــا هو أقوى منه وهو الخروج من تسفل إلى تفخيم.

القيجاطي: وقد ثبت بالاستقراء من أصول القراءات الجمع عليها أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة، فمن فخم اللام في قراءة ورش نحـــو (**أفغيـــر الله ولذكر الله**) فهو لاحن.

ثم قال: وإذا تبين أن الحركة الممالة في الراء تجري مجرى الكسرة بـــاطراد تبين أن تفخيم اللام بعدها كتفخيمها بعد الكسرة، ولا وجود لشيء من ذلك في كـــلام العرب البتة. وفاعل ذلك محرف للتنزيل وربنا ســـبحانه يقـــول: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[3].

---

[1] الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي المدرسة النحلية المزوضة بدائرة شيشاوة أحواز مراكش.

[2] الآية 114 من سورة الأنعام، والآية 64 من سورة الزمر، والآية 45 من سورة العـــنكبوت.

[3] الآية 193 من سورة الشعراء.

وما ذكره أبو شامة في شرحه من قوله: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم لأن الترقيق لا يغير فتحها ولا ضمها فدعوى مخالفة للقياس ونصوص الأئمة.

أما القياس فقد ثبت من كلام العرب إمالة الفتحة والضمة في نحو **بشرر**[1] **وسرر**[2].

وثبت في القراءة ترقيق الراء الممالة الحركة في **رءا كوكبا**[3] **ورءا القمر**[4] وما أشبه ذلك.

وجاء عن ورش ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة مع الياء والكسرة، فينبغي أن يحمل ذلك على نظائره في القراءة وفي الكلام العرب، ومن ادعى خروجه عن ذلك فعليه بالدليل.

وأما نصوص الأئمة فقد نص طاهر بن غلبون والداني والخزاعي وابن سوار وغيرهم من الأئمة المؤتون بعلمهم ودرايتهم (125/أ) في غير موضع من تآليفهم أن ورشا فتحة الراء نحا بها نحو الكسرة إذا تقدمتها ياء ساكنة أو كسرة لازمة.

وذكر الداني ذلك كذلك في بعض تآليفه نصا لا يقبل التأويل عن أصحاب ورش.

وقال: حكم المضمومة حكم المفتوحة [سواء][5].

---

(1) الآية 32 من سورة المرسلات، عند قوله تعالى: "ترمي بشرر كالقصر كأنه".

(2) الآية 47 من سورة الحجر، عند قوله تعالى: "إخوانا على سرر متقابلين".

(3) الآية 76 من سورة الأنعام، عند قوله تعالى: "فلما جن عليه الليل رءا كوكبا قال هذا ربي".

(4) الآية 77 من سورة الأنعام، عند قوله تعالى: "فلما رءا القمر بازغا ...".

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

وقال في الهادي: وقد عبر الناس عن الراء المضمومة في قراءة ورش أنها بين اللفظين[1].

المنتوري: وقد تقدم في باب الراءات من كلام أبي شامة ما يخالف قوله[2].

وهذا من العجائب، وقد استوفيت نصوص الأئمة هناك من أهل الأداء.

وذكرت النص عن ورش الذي لا يقبل التأويل في ذلك.

القيجاطي: قول من فرق بين الحرف الممال والحرف المكسور ليس بصحيح إذا قام البرهان القاطع بما جلبته على ضعفه وسقمه، وأيضا فإن الخلاف ليس بحجة على أحد لاسيما إذا كان سقيما وإنما الحجة في الأمر الصحيح المجمع عليه.

وقول ابن شريح في كتاب الكافي: لم يختلف في تفخيم لام نحو: **ولذكر الله أكبر.**

فجوابه أن قراءة ورش لا تدخل في تمثيله، ولا يصح في القياس كما هو المرتضى عند الأئمة.

المنتوري: [واعلم][3] أنه قد ثبت في القراءة ترقيق اللام من اسم الله إذا كانت قبله فتحة أو ضمة.

قال ابن أشتاته في المحبر[4]: وقرأت في مذهب ابن عامر وما أحفظ عن قالون بتسمين اللام إذا انضم ما قبله أو انفتح، وغيرهما لا يفعل ذلك، أي وغيرهما يرقق على الأصل.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.
(2) المصدر نفسه الورقة 225/ب وما بعدها.
(3) [في ج [ولا أعلم].]
(4) ابن اشتاته تقدمت ترجمته برقم 1291 الصفحة 59.

وقال الأهوازي في الإيضاح: اختلفوا في تغليظها نحو: **وكان الله، ورسل الله**، فقرأت عن أبي عمرو عن اليزيدي عنه بترقيقها حيث كـان مـن غيـر استثناء.

ونحوه في المفردات[1].

قال في [الإقناع][2]: وبه ياخذ [البصريون][3] عن سائر القـراء، وهـو اختيارهم.

وكان الكسائي[4] إذا قرأ لنفسه رقق اللام وإذا أقرأ غيره غلط اللام في ذلك.

وقال ابن عبد الوهاب[5] **في المفيد:** ومذهب البصريين [الترقيق][6] فـي جميع ذلك.

قال: وكذلك قرأت على شيخنا أبي علي الأهوازي بمدينة دمشق[7].

وذكر الطبري في الجامع عن أبي عمرو ترقيق اللام من اسم الله تعالى إذا وقعت قبله كسرة أو فتحة أو ضمة[8].

وقال ابن يعلى في الجامع عن أبي عمرو أنه كان يرقق اللام من اسـم الله عز وجل على كل حال، سواء كان قبلها ضمة أو فتحة أو كسرة[9].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.
(2) [في أ [الإيضاح].]
(3) [في د [المصريون].]
(4) تقدمت ترجمته برقم (136) ص (30).
(5) ابن عبد الوهاب لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.
(6) [في د [المصريون].]
(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 343/1.
(8) لم أقف على كلام الطبري هذا في الجامع فيما تعرض له من ترقيق اللام من اسم الله تعالى.
(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

[قال][1]: ورُوي عن عثمان بن عفان[2] أنه كان لا يغلظ اللام في جميع القرآن.

وقال في الإقناع: أن ابن مقسم كان يأخذ لجماعة القراء بالترقيق وهو مذكور عن أبي عمرو والكسائي.

ومذهب البصريين قديما والكوفيين ترقيقها حيث كانت[3].

وقال القيجاطي في التكملة:

وتروى بلام الله من بعد فتحة وضم لكل رقة اللام أولا[4]

أي ترقق اللام من اسم الله بعد الفتح والضم تروى للسبعة من طريق الأهوازي، وهو الذي كنى عنه بالهمزة في قوله: أولا.

القيجاطي: وقد قرأت بذلك من طريق الأهوازي على بعض الشيوخ[5].

المنتوري: إنما ذكرت من روى عنه القراءة بترقيق اللام من اسم الله بعد الفتحة والضمة الخالصتين، وإن كان لا يوخذ له من طريق الداني [ليتأنس][6] بذلك من لم [تغبر][7] قدماه في هذا العلم وليس عنده منه إلا الدعوى خاصة، فيزول عنه ما يستعبده من ترقيق اللام بعد الحركة الممالة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) عثمان بن عفان بن أبي العاص أمير المؤمنين ذو النورين وثالث الخلفاء الراشدين واحد العشرة المبشرين ولد بمكة وأسلم بعد البعثة بقليل وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر ابن الخطاب سنة 23 هـ - استشهد سنة 35 هـ - غاية النهاية 507/1 وصفوة الصفوة عشر 112/1 والأعلام 20/4.

(3) الإقناع في القراءات السبع 337/1 -338.

(4) منظومة التكملة للقيجاطي "باب اللامات" البيت (2) نسخة أوقاف آسفي لدي مصورة منها.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/أ.

(6) [في ج [ليناسب].]

(7) [في د [تغير].]

وأما المقرئ العالم بوجوه المقاييس فإذا تقرر عنده أن حكم الحركة الممالة حكم الكسرة سواء. فلا يخالف في وجوب ترقيق اللام من اسم الله بعدها لورش.

القيجاطي: اعلم أن اللام من اسم الله بعد الفتح والضم النص فيها معدوم عن جماعة من القراء وإنما ورد النص عن نافع وحمزة وأبي عمرو والكسائي.

واعلم أنه قد جاء الاختلاف في ذلك أيضا عن العرب.

فأهل الحجاز ومن يليهم من العرب يفخمون.

وسائر العرب يرققون، وهو القياس وذلك أن الحروف المنسفلة كلها مرفقة، وتفخيمها لحن إلا الراء فإنها مفخمة لمضارعتها حروف الاستعلاء لما فيها من التكرير، واللام لما قربت منها [وأشبهتها][1] في بعض الصفات وذلك أنها منحرفة شديدة كالراء أجراها أهل الحجاز مجرى الراء في بعض المواضع، فإذا تقرر لك مجيء الاختلاف عن أئمة القراء، وعن العرب في التفخيم والترقيق وأنه لم يأت عن القراء تفخيم لام بعد صوت منسلف، وأن الاختلاف الوارد عن العرب والقراء في اللام إنما هو بعد الفتح والضم المحضين.

تبين لك جهل من شنع على من رقق اللام في الموضع الذي لا يجوز فيه التفخيم، وزعم أن فعله ذلك يضاهي الكفر لاعتقاده أن المرقق قد سلب الاسم الأعظم ما يجب له من التعظيم ولو كان التفخيم عند هذا الاسم [المعظم][2] عند أهل الحجاز لقصد التعظيم لفخموه بعد الكسرة كما فخموه بعد الفتح والضم، ولم يكن الكسر [ليمنعهم][3] من ذلك، لأن الأمور المعنوية لا تعارضها الأمور اللفظية، وورد الترقيق عن البصري والكسائي ولا يضاهيهما أحد من القراء في علمي النحو واللغة انتهى[4].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في د [العظيم].]

(3) [في [ليسفهم].]

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

وهذا خلاف ما عند الجعبري.

ونصه: وهذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من الكسرة فهي على تفخيمها نحو **يبشر الله**[1] انتهى[2].

المجراد: فإذا قلنا إنما وقعت بعد الكسرة طلب للمناسبة وفرارا مما يؤدي إليه تفخيمها من التنافر والخروج من تسفل إلى تصعد. فهل ترقق بعد الفتحة المنحو بها نحو الكسرة كالفتحة في الراء المرققة نحو: **وإذا ذكر الله**[3]، لم أقف في ذلك على نص أحد من الأئمة غير أنهم نصوا على ترقيقها في قراءة السوسي، فيجب عليه أن ترقق من أجل الفتحة في الراء المرققة، إذ لا فرق بين فتحة الحرف الممال والحرف المرقق لأن كل واحدة منهما ينحى بها نحو الكسرة.

وقد حدثني بعض الشيوخ عن بعض أهل الأندلس أنه كان يأخذ في ذلك بترقيق اللام والله أعلم بحقيقة ذلك انتهى نصه[4].

وقال شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم: نص أبو شامة على أن اللام تفخم بعد الراء المرققة إذا لم تكن مكسورة.

ونصه: والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم لأن الترقيق لم يغير فتحها ولا ضمها[5].

والأندلسي الذي كان يأخذ بالترقيق هو القيجاطي[6].

---

(1) الآية (23) من سورة الشورى.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني "باب اللامات" الورقة 156/ب نسخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(3) الآية (2) من سورة الأنفال.

(4) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 143/ب.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 225/ب.

(6) أبو عبد الله محمد بن محمد الكناني القيجاطي الأندلسي أستاذ مقرئ كامل عالم انتهت إليه مشيخة الإقراء في الأندلس في زمنه قرأ على جده أبي الحسن وعليه أبو عبد الله البلوي توفي سنة 730 هـ - غاية النهاية 243/2 - 244 رقم ت 3423.

قال في النشر: أجمعوا على التفخيم في نحو **أفغير الله** – **لذكر الله** في رواية ورش من طريق الأزرق، ونص عليه ابن شريح وغير واحد انتهى[1].

قلت: ورد سيدي ميمون الفخار على القيجاطي وأنكر عليه بقوله:

أقول مجيبا موضحا حكما اشكلا ... على بعضنا والله أرجو مؤملا
وذا الحكم قل لام الجلاله قبله ... ترقق راء هل يرقق ليعدلا
تنبه ففي لام الجلالة رقه ... على الأصل بعد الكسر وصلا وفيصلا
ولكن الكسر المبين مثاله ... فلله حكم الله بالله اعملا
كذلك للسوسي نرى الله يبين ... ففي راءه كسر من الفتح أبدلا
لكي يغلب الهاوي ياءا منبها ... على الأصل فيما من ذوي الياء ميلا
فقد صح في ذا اللام أيضا بقاءها ... مرققة للكسر والأصل فاقبلا

فصل

وإن رقق المصري راء وبعدها
أتت لام تعظيم ففخم وفصلا
اذا اشكلت بالضم والفتح بعدما
يصح به ترقيق راء ليسهلا
كذلك ذكر الله بالضم لم يزل
كذا الفتح مع ترقيق راء فحصلا
هما يوجبان اللام تفخيمها ولو
أميلا حكى هذا أبو شامة العلا
كذلك نص الجعبري أخ الرضى
لدى شرحه حرز الأماني مفصلا
وفي باب لامات يرى عند قوله
كما فخموه بعد فتح فخذ ملا[2]

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 117/2.
(2) [في ب [صلا].]

إمـــالـــة ورش فتحـــة الـــراء لـم تجـــد
بهـــا الكســر كـــالســوســي نــرى الله مثـــلا
وشـــاهـــدنـــا أن طهـــرا سحـــران مـــع
بصيـــرا خبيـــرا قـــل مميـــلا ومبـــدلا
فلـــم يقلـــب الهـــاوي يـــاء بهـــذه
كما قلب الســوســي ذا الفــرق قـــد جـــلا
وأيضـــا اذا الهـــاوي عــن فتحـــه نشـــا
ولـــم ينقلب يـــاء فمـــا الفتـــح ميـــلا
وكيـــف تـــرى الهـــاوي محضـــا بعيـــد مـــا
أملـــوه نحـــو كســر ذا النـــص عطـــلا(126/أ)
فمـــا كـــل أنحـــاء لـــه [الكســـر][1] لازم
فـــإن تـــرى نصـــا بالتجـــوز علـــلا
حقيقتهـــا الانحـــاف للـــراو[2] ضعفهـــا
بـــه الجعبـــري العـــدل قـــال وقـــولا
وشـــاهـــدنـــا الثـــانـــي يسيـــرون وواوه
ومنتصـــرون والصابـــرون بهـــا انجـــلا
محـــال وقـــوع الـــواو بـــه ميتـــا بعيـــد مـــا
أشيـــب حيـــث مفهـــومكـــم بـــلا
وكيـــف يرى الاعـــراب في الـــذكـــر فـــاعـــلا
ومفعـــولا أو نقـــط الإمـــالـــة أسفـــلا
إمـــالـــة ورش [شكلـــة][3] الـــراء عنـــدهـــم
بحـــرف بـــدأت الأخـــرى بحـــرفيـــن يحتـــلا
كنحـــو الهـــدى يهـــدى وقـــل فـــي ثـــلاثـــة

(1) [في ب [الطهر].]
(2) [في ب [للواو].]
(3) [في ب [شكل].]

كنحـــو رءا بـــانت نصـــوص ذوي العـــلا
فلست [تــرى][1] كـــل الإمـــالـــة مـــزجهـــا
بكســـر وإن نصـــوا فكـــن متـــأولا[2]
إمـــالتـــك التحـــريـــف للشكـــل مطلقـــا
عميـــم لـــدى البـــابيـــن فشـــد عـــلا
ولكـــن نبـــات اليـــاء بالكســـر اشـــربـــت
كمـــوســـى وعيســـى والقـــرى الـــدار وابتـــلا
ففـــائـــدة التحـــريـــف وهـــو إمـــالـــة
لـــورش فشكـــل الـــراء تـــرقيقهـــا انجـــلا
وإن زال هـــذا الشكـــل بـــالـــوقـــف رققـــت
لكـــل بعيـــد الكســـر واليـــاء مسجـــلا
ويمنـــع شكـــل الضـــم والفتـــح رقـــة
إذا اشبـــع فخـــم علـــى مـــا تـــأصـــلا
الانحـــاف والتحـــريـــف هـــا هنـــا
لشكـــل هـــو الإضعـــاف فـــاعلـــم لتعمـــلا
كـــذلكـــم التـــرقيـــق لكنـــه بـــدا
بحـــرف وفـــي الشكـــل الإمـــالـــة تبتـــلا
ولا تحسبـــن بـــاب الإمـــالـــة واحـــدا
فكـــن معمـــلا في الـــراء علـــى مـــا تحصـــلا
نظمـــت ومـــن نـــص الأئمـــة صفتـــه
وفـــي قطـــف أزهـــاري بهـــا كنت أجيـــلا
وفـــي لام إجـــلال نصـــوص كثيـــرة

---

(1) [في ب [ترا].]
(2) [في أ [متأملا].]

تخــالــف مــا ألـــزمــت ورشـــا معلـــلا

فــأوردت منهـــا خيفـــة الطـــول إذ بـــه

تــــراعكــــم والفـــرق طبـــق مفصــــلا

أبــو شــامــة الغــراء والجعبـــري خـــذ

نصــوصهمــا تكفيـــــك وأحســـن تـــؤولا

ومـــن رد [إلـــزامـــا][1] بنـــص مجـــــرد

مـــن البحـــث والتعليـــل مـــا حـــل مقفــــلا

كشخصيـــــن فـــي أمـــر مهـــم تخـــالفـــا

فهـــا نعـــم يملـــي وهـــــذا يقـــول

فـــإن رمـــت تـــرقيقـــا لتـــرقيـــق راءه

فـــما الشكـــل مـــع تـــرقيـــق راء تـــزيـــلا

فـــإن قلـــت كســـر قبــــل راء مقــــدر

بهـــا فهـــي كـــالمكســـــور والـــلام قـــد تـــلا

فـــذلـــك تقـــديـــــرا يـــــرى لا حقيقـــة

بصيـــرا لمـــن كســـــر البعــــدي أهمــــلا

لميمـــونـــك الفخـــار ذا النظـــم قــــد أتــــى

مجيبـــا تــــدبـــــر بحثـــه متـــأمــــلا

وقـــد نــــور الأســــود ذا البحث مــــوضـــح

الإمـــالـــة والتـــرقيـــق والفـــرق قــــد خـــلا

عليـــك بهـــا حكمـــا ودع هفــــوة الــــذي

[عدى][2] النص تأويـــلا وفـــي ديـــن أجمـــلا[3]

---

(1) [في ب ود [اقرأ ما].]

(2) [في ج [عزى].]

(3) هذه الأبيات تعتبر من فتاوى أبي وكيل ميمون الفخار وتوجد ضمن مجموع في المدرسة النحلية بمزوضة.

قــال في التحفـــــة:

أما الـــذي تقــرأ بـــه فبعــد مـــا فتـــــح أو ضــــم لكـــل فخمــــا
وإن يكـــونـــا شكـــل راء رققـــــا كـــذاك لا فـــرق ففخـــم مطلقـــا[1]

قلت: وبالتفخيم الأخذ عندنا بفاس وبه قرأنا كما عند الجعبري وأبي شامة والجزري [والفخار][2] وغيرهم[3].

[فقلت: [وقد لخصت ما لساداتنا في لام الجلالة الواقعة بعد الراء المرققة في هذه الأبيات فقلت][4]

ونقـــل الإجمـــاع في النشـــر علـــى بتفخيـــم لفظ الله عـــن ورش جـــلا
بعيـــــدوا مـــــرقـــــق يخـــــص نحو لذكـــر الله جـــــاء النـــــص
عن غير واحــد بــذا قــد أعلمــوا كابن شريـــح قـــال: كـــل فخمـــوا
ونقـــل التفخيـــم نجـــل شـــامـــة نص عليـــه قلـــــه لا مـــلامـــــة
وأخـــــذ القيجـــاطـــــي بالتـــرقيـــق وبـــالـــــغ الانكــــــار بالتحقيـــق
خطـــأ نجـــل شـــامـــة فيمـــا ذكـــر ونقـــل مجـــراد بلفـــظ قـــد ظهـــر
ولم أقـــف فيهـــا على نـــص لهـــم والظاهر الترقيـــق فافهـــم حكمهـــم
ونصـــه فـــي تحفـــة المنـــافـــع أستاذنـــا الفخـــار نعـــم الخـــاشـــع
وإن أتـــى بعيـــد راء مـــرققـــا بضـــم أو فتـــح ففخـــم مطلقـــا[5]

---

[1] التحفة لأبي وكيل الفخار البيتان: 1043 و1044 الورقة 58/ب من مخطوطة خاصة.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[3] كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "باب اللامات" الورقة 156/ب من نسخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 55/1 - وإبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 265.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[5] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[وحقق][1] **في الأجوبة المحققة** حكم ذوات الياء من اللامات، ورءوس آيها.

فقال:

مصلي ويصليها بلا ودونها … يصلى لذا انشقت وذا الحرف رابع

ويصلى بسبح ثم تصلى بعيده … سيصلى بثت خذ وذا الحرف سائغ

يرققها في الوصل والوقف ورشهم … وغلظ والثاني لدى القوم شائع(126/أ)

سوى حرف سبح مع مصلى فغلظن … لدى الوصل حتما ما هناك منازع

وفي الوقف بالوجهين كالخمسة التي … مضى ذكرها أعز الفرق فالفرق ساطع

فمن يتل بالترقيق فيها جميعها … فللسبب البعدي بانت مهائع

وللسبب القبلي تغليظها حكوا … وذا الوجه عند القوم أولى وذائع

يرقق هذا الفصل من قلل الذي … أتى من ذوات الياء فالحكم تابع

ومن فتح المذكور غلط ها هنا … عليك بهذا الفرق للحكم جامع

وقد قيل دان للذي قل الذي … مضى ذكره في النظم للنص سارع

واما مصلى ثم صلى معا فخذ … لعثمان بالوجهين والفرع بارع

وحجته الاتباع والقول أطلقوا … فعم رؤوس الآي نعم التتابع

وكسروا ذوات الواو فيها دليلهم … وفي غيرها [فتح][2] كذا الحكم واقع

بطرد القياس احتج من غلط انتبه … واجمالهم أيضا لهم من البطع مانع

ولا فتح في كسر بشيء من الكلام … [في الكشف][3] عن مكوذا النص قاطع

بأصلين أو فرع مع أصل النافع … أتى اللام قل نعم الموجود نافع

واصلين أو فرعين في الراء قد رووا … فنظمي للطلاب السائل [نافع][4]

ولم يجتمع فرع مع أصل بهما نعم … عن ابن العلاء قد جاء في العلم زامع

---

(1) [في هامش أ، ج يعني الأمام القيسي.]

(2) [في أ [فتح].]

(3) [ما بين [...] من أ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

أيا رب فاصفح عن ذنوب حنيتها أجب دعوة المضطر انك سامع
وخلص من الشيطان يا من له محمد المسكين عفوك واسع[1]

في الله: متعلق بفخمت وكذا الكل، وأدخل الألف واللام على كل، بعد: ظرف والعامل فيه فخمت، وأو: للتنويع.

القول في الوقوف بالإشمام

ثم قال رحمه الله:

(192) **القول في الوقوف بالإشمام والروم والمرسوم في الإمام**

قال في الكنز: حق هذا الباب أن يذكر آخر الأبواب لخصوصيته وفرعيته لكنه تبع التيسير انتهى[2].

ومعنى كلامه هذا والله أعلم أن حقه أن يؤخر لاختصاص حكمه بالأواخر، ولكونه فرعا إذا الوصل هو الأصل.

المجراد: وأتى به بعد تفخيم اللامات لأنه ذكر في باب الراءات الروم، فاحتاج إلى بيانه، وكانت مسائل اللام أنسب فقدمها، ثم بين الوقف بالروم الخ انتهى[3].

وحد الوقف الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا.

فقولنا: قطع الصوت جنس.

---

[1] الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

[2] كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "باب اعلى أواخر الكلم" الورقة 159/أ.

[3] إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة 1445/ب.

القول في الوقوف بالإشمام

[وقولنا][1]: آخر الكلمة فصل أخرج قطعه على بعضها فهو لغوي لا صناعي.

وقولنا: الوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فإن آخره [وضعا][2] اللام.

وقولنا: زمانا، هو ما يزيد(127/أ) على الآن، أخرج به السكت قاله في الكنز[3].

قال في الإتقان: والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفّس فيه عادة بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها ولا يتأتى في وسط الكلمة، ولا في ما اتصل رسما.

وذكر [في الباب][4] الوقف على أواخر الكلم والفصل ذكر فيه الوقف على مرسوم الخط وغيره كالشاطبي جعله بابا، والوقف والوقوف مصدران لوَقَفَ[5].

والوقف مشتق من كلام العرب: وقفت على كلامك أي تركته، فمعنى الوقف أن تقف على الكلمة التي تتركتها وتنتقل إلى غيرها، والوقف لنافع على خمسة أقسام:

---

(1) [في ب [قوله].]

(2) [في ج [وضع].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "باب الوقف على أواخر الكلم" الورقة 159/أ من نسخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 55.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 83/1 – 84.

- **بالسكون** في سائر الحروف.
- **والروم والإشمام** يأتي حكمها.
- **والحذف** في هاء الضمير وميم الجمع والمنون غير المنصوب والزوائد.
- **والبدل** في المنون المنصوب ونحو **نعمة** و**رحمة**[1].

القول في الوقوف بالإشمام

قلت: [وإليه أشرنا بقولنا][2]:

سكون وروم ثـم الإشمـام بعـده وحذف وإبـدال [لنافعهـم][3] قفـا

هذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الخمسة وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم والإشمام خاصة، وهذا باعتبار الإمـام نافع، ويتشعب باعتبار السبعة التي تسعة أقسام، ذكرها صـاحب الإتقـان[4]، وإليها أشرنا:

والـوقـف للقـراء عنـد النـاس عـدتـه تسـع بـلا التبـاس
سكـون الـروم كـذا الإشمـام والنقـل والبـدل والإدغـام
والحـذف والإثبـات والإلحـاق جميعهـا قـال بـه الحـذاق[5]

فإن قيل: ترجم لشيء ثم ذكر السكون.

---

(1) الآية (211) من سورة البقرة، والآية (84) من سورة الأنبياء.
(2) [ما بين [...] من ج.]
(3) [في ب [لنافع].]
(4) الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمان السيوطي 1/83-84.
(5) هذه الأبيات من نظم المصنف ابن القاضي رحمه الله.

أجيب بأنه تبرع به أو أتى به توطية أو يكون حذق في الكلام المعطوف والتقدير القول في الوقوف بالإشمام والروم والسكون وغيرهما، ومراده بالإمام هنا مصحف عثمان رضي الله عنه.

وهذه عبارة القراء قديما وحديثا يقولون: كتب في الإمام كذا، وثبت في الإمام كذا، وهم يعنون مصحف عثمان، ولما كان يقتدي به سمي إماما.

القول: خبر مبتدأ محذوف، في الوقوف: متعلق بالقول بالإشمام: متعلق بالوقوف، والروم والإشمام: معطوفان [عليه][1]، في الإمام: متعلق بالمرسوم.

القول في الوقوف بالإشمام

ثم قال رحمه الله:

(193) **قف بالسكون فهو أصل الوقف   دون إشارة لشكل الحرف**

(194) **وإن تشأ وقفت للإمام   مبينا بالروم والإشمام**

قال بعضهم: قوله: قف بالسكون إلخ، أخرج به الروم إذا لا سكون معه، وبقي الإشمام لأنه بعد السكون، فلذلك احتاج إلى إخراجه بقوله: دون إشارة الخ.

[**قوله:** لشكل الحرف أي لحركة الحرف فاطلق الشكل على الحركة][2].

[**تنبيه:**][3] الشكل عبارة عن الصورة والهيئة، فإطلاقه على الأشكال الدالة على هيئة الحرف المكتوب من حركة وسكون حقيقة، وإطلاقه على لفظ الحركات إطلاق الدال على المدلول.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد د.]

(3) [ما بين [...] من أ، د.]

قال في الإقناع: الحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلا ساكنا لأن الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أن الحرف الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا لأن الابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه، فأجروا أول الطرفين مجرى سائرهما انتهى[1].

واعلم أن الأصل أن يوقف على أواخر الكلام المتحركة بالإسكان قاله: الداني.

قال في الاقتصاد: والوقف بالسكون هو الأصل على كل موقوف عليه لأن معنى الوقف أن تقف على الحركة أي تتركها كما تقول: وقفت على كلامك أي تركته.

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والتلخيص والشرح [والتبيين][2] والتجريد.

وقال في إيجاز البيان: ولأن الوقف أيضا ضد الابتداء والسكون ضد الحركة، فكما يختص الابتداء بالحركة يختص الوقف بالسكون لتباين ما بين المتضادين كذلك.

ونحوه في الشرح والتبيين.

وقال في جامع البيان: وكذلك لغة أكثر العرب يعني الوقف بالسكون، وهو اختيار ثعلب وجماعة من النحويين.

ونحوه في الشرح والتبيين[3].

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 504/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 232/أ.

وحجة ذلك ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع [قراءته][1] آية آية، يقول: "بسم الله الرحمان الرحيم" ثم يقف ثم يقول: "الحمد لله رب العالمين"(127/ب) ثم يقول: "الرحمن الرحيم" ثم يقف "مالك يوم الدين".

فإن قيل: كيف جاز الوقف بالسكون وهو ذهاب الحركة التي جئ بها للفرق بين المعاني وغير ذلك مما يحتاج إليه، ولا يستغنى عنه.

قيل: أن الوقف لا يقف حتى يرى أنه قد أفهم وبين فاستغنى عن الفرق والتبين لذلك.

قال المالقي: فأما السكون فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وسمي جزما لأن الجزم هو القطع، والحرف المجزوم مقطوع عن الحركة، وكذلك سمي وقفا بمعنى أنك لما انتهيت إلى الحرف قطعت به، ثم وقفت عن تحريكه[2].

واعلم أن الوقف بالسكون يكون في كل شيء من حركة إعراب أو بناء من فتح أو ضم أو كسر مهموزا كان أو غير مهموز، مخففا كان أو مشددا، كان قبله ساكن أو لم يكن، وهو ظاهر إطلاق الناظم.

فائدة مهمة: إذا وقف القارئ على المضعف، فلابد من السكون معه ويحترز من التخفيف والتحريك كما هو مشاهد.

قال في كنز المعاني: وقف جماعة من جهال القراء على الحرف المشدد المفتوح بالروم نحو **بين أيديهن وأرجلهن**[3]، وعلّله بالخروج من التقاء

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(2) الدر النثير والعذب المنير في شرح كتاب التيسير باب ذكر الوقف على أواخر الكلم، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم: 1592/ م6.

(3) الآية (12) من سورة الممتحنة.

الساكنين، وعضده بزيادة يعقوب هاء السكت فيه، وهذا خطأ في النقل والتعليل والاستشهاد.

أما الأول، فلم نره في كتب أحد من أئمة الأمصار، بل نصوا على منعه كما تقدم.

قلت: والذي تقدم له عند قوله: ولم يره في الفتح والنصب قارئ.

قال: وإنما نص على الروم لشبهة الخلاف فيه، ورد على طائفة ابتدعوا في التجويد، فوقفوا على المفتوح المشدد بالفتح نحو **صواف**[1] وعلل بالساكنين، واستدلوا بوقف يعقوب عليهنه وهو خطأ محْض، وتعليلهم بالساكنين فاسد لأن التقاء الساكنين مغتفر في الوقف مطلقا، ولم يفعلوه في المحقق نحو الأمر فالمقدر أولى، ولا يصح استدلالهم بقراءة يعقوب لأنها عندهم شاذة، ومثل هذا [عنده][2] شاذ ولو صح [لما][3] دل، لأنه إنما زاد هاء السكت محافظة على حركة البناء لا للساكنين بدليل هُوَهْ وهِيَهْ.

ثم قال في تمام الأول: فالتقاء الساكنين مغتفر في الوقف في [الاجتماع][4] المحقق نحو **مصر**، فالمقدر أولى، إذ ليس في اللفظ إلا حرف مشدد لكنه مقدر بحرفين، وعلى هذا إجماع أئمة العربية، وأما الثالث فيعقوب زاد الهاء لبيان الحركة في نحو هوهْ وهيهْ لضعفه بالقلة والإضمار والخفاء، ولا ساكنان هنا، ثم جرى ذلك مجراهما بجامع الإضمار في بعض وجوهه، وهذا معنى قولي:

جـد فـي روم أن ولكـن مـا كـان نحـوهـن يشـدد

---

[1] الآية (36) من سورة الحج.

[2] [في ج [عندهم].]

[3] [في أ [كما].]

[4] [في ج [الإجماع].]

قــاري جانب الصواب وأضحـــى بين جميع القراء وهو مفنــد
ليس فيه رواية عن إمـــام بل وجهـــه التعليـــل في ذلك أســـود
فنصوص العراق والشام والمغرب مع مصر لـــي بذلك مشهـــد
ان نقل للساكنيـــن يمنع ليـــس في اللفـــظ غير حـــرف مشـــدد
أو تقل في التقدير جمـــع فأولـــى حيث تحقيقـــه عليـــه تمهـــد
غفر ولعارض الـــوقف فاقرأ ليلة القـــدر فهي بالصدق تشهـــد
قال هـــذا الخليل مع سيبويـــه وكـــذاك ابن العـــلاء والمبـــرد
هاء يعقـــوب ليس للفصل لكن لبيـــان التحـــريـــك كي يتـــأيـــد
كهوَه مع هيَه ولا جمـــع يخشـــى ثـــم عمـــه لحذفهـــا وتنـــدد
عد إلى الحق قد بين صالحا لا تتابـــع هـــواك فالعـــود أحمـــد

انتهى[1].

قال الداني في الشرح والتبيين: وبلغني عن رجل من القراء أنه قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه حرف ساكن من غير حروف المد مرفوعا كان أو مجرورا أو منصوبا كقوله تعالى: "**ورعد وبرق والشفع والوتر**"[2] فلا خلاف بين أحد من القراء أنه يقف على ذلك بالإشارة فإن وقف واقف بغير إشارة لم يجر لأنه يجمع بتركها بين ساكنين.

قال الداني: الجمع بين ساكنين في الوقف جائز مستعمل لأنه الموضع المخصوص بذلك عند جميع النحويين وما حكى هذا الرجل من انعقاد [إجماع] القراءة (128/أ) على الإشارة في هذا الضرب دعوى، إذ لا سبيل إلى وجود نص بذلك عنهم، وأظنه قال ذلك رأيا وقياسا.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الوقف على مرسوم الخط الورقة 164/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55/1.

(2) الآية (3) من سورة الفجر.

وقال في إيجاز البيان: واعلم أنك إذا وقفت على حرف مشدد في الوصل سكنته وشددته، وجاز في المرفوع منه الروم والإشمام، وفي المخفوض الروم، وفي المنصوب الإسكان على مذاهب القراء لا غير، فالمرفوع نحو **(أعجميّ وعربيّ)**[1] والمخفوض من طرف خفي، والمنصوب **(أمانيّ)**[2] والمفتوح **(لديّ وإليّ وخلقهنّ)**[3].

وقال في التلخيص نحوه.

وقال في إيجاز البيان: وقد ذهبت طائفة من جهلة القراء وضعفة النحويين، إلى أن الوقف على جميع المضعف بالتخفيف وإسقاط الحرف المتحرك في الوصل رأسا، وذلك مما لا يجوز الوقف به ولا العمل عليه ولا المصير إليه، إذ ليس من مذاهب أئمة القراء، ولا من قول أحد من أهل الأداء انتهى[4].

وقال في الإقناع: وحكى الأهوازي عن الشذائي وحكاه الخزاعي عن بعض المتقدمين، ولم يسمه أنه إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه ساكن من غير حروف المد، فلابد من الإشارة إليه وإن كان منصوبا لئلا يجمع بين ساكنين[5].

المنتوري: لا عمل عند القراء على ما حكاه الأهوازي عن الشذائي والخزاعي عن بعض العرب من روم المنصوب إذا كان قبله ساكن[6].

---

(1) الآية (44) من سورة فصلت.

(2) الآية (78) من سورة البقرة.

(3) الآية (23) و(29) من سورة ق، والآية (203) من سورة الأعراف، والآية (37) من سورة فصلت.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 510/1.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

ورد **الداني** على من قال بذلك، وإليه أشار في التكملة بقوله:

ورومك مفتوحا أتى بعـــد ساكـــن وليس بمد حيث ما جـــاء أعملا[1]

قلت: وهذا ما خلاف ماله في الاقتصاد في سورة الحجر.

ونصه: وقرأ نافع **فبم تبشرون**[2] بكسر النون وتخفيفها.

وقرأ ابن كثير بكسرها وتشديدها، فإذا وقف لم يكن غير التخفيف كمذهب نافع من أجل اجتماع ثلاث سواكن هنا، واجتماعهن غير ممكن انتهى[3].

[**قال في النشر:** وهذا مما انفرد به الداني، ولم أعلم أحدا وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه، والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والروم، فلا تجتمع السواكن المذكورة على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره، وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان بالحرف المشدد نبرة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حسا، ولذلك ساغ الوقف على نحو **صواف** و**دواب** بالإسكان، ولم يسغ الوقف على **أرايت**.

ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد][4][5].

---

(1) التكملة للقيجاطي باب الوقف البيت 1 مخطوطة أوقاف آسفي لدي مصورة منها مقابلة بنسخة أخرى سوسية.

(2) الآية (54) من سورة الحجر.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(4) [ما بين [...] من ب.]

(5) النشر في القراءات العشر 127/2.

قلت: وما ذكره في الاقتصاد لا عمل عليه بنص المحقق الجعبري، وبنصه في غير الاقتصاد كما تقدم، وإلى الجمع بين الساكنين في الوقف وجوازه أشار الحصري بقوله:

وان يتطرف عند وقفك ساكن ... فقف دون مد ذاك رأي بلا فخر
[فجمعك بين الساكنين يجوز إن ... وقفت وهذا من كلام الحر](1)(2)

وليحذر القارئ أيضا من سويان التحريك عند الوقف بالإسكان ما هو مشاهد بالعيان.

قال المحقق القيسي:

وقد سمع البعض المجود شيخنا ... يمد طويلا في الوقوف على الفخر
وذا كله لحن يقول أمامنا ... وأن الذي يقرأ بهذا لفي سكر(3)

وإلى ما تقدم الإشارة بقولنا:

ووقف القراء بالتضعيف ... على المشدد بلا تخفيف
مع سكون خالص كالغير ... واحذر من التحريك فهو يسر
وذهبت طائفة مجهلة ... كذا ضعيف النحو أيضا نقله
في وقفهم عليه قل بالخف ... وذاك مع إسقاطهم للحرف
أعني المحرك في وصل مسجلا ... ومنعه قد شاع عند النبلاء
إذ ليس من مذاهب القراء ... ولم يرد في قول ذي الأداء
هذا كلام الداني في البيان ... مؤسسا بالحق والبرهان(4)

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المنظومة الحصرية البيتان رقم 50 و51 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) البيتان من نظم المصنف رحمه الله.

(4) الأجوبة المحققة للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية دائرة شيشاوة إقليم مراكش.

وقوله: وإن تشأ في الخ، المراد بالإمام نافع خير القاري له في الوقف بالروم والإشمام والواو بمعنى أو، إذا لا يجتمعان في حالة واحدة.

وذكر الداني في الشرح والتبيين: أنه لم يأت عن نافع شيء يعمل عليه ولا يصار إليه من إشارة ولا غيرها[1]

وقال في التمهيد: والرواية عن نافع معدومة في الروم والإشمام غير أن شيوخنا يختارون ذلك في مذهبه.

ونحوه في إرشاد المتمسكين والتلخيص.

وذكر في إيجاز البيان: أن الرواية معدومة عن نافع في الوقف بالروم والإشمام، وفي الوقف بالسكون.

قال: وذلك كله إذا استعمله القارئ في وقفه حسن مختار[2].

وقال في الاقتصاد: واختيار أكثر شيوخنا أن يوقف (128/أ) لهم بالروم والإشمام، إذ هما يبينان ما تستحقه الكلمة الموقوف عليها من الحركة في حال الوصل.

ونحوه في التيسير وإيجاز البيان والتجريد.

وقال في التذكرة: وكان شيوخنا [يطالبوننا][3] بالروم والإشمام في كل القرآن وهو المختار، وبه قرأت أنا أيضا لأنهما يبينان ما تستحقه الكلمة من الحركة في حال الاتصال[4].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

(3) [في أ. ج [يطالبونا].]

(4) التذكرة لابن غلبون الصفحة 303 وفيه في خال الوصل.

وقال في الدر النثير: وقوله: لما في ذلك من البيان يعني لما في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم والإشمام إذا كان القارئ بحضرة من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته، فلا يتأكد الوقف، إذ ذاك بالروم والإشمام لأنه غير محتاج إلي أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالما بذلك علم صحة [كمل][1] علم القارئ وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه، كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلما ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

قال العبد[2]: وكثيرا ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع القرآن أن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم ينبه على وصلها كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [3] ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [4]، فيقف القارئ على **عليم** و**فقير** بالسكون على عادته، فأشعر أنه لا يحسن الوصل فآمره بوصلها، فيقرأ **عليم** و**فقير** بالخفض وكذلك أجدهم قد اعتادوا الوقف علي قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَـٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ﴾ [5]، فأشعر [يه أنه لا يدري كيف يصل، فآمره بالوصل فلا يدري هل يفتح الياء أو يسكنها، وكثيرا ما يسبق إليهم][6] فتحها في قراءة قالون،

---

[1] [في ج [علم] وفي أ [عمل].]

[2] لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

[3] الآية (76) من سورة يوسف.

[4] الآية (24) من سورة القصص.

[5] الآية (100) من سورة يوسف.

[6] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

فأنبهه إذ ذاك على أنه لا يفتحها إلا ورش، وكذلك يقفون في سورة الرحمن عز وجل جلاله على رؤوس الآي، فأشعر بأنهم لا يحسنون الوصل، فآمر القارئ بالوصل، فكثيرا ما يصل "**ولمن خاف مقام ربه جنتان** و**مدهامتان**"[1] بتنوين النون إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن ينفقد فيه حال المبتدئ، والله سبحانه الموفق المعين انتهى[2].

قال في الشرح والتبيين: واختيار عامة من لقيناه وبلغنا عنه من أهل الأداء في مذهب نافع الوقف بالإشارة لما فيهما من البيان عن كيفية الحركات في حال الوصل.

وقال في جامع البيان: وهو اختيار داوود بن أبي طيبة صاحب ورش، ذكره في كتاب الوقف والابتداء له.

وقال في التلخيص: ولا يفرق أيضا بذلك بينما سكن للوقف خاصة وبينما هو ساكن على كل حال.

ونحوه في إيجاز البيان[3].

ولهذا قال الناظم مبينا، أي مبينا أن الحرف الموقوف عليه محرك في الوصل وليس بساكن فيه.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد: وكان شيخنا الأهوازي يأخذ للقراء كلهم بالروم والإشمام.

---

(1) الآية (46) والآية (64) من سورة الرحمن.

(2) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب ذكر الوقف مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 233/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/أ.

القول في الوقوف بالإشمام

قال: وقال لي ابن مجاهد يختار ذلك وبه كان ياخذ عن الجماعة وهو اختياري ليعرف ما عند القارئ من معرفة الإعراب.

وقال في كفاية الطالب: وعلى هذا وجدت الحذاق من أهل الأداء بديار المشرق، وبه قرأت وبه آخذ[1].

وقال في الإقناع: والاختيار عند أهل الأداء قديما وحديثا الأخذ بالروم والإشمام لجميع القراء، والقراء يؤثرون الروم على الإشمام، لأنه أبين[2].

قال في المنبهة:

والاختيـــار الوقـــف بالإشمــــــام	**والـــروم في القـــــرآن والكـــلام**
لمــا همــا عنـــه [يؤديـــــان][3]	**من حركـــات الحـــرف والبيـــان[4]**

قال في التحفـــــة:

وإن تشـــا قف معلمــــا بالـــــروم	**أوقـــف بالإشمـــام لكـــــل القــــوم**
[مستحسنين][5] على ذوي الدرايـــة	**عن نافـــع ليـــس لــــه روايـــــــة**

قف: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، بالسكون: متعلق بقف فهو مبتدأ، أصل: خبره، ودون: ظرف والعمل فيه قف، لشكل: متعلق بإشارة،

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096/ مجموع.

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 508/1.

(3) [في ج [يؤديان].]

(4) المنبهة للشيخ أبي عمرو الداني 459/2 البيتان 797 و798 دراسة وتحقيق الدكتور لحسن وكاك.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم : 1096/ مجموع.

وقفت: فعل ماض، والفاعل جواب الشرط، للإمام: متعلق بوقفت، مبينا: حال من التاء في وقفت، والعامل فيه وقفت، [بالروم: متعلق بوقفت][1] واستعمل: فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا.

ثم قال رحمه الله:

(195) فالروم إضعافك صوت الحركة   من غير أن يذهب رأسا صوتُـكَـه

(196) يكون في المرفوع والمجرور   معا وفي المضموم والمكسور

المنتوري: ثبت في البيت الأول روايتان للحضرمي والمكناسي والبلفيقي.

إحداهما: إضعافك صوت.

والأخرى [إضعاف][2] [صويت][3] وقد وقفت عليهما بخط الناظم.

والمعنى فيهما واحد انتهى[4].

الروم: الإتيان ببعض الحركات في الوقف، فلهذا ضعف صوتها لقصر زمانها وسمعها القريب دون البعيد، لأنها غير تامة.

قال في الكنز: فقوله: إسماع قيد خرج به الإشمام والإسكان.

وقوله: الحرف محرك، بيان أنه يختص بالمتحركات.

وقوله: واقفا، أخرج الاختلاس لأنه كذلك في الوصل.

وقوله: بصوت قصير جهرا كان أو سرا أخرج الحركة التامة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ج [صوت].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الوقف على أواخر الكلام الورقة 159/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم: 55/1.

وقوله: يناله القريب، بيان لا قيد وهو معنى قول التيسير، فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتا خفيا يدركها الأعمى بحاسة سمعه انتهى[1].

وأخص منه الإتيان بأقل الحركة وقفا، والاختلاس والروم يشتركان في التبعيض ويفترقان في أن الاختلاس مختص بالوصل.

والثابت من الحركة أكثر من المحذوف.

وقال أبو علي الأهوازي: ياتي بثلثي الحركة، كأن الذي [يحذفه][2] أقل مما ياتي به، ولا يضبطه إلا المشافهة، وأن الروم يختص بالوقف.

والثابت أقل من المحذوف[3].

وقال الجوهري في الروم الذي ذكره سيبويه: هو حركة مختلسة [مخفات][4] فضرب من التخفيف وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع بزنة [التحرك][5][6].

وقال الجعبري عند قوله: واختلاس تحصلا، والاختلاس الإتيان ببعض الحركة في الوصل يراد به إخفاء الحركة، ويسمى في الوقف روما انتهى[7].

---

(1) نفس المصدر.

(2) [في ج [يحذف].]

(3) عند كثير من العلماء والذين أحال عليهم المصنف ومنهم المنتوري والقيجاطي ولم أقف على كلام أبي علي الأهوازي إلا عند المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 233/ب.

(4) [في د [مخافة].]

(5) [في ب [المتحرك].]

(6) كتاب سيبويه ب ص من 167 إلى 170.

(7) كنز المعاني في شرح حرز الأماني باب الوقف على حرسهم الخط الورقة 164/ب في باب.

قال المالقي: وقوله: يدركه الأعمى ليس يريد أن **البصير لا يدركه،** وإنما يريد أنه يدرك ذلك الصويت بحاسة السمع ولا يتوقف **على البصر فخص** الأعمى بالذكر ليدل بذلك على أنه لا حاجة للبصر في إدراك الروم، **بل يدركه** المبصر، سواء فتح عينيه أو أغمضها وفي الليل المظلم، ومن وراء حائل ومع هذا، فإن كان الروم في الكسرة فلا مشاركة في إدراكه للبصر، وإن كان في الضمة، فيصح أن تدرك بالبصر الإشارة بالشفتين التي تصحب النطق، فصويت الضمة، وهاهنا يدرك الأصم إذا كان مبصرا الإشارة الحاصلة للشفتين، وإن لم يدرك الصويت فيستوي عنده الروم والإشمام، لكن لما كان الروم عند الحافظ رحمه الله ليس عبارة عن الإشارة الحاصلة للشفتين، وإنما هو عبارة عن الصويت الضعيف الباقي من الحركة.

القول في الوقوف بالإشمام

صح أن يقال: لاحظ للبصر في إدراك الروم، إذ البصر لا يدرك الصوت انتهى[1].

قال في جامع البيان: فأما حقيقته على مذهب سيبويه وأصحابه فهو إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب بالتضعيف معظم صوتها فتسمع لها صويتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه، فلا يظهر لذلك الإشباع[2].

وقال في الشرح والتبيين: واعلم أن الروم عند الخليل وسيبويه وسائر أصحابه.

---

(1) الدر النثير في شرح كتاب التيسير للمالقي في باب الوقف، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م6.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب.

ثم ذكر نحو ما قاله في الجامع.

ونحوه في إيجاز البيان والمفردات.

و في التلخيص يدركه الأعمى والمتباعد بحاسة سمعهما.

وقال في الإقناع: فالروم هو أن تضعف الصوت، [فلا تسمع][1] [ما][2] ترومه[3].

وقال طاهر ابن غلبون: هو إضعاف الصوت بالحركة حتى [تذهب][4] معظم صوتها.

قال في النشر: أما الروم فهو الإتيان ببعض الحركة[5].

وقال في الإتقان: الروم عبارة عند القراء عن النطق ببعض الحركة[6].

وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها.

قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد[7].

وقال [الأهوازي][8]: إخفاء الصوت بالحركة، فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل.

---

(1) [في أ، د [فلا تسمع].]

(2) [في ب [متى].]

(3) الإقناع لابن الباذش 504/1 تحقيق قطامش.

(4) [في أ [يذهب].]

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج 121/2.

(6) الإتقان بجلال الدين السيوطي ج 1 ص 89.

(7) النشر في القراءات العشر ج 121/2، 122.

(8) [في ب[الأزهري].]

القيجاطي: الروم الإشارة، بعد تقدير السكون ببعض الحركة انتهى[1].

وقال مكي: هو إتيانك بالوقف بحركة ضعيفة غير كاملة يسمعها الأعمى.

ابن عبد الكريم: ولا يدخل الوقف بالروم في قول العرب لأنها لا تقف على متحرك، لأن الوقف بالروم(124/ب) فيه بعض الحركة، فلا يدخل [ذلك][2] فيه لأنه مسموع منهم[3].

قوله: يكون في المرفوع الخ، أي يكون الروم في حركتين من حركة الإعراب، وهما الرفع والجر، وفي حركتين من حركة البناء وهما الضم والكسر، وظاهر إطلاقه سواء كان الحرف الموقوف عليه مخففا أو مشددا مهموزا أو غير مهموز منونا أو غير منوّن.

فالمرفوع نحو: **نستعين، عدو، ما يشاء، أليم**[4].

والمضموم نحو: **من قبل، ومن بعد، ومن حيث، يامالك، يا جبال**[5].

والمجرور نحو: **يوم الدين، ومن ولي، لسميع الدعاء، ولا نصير**[6].

والمكسور نحو: ولا **إلى هؤلاء، وتكذبان إحدى الحسنيين**[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 233/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 233/ب.

(3) شرح الدرر للمجاصي رقم 105 بخزانة ابن يوسف بمراكش.

(4) الآية 5 من سورة الفاتحة – الآية 10 والآية 36 من سورة البقرة .

(5) الآية 67 من سورة سبح والآية 27 من سورة البقرة والآية 182 من سورة الأعراف والآية 77 من سورة الزخرف والآية 10 من سورة سبأ.

(6) الآية 3 من سورة الفاتحة والآية 107 من سورة البقرة والآية 39 من سورة إبراهيم.

(7) الآية 143 من سورة النساء والآية 25 من سورة الرحمان.

والفرق بين الحركتين أن حركة الإعراب تكون عن عامل، فتختلف باختلافه وحركة البناء عن عامل فتلزم آخر الكلمة.

فائـــدة: قال ابن أجروم رحمه الله: ولابد مع الروم من حذف التنوين من المنون والياء والواو اللتين يحذفان مع الإسكان المحض انتهى[1].

وأشار بقوله: والياء والواو الخ، إلى أن الصلة تحذف أيضا مع الروم في الوقف على به وله ونحوهما على القول بجوازه في هاء الضمير كما تحذف مع السكون، وكذلك الياء الزائدة في نحو **يسري** و**يهدين**[2]، تحذف أيضا في الوقف مع الروم كما تحذف مع السكون على مذهب من يثبتها في الوصل خاصة.

فالروم: مبتدأ، اضعافك: خبر، صوت: مفعول بالمصدر المضاف للفاعل، وعلى رواية صويت: مضاف إليه، من: متعلق باضعافك، راسا: تمييز، صويكه: فاعل ومضاف إليه والهاء للسكت.

ثم قال رحمه الله:

(197) ولا يُرا في النصب للقـــراء والفتـــح للخفـــــة والخفـــــاء

أي لم يجز أحد من محققي القراء وفاقا للفراء وابن كسان وأبي حاتم سهل بن محمد روم الفتحة البنائية ولا الإعرابية.

فالمنصوب نحو: **اهدنا الصراط المستقيم**[3]، **وأدخلوا عليهم الباب**[4]، **ولا يعلمون الكتاب إلا أماني**[5]، **ويتخذ منكم شهداء**[6].

---

[1] لم أقف على كلام ابن أجروم هذا في كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

[2] الآية 4 من سورة الفجر والآية 24 من سورة الكهف.

[3] الآية 5 من سورة الفاتحة.

[4] الآية 23 من سورة المائدة.

[5] الآية 78 من سورة البقرة.

[6] الآية 401 من سورة آل عمران.

والمفتوح نحو **لا إله إلا هو**[1]، **من فضله إن يشاء**[2]، **فلا عداون علي**[3]، **ومنهم من كفر**[4].

قال صاحب المفتاح: الأعلى شذوذ.

وقال مكي: اختلف لفظ أبي الطيب فيه فمرة أجازه ومرة منعه، وتركه أحب إلي قاله: في التنبيه والتبصرة والكشف[5].

وزاد في التنبيه: وبتركه قرأت لجميع القراء.

وقال في التبصرة: وبالإسكان قرأت عليه لجميع القراء[6].

قال في التيسير: ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتهما[7].

قال في الشرح: اعلم أنه لا يمنع الروم في الوقف على المفتوح عند النحويين، لكن جرت عادة القراء بتركه، ولهذا قال الحافظ: لا يستعملونه ولم يقل: لا يجوز.

وقد حكاه اليزيدي عن أبي عمرو في قوله تعالى: "**أمن يهدي**" في سورة يونس عليه السلام.

فقال: وكان يشم الهاء شيئا من الفتح يعني ينطق ببعض الفتحة.

---

(1) الآية 2 من سورة آل عمران.

(2) الآية 28 من سورة التوبة.

(3) الآية 28 من سورة القصص.

(4) الآية 253 من سورة البقرة.

(5) الكشف لمكي جـ 122/1 وجـ 54/2.

(6) التبصرة لمكي ص: 104، 105.

(7) التيسير للداني 599.

وقد نص سيبويه على جواز الروم في المنصوب ومثله بقوله: رأيت الحرث.

وقول الحافظ: لخفتهما تعليل لترك روم الفتحة.

فإن قيل: هذا التعليل غير بين، لأن العادة في لسان العرب ترك [الثقيل][1] واستعمال الخفيف، فكيف استعمل القراء الروم في الضمة والكسرة مع ثقلها، وتركوا روم الفتحة مع أنها خفيفة.

فالجواب: إن مراده أن الفتحة لخفتها سهلت على من أراد النطق بها، فيخاف أن يريد القارئ النطق ببعضها فيحصل النطق بكلها، فرفضوا رومها محافظة واحتياطا لألفاظ القرآن. ووقفوا بالسكون الذي هو أكثر استعمالا كما نص عليه سيبويه.

وأما الضمة والكسرة فقد يقصد القارئ النطق بكل واحدة منهما على التمام، فيحصل النطق ببعضها، وذلك لثقلهما. فإذا قصد النطق ببعضها كان ذلك أبعد من حصول تمامها، والله تبارك وتعالى أعلم انتهى[2].

وقال في الإقناع: وهم مجمعون يعني القراء على الأخذ في المنصوب غير المنون بالإسكان لا غير.

قال: وهو قول أبي حاتم حكاه لنا أبي رضي الله عنه، قال: وحكاه عنه أيضا الخزاعي[3].

---

(1) [في د [الثقيل].]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري في الورقة 233/ب إلى 234/أ.

(3) الإقناع في القراءات السبع لأحمد بن الباذش 1/508-509.

تنبيه: يريد النصب وما حمل عليه ليندرج نحو **لإبراهيم وإسحاق**[1].

قوله: للخفة والخفاء.

قال ابن الجزري: ولا يكون في المفتوح، لأن الفتح حقيقة إذا خرج بعضها خرج سائرها فلا تقبل التبعيض.

وقال في التلخيص(130/أ): من عادة القراء أن لا يرومون المنصوب الذي لا يصحبه التنوين ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهور كلهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضها.

ونحوه في الاقتصاد وإرشاد المتمسكين[2].

يرا: فعل مضارع مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الروم، في النصب وللقراء: يتعلقان بيرا، والفتح: معطوف، للخفة: متعلق بيرا.

ثم قال رحمه الله:

(198) **وصفة الإشمام إطباق الشفاه**	**بعد السكون والضريـــر لا يــراه**
(199) **من غير صوت عنده مسموع**	**يكـــون في المضمـــوم والمرفـــوع**

فالإطباق مصدر أطبق شفتيه ضممها.

فقوله: إطباق الشفاه خرج السكون [المجرد][3].

وقوله: بعد، [أفاد][4] اتصال ضم الشفتين بالإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرد لعدم التبعية.

---

[1] الآية 133 من سورة البقرة.

[2] شرح الدرر اللوامع للمنتوري في الورقة234/ب.

[3] [في ج [المجراد].]

[4] [في ب [أفادات].]

وقوله: من غير صوت، إشارة إلى الفرق بين الروم والإشمام، أي الروم معه صوت ضعيف يشبه [المجة][1] وهذا عار منها.

قال في التيسير: وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف [أصلا][2] لا يفهم منه التضعيف والاختصاص بالتحرك، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة[3].

قال المالقي[4]: قوله: بعد سكون الحرف أصلا، يريد بعد قطع الصوت على الحرف ساكنا، فلا تكون تلك الإشارة إلا مصاحبة للسكون، بعد انصرام الصوت.

وخص الإشمام بضم الشفتين لأنه لا يكون إلا في المرفوع وسبب ذلك أن الإشمام لما كان عبارة عن الإشارة بالعضو إلى الحركة من غير نطق، [ولم يمكن][5] ذلك إلا فيما كان من الحركات من الشفتين وهي الضمة لأنها من الواو.

فأما الكسرة فهي من مخرج الياء، وذلك وسط اللسان وهو في داخل الفم، فلو أشار القارئ بوسط اللسان إلى الكسرة بعد انقطاع الصوت على السكون لم يفد، لأنها إشارة بعضو غائب عن البصر.

وكذلك الفتحة لما كانت من مخرج اللفظ وأصلها من الحلق لم يتصور فيها الإشمام لأن موضع الحركة غائب بخلاف الضمة التي هي من الشفتين، فالإشارة بها ظاهرة فكأن أعمالها يفيد البيان كما يفيده الروم.

وقوله: ولا يدركه المبصر إذا أغمض عينه أو كان في ليل مظلم، أو كان بينه وبين القارئ حائل يمنعه إبصار شفتيه.

---

(1) [في د [افتحة].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) التيسير في القراءات السبع للداني ص 59.

(4) المالقي هو أبو السداد عبد الواحد بن محمد الأموي الشهير بالباهلي ت 705.

(5) [في ج [يكن].]

وقوله: وإذ هو إيماء الخ، تعليل لكون الأعمى لا يدركه ولا يغني فيه السمع كما لم يغن البصر في إدراك الصوت في الروم انتهى[(1)].

وقال في الإقناع: والإشمام هو أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهنيئها للفظ بالرفع والضم، وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى، ولا يكون في المجرور والمنصوب لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسط الفم، فلا يمكن الإشارة بموضعهما، فالإشمام في النصب والجر **لا آلة** له[(2)].

القيجاطي: الوجه ما قاله في الإقناع، وأما ما قاله الداني والمهدوي فليس بشيء[(3)].

المنتوري: عبر الناظم عن ضم الشفتين بالإطباق تبع في ذلك الشاطبي، وليس ضم الشفتين كإطباقهما في الحقيقة لأن الإطباق فيهما يكون من غير فرجة.

وقال في إيجاز البيان: [الياء][(4)] والواو والميم لها مخرج واحد وهو ما بين الشفتين، [غير أن الشفتين][(5)] تنطبقان في [الميم [والياء][(6)] لا تنطبقان في][(7)] الواو [بل][(8)] تنطبقان، ولا شك أن التغييب فيهما إنما يكون بفرحة، وقد جعله خلاف الإطباق، وجمع الشاطبي الشفاه وهو شفتان، وتبعه الناظم على ذلك، وإنما جمعه باعتبار الأشخاص.

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد باب ذكر الوقف مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم: 1592م6.

(2) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن الباذش 505/1.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 234/ب.

(4) [في ب [الباء].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) [في ب [الباء].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وقال في الكنز: جمع باعتبار التعدد على حد عريض الحواجب.

وقال في اللئالي: أراد شفاه القارئين أو المتكلمين[1].

وقال الحصري:

يرى رومنا والعمي تسمع صوتـــه واشمامنا مثل الإشـــارة بالشفـــر[2]

ولغيـــــره:

ولاحـــظ فيـــه للضريـــــر لأنـــــه كما قلت مرئي بالأبصار كالبـــدر[3]

فائدة: جعل سيبويه علامة الروم خطا أمام الحرف، إذ كان أقوى في الدلالة وعلامة الإشمام نقطة أمامه.

وما ذكره الناظم هو مذهب القراء [والبصريين، وخالف الكوفيون (130/ب) وابن كسان فقالوا: المسموع هو الإشمام وغير المسموع هو الروم][4].

واحتجوا على ذلك بالإشتقاق فقالوا: المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رمت الشيء، فمعناه أنك رمته ولم تصل إليه.

وإذا قلت: أشممت الفضة والذهب فمعناه أنك خلطتها بشيء منه.

قالوا: فإذن قولك: رمت الحركة رمت النطق بها ولم أفعل.

ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئا من النطق بها.

---

(1) اللئاليء الفريد في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الروم والإشمام الورقة (49) من نسخة الخزانة الحسنية رقم: 6973.

(2) المنظومة الحصرية للحصري البيت رقم 124 الورقة 619 من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) لم أقف على قائله ولعله من محفوظات المنصف رحمه الله.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وهذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الإشتقاق **غير أن الذي ذهب إليه** سيبويه وغيره من النحويين خارج عن الاشتقاق أيضا، **لأن معنى قولك: رمت** الحركة رمت تناول إتمام الصوت بها ولم أفعل.

ومعنى قولك أشممت الحرف الحركة [أنلته][1] شيئا من العلاج، وهي تهيئة العضو [للنطق][2] بها ولم أنطق، فهو موافق للاشتقاق أيضا.

وقال الجعبري: اللغة تساعد الفريقين.

ومذهب الكوفيين أقوى مأخذا لظهور الحقيقة فيه وربما سمع الإشمام في الوصل كتأمننا.

وقيل: ويكونان أولا ووسطا وآخرا خلافا لمكي في تخصيصه به انتهى[3].

[[**الأزهري**][4]: واشتقاق الإشمام من الشم كأنك الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق، والغرض منه الفرق بينما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وبينما هو ساكن على كل حال انتهى][5][6].

قال الداني: والذي ذهب سيبويه إليه سيبويه في ذلك أصح وأولى، وقد بينا خطأ من خالفه من النحويين في الروم والإشمام[7].

---

(1) [في ج [أنقلتـــه].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد ج.]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب الوقف على أواخر الكلم الورقة 159/أ – من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) [في ج [الأهوازي].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(6) لم أقف على كلام الأزهري.

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 235/أ.

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد: وأما الكوفيون فعكسوا قول البصريين وسموا الروم الذي يسمع إشماما، وسموا الإشمام الذي لا يسمع روما.

قال: ولذلك ترجم القراء فقالوا [في][1] **سئت**[2].

وقيل: وتأملنا وما أشبه ذلك بالإشمال على هذا المذهب ألا ترى أنهم يلفظون به مسموعا أعني بالإشمام في هذه الحروف كمثل الروم.

وقال في كفاية الطالب: نحوه[3].

قوله: والضرير، أي الأعمى يقال فيه الضرير والكفيف إذا عمي بعينيه جميعا، ويقال أعور إذا كان بإحدى عينين، ويقال أعمش إذا زال من نظره بعض الرؤية، ويقال أخفش إذا كانت رؤيته بالليل دون النهار ومنه أبو الحسن الأخفش[4] على ما ذكره بعضهم. ويقال أكمه إذا خلق أعمى.

وصدفة: مبتدأ، أطباق: خبره والعامل في الظروف إطباق، ويراه: فعل مضارع مفعول، والهاء عائدة على الإشمام والفاعل مضمر يعود على الضرير، من: متعلق بإطباق، عنده: ظرف مكان في موضع الصفة لصوت والعامل كائن أو مستقر، والهاء للإشمام، مسموع: نعت في المضموم في موضع الخبر.

ثم قال رحمه الله:

(200) **وقف بالإسكان بلا معارض   في هاء تانيت وشكلٍ عارض**

الأول تخصيص لعموم ما يجوز فيه الروم والإشمام.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه الورقة 235/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري.

(4) سعيد بن مسعدة الأخفش، تقدمت ترجمته برقم 139 ص 30.

والثاني ابتداء حكم بقوله: هاء تأنيث نحو **المنخنقة والموقودة**[1] **وتلك نعمة**[2] **والشوكة**[3] **ومعطلة**[4] **وهمزة لمزة**[5] احترز من غير المؤنثة نحو **نفقة**[6].

الجعبري: تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء وإن دخلت لغير التأنيث.

فقولنا: المحضة، اخرج هذه لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء لعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل وصلتها.

فقولنا: الموقوف عليه بالهاء، اخرج ما يوقف عليه بالتاء نحو **(بقيّت الله)**[7]، و**(مرضات الله)**[8]، لم يخرج هذا من قوله هاء تأنيث كما توهم لأن الموقوف عليها بالتاء يقال أيضا فيه هاء التأنيث، ولا يقال تاء التأنيث إلا للفعلية، وتلك لم تدخل لتخرج.

وقولنا: وإن دخلت لغير التأنيث لتندرج المشخصة والمبالغ بها **كفخة ولزمة وهمزة**.

قال في للاقتصاد: فصل، واعلم أنهم مجمعون على الوقوف على هاء التأنيث إذا وقف عليها بالهاء بالسكون لا غير، ولا يجوز فيها غير ذلك نحو

---

(1) الآية 3 من سورة المائدة.

(2) الآية 22 من سورة الشعراء.

(3) الآية 7 من سورة الأنعام.

(4) الآية 45 من سورة الحج.

(5) الآية 1 من سورة الهمزة.

(6) الآية 270 من سورة البقرة.

(7) الآية 86 من سورة هود.

(8) الآية 207 من سورة البقرة.

رحمة[1] **وجنة ونعمة** لأن هذه الهاء مشبهة في الوقف بالألف، وأيضا فإنه لو أشير إلى حركتها(131/أ) لتحولت عن بابها وصارت إما تاء وإما هاء.

فأما ما وقع من هاءات التأنيث مرسوما بالتاء ووقف على ذلك على حال رسمه، فالروم والإشمام جائزان في ذلك انتهى[2].

ونحوه في جامع البيان وإيجازه والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين.

قال في الإقناع: ولا يجوز الإشارة في الهاء المبدلة في الوقف من تاء التأنيث، لأنها بدل في الوقف دون غيره والسكون لازم للوقف، فهي غير متحركة البتة، فإن وقفت على التاء جازت الإشارة انتهى[3].

قال بعضهم: يسمى هاء باعتبار الوقف عليها، وتسمى تاء باعتبار وصلها.

قال المهدوي في الشرح: ما كتب في المصاحف بالتاء من المضاف، فإن من يقف عليها بالتاء يروم ويشمم، ومن يقف بالهاء لا يروم ولا يشمم[4].

القيجاطي: الوقف على هاء التأنيث اللاحقة للأسماء للعرب في الوقف عليها لغتان:

أقلهما أن تبقى في الوقف تاء على ما كانت عليه في الوصل، فحكمها على هذه اللغة حكم سائر الحروف من جريان السكون والروم والإشمام.

---

(1) الآية 157 من سورة البقرة.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 235/أ.

(3) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش 530/1.

(4) الهداية في وجوه القراءات فصل الروم والإشمام الورقة 27 من نسخة الخزانة الحسنية رقم: 1524.

وأما اللغة الثانية وهي الفصيحة فالوقف عليها بالإبدال ابتدل هاء ساكنة ولا يصح فيها روم ولا إشمام، لأنهما لا يكونان إلا في الحرف المتحرك، إذا لحقه سكون الوقف والهاء لم تكن قط متحركة في هذا الموضع، وإنما اجتلبت ساكن كألف الرحى، إنما جئ بها ساكنة فأبدلت من الياء المتحركة، وكل ما كان هكذا لم يجز فيه روم ولا إشمام فاعلم ذلك[1].

قوله: وشكل عارض، الحركة العارضة قسمان: للساكنين وللنقل.

والأول ما علة تحريكه باقية في الوصل، وهو ما حرك للساكنين قبله نحو (**حيث**)[2]، و(**أمس**)[3]، فهذا يتنزل منزلة اللازم في جواز الروم والإشمام.

والثاني ما علة تحريكه معدومة في الوقف، وهو ما حرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو (**يومئذ**)[4] لا (**كغواش**)[5] (**ولا تنسوا الفضل**)[6] (**وانذر الباس**)[7] فلا يجوز في هذا روم ولا إشمام.

وحركة النقل [أيضا][8] قسمان:

---

(1) شرح الدرر للمنتوري الورقة 235/ب.

(2) حيث ذكرت في القرآن إحدى وثلاثون مرة أولها الآية 35 من سورة البقرة.

(3) وما ذكرت أمس في القرآن إلا مقترنة بالألف واللام وذكرت أربع مرات أولها الآية 24 من سورة يونس عند قوله تعالى: "فجعلنا حصيدا كأن لم تغن بالأمس".

(4) الآية 2 من سورة الغاشية.

(5) الآية 41 من سورة الأعراف، عند قوله تعالى: "لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواش".

(6) الآية 237 من سورة البقرة.

(7) الآية 44 من سورة إبراهيم.

(8) [في ج [أنها].]

[ما **همزته**[1] متصلة نحو **(ملء الأرض)**[2]، و**(السوء)**[3] في جواز الروم والإشمام.

والثاني ما همزته منفصلة نحو **(قل أوحي)**[4]، **(وانحر إن)**[5] فلا يجوز فيه رَوْم ولا إشمام.

قال في الاقتصاد: وكذلك اجمعوا على الوقف على الحركة العارضة نحو **من يشإ الله**[6] **فلينظر الإنسان**[7]، و**لم يكن الذين**[8]، و**اشتروا الضلالة**[9]، وشبه ذلك، فالسكون لا غير، لأن ذلك أصله وإنما حرك لعلة.

ونحوه في التيسير وإيجاز البيان والتلخيص والتمهيد وإرشاد المتمسكين وكتاب رواية ورش من طريق المصريين.

قال المالقي: نحو **ملء**[10].

فإن قيل: ليست تلك الحركة عارضة لأنها في الأصل مستحقة لحرف من نفس الكلمة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) الآية 91 من سورة آل عمران.

(3) الآية 24 من سورة يوسف.

(4) الآية 1 من سورة الجن.

(5) الآية 2 من سورة الكوثر.

(6) الآية 39 من سورة الأنعام وقد ورد لفظ يشا عشر مرات.

(7) الآية 5 من سورة الطارق.

(8) الآية 1 من سورة البينة.

(9) الآية 16 من سورة البقرة.

(10) الآية 91 من سورة آل عمران.

فالجواب: أنها عارضة للحرف الموقوف عليه، فصح أن يطلق عليها إنها عارضة انتهى[1].

قال في إيجاز البيان: فإن قيل: من أين جازت الإشارة إلى الحركة في **هؤلاء**[2] وشبهه، ولم تجز في قوله: **فإن يشاء الله**[3] وشبهه والحركة في الجميع هي للساكنين **فالجواب:** أن تلك حركة بناء، فهي لازمة لا تتغير ولا تزول، فجازت الإشارة إليها لذلك وهي حركة عارضة تزول عن الكلمة بزوال الساكن الموجب لها، فلم تجز الإشارة إليها لعدمها أصلا عند الوقف ومفارقة الساكن الذي هو عليها.

قال المهدوي: فإن كانت الحركة العارضة من أجل ساكن معها لازم في الكلمة لا يفارقها في وصل ولا وقف جاز الروم والإشمام وذلك نحو **من يشاء الله**[4].

فائـــدة: وقع في القرآن **(يشاقق)**[5] في النساء والأنفال مفككا وفي الحشر مدغما، و**من يرتددا**[6] و**من يرتد**[7] وفي جزم وشبهه الجزم تخيير قفي.

فأما المدغم فأصله يشاقق بقافين كاللفظ الآخر، فلما أرادوا الإدغام سكنوا أول المثلين بزوال حركته، فالتقا ساكنان، فحركت القاف الثانية وأدغمت

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 235/ب.

(2) الآية 31 من سورة البقرة.

(3) الآية 24 من سورة الشورى.

(4) الهداية في وجوه القراءات للمهدوي فصل الوقف الورقة 34 من نسخة الخزانة الحسنية رقم: 1524.

(5) الآية 115 من سورة النساء.

(6) الآية 217 من سورة البقرة.

(7) الآية 54 من سورة المائدة.

[في][1] الأولى، فصارت لازمة [بلزوم الإدغام فلا يمتنع فيها الروم للزومها][2] ومما يدل على أنها لازمة [لأنها][3] لو كانت عارضة لم يجز الإدغام بوجه ولا حال، لأنه لا يدغم ساكن في ساكن وإنما يدغم ساكن في متحرك.

وقال الصفاقسي: من قرأ **من يرتد** بالإدغام هي لغة تميم كراهة اجتماع المثلين، فسكنوا الأول ثم حركوا الثاني لالتحاق الساكنين ثم أدغموا.

وقال في سورة النساء: (ومن يشاقق) أظهر القاف، لأن الثانية سكنت بالجزم، وحركتها عارضة لالتحاق الساكنين.

وقال في الأنفال: أبو البقاء وإنما لم تدغم لأن القاف (131/ب) الثانية ساكنة في الأصل وحركتها هنا للالتقاء الساكنين فهي غير معتد بها.

وقال في الحشر: الجمهور [بالإدغام][4]، وطلحة بالإظهار كالمتفق [عليه في الأنفال][5].

قال في الإقناع: "فأما **يومئذ** و**حينئذ**"[6] حيث وقعا.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[2] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[3] [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

[4] [في ج [بالإسكان].]

[5] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[6] الآية 49 من سورة إبراهيم والآية 69 من سورة هود.

فهرس الموضوعات

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
زنقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 024 / 91 25 30 024
الفاكس: 23 49 30 024